المركز الديمقراطي العربي
برلين - المانيا

وقائع اعمال المؤتمر
الدولي الافتراضي

الأمن الغذائي
في عالم متغير في ظل
الكوارث والأزمات والحروب

جمع وتنسيق :
د. إبراهيم الأنصاري

أيام 11 - 12 /حزيران- يونيو 2022

2022

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب

VR . 3383 – 6633 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب وقائع المؤتمر العلمي الافتراضي:

الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب

Food Security In a changing World In The light of Disasters, Crises and Wars

إشراف وتنسيق:

د.ابراهيم الأنصاري، جامعة الحسن الثاني، المغرب

د.حنان طرشان، جامعة باتنة1، الجزائر

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

بالتعاون مع:

الجامعة الإسلامية في لبنان – لبنان

جامعة طبرق – ليبيا

مركز البحوث والدراسات العلمية – جامعة طبرق- ليبيا

ينظمون المؤتمر الدولي الافتراضي الموسوم بـ:

الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل ظل الكوارث والأزمات والحروب

Food Security In a changing World In The light of Disasters, Crises and Wars

أيام 11-12 جوان2022

إقامة المؤتمر بواسطة تقنية التّحاضر المرئي عبر تطبيق Zoom

ملاحظة: المشاركة مجانا بدون رسوم

لا يتحمل المركز ورئيس المؤتمر واللجان العلمية والتنظيمية مسؤولية ما ورد في هذا الكتاب من آراء، وهي لا تعبر بالضرورة عن قناعاتهم ويبقى أصحاب المداخلات هم وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية القانونية عنها

الرئاسة الشرفية للمؤتمر:

أ. عمار شرعان، رئيس المركز العربي الديمقراطي-برلين-ألمانيا

أ. د. حسن علي حسن – رئيس جامعة طبرق – ليبيا

أ.د. وليد شعيب آدم – وكيل الجامعة للشؤون العلمية – جامعة طبرق – ليبيا

أ. أحمد ابريك مراجع – مدير مركز البحوث والدراسات العلمية – جامعة طبرق – ليبيا

رئيس المؤتمر:

د.ابراهيم الأنصاري-كلية الآداب والعلوم الإنسانية بعين الشق – جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء-المغرب

رئيس اللجنة العلمية:

د. عبد القادر التايري رئيس تحرير مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية-برلين – ألمانيا

مدير المؤتمر:

د. فيولا مخزوم – مدير المركز الديمقراطي العربي – لبنان – بيروت

منسق المؤتمر:

د. ناجية سليمان عبد الله – رئيس تحرير مجلة العلوم السياسية والقانون -برلين – ألمانيا

رئيس اللجنة التحضيرية:

د. احمد بوهكو – رئيس تحرير المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية –برلين – ألمانيا

التنسيق والنشر:

د.حنان طرشان – جامعة باتنة1 – الجزائر

رئيس اللجنة التنظيمية:

أ. كريم عايش – المدير الإداري – المركز الديمقراطي العربي – برلين –ألمانيا

مدير إدارة النشر:

د.أحمد بوهكو- المركز الديمقراطي العربي- برلين-ألمانيا

كلمـــــة رئيـــــسة المؤتمـــر:

بسم الله الرحمن الرحيم:

يشهد العالم حاليا اضطرابات سياسية واقتصادية، تؤدي في العديد من الأحيان الى خلق أزمات تهدد الأمن -بمفهومه العام-العالمي. وفي ظل تحسن المستوى المعيشي للساكنة العالمية، خلال العقود الثلاث الأخيرة، تزايد الاستهلاك وتم تحقيق نوع من الرفاه الاجتماعي، واستتباب الأمن الغذائي بالعديد من المجتمعات العالمية ولو بشكل نسبي. كما أسهمت العولمة في اندماج الافراد والدول، بمجال موحد ومنسجم من حيث نمط العيش والاستهلاك والقيم والانفعالات والتأثيرات، تختفي فيه الحدود السياسية والإقليمية.

وبفعل تضارب المصالح السياسة الدولية، ورفض بعض المجتمعات الاندماج في المشهد العام للعولمة، نتج عنه توترات وأزمات -تارة سياسية وأخرى عسكرية -انعكست سلبا على الامن الغذائي للمجتمع الدولي. فظهرت مجالات تعاني من أزمات جوع شديدة مهدت الى انعدام الامن الغذائي بها "دول شمال افريقيا، دول غرب اسيا...». مما حتم على هاته المجالات البحث عن حلول بديلة، لخلق استدامة غذائية لمجتمعاتها قوامها الاعتماد على المقومات والموارد الذاتية لمجالاتها الجغرافية، وتعبئة قدراتها الكامنة بوحداتها الترابية.

وفي خضم المشهد السياسي والاقتصادي العالمي، تعاني العديد من الدول العربية والإسلامية، من استفحال ظاهرة التوترات والصراعات السياسية، سواء الدولية منها او الإقليمية، ترتب عنها عدم استقرار النظم السياسية والاقتصادية بها "العراق، اليمن، سوريا..."، مما انعكس سلبا على حياة الساكنة المهددة بالجوع بفعل انعدام الامن الغذائي. هذا إضافة الى الازمات السياسية الدولية "كالحرب الروسية على أوكرانيا"، التي ساهمت هي الاخرى في قطع امدادات التزود بالحاجيات الغدائية بهاته المجالات.

ومن هاته الزاوية نظم المركز الديمقراطي العربي، بشراكة مع العديد من الجامعات العربية، مؤتمرا دوليا تحت عنوان " الأمن الغذائي في عالم متغير-في ظل الكوارث والأزمات والحروب-، يفسح المجال لكافة المتدخلين والفاعلين فيه بدراسة وتفسير وضعية الامن الغذائي بالمجالات العربية والإسلامية، في افق إيجاد حلول علمية حديثة ومبتكرة تروم تحقيق استدامة غدائية لهاته الشعوب.

ولقد شكل المؤتمر فرصة سانحة، لمد جسور التواصل والتعارف ما بين مختلف الأساتذة المتدخلين، ولتقاسم الخبرات والتجارب في مجال سياسات الامن الغذائي بالأقطار العربية والدولية، في افق تعميمها على كافة الدول المهددة بالجوع الغذائي.

رئيس المؤتمر:

د.ابراهيم الأنصاري– كلية الآداب والعلوم الإنسانية بعين الشق – جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء-المغرب

ديباجة المؤتمر:

شكل الأمن الغذائي منذ الأزل هاجسا يؤرق الأفراد والأسر والمجتمعات الإنسانية، لما يطرحه من تحديات تهدد استقرار وسكينة الحياة البشرية. وبعد التطور العلمي والتكنولوجي الهائل، الذي شهده العالم منذ أواسط القرن التاسع عشر، والمتمثل في ابتكار طرق جديدة للزراعة وتحسين النسل للمواشي، ارتفعت الإنتاجية، واتجه المنتجون نحو تصريف فائض الإنتاج نحو الأسواق الوطنية والدولية. ما أسهم بشكل مباشر في تحسن المستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات البشرية، بعد ضمان امنهم الغذائي في إطار اقتصاد تبادلي عالمي مبني على علاقات تجارية مختلفة، تروم تبادل المنافع والموارد الطبيعية ما بين مختلف دول العالم.

ويخفي هذا النمو الاقتصادي المتسارع، والزيادة السكانية المرتفعة، والعلاقات السياسية اللامتكافئة ما بين أقطار العالم، إشكالاتٍ بيئية خلخلت النظام الإيكولوجي العام. فالزيادة الديموغرافية بالمجال العالمي حتمت على الفاعلين السياسيين تلبية مختلف الحاجيات الغذائية للساكنة المتزايدة، الأمر الذي أسهم في الضغط واستنزاف الموارد الطبيعية المحدودة، وتدمير النظام البيئي للأرض، مما أفرز عدة كوارث بيئية أدت الى تقلص الموارد المائية والمساحات الزراعية وتصحرها وبالتالي تهديد الأمن الغذائي للأمم.

إلى ذلك مرت العلاقات الدولية في العصر الحديث، بأزمات أدت في الكثير من الأحيان الى الدخول في حروب طاحنة، كانت بدايتها الأولى بالحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث دمرت البنيات الإنتاجية لكافة الدول المشاركة فيها -باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية-وخلقت مجاعات ونقصا وسوءا في التغذية بمختلف بقاع العالم. واستمرت الحرب ما بين قطبين متنافسين على ريادة العالم، من خلال استقطاب الدول إلى أحد المعسكرين: الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية أو الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي. وإبان هذا التنافس، كاد العالم أن يدخل في حرب عالمية ثالثة أشد فتاكا من سابقتيها، من خلال بروز عدة أزمات هددت الأمن العالمي.

وبعد سقوط المعسكر الاشتراكي، وظهور ما يصطلح عليه في السياسة الدولية بالقطبية الأحادية للعالم. نتج عن ذلك تنظيم جديد للخريطة السياسية بفعل قوة وضغط الولايات المتحدة. التي سلكت منهج تطويع الدول بسياسة العصا الغليظة، فنجمت عن ذلك عدة حروب هددت الأمن الغذائي للشعوب الرافضة للهيمنة الأمريكية. ومن أهم تلك الأحداث ظهور ما يسمى "النفط مقابل الغذاء" بالعراق بعد محاصرتها بجملة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وبضغط أمريكي على كافة الفاعلين السياسيين الدوليين. والأمر نفسه تكرر مع ليبيا وسوريا واليمن، بعد التدخل العنيف للقوى الأجنبية بهاته المجالات مما أزم الامن الغذائي لشعوب المنطقة.

في نفس الاتجاه فإن اعتماد شعوب دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط ودول الخليج العربي على استيراد حاجياتها الغذائية من الدول الأوروبية وخاص الشرقية منها، وتركيزها على تصدير المواد البترولية دون غيرها، أدى في كثير من الأحيان إلى تهديد الأمن الغذائي لشعوب المنطقة، بعد ظهور حروب او أزمات على المستوى الدولي.

حيث عرت الحرب الروسية على أوكرانيا هشاشة السياسة الاقتصادية المتبعة بدول إفريقيا وبدول الخليج غير القادرة على تأمين الأمن الغذائي لساكنة تلك الأقطار. حيث أكد العديد من الفاعليين الدوليين أن هاته المجالات مقبلة على أزمات غذائية، كان آخرها ما جاء على لسان مديرة صندوق النقد الدولي "السيدة كريستالينا جورجيفا" التي أكدت في خطابها على ضرورة وقف الحرب الروسية الأوكرانية وتبعاتها الاقتصادية على دول شمال افريقيا ودول الخليج، موضحة أن روسيا وأوكرانيا تمتلكان 14بالمائة من إنتاج القمح العالمي، وتساهمان بربع الحصة العالمية من الصادرات الزراعية العالمية. كما ان أغلب الأسر بربوع المجال العالمي، ستكون غير قادرة على دفع الفاتورة الغذائية لأفرادها، بفعل ارتفاع الأسعار الناجمة عن الأحداث الجارية بأوكرانيا، الأمر الذي يمهد إلى أزمة جوع ببعض البلدان.

في سياق آخر فإن السياسات الفلاحية في بعض الدول -التي تتوفر على إمكانيات زراعية لا بأس بها من حيث الأراضي الخصبة والموارد المائية-تبدو "غير مكترثة" بمسألة الأمن الغذائي الوطني، وهي تتجه نحو الفلاحات التسويقية أساسا مثل الخضروات والفواكه، بالنظر إلى أهميتها في دعم وتنويع الصادرات ومساهمتها في تنمية الرصيد الوطني من العملات الصعبة؛ مع الاعتماد على الاستيراد في تأمين الحاجيات الغذائية الأساسية لساكنتها، في ظل نظام عالمي يتجه بشكل متزايد نحو تحرير المبادلات العالمية. غير أن الأزمات المفاجئة أثبتت ضعف جدوائية هذا التوجه، فماذا لو توقفت التجارة الغذائية العالمية لسبب من الأسباب، كما كان من المتوقع أن يحدث إبان سنة 2020 بسبب أزمة كوفيد 19، أو امتنعت الدول المصدرة للمواد الأساسية عن توريدها للدول التي "تعاديها"

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع المطروح فيما يلي:

- ✓ البحث في مقومات الأمن الغذائي العالمي في ظل الأزمات الدولية المؤثرة على التجارة العالمية ومسالك التوريد.
- ✓ مقاربة مسألة الأمن الغذائي العالمي في ظل النمو الديمغرافي المتزايد، وتزايد أعداد الجائعين حول العالم،
- ✓ تشخيص العوامل التي تكبح تحقيق الأمن الغذائي العالمي،
- ✓ رصد تداعيات اختلال الأمن الغذائي على العلاقات الدولية، وعلى حركية السكان عبر العالم (الهجرات السكانية).
- ✓ تثمين المبادرات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي على المستويين العالمي وعلى مستوى الدول.
- ✓ مناقشة مستقبل الأمن الغذائي العالمي.
- ✓ طرح مسألة المساعدات الغذائية كاستراتيجية لرسم العلاقات الدولية.

محاور المؤتمر:

- ✓ **المحور الأول:** مفهوم الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به
- ✓ **المحور الثاني:** مقومات ومحددات الامن الغذائي في العالم.
- ✓ **المحور الثالث:** العوامل التي تعيق تحقيق الامن الغذائي العالمي، وسبل التصدي لها.

- ✓ **المحور الرابع:** تداعيات اختلال الأمن الغذائي العالمي، من خلال نماذج
- ✓ **المحور الخامس:** نماذج لمبادرات الأمن الغذائي بالعالم.
- ✓ **المحور السادس:** مستقبل الأمن الغذائي العالمي.
- ✓ **المحور السابع:** مسألة المعونات الغذائية بين الدوافع الإنسانية والاستغلال السياسي

أعضاء اللجنة العلمية:

د. فؤاد الربع، مركز الشرق للدراسات والأبحاث-المغرب	د.زعادي محمد جلول، جامعة البويرة، الجزائر
د. عبد القادر التايري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول-وجدة	د. محمد جلال العدناني، جامعة السلطان مولاي سليمان- بني ملال
د. امحمد لزعر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس	د. عبد العزيز فعراس، كلية علوم التربية جامعة محمد الخامس- الرباط
د . البوزيدي عيسى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل –القنيطرة	دة .ثورية لمبعد كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة السلطان مولاي سليمان-بني ملال
د. محمد حيتومي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي-تطوان	دة.عزيزة خرازي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة السلطان مولاي سليمان-بني ملال
د. محمد حمجيق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس	د. حسن رامو، معهد الدراسات الافريقية –الرباط
د. عبد الواحد بوبرية، الكلية المتعددة التخصصات، جامعة سيدي محمد بن عبد الله- تازة	دة. صليحة الأطرش، جامعة البويرة –الجزائر
د.عبد المجيد السامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني-المحمدية-المغرب	د.سعيد كمتي، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال
د. عمرو إديل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة مولاي إسماعيل، مكناس	د.حميد اعنيبر، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الجديدة
د.ندراوي مصطفى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني-المحمدية	د.فؤاد الاكحل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين اسفي
د. عبد الحق الصدق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول- وجدة	دة. جميلة السعيدي، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء
د. هرو عزي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول- وجدة	د. يوسف بليط، الكلية متعددة التخصصات، جامعة محمد الأول- الناظور
د .إبراهيم الأنصاري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني-الدار البيضاء	د. محمد عسيوي، المدرسة العليا للأساتذة، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان
د. عبد الله الحجوي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني-الدار البيضاء	د. عبد القادر بوطالب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان
د. عبد السلام ابن زاهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني-الدار البيضاء	دة. الزهرة الخمليشي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان
د .عبد الحق البكوري، كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة محمد الأول- وجدة	عبد السلام بوهلال أستاذ باحث، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب
د. خالد شيات، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول- وجدة	د.محمد الحسني، مركز الشرق للدراسات والأبحاث- المغرب

د.إدريس بلعابد، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين- وجدة	د. امحمد موساوي، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين- فاس
د. إدريس مقبوب، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة	د. منير الصادقي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الكلية متعددة التخصصات، تازة
د. عبد الرحيم فراح، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين- فاس	د. عزيزة خرازي. جامعة السلطان مولاي سليمان كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال
د. المصطفى اليزيدي. جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة	د. حنان طرشان، جامعة باتنة1، الجزائر

فهرس المحتويات

الصفحة	عنوان المداخلة	الباحث
13	عوائق تحقيق الأمن الغذائي العالمي وفقا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: قراءة لتقارير المنظمة للفترة 2017-2021.	د. مسعود بن مويزة
35	مساهمة مخطط المغرب الأخضر في تثمين المنتوجات الفلاحية والحفاظ على الأمن الغذائي بالمغرب	ط.د. عبد الجليل ايت خالي د. عبد الكبير باهي
52	المعونات الغذائية بين الدوافع الانسانية والاستغلال السياسي للشعب اليمني"دراسة في الجغرافية السياسية"	د.هناء عمر محمد كازوز
62	الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب	د. كرم سلام عبد الرؤوف سلام
103	مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده الدولية	د.هشام خلوق
114	أسباب أزمة الأمن الغذائي الليبي وكيفية التغلب عليها	د. نجوى عبد القادر الرقاص
130	واقع وتحديات الأمن الغذائي ظل جائحة COVID19 دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا	ط.د إدريس معزوزي
144	سردية إيتمولوجية للأمن الغذائي دارسة في المفهوم والمقومات والأبعاد	ط.د.السعدية نوجدي
166	الأمن الغذائي وأهم المفاهيم المتعلقة به	د.فريدة بن عياد
185	الاجتياح الروسي لأوكرانيا وتأثيره على الأمن الغذائي لدول إفريقيا: دراسة حالة للأمن الغذائي الجزائري في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية الراهنة	د. عمر حسيني
192	الأمن الغذائي العالمي بين معوقات التحقيق وسبل التصدي	ط.د.راوية بوالأنوار
203	التغيرات المناخية وانعكاساتها على الأمن الغذائي بالمغرب: حالة سهل الغرب	ط.د.محمد فتحي
219	البذور العقيمة ومحاولات الشركات المصنعة احتكار الغذاء	أ.مصطفى محمد إبراهيم الحواسي
226	جائحة كورونا وتأثيراتها الاقتصادية: الدروس والعبر	د.عزيز سعيدي
235	تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على الأمن الغذائي العالمي	ط.د.عزيز السلماني العويثي
263	الأمن الغذائي: المفهوم . الأبعاد . المقومات . التحديات . المعوقات . سبل تحقيقه	د. عمر حسين الصديق بوشعالة
278	Le droit comme instrument de la sécurité alimentaire mondiale : une réflexion sur le droit international public	Dr. Aziz Razoki

عوائق تحقيق الأمن الغذائي العالمي وفقا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قراءة لتقارير المنظمة للفترة 2017-2021.

Obstacles to Achieving Global Food Security, according to data of the Food and Agriculture Organization of the United Nations: A reading of the Organization's Reports for the Period 2017-2021

د. مسعود بن مويزة/ جامعة الاغواط / الجزائر

Dr. Messaoud Benmouiza/ University of Laghouat / Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الورقة إلى استطلاع نظرة منظمة الأغذية والزراعة -باعتبارها أهم الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة-للعوائق التي تحد من تحقيق الأمن الغذائي على المستوى العالمي وآليات دعمه والسياسات المناسبة له.

لقد أجرت منظمة الأغذية والزراعة العديد من الدراسات، وأصدرت العديد من التقارير التي ترتبط بحالة الأمن الغذائي ومستقبله في مختلف بلدان العالم. لذلك فإننا سنقوم باستعراض-باستعمال المسح المستندي-تلك التقارير، للفترة 2017-2021، مركزين فيها على الأمن الغذائي ومستقبلها على المستوى الدولي؛ راصدين في نفس الوقت على الإطار الاستراتيجي الذي وضعته المنظمة لمواجهة تلك العوائق للفترة 2022-2031.

الكلمات المفتاحية: أمن غذائي عالمي، تقارير حالة الأمن الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

Abstract:

This paper aims to explore the view of the Food and Agriculture Organization - as the most important specialized agency of the United Nations - for the obstacles that limit the achievement of food security at the global level, its support mechanisms and appropriate policies.

The Food and Agriculture Organization has conducted many studies and issued many reports that relating the state and future of food security in various countries. Therefore, we will review - using the documentary survey - these reports, for the period 2017-2021, focusing on food security and its future at the international level; Monitoring the same time on the strategic framework set by the organization to address these obstacles for the period 2022-2031.

Keywords: global food security, food security situation reports, Food and Agriculture Organization of the United Nations.

مقدمة:

يعد الأمن الغذائي مسألة مهمة ومصيرية لكثير من البلدان في العالم، سواء كانت متقدمة أم نامية، فهو قضية ترتبط بوجود البلد واستقراه ونموه وتنمية الشاملة. فعدم وجود الغذاء للأفراد في البلد يعني بالضرورة تخلفا واضحا في اللحاق بالركب التقدم الحضاري والاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي. فالغذاء هي مسألة أساسية بالنسبة للإنسان، وهو ما يعطيه المقدرة والقوة على ممارسة نشاطاته واعمار بلده.

لكن البلدان العالم تتمايز في مقدرتها على توفير الغذاء لمواطنيها، وهذا في الحقيقة لا يرتبط بالظروف الإنتاج والتكاليف كظروف اقتصادية، بل يتجاوزه للظروف الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية للبلد نفسه. اعتبارا من ذلك، ليس من المفاجئ ولا الغريب، ولا حتى الصادم أن تتقاتل الحضارات والبلدان، وتتدافع منذ أزل التاريخ على الملكية وعناصر الإنتاج من أجل إنتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي للبلد. وهذا ما تحاول البلدان المعاصر تأمينه

لشعوبها حتى لا ترتهن قراراتها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية بمن يوفر لها الغذاء وخاصة عن طريق استيراده. بل وتلعب العوامل البيئة والمناخية دورا مهما في الإنتاج الغذائي للبلد ومدى توفر الأراضي الخصبة ومدى توفر الموارد المائية...الخ.

لقد أدركت الأمم المتحدة أهمية تحقيق الأمن الغذائي لشعوب العالم، وتصدرت وكالتها المتخصصة **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، مهمة البحث عن سبل تطوير وتعزيز الأمن الغذائي لبلدان العالم ككل، مما يسمح بتعايش اقتصادي وسياسي واجتماعي لكل البلدان في ظل استقرار عالمي موسع. غير أن ذلك يبدو هدفا غير ممكن التحقيق على الأمد المتوسط على الأقل بسبب ما صنعه الانسان بالأرض من تغيرات مناخية وصراعات عالمية وصدمات اقتصادية متلاحقة بحيث زاد عدد الفقراء عوض أن تكون يتجه للنقصان، مع التطور التكنولوجي والعلمي، والمستويات النمو الاقتصادي والتنمية التي تشهدها الكثير من بلدان العالم نسبيا، خاصة في قارات أوروبا وآسيا وأمريكا.

إن من بين مهام منظمة الأغذية والزراعة هو إجراء دراسات تجريبية وميدانية على واقع الأمن الغذائي العالمي والقطري، وبناء السياسات والإستراتيجيات التي تواجه أي نقص في الغذاء أو مستوى الأمن المحقق على المستوى الدولي، لذلك دأبت منذ سنة 2017 على إصدار تقرير خاص معنون: "بحالة الأمن الغذائي في العالم"، تشخص فيه الأمن الغذائي العاملي والقطري والإقليمي وتحاول توجيه السياسات الدولية والقطرية والإقليمية لأفضل الممارسات والإستراتيجيات في هذا المجال، وخاصة مع تطور مفاهيم التنمية المستدامة والشاملة والتغير المناخ...الخ. كما تحاول تسليط الضوء على المشاكل والدوافع والأسباب التي تهدد الأمن الغذائي العالمي وآليات مواجهتها سوا على المدى القصير أو المتوسط والطويل.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق، يمكن أن نطرح إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي:

في ظل المشاكل التي والتحديات التي يواجهها العالم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا: ما هي أهم العوائق التي تحد من تحقيق الأمن الغذائي العالمي من خلال تقارير منظمة الأغذية والزراعة للفترة 2017-2021؟

الأسئلة الفرعية:

يتفرع عن ذلك التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها:

- ✓ ما هو تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي؟
- ✓ ما هي أهم مؤشرات الأمن الغذائي وفقا لتقارير المنظمة حول الموضوع؟
- ✓ ما هي أهم عوائق الأمن الغذائي في العالم حسب المنظمة؟
- ✓ كيف واجهت المنظمة تلك العوائق؟

فرضية الدراسة الرئيسية:

تتوضح فرضية الدراسة الرئيسية كالتالي:

- **تعتبر العوائق الاقتصادية العوائق الرئيسية الأولى التي تحد من تحقيق الأمن الغذائي على العالم وفقا لمنظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة؛**

أهداف الدراسة:

تتركز أهداف دراستنا في ثلاث أهداف رئيسية:

- ✓ استطلاع أهم العوائق التي تحد من تحقيق الأمن الغذائي العالمي وتبيان أولويتها وأهميتها للمنظمة؛
- ✓ استعراض أهم مؤشرات التي تستعمل في قياس الأمن الغذائي العالمي؛
- ✓ استعراض وتحليل تقارير الامن الغذائي في العالم للفترة 2017-2021، وتحليل أهم ما جاء فيها من مؤشرات؛
- ✓ تبيان السياسات التي انتهجتها أو ستنتهجها المنظمة للحد من تلك العوائق أو ازالتها في طريق تحقيق الأمن الغذائي الدولي بناء على الفترة المدروسة 2017-2021.

منهج وأدوات الدراسة:

بما أن دراستنا استطلاعية واستقرائية وفي شق نسبي منها، تحليلية، فإننا استعنا بالمنهج الوصفي في وصف متغيرات الدراسة من أمن غذائي ومؤشرات ووصف لمحتوى التقارير الخاص به، والتي تصدرها منظمة الأغذية والزراعة. أضافة الى المنهج التحليلي في تحليل أهم البيانات التي جاءت في الفترة 2017-2021. كما تم الاستعانة بالمنهج الإحصائي في تتبع أهم وضعيات أو حالات الأمن الغذائي خلال الفترة المدروسة. وبالتالي فإن دراستنا تنصب بالأساس على متابعة وتحليل التقارير التي أصدرتها المنظمة للفترة بالأساس. لذلك سيلاحظ المطلع على الدراسة أن تركيزنا الأصلي اعتمد بالمطلق على تلك التقارير وفقط.

حدود الدراسة:

ترتبط دراستنا زمانيا بالتقارير التي أصدرتها منظمة التغذية والزراعة للفترة بين 2017-2021، وهي الفترة التي كانت بداية لإصدار تقرير حالة الغذاء العاملي بحيث تم تشخيص كل عائق له في تقرير سنوي خاص. أما من الناحية الموضوعاتية فإن دراستنا تنصب عن تحليل وجهة نظر المنظمة، وفقط لتلك العوامل دون مقارنتها بمنظمة أخرى أو جهة دولية أخرى.

هيكل الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضية الرئيسية، تم تقسيم الدراسة للعناوين التالية:

1-تعريف الأمن الغذائي وفقا لتقارير المنظمة؛

2-مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2020-2021؛

3-معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي؛

4-معدل انتشار النقص التغذوي؛

5-عوائق تحقيق الأمن الغذائي العالمي للفترة 2017-2020؛

6-الإطار الاستراتيجي 2022-2031.

1.تعريف الأمن الغذائي وفقا لتقارير المنظمة:

تعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لسنة 2021، الأمن الغذائي بأنه: "حالة تتوافر فيها لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافٍ مأمونٍ ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم

التغذوية وأفضلياتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة". (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2021، صفحة 190)

وتعترف المنظمة بوجود 04 أبعاد للأمن الغذائي، وهي:

– التوافر: أي ما إذا كانت الأغذية موجودة بالفعل أو يُحتمل أن توجد من الناحية المادية، بما يشمل جوانب الإنتاج، واحتياطيات الأغذية، والأسواق والنقل والأغذية البرية؛

– الحصول على الأغذية: أي ما إذا كان يمكن أو لا يمكن للأسر والأفراد الحصول على ما يكفي من تلك الأغذية من الناحيتين الاقتصادية والمادية.

– الاستخدام: أي إذا ما إذا كانت الأسر تعظم استهلاك الأغذية الكافية والطاقة الكافية. ويكون تناول الأفراد كميات كافية من الطاقة والمغذيات ثمرة ممارسات الرعاية والتغذية الجيدة وإعداد الأغذية، والتنوع الغذائي، وتوزيع الأغذية داخل الأسرة، والمياه النظيفة، والصرف الصحي، والرعاية الصحية.

– الاستقرار: إن الاستقرار هو شرط أن يكون النظام بكامله مستقرًا ويكفل بالتالي للأسر المعيشية أمنها الغذائي في جميع الأوقات. ويمكن لمسائل الاستقرار أن تُشير إلى انعدام الاستقرار في الأجل القصير، وهو ما يمكن أن يفضي إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد أو في الأجلين من المتوسط إلى الطويل، وهو ما يمكن أن يفضي إلى انعدام الأمن الغذائي المزمن. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2021، صفحة 190)

2. مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2020-2021:

وفقا لتقرير سنة 2021، نلاحظ أن وضعية الامن الغذائي العالمي تميزت بما يلي:

✓ لقد تزايد مستوى الجوع في العالم في 2020 في ظلّ تفشي جائحة كوفيد 19. وبعد أن بقي معدل انتشار النقص التغذوي

✓ من دون تغيير يُذكر لمدّة خمس سنوات، ارتفع من 8.4 إلى حوالي 9.9 % في غضون سنة واحدة، ممّ يزيد من صعوبة تحدي تحقيق مقصد القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030؛

✓ عانى ما بين ما بين 720 و811 مليون شخص في العالم من الجوع في 2020؛ وبارتفاع بحوالي 118 حتى 161 مليون شخص إضافي مقارنة بسنة 2019؛

✓ أثر الجوع على 21 % من سكان أفريقيا، مقابل9 % من سكان آسيا و9.1 % في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. كما يعيش أكثر من نصف الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم في آسيا بحوالي 418 مليونًا شخص، وأكثر من ثلثهم في أفريقيا بحوالي282 مليونًا في 2020. وهذا بزيادة 46 مليون شخص إضافي في أفريقيا و57 مليون شخص إضافي في آسيا وحوالي 14 مليون شخص إضافي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع مقارنة بسنة 2019

✓ ارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم بعد أن شهد تباطؤا ملحوظا منذ عام 2014، حيث عادلت الزيادة المقدّرة في عام 2020 الزيادة المسجّلة مجتمعة للفترة 2015-2019. ولم يتمكّن حوالي شخص واحد من بين كل ثلاثة أشخاص في العالم من الحصول على غذاء كاف في 2020، بما يقابله2.37 مليار شخص

عالميا وبزيادة بنحو 320 مليون شخص في سنة واحدة فقط. سُجّلت الزيادات الأكبر في انعدام الأمن الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وفي أفريقيا. وأما في أمريكا الشمالية وأوروبا، فقد زاد انعدام الأمن الغذائي للمرّة الأولى منذ 2014. كما أنه من بين 2.37 مليار شخص يعاني من انعدام الأمن الغذائي يعيش النصف أي 1.2 مليار في آسيا، والثلث أي 799 مليونًا في أفريقيا و11 % بما يقابله 267 مليونًا في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

- ✓ عانى حوالي 12 % من سكان العالم من انعدام الأمن الغذائي الشديد في 2020، ما يمثلّ 928 مليون شخص، وبزيادة 148 مليون شخص مقارنة بسنة 2019
- ✓ على المستوى العالمي، تزايد اتساع الفجوة بين الجنسين في معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد خلال 2020، حيث كان معدل الانتشار بين النساء أعلى بنسبة 10% منه بين الرجال، مقارنة بـ 6 % في 2019؛
- ✓ أدت زيادة تكلفة الأنماط الغذائية الصحية المقترن بانعدام المساواة في الدخل، حرم جعل حوالي 3 مليارات شخص من الأنماط الغذائية الصحية لا سيما الفقراء منهم، في كل أنحاء العالم في 2019، وإن هو معدل شهد تحسنا طفيفا مقارنة بالعدد العدد المسجّل في 2017. وتمثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية أكبر منطقتين شهدتا زيادة في عدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية بين 2017 و2019، ولكن من المحتمل أن تُسجّل زيادات في معظم المناطق في 2020 بسبب جائحة كوفيد19
- ✓ تشير تقديرات 2020 إلى أن 22.0 % أي 149.2 مليون من الأطفال دون الخامسة من العمر عانوا من التقزم، فيما عانى 6.7 % أي 45.4 ملايين طفل يعانون من الهزال و5.7 % أي 38.9 مليون طفل من الوزن الزائد. كما أن 9 من أصل 10 يعانون من التقزم، وأكثر من أصل 10 يعانون من الهزال، وأكثر من 07 من أصل 10 يعانون من الوزن الزائد في العالم. و29.9 % من نساء العالم اللواتي تراوحت أعمارهن بين 15 و49 عامًا في 2019 يعانين من فقر الدم، كما تعاني أكثر من 30 % من النساء في أفريقيا وآسيا من فقر الدم مقارنة بنسبة 14.6 في المائة فقط من النساء في أمريكا الش الية وأوروبا.

ويمكن أن نختصر تلك المعطيات من خلال الجدول التالي:

الجدول 01: مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، مقارنة بين 2019-2020

المؤشر	2020	التغير بين 2019-2020
انتشار النقص التغذوي	% 9.9	%1.5
المعانة من الجوع	811-720 مليون شخص	161-118 مليون شخص
انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد	-معدل 01 من 3 أشخاص وباجمالي2.37 مليار شخص عالميا	320 مليون شخص
انعدام الامن الغذائي الشديد	12 %بما يقابله 928 مليون شخص	148 مليون شخص
انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين الجنسين	10% أعلى بين النساء مقارنة بالرجال	%4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2021، الصفحات 4-5)

3.معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي:

تفرق منظمة الأغذية والزراعة بين نوعين من المعدلات: **انعدام الأمن الغذائي المعتدل** أي مستوى شدّة انعدام الأمن الغذائي استنادًا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي والذي يواجه عنده الأفراد عدم يقين إزاء قدرتهم على الحصول على الأغذية ويضطرون معه، في أوقات معينة من السنة، إلى خفض جودة و/أو كمية الأغذية التي يتناولونها بسبب نقص الأموال أو سواها من الموارد. **وانعدام الأمن الغذائي الشديد** أي مستوى شدّة انعدام الأمن الغذائي الذي من المرجح أن تكون الأغذية قد نفدت عنده بالنسبة إلى الأفراد أو عانوا فيه من الجوع أو، في أشدّ الحالات، قد أمضوا أيامًا من دون غذاء، ممّا يعرّض صحتهم ورفاههم لخطر فعلي. والجدول الموالي يبين احصائيات تطور معدل انتشار كل منهما، كما يلي:

الجدول 02: معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي عالميا للفترة2017-2020

المنطقة	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد (نقطة مئوية)				معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد أو المعتدل (نقطة مئوية)			
السنوات	2017	2018	2019	2020	2017	2018	2019	2020
العدد بالملايين عالميا	656.8	731.3	779.9	927.6	1881.6	1978.7	2049.9	2368.2
العالم	8.7	9.6	10.1	11.9	24.9	25.9	26.6	30.4
أفريقيا	20.5	20.6	21.9	25.9	52.5	52.7	54.2	59.6
أسيا	7.2	8.6	9	10.2	20.3	22.2	22.7	25.8
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	10	9.6	10.1	14.2	33.2	31.7	31.9	40.9
أمريكا الشمالية وأوروبا	1.2	1	1	1.4	8.4	7.6	7.7	8.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2021، الصفحات 17-18)

الملاحظ أن عدد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد لوحده، يتركزون في افريقيا بأكثر من 20 % خلال الفترة 2017-2020 تليها منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ثم آسيا. إضافة أن عددهم تزايد خلال الفترة في كل المناطق وحتى عالميا ليصل 11.9 نقطة مئوية، بما يقابله 927.6 مليون نسمة عبر العالم، وليصل العدد لما يقارب 2.5 لكل المعدلين. ولتبقى نفس الملاحظات مسجلة عندما يكون المعدلين الشديد والمعتدل معا بحيث تتصدر افريقيا الوضعية تليها أمريكا اللاتينية ومن ثم آسيا. لكن المنطقة الأفضل في كل المعدلين، فهي المنطقة الخاصة بالدول الغربية المتقدمة والواقعة بين أوروبا وامريكا الشمالية بسبب تحسن وضعيتها الاجتماعية والاقتصادية. ولكنها هي كذلك سجلت تزايد في تلك المعدلات على مدى 2017-.2020

4. معدل انتشار النقص التغذوي:

يتم التمييز هنا بين: **نقص التغذية** كنتيجة لسوء المتناول التغذوي من حيث كمية المغذيات و/أو جودتها و/أو سوء امتصاصها و/أو سوء استخدامها البيولوجي نتيجة لتكرار حالات الإصابة بالأمراض. **ومعدل انتشار نقص التغذية** كتقدير لنسبة السكان الذين يفتقرون إلى القدر الكافي من الطاقة الغذائية لحياة موفورة الصحة والنشاط. بينما

يعرف **النقص التغذوي** بأنه الحالة التي يكون فيها استهلاك الأغذية المعتاد للفرد غير كاف لتوفر كمية الطاقة الغذائية اللازمة للحفاظ على حياة طبيعية موفورة النشاط والصحة. ويمكن تبيان تطور ذلك المعدل من خلال الجدول التالي:

الجدول 03: معدل انتشار النقص التغذوي عالميا للفترة 2017-2020

المنطقة	معدل انتشار النقص التغذوي (نقطة مئوية)			
السنوات	2017	2018	2019	2020
العالم	8.1	8.3	8.4	9.9
أفريقيا	17.1	17.8	18	21
أسيا	7.8	7.8	7.9	9
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6.6	6.8	7.1	9.1
أمريكا الشمالية وأوروبا	أقل من 2.5	أقل من 2.5	أقل من 2.5	أقل من 2.5

المصدر: (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2021، صفحة 11)

الملاحظ أن المتوسط العالمي للنقص التغذوي يتراوح بين 8 إلى 9%، تأخذ منه افريقيا النصيب الأكبر من التركيز بمعدل متوسط يقدر سنويا 19 %. كما أن الملاحظ ان ذلك المعدل لنفس المنطقة ارتفع حتى 21% في 2020 مقارنة بسنة 2017 أين سجل 17.1%، تلي أسيا افريقيا في الترتيب بحيث سجلت ما بين 7.8-9 % خلال الفترة نفسها. كما ناه شهدت قفزة ملحوظة في المعدل بأكثر من 1% بين السنتين الأخيرتين. في حين تبقى أمريكا الشمالية وأروبا. بينما بقيت أمريكا اللاتينية والكاريبي في المنطقة الثالثة بمعدل نقص تغذوي يقارب 9.1% وهو ثاني أكبر معدل سنة 2020 بعد افريقيا.

5.عوائق تحقيق الأمن الغذائي العالمي للفترة 2017-2020:

تتشكل أهم العوامل (أو الدوافع الرئيسية والعوامل الكامنة حسب المنظمة) التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي العالمي وسوء التغذية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 في العديد من العوامل، يختصرها تقرير المنظمة لسنة 2021، في (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2021، صفحة 07):

1.5. العائق الرئيسي الأول: النزاعات:

خلص تقرير المنظمة حول الأمن الغذائي في العالم لسنة 2017 إلى أنه، في ظل تزايد تركّز الجوع ونقص التغذية في البلدان المتأثرة بالنزاعات، من الضروري تكوين فهم أوضح للعلاقة القائمة بين الجوع، والنزاعات والسلام حيث يعيش الأغلبية العظمى من الأشخاص الذين يعانون بصورة مزمنة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في البلدان المتأثرة بالنزاعات، أين قدّر أن 489 مليون شخص من أصل 815 مليون شخص يعانون من قصور التغذية، وأن 122 مليون طفل من أصل155 مليون طفل يعانون من التقزّم. كما يتفاقم الجوع ونقص التغذية إلى حدّ كبير حين تمتد النزاعات وتتعقد بفعل ضعف القدرات المؤسسية و/أو نشوء أحداث سلبية متصلة بالمناخ. بينما فقدت معظم البلدان المكاسب المحققة خلال 25 سنة في مجال الامن الغذائي بسبب النزاعات والعنف. كما أحصت المنظمة في نفس التقرير،

19 بلداً على أنها تعاني من أزمة ممتدة، منها 14 منذ 2010، ويقع 11 منها في أفريقيا. بل أن النزاع يمتد بالمتوسط إلى 10.5 سنة وحتى 18 سنة في بعض البلدان. في حين أنه منذ نهاية 2016، واجه أكثر من 100 مليون شخص انعداماً في الأمن الغذائي اتخذ شكل الأزمة بعد أن كان عددهم 80 مليون شخص في السنة السابقة. في حين أن أكثر من ملياري شخص يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاعات وأعمال العنف وتعاني من الهشاشة. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنميةومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، 2017، الصفحات 29-30)؛

ويبين الشكل الموالي العلاقة بين انعدام الامن الغذائي وانتشار النزاعات والأزمات

الشكل 01: العلاقة بين الأمن الغذائي والنزاعات في بلدان العالم 1996-2016

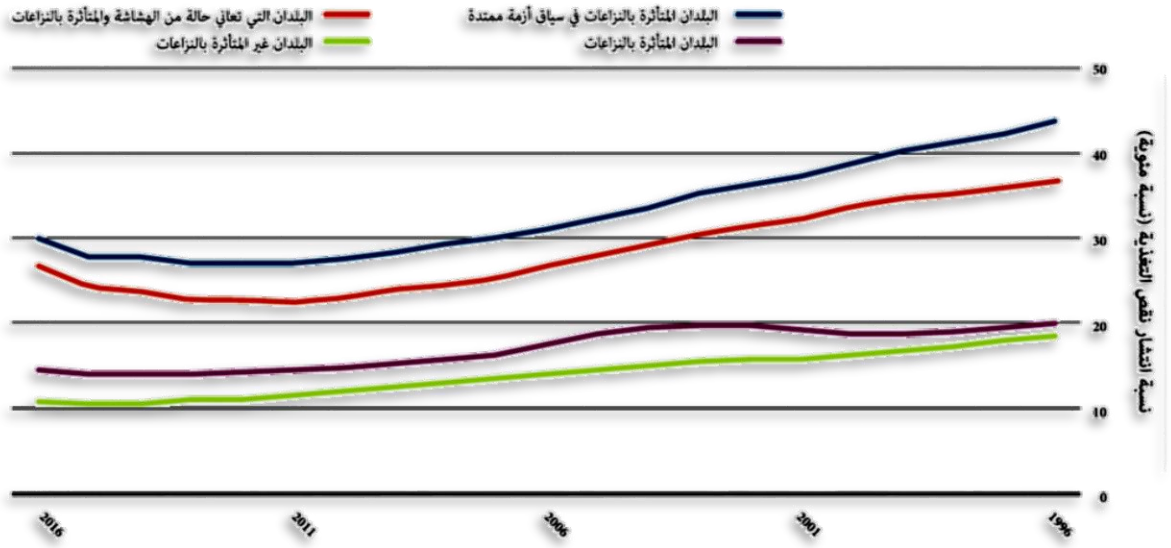

المصدر: (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنميةومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، 2017، صفحة 37)

هناك تمايز واضح حول كيفية انتشار قصور التغذية في 46 بلدا شملها التقرير لسنة 2017 التي تُعتبر متأثرة بالنزاعات خلال الفترة 1996 -2016. وهو يُظهر بوضوح أن النزاع الذي يفاقمه الضعف وغيره من عوامل الضغط التي تؤدي إلى قيام أزمات ممتدة، يزيد إلى حد كبير احتمال حدوث قصور في التغذية. فالبلدان المتأثرة بالنزاعات سجلت نسبة انتشار نقص التغذية أعلى ما بين 1.4 و4.4 نقاط مئوية ممّ هو عليه في جميع البلدان الأخرى. بينما إذا طال النزاع فإن انتشار قصور التغذية أعلى مرتين ونصف من البلدان غير المتأثرة بالنزاعات.

باختصار الآثار السلبية للنزاعات على الأمن الغذائي والتغذية واضحة جدا حيث تولد النزاعات آثار مباشرة وغير مباشرة متفاقمة كثير من المجالات، منها: الانكماش الاقتصادي، مستويات التضخم، تعيق العمل المنتج، تبدد الأموال الخاصة بالرعاية الصحية والاجتماعية، الحد من القدرة على توفير الغذاء للمجتمع وخاصة في البلدان الزراعية على وجه التحديد وتزيد من هشاشة الاسر والفراد على الصمود في وجه أزمة كسب عيشهم وامنهم الغذائي المستقبلي

ومنه تغذية الصراع بدل خمده. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنميةومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، 2017، صفحة 39)

2.5. العائق الرئيسي الثاني: التقلّبات والأحوال المناخية القصوى

خصص تقرير سنة 2018 لدراسة أثر التقلبات والأحوال المناخية القصوى على مستوى الجوع في العالم، باعتباره أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى حدوث أزمات غذائية حادة وعامل مساهمً في مستويات سوء التغذية المثيرة للقلق التي شهدناها خلال السنوات الأخيرة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2021، صفحة 03).

يؤكد التقرير على أن التعرض لظواهر مناخية أكرث تعقيدءا وتواترا وكثافة يسبب تآكل المكاسب التي تحققت في القضاء على الجوع وسوء التغذية وعكس مسارها. وتعتبر المنظمة أن التقلبات والظواهر المناخية التراكمية من العوامل الرئيسية الكامنة وراء الارتفاع الكبير في الأزمات الغذائية من حيث مدى توافر الغذاء، وتنوعه وجودته وتكلفته وأسعاره. إضافة الى أثارها على ندرة المياه والمخاطر الصحية وانتشار الامراض...الخ؛ وتأثير ذلك كله على نمط حياة الانسان. فعلى سبيل المثال، ساهمت موجات الجفاف الشديدة المرتبطة بظاهرة النينيو القوية خلال 2015-2016 على الكثير من البلدان، في زيادة معدلات النقص التغذوي على المستوى العالمي. بينما تشهد البلدان الزراعية بامتياز، تدهورا كبيرا في مستويات التغذية بسبب هطول الأمطار وتقلبات درجات الحرارة والجفاف الشديد، حيث تعتمد سبل كسب العيش لنسبة كبيرة من السكان على الزراعة. وقد أدت التقلبات المناخية بالفعل إلى تقويض إنتاج المحاصيل الرئيسية من القمح والأرز والذرة، خاصة أن المخاطر المرتبطة بالكوارث المتصلة بالمناخ باتت تشكل 80 % من جميع الكوارث الرئيسية التي تم الإبلاغ عنها عالميا. كما ان الجفاف لوحده يسبب 80 % من الأضرار والخسائر التي تلحق بالقطاع الزراعي (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الاغذية العالمي، 2018، الصفحات 38-39).

ويركز التقرير على أن آثار التقلبات المناخية والظواهر المناخية على الامن الغذائي والتغذية متعددة، ويحرصها في مجموعات، منها:

- ✓ درجات الحرارة المتزايدة والأكثر تقلبا؛
- ✓ التقلبات المكانية العالية في هطول الامطار؛
- ✓ التغيرات في الطابع الموسمي للأمطار؛
- ✓ موجات الجفاف الشديد؛
- ✓ الفيضانات والعواصف الشديدة.

الشكل 02: الأمن الغذائي والظروف المناخية القصوى

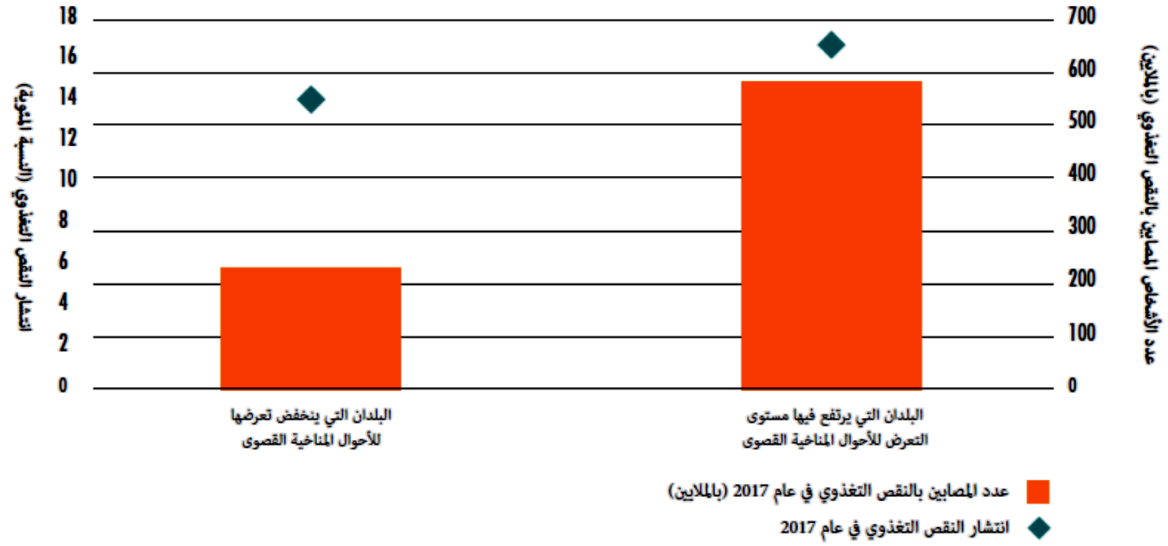

المصدر: (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الاغذية العالمي، 2018، صفحة 55)

يبين الشكل أن بلغ متوسط انتشار النقص التغذوي في البلدان الشديدة التعرض للصدمات المناخية 2.3 نقطة مئوية مقارنة بالبلدان التي يقل أو ينعدم تعرضها لتلك الصدمات. كما أن البلدان ذات المخاطر العالية لديها أكثر من ضعف عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي 351 مليون شخص إضافي مقارنة بالبلدان غير المعرضة لمخاطر شديدة. كما أن انتشار النقص التغذوي في 2017 بلغ 15.4 % في جميع البلدان المعرَّضة للأحوال المناخية القصوى. وبلغ في الوقت ذاته 20 % في البلدان التي تكشف، بالإضافة إلى ذلك، عن ضعف شديد في إنتاجها الزراعي/غلاتها الزراعية حيال التقلبات المناخية، أو 22.4 % للبلدان التي ترتفع فيها درجة الضعف المرتبط بانتشار النقص التغذوي إزاء الجفاف الشديد (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الاغذية العالمي، 2018، الصفحات 54-55).

باختصار شديد، تؤثر تقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى سلبا بطرق متعددة على توافر الأغذية والحصول عليها واستخدامها واستقرارها، وعلى التغذية والرعاية والممارسات الصحية. كما تؤدي إلى الإضرار بالإنتاجية الزراعية، وإنتاج الأغذية، والأنماط الزراعية. إضافة إلى الزيادات في أسعار الأغذية وتقلباتها المقترنة في كثير من الأحيان بخسائر في الإيرادات الزراعية، ويؤثر سلبًا على كميتها وجودتها وتنوعها.

3.5.العائق الرئيسي الثالث: حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين

تشكّل حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين (ويعني التباطؤ الاقتصادي أن النشاط الاقتصادي يتّسم بالبطء ولكن يستمر بالنمو. وعندما يتوقف النمو يكون الاقتصاد قد دخل في حالة انكماش) دافعًا رئيسيًا وراء ارتفاع مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي، فهي تعيق التقدم باتجاه القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، بغض النظر عمّا إذا كانت مدفوعة بتقلّبات السوق، أو الحروب التجارية، أو الاضطرابات السياسية، أو الجوائح العالمية كتلك الناجمة عن كوفيد19. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2021، صفحة 03) . بل أن التوقعات الاقتصادية العالمية الأخيرة (2020-2021) تحذّر من تباطؤ

النمو وتأخره في العديد من البلدان، بما في ذلك في الاقتصادات الناشئة والنامية، بعد أن استعادت عافيتها بعد الأزمة الاقتصادية 2008، بحيث أن بلدانًا عديدة (خاصة متوسطة الدخل) شهدت تراجعًا في نموها الاقتصادي منذ 2011. فعلى سبيل المثال، من بين 77 بلدًا سجل 65 منها نقصا تغذويا بين 2011-2017، سجلت، في نفس الوقت، معاناتها من تباطؤ أو انكماش اقتصادي. خاصة وأن الصدمات الاقتصادية (أي حدث غير متوقع أو لا يمكن التنبؤ به خارج عن اقتصاد معيين ويمكن أن يضر به أو أن يعطيه دفعًا) لها تأثير كبير على النزاعات والأوضاع المناخية للبلد. إضافة إلى أن الآثار المضاعفة للصدمات الاقتصادية المتعددة في أكثر من نصف البلدان التي شهدت أزمات غذائية في عام 2018، فاقمت انعدام الأمن الغذائي الشديد، ما أثر على أكثر من 96 مليون شخص في العالم (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدةوالصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2019، صفحة 19).

ساهم التراجع الملحوظ في أسعار السلع الأساسية الأولية في تباطؤ الاقتصاد وانكماشه خلال الفترة 2011 – 2017، ما أثر بصورة رئيسية على البلدان التي تعتمد بشكل على الصادرات و/أو الواردات من هذه السلع. وإن معظم البلدان (52 من أصل 65 بلدًا) التي شهدت زيادة في النقص التغذوي خلال فترة التباطؤ والانكماش الاقتصاديين هي بلدان تعتمد بشكل كبير على الصادرات و/أو الواردات من السلع الأساسية الأولية. كما سجلت معظم البلدان تعتمد بشكل كبير على السلع الأساسية الأولية (أي 81 % التي شهدت صدمات اقتصادية)، تفاقما في مؤشر انعدام الأمن الغذائي، سنة 2018. لكن ينبغي الإشارة أن درجة تأثير تلك الأوضاع الاقتصادية السيئة في أي بلد، سواءا اقترنت بانكماش او تباطؤ، تتغير تبعًا لمستوى الفقر المدقع ولأوجه التفاوت في توزيع الدخل، والوصول إلى الخدمات الأساسية والأصول، والتي تنجم عن الإقصاء الاجتماعي والتهميش، ودرجة عدم المساواة. ذلك التأثير يزيد بـ: 20% في البلدان ذات الدخل المنخفض مقارنة بذات الدخل المتوسط، خاصة مع التفاوت في الدخول والثروة. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدةوالصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2019، صفحة 20)

لقد توصل تقرير 2019 حول الأمن الغذائي على جملة من الحقائق، لعل أهمها:

- ✓ ارتفع معدّل انتشار النقص التغذوي 5.1 نقطة مئوية في البلدان التي شهدت انكماشًا اقتصاديًا مقارنة بالبلدان التي تأثرت بالظواهر المناخية القصوى أو شهدت نزاعات، والتي سجلت 2.3 نقطة مئوية2.2 نقطة مئوية على التوالي؛
- ✓ احتلّت الصدمات الاقتصادية مكانة بارزة في 33 من أصل 53 بلدًا عانى من أزمة غذائية سنة 2018؛
- ✓ يؤدي التباطؤ والانكماش الاقتصاديين إلى ارتفاع البطالة وتدنّ الأجور والمداخيل، الأمر الذي يجعل من الصعب حصول الفقراء إلى الأغذية والخدمات الاجتماعية الأساسية كالرعاية الصحية، والأغذية المغذية والعالية الجودة والمرتفعة الأسعار.

- ✓ أن حالات التباطؤ والركود والانكماش باتت جليّة في عدد من الاقتصادات، وتؤدي بالفعل إلى زيادة معدلات البطالة وتراجع المداخيل، خاصة مع تزايد المخاطر المتصلة بتصاعد التوترات التجارية، وتراجع الاستثمارات، ونمو دين الحكومي والخاص، وارتفاع تكاليف الإقراض؛
- ✓ 84 % من البلدان خلال 2011، تزامن تباطؤ الاقتصاد أو انكماشه فيها مع زيادة النقص التغذوي. كما سجلت العديد من هذه البلدان زيادة معدّل انتشار النقص التغذوي بالتزامن مع تباطؤ الاقتصاد أو انكماشه خلال أكثر من سنة واحدة، وخلال 02 سنة في 17 بلدًا، وخلال 3-7 سنوات في 07 بلدًا؛
- ✓ هناك ترابط احصائي كبير بين معدّل انتشار النقص التغذوي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين 2011-2017، حيث توافق تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 10 % خلال الفترة مع زيادة بنسبة 1.5 نقاط مئوية في معدل انتشار النقص التغذوي. بالإضافة إلى ذلك، تسجل البلدان التي شهدت انكماشًا اقتصاديًا، زيادات في معدّل انتشار النقص التغذوي بين عامي 2011 و2017 بنسبة 5.1 نقاط مئوية أكثر من البلدان التي لم تشهد انكماشًا اقتصادياً؛
- ✓ تشهد البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد بمستوى الأزمة عادةً حالة من الفوضى الاقتصادية أيضًا. فلقد عانى أكثر من 100 مليون شخص كل سنة بفترات من انعدام الأمن الغذائي الحاد. كما عانى 113 مليون شخص في 53 بلدًا، خلال 2018، من انعدام الأمن الغذائي الحاد بمستوى الأزمة أو أسوأ؛
- ✓ نادرًا ما تكون الصدمات الاقتصادية المحرّك الرئيسي للأزمات الغذائية بل هي محرّكات مهمة من الدرجتين الثانية أو الثالثة لهذه الأزمات. وفي حالات كثيرة، يمكن أن تؤدي الصدمات الاقتصادية الكبرى، أو حتى الصدمات الصغيرة التي تحدث في الاقتصادات الهشة، إلى تقويض النشاط الاقتصادي وتفاقم انعدام الأمن الغذائي الحاد وإطالة أمد الأزمة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدةوالصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2019، الصفحات 51-61).

ويمكن أن نبين تأثير جائحة كورونا في الامن الغذائي من خلال الشكل التالي:

الشكل 03: تأثير جائحة كورونا على الأمن الغذائي من خلال مؤشر النقص التغذوي

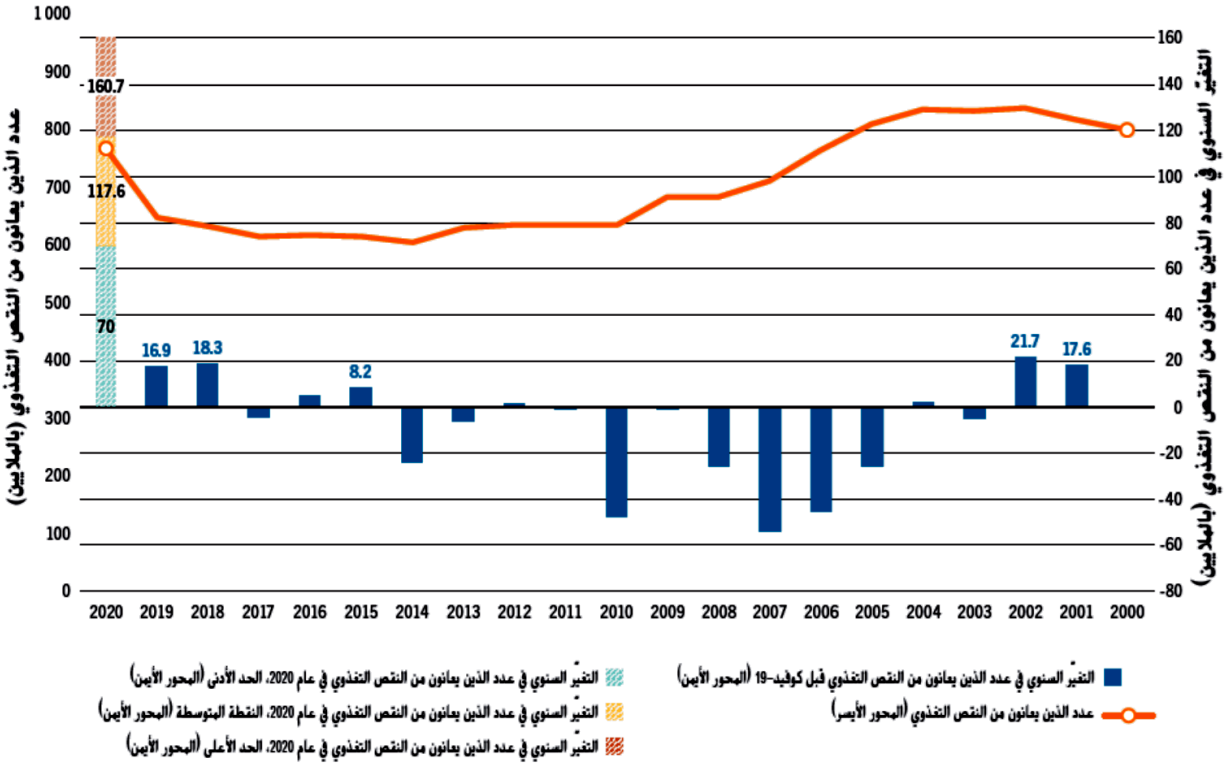

المصدر: (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2021، صفحة 57)

كان لجائحة كورونا 19 والتدابير المصاحبة لها ضربة قوية للأمن الغذائي والتغذية في العالم في الآونة الأخيرة، وكانت لها آثار متعددة على النظم الغذائية والانماط الغذائية، بما في ذلك القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، النُظم الداعمة لإنتاج الأغذية، سلاسل إمدادات الأغذية، بيئات الأغذية، وسلوك المستهلك. فلقد ازداد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن في العالم، مقاسًا بمعدل انتشار النقص التغذوي، بما يصل إلى 161 مليون شخص في عام 2020 -وهذه أكبر زيادة مسجّلة في سنة واحدة منذ عقود. في نهاية 2020، عانى ما لا يقل عن 155 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، كانت الصدمات الاقتصادية دافعًا رئيسيًا له في 17 بلدًا من البلدان التي تمر بأزمات غذائية، مما أثر على 40 مليون شخص يعيشون أزمة أو ما هو أسوأ منها. إضافة لذلك، شكّلت الصدمات الاقتصادية في، الدافع الرئيسي في ثمانية بلدان فقط كان يعيش فيها حوالي 24 مليون شخص في حالة أزمة أو ما هو أسوأ منها. وتنبع التأثيرات الأشد تدميرًا لجائحة كوفيد-19 في الانكماش الاقتصادي الذي تسببت فيه تدابير احتواء الجائحة وركود الاقتصاديات العالمية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2021، صفحة 56).

4.5.عدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية:

ثمة عوامل عديدة كامنة وراء كلفة الأغذية المغذية على طول النظم الغذائية ككلّ، في مجالات الإنتاج الغذائي وسلاسل الإمدادات الغذائية وبيئات الأغذية، إضافة إلى طلب المستهلك والاقتصاد السياسي للأغذية. وتقيس هذه العوامل المقترنة بتدني المداخيل، سبب عجز حوالي 3 مليارات شخص عن تحمّل حتى كلفة النمط الغذائي الصحي

الأرخص ثمنًا الذي يشمل أغذية من مجموعات عديدة ويتسم بتنوع أكبر داخل المجموعات الغذائية. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2021، صفحة 03).

تميز المنظمة بين ثلاث أنماط من النمط الغذائي الصحي: **النمط الغذائي الكافي من حيث الطاقة"**، والذي يوفر السعرات الحرارية الكافية لميزان الطاقة من أجل العمل كل يوم. ويتم تحقيق ذلك باستخدام الأغذية النشوية الأساسية فقط في بلد ما مثل الذرة أو القمح أو الأرزّ فقط. **"النمط الغذائي الملائم من حيث المغذّيات"** إضافة إلى النمط الأول يضاف له قيم المتناول ذي الصلة من 23 من المغذّيات الكبيرة والدقيقة عن طريق مزيج متوازن من الكربوهيدرات والبروتينات والدهون والفيتامينات والمعادن الأساسية ضمن الحدود العليا والدنيا اللازمة للوقاية من حالات القصور وتجنّب السمّية. و**"النمط الغذائي الصحي"** يوفّر هذا النمط الغذائي من حيث الطاقة والمغذيات، إضافة الى أنه أكثر تنوعًا من الأغذية التي تنتمي إلى مجموعات غذائية عديدة. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2020، صفحة 73)

لقد توصل تقرير الأمن الغذائي الصادر عن المنظمة، في 2020، والذي خصص إلى كلفة الأنماط الغذائية الصحية مجموعة من المشاهدات الرئيسية، لعل أهمها:

– بلغ متوسط التكاليف العالمية للنمط الغذائي الكافي من حيث الطاقة الغذائية0.79 دولارًا أمريكيًا للفرد الواحد في اليوم في 2017. بينما بلغت كلفة النمط الغذائي الملائم من حيث المغذّيات 2.33 دولارًا أمريكيًا للفرد الواحد في اليوم، في حين بلغت كلفة النمط الغذائي الصحي 3.75 دولارًا أمريكيًا للفرد الواحد في اليوم.

ويمكن أن نبين تكلفة تلك الأنماط الغذائية الثلاث حسب المنطقة في الجدول التالي:

الجدول 04: تكلفة الأنماط الغذائية حسب المنطقة وفئات البلدان 2017 -2019

الوحدة: (دولار للفرد الواحد في اليوم)

المنطقة	النمط الغذائي الكافي من حيث الطاقة	النمط الغذائي الملائم من حيث المغذّيات	النمط الغذائي الصحي		
حسب المنطقة أو الاقليم					
السنوات	2017	2017	2017	2019	التغير (%)
العالم	0.79	2.33	3.75	4.04	7.9
افريقيا	0.73	2.15	3.87	4.37	12.9
أسيا	0.88	2.18	3.97	4.13	4.1
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1.06	2.83	3.98	4.25	6.8
أمريكا الشمالية وأوروبا	0.54	2.29	3.21	3.43	6.8
حسب فئات دخل البلدان					
منخفضة الدخل	0.70	1.98	3.82	4.06	5.4
متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	0.88	2.40	3.98	4.49	14.3

متوسطة الدخل من الشريحة العليا	0.87	2.52	3.95	4.20	5.7
مرتفعة الدخل	0.71	2.31	3.43	3.64	6.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2020، صفحة 77).(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2021، صفحة 27)

الملاحظة الجوهرية من خلال الجدول أعلاه أن هناك ارتفاع معتبر في تكلفة النمط الغذائي الصحي خلال الفترة 2017-2019 وبنسب معتبرة تجاوزت 12% في افريقيا وتجاوزت 14 %في البدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وهو ما قد يزيد من صعوبة الحصول على النمط الصحي للطبقات الفقيرة وخاصة التي تعيش تحت مستوى الفقر، خاصة أن 03 مليارات شخص يعانون من تكلفته بالأساس.

- ✓ تزيد كلفة الأنماط الغذائية الصحية 60 % على كلفة الأنماط الغذائية التي تستوفي فقط المتطلبات من المغذّيات الأساسية وحوالي خمس مرّات على كلفة الأنماط الغذائية التي تستوفي فقط الاحتياجات من الطاقة الغذائية؛
- ✓ ترتفع كلفة النمط الغذائي بشكل ملحوظ بموازاة تحسّن الجودة الغذائية – أي من نمط غذائي أساسي كافٍ من حيث الطاقة الغذائية إلى نمط غذائي ملائم من حيث المغذّيات، ومن ثم نمط غذائي صحي يتضمن مجموعات غذائية أكثر تنوعًا ورغبة فيها عبر بلدان العالم.
- ✓ يرتبط ارتفاع كلفة الأنماط الغذائية الصحية وعدم القدرة على تحمّلها مع زيادة انعدام الأمن الغذائي، وبمختلف أشكال سوء التغذية.
- ✓ يعزى عدم توافر الأنماط الغذائية الصحية بأسعار معقولة إلى كلفتها المرتفعة نسبة إلى دخل الناس، وهي مشكلة يُتوقع أن تتفاقم من جراء جائحة كورونا.
- ✓ لا يستطيع أكثر من 3 مليارات شخص تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية التي تراعي الخطوط التوجيهية العالمية وتشمل أغذية تنتمي إلى مجموعات عدة وتتسم بمستوى أكثر من التنوع ضمن المجموعات الغذائية. كما لا يستطيع 1.5 مليار شخص تحمّل كلفة نمط غذائي لا يستوفي سوى المستويات المطلوبة من المغذّيات الأساسية.
- ✓ يعيش معظم الأشخاص الذين لا يمكنهم تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية في آسيا بما يقدر بـ 1.9 مليار نسمة ثم أفريقيا بما يقدر بـ 965 مليون نسمة، 104.2 مليون نسمة في أمريكا اللاتينية والكاريبي و18 مليون فقط في أمريكا الشمالية وأوروبا.
- ✓ تزيد كلفة النمط الغذائي الصحي على مستويات خط الفقر الدولي المحدد عند 1.90 دولارًا أمريكيًا من تعادل القوة الشرائية في اليوم، وهذا يعني ان النمط الغذائي الصحي هو بعيد المنال عن الفقراء.
- ✓ تتخطى كلفة النمط الغذائي الصحي متوسط النفقات الغذائية في معظم بلدان الجنوب، حيث يتعذّر على 57 % من سكان أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا تحمل كلفة نمط غذائي صحي. بينما لا يستطيع 86% من السكان في البلدان التي تعاني أزمات ممتدة تلك الكلفة.

✓ يلزم إحداث تحوّل في النظم الغذائية لمعالجة مشكلة عجز الملايين من الأشخاص عن تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية والقيود المرتبطة بالدخل. وينبغي لهذا التحوّل، في الوقت نفسه، أن يهيئ بيئات غذائية داعمة، وأن يشجّع الناس على معرفة المزيد. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2020، الصفحات 65-66)

5.5. العائقان الكامنان: الفقر وانعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية:

يمثّل الفقر وانعدام المساواة سببين هيكليين كامنين وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، ممّا يضخّم الآثار السلبية للدوافع العالمية الآنف ذكرها. فالفقر يؤثر سلبًا على الجودة التغذوية للأنماط الغذائية. ومن غير المستغرب أن تكون الأنماط الغذائية الصحية بعيدة المنال بالنسبة إلى الفقراء في جميع أقاليم العالم. ويتفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله نتيجة المستويات العالية والمستمرة لانعدام المساواة - في الدخل، والأصول الإنتاجية، والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، والوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا مثل الفجوة الرقمية، والثروة بشكل أعمّ. ويزيد انعدام المساواة في الدخل بصورة خاصة من احتمال انعدام الأمن الغذائي لا سيما للفئات المستبعدة والمهمشة اجتماعيًا، كما يبدد الأثر الإيجابي لأي نمو اقتصادي على الأمن الغذائي الفردي. وتميل مواطن الضعف الهيكلي، بما في ذلك أوجه انعدام المساواة المرتبطة بنوع الجنس والشباب والإثنية والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة، إلى زيادة مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية خلال فترات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين أو في أعقاب النزاعات والكوارث المتصلة بالمناخ. وعلاوة على ذلك، تتفاقم مستويات انعدام المساواة هذه بفعل جائحة كوفيد 19. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2021، صفحة 04)

تؤثر الأحداث الاقتصادية في نهاية المطاف على الأمن الغذائي والتغذية تبعًا لمستويات الفقر المدقع ومدى تعرّض الفقراء للإقصاء بسبب أوجه عدم المساواة المختلفة، لكنها تتباين من بلد لآخر بحيث يُعدّ الفقر المدقع سببًا من الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ولا ينتمي الأشخاص الذين يعانون من هذين الأخيرين دائمًا إلى أفقر الأسر المعيشية. ويعيش اليوم معظم السكان الجياع وناقصي التغذية في البلدان المتوسطة الدخل. وتواجه الفئات المستبعدة اجتماعياً والمهمشة خطرًا متزايدًا يتمثل في المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، والأنماط الغذائية غير الصحية، وسوء التغذية بجميع أشكاله، والنتائج الصحية السيئة. كما تظهر أوجه عدم المساواة أيضًا في قدرة الحصول على الخدمات الأساسية وعلى الأصول بين الأسر المعيشية وداخلها، بل وتجعلهم أيضًا أكثر عرضة للتأثر بالتباطؤ والانكماش الاقتصاديين (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدةوالصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2019، صفحة 79)

إن عكس اتجاهات انتشار النقص التغذوي في 2014 وزيادته المستمرة، الذي كان واضحًا بشكل خاص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل اعتبارًا من 2017، يعزى إلى حد كبير إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات والأحوال

المناخية القصوى وحالات الانكماش الاقتصادي وإلى البلدان التي توجد فيها انعدام مساواة كبير في الدخل. ولقد وجد التقرير الخاص بسنة 2021، أن:

- ✓ ارتفاع النقص التغذوي بنسبة 4% بين2017 - 2019، في البلدان المتأثرة بدافع واحد أو أكثر من الدوافع الرئيسية؛
- ✓ تراجع النقص التغذوي بنسبة 3% بين2017 - 2019، في البلدان غير المتأثرة بتلك الدوافع؛
- ✓ شهدت البلدان المتوسطة الدخل المتأثرة بتلك العوامل زيادة بنسبة 2 % فقط في معدل انتشار النقص التغذوي؛
- ✓ سجّلت البلدان التي تعاني من انعدام مساواة كبير في الدخل زيادة نسبة 4 % في معدل انتشار النقص التغذوي؛
- ✓ شهدت البلدان المتأثرة بدوافع عديدة أعلى الزيادات في معدل انتشار النقص التغذوي حيث كانت 12 مرّة أكبر من تلك المسجّلة في البلدان المتأثرة بدافع واحد فقط؛
- ✓ تؤدي الدوافع الخارجية، مثل النزاعات أو الصدمات المناخية والداخلية، مثل: انخفاض الإنتاجية وعدم كفاءة سلاسل الإمدادات الغذائية بالنسبة إلى النظم الغذائية إلى رفع كلفة الأغذية المغذية بالموازاة مع تدني المداخيل، وإلى زيادة عدم القدرة على تكلفة النمط الغذائي الصحي؛
- ✓ بلغت نسبة السكان العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في البلدان المتأثرة بدوافع عديدة في 2019، بين 39% و66 % وأعلى من البلدان المتأثرة بدافع واحد أو غير المتأثرة بأي دافع على الإطلاق؛
- ✓ شهدت جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تقريبًا، في 2020، انكماشًا اقتصاديًا ناجمً عن الجائحة، وكانت الزيادة في عدد الذين يعانون من النقص التغذوي فيها أعلى بمقدار خمسة أضعاف من أعلى زيادة سجّلها معدل النقص التغذوي خلال العقدين الأخيرين؛
- ✓ البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المتأثرة بجائحة كورونا، وبالكوارث المرتبطة بالمناخ أو النزاعات أو مزيج من الاثنين معًا، سُجّلت الزيادة الأكبر في النقص التغذوي، خاصة في افريقيا وآسيا.
- ✓ غير أنه لا يجب ان ننسى أن هناك ترابط الترابط القائم بين تلك المعيقات أو الحواجز، فهي تتفاعل في كثير من الأحيان

وتميل إلى إنشاء ارتباطات دائرية متداخلة. فعلى سبيل المثال يمكن أن تتسبب النزاعات في إحداث فوضى في الإنتاج الاقتصادي والنمو، مؤدية بذلك إلى ركود اقتصادي عميق. وفي المقابل، يميل الركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وزيادات حادة في أسعار الأغذية، إلى مفاقمة خطر الاضطرابات السياسية على النحو الذي شهدناه في الفترة بين 2007 - 2008 في أكثر من 50 بلدًا. وبالمثل، فإن ازدياد التقلّبات المناخية والأحوال المناخية القصوى، وخاصة الجفاف الشديد، يعرّض الأمن الغذائي للخطر من حيث توافر الأغذية والحصول عليها، وهو ما تبين أنه يؤدي إلى زيادة خطر نشوب نزاعات. كما تُساهم التقلّبات المناخية والأحوال المناخية القصوى في زيادة خطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ولكنها تؤدي، عندما يطول أمدها أو تكررها، إلى تقليص القدرة على التكيُّف، وفقدان

سُبل كسب العيش، والهجرة بسبب ضنك المعيشة، والعوز. وهي، بعبارة أخرى، لا تُساهم في زيادة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية فحسب، بل يمكن أن تؤدي أيضًا إلى إيجاد الفقر واستمراره، فضلا عن المساهمة في زيادة انعدام المساواة. ما يُساهم في زيادة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وكذلك قابلية التأثر بالأحوال المناخية القصوى الآن وفي المستقبل. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2021، صفحة 65)

تبعًا لذلك، وضعت المنظمة 06 مسارات يمكن اتباعها لتحويل النظم الغذائية، وهي: تحقيق التكامل بين السياسات الإنسانية والإنمائية والخاصة ببناء السلام في المناطق المتأثرة بالنزاعات؛ وزيادة القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في النظم الغذائية؛ وتعزيز قدرة الفئات السكانية الأشد ضعفًا على الصمود في وجه الصعوبات الاقتصادية؛ والتدخل على طول سلاسل الإمدادات الغذائية لخفض كلفة الأغذية المغذية؛ والتصدي للفقر وأوجه انعدام المساواة الهيكلية مع الحرص على أن تكون التدخلات شاملة ومراعية لمصالح الفقراء؛ وتعزيز البيئات الغذائية وتغيير سلوك المستهلكين من أجل تعزيز نماذج الأنماط الغذائية التي تؤثر بشكل إيجابي على صحة الإنسان والبيئة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2021، الصفحات 08-09). وهو ما سوف نناقشه في الإطار الاستراتيجي 2022-2031.

6. الإطار الاستراتيجي 2022-2031:

تم وضع هذا الإطار في هدف أساسي وهو إزالة كل العوائق التي تحد من تحقيق الأمن الغذائي في العالم، وخاصة مع جائحة كورونا والحرب الأوكرانية -الروسية، حيث نقتبس من الإطار الاستراتيجي للمنظمة:

" إن عالمنا الذي يواجه تهديدات متصاعدة يطلب منّا أن نهب إلى العمل بلا تأخير لحماية الحياة ولتحويل نظمنا الزراعية والغذائية بغية حماية كوكبنا مما يخبئه المستقبل وضمان نتائج مستدامة". (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022)

ولقد شمل التقرير، الذي احتوى الإطار، على جملة من التحديات، أهمها:

- ✓ رغم التقدّم الهائل الذي تم إحرازه خلال 75 سنة من نشاط المنظمة، ورغم إنتاج ما يكفي من الأغذية لإطعام العالم، بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع في العالم 690 مليون شخص حتى قبل جائحة كوفيد- 19. لتزيد لهم الجائحة حوالي 132 مليون شخص إضافي ممن يعانون من نقص في التغذية؛
- ✓ تعاني أسواق المواد الغذائية من أوجه عدم يقيّن بفعل توقعات ضعف النمو الاقتصادي. ولا تزال حمّى الخنازير الأفريقية والتفشي الكارثي للجراد الصحراوي يشكلان كوارث كبيرة، تضاف إلى التهديدات والصدمات الناجمة عن تغيّر المناخ؛
- ✓ أما النظم الزراعية والغذائية، التي توظف أكثر من مليار شخص بشكل مباشر، وتوفر سبل العيش لنحو 3.5 مليارات شخص آخرين، فتشهد الآن اختلالات قد تؤدي على الأقل إلى تعطيل المداخيل بشكل مؤقت، وبالتالي تعيق حصول 1.5 مليا رات شخص على الأغذية. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أكتوبر 2021، الصفحات 08-09)

يبيّن الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة 2022-2031 بالتفصيل رؤية المنظمة لعالم مستدام يوفر الأمن الغذائي للجميع، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والذي تم وقد تمّ إقراره خلال الدورة 42 لمؤتمر المنظمة في 18 جوان 2021، في ظل سياقات جائحة كورونا والتحديات الإقليمية والعالمية التي أنتجتها. وهذا في إطار السياسة العامة للمنظمة، المتبناة منذ 2010، بإصدار خريطة عمل استراتيجية لفترة تتراوح بين 10-15 سنة، يتم راجعتها كل 04 سنوات (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022).

كما سعى ذلك الإطار الاستراتيجي إلى دعم خطة عام 2030 من خلال التحول إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة، من أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل بما لا يترك أي أحد خلف الركب (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022).

يمكن أن نبين أهم مجالات الإطار الاستراتيجي من خلال الجدول التالي:

الجدول 05: مجالات الإطار الاستراتيجي للمنظمة (2022-2031)

المجال الاستراتيجي	الأهداف	البرامج ذات الأولوية
إنتاج أفضل	ضمان أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج من خلال سلاسل لإمدادات الأغذية تتسم بالكفاءة والشمولية، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، ما يضمن نظمًا زراعية وغذائية قادرة على الصمود ومستدامة في ظل تغير المناخ والبيئة.	↵ الابتكار من أجل الإنتاج الزراعي المستدام؛ ↵ التحول الأزرق؛ ↵ الصحة الواحدة؛ ↵ الوصول المتكافئ لصغار المنتجين إلى الموارد؛ ↵ الزراعة الرقمية.
تغذية أفضل	القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية بأشكالها كافة، بما في ذلك الترويج للأطعمة المغذية وزيادة فرص الحصول على أنماط غذائية صحية.	↵ الأنماط الغذائية الصحية للجميع؛ ↵ التغذية لأكثر الفئات ضعفًا؛ ↵ الغذاء المأمون للجميع؛ ↵ الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية؛ ↵ شفافية الأسواق والتجارة.
بيئة أفضل	حماية النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية وإصلاحها وتعزيزها واستخدامها المستدام، ومكافحة تغير المناخ (التخفيف وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير وإدارة المخلفات) من خلال نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة.	↵ التخفيف من وطأة تغيّر المناخ وتكييف النظم الزراعية والغذائية؛ ↵ الاقتصاد البيولوجي للأغذية والزراعة المستدامة؛ ↵ التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي للأغذية والزراعة؛ ↵ تحقيق نظم غذائية حضرية مستدامة.
حياة أفضل	تعزيز النمو الاقتصادي الشامل عبر الحد من أوجه عدم المساواة (المناطق الحضرية/الريفية، والبلدان الغنية/الفقيرة، الرجال/النساء).	↵ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية؛ ↵ التحول الريفي الشامل؛ ↵ الزراعة والطوارئ الغذائية؛ ↵ النظم الزراعية والغذائية القادرة على الصمود؛ ↵ مبادرة العمل يدًا بيد / تعزيز الاستثمارات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022)

تمثل الفضائل الأربع مبدأ تنظيميًا لكيفية اعتزام المنظمة أن تساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف 2 (القضاء التام على الجوع)، والهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)، فضلًا عن دعم تحقيق جدول الأعمال الأوسع نطاقًا لأهداف التنمية المستدامة الذي يعدّ أمرًا بالغ الأهمية من أجل تحقيق الرؤية الشاملة للمنظمة. كما تعكس الفضائل الأربع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة للنظم الزراعية والغذائية. وهي تشجع أيضًا تبني نهج استراتيجي وموجه نحو النظم ضمن مجمل تدخلات المنظمة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أكتوبر 2021، صفحة 03)

كما أن المنظمة ستطبّق أربعة "عوامل مسرّعة" شاملة/مشتركة بين القطاعات هي: التكنولوجيا؛ الابتكار؛ البيانات والعناصر المكمّلة (الحوكمة ورأس المال البشري والمؤسسات) في جميع تدخلاتها البرامجية من أجل التعجيل في إحداث الأثر المنشود، مع التقليل إلى أدنى حد من المقايضات (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أكتوبر 2021، صفحة 03)

خاتمة:

لقد حاول الباحث من خلال هذه القراءة الاستطلاعية لوجهة نظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حصر أهم الأسباب والعوائق التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي على المستوى العالمي منذ 2017 حتى سنة 2021، وهذا بالاعتماد على المؤشرات التي قدمتها المنظمة في تقاريرها الصادرة خلال تلك الفترة. ولقد توصلنا من خلال تحليل تلك البيانات والمعطيات والمؤشرات إلى أن:

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية: لقد بين تحليل بيانات التقارير ومؤشراتها وجود العديد من العوائق والأسباب التي تكبح الأمن الغذائي عالميا، والتي تتدرج من حيث أولويتها وتأثيرها ومجالها، بحيث اتضح من خلال العنوان الخامس الخاص بالعوائق أن تركيز المنظمة منصب حول عالمين أساسيين قبل العوامل الاقتصادية من حالات انكماش وركود اقتصادي، بحيث تعد النزاعات والصراعات الدولية والإقليمية والوطنية أهم سبب في نقص وانعدام الأمن الغذائي لأكثر من 1.2 مليار نسمة عبر العالم. ليليها التقلبات المناخية والظروف المناخية المتقلبة جدا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وهو ما يدلل على أن الفرضية مرفوضة.

النتائج العامة للدراسة: إضافة الى اختبار الفرضية الرئيسية اتجهت الدراسة إلى تحقيق نتائج هامة، وهي:

- ✓ تتعد العوامل المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائي العالمي وتتعدد الى عوامل رئيسية وأخرى كاملة حسب المنظمة، بحيث نجد النزاعات والتقلبات المناخية والظروف الاقتصادية أهم العوائق عالميا خلال الفترة 2017-2021، بل أن بعضها كالنزاعات زادت بدرجة كبيرة من نسبة الفقر في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض؛
- ✓ تتمثل العوامل الكامنة التي تعيق الأمن الغذائي العالمي في عدم قدرة الأفراد في غالبية بلدان العالم، وخاصة في افريقيا وآسيا، على تحمل تكلفة الغذاء الصحي المحدد وفقا لمعايير منظمة الأغذية والزراعة العالمية. إضافة إلى معدلات الفقر المرتفع وعدم المساواة في الحصول على المداخيل والأصول...الخ؛
- ✓ أن التفاعل بين العوامل الرئيسية والعوامل الكامنة يعتبر عنصرا مهما في تحليل أثرها على الأمن الغذائي، بحيث أن بعضها يؤدي بالتبعية للأخرى، فغالبا ما تقود النزاعات إلى حدوث أزمات اقتصادية في البلدان التي تعيشها.

كما أن التغيرات المناخية، تدفع بأسعار السلع المرتبطة بالزراعة الى الارتفاع في ظل الأزمات والصدمات الاقتصادية على بلدان العالم،

- ✓ أن اتجاهات معدلات انتشار النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي وعدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم بالارتفاع منذ سنة 2017، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، والمتأثرة بالنزاعات والظواهر المناخية المعاكسة والأزمات الاقتصادية المتكررة،
- ✓ كما كان لجائحة كورونا الأثر السلبي الواضح على الامن الغذائي من خلال الإجراءات التي صاحبتها من ركود واغلاق وانكماش اقتصادي بحيث تشير تقارير المنظمة أن نسبة الفقراء تضاعفت خلال سنة واحدة (2020)، وهذا ما لم يسجل سابقا،
- ✓ لقد حاولت منظمة الأغذية والزراعة بناء إطار استراتيجي للتعامل مع تلك العوائق، والتخفيف من وطأتها على الامن الغذائي العالمي، وهو ما عرف: الإطار الاستراتيجي 2022-2031". وهذا وفقا للأفضليات الأربع: إنتاج أفضل، تغذية أفضل، بيئة أفضل، حياة أفضل، ووفقا لسياسات واضحة ومستهدفة.

توصيات الدراسة: انطلاقا من نتائج الدراسة، يعتقد الباحث أن هناك مجالين يجب التركيز عليها دوليا لتحقيق الامن الغذائي،

- ✓ وجب تكثيف الجهود الدولية والرفع من مستوى مساهمة واندماج البلدان المتقدمة في سياسات واستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وخاصة في مكافحة آثار تقلبات المناخ والنزاعات الدولية على الزراعة والإنتاج الزراعي لها ومساعدتها في الحصول على التكنولوجيا الملائمة لتحقيق امنها واستقلالها الغذائي على المدى الطويل،
- ✓ حفز التعاون البني والإقليم بين الدول المنتجة للغذاء والمستوردة لها وفقا لمبدأ (رابح- رابح) وليس لمبدأ التبعية والفجوة الغذائية، على أساس أن تحرير المستورد (أي تخفيف القيود والشروط والقوانين والحواجز والتعاريف الجمركية ...الخ) يساهم بدرجة كبيرة في تطوير تلك العلاقة الرابحة بينهما. وليس وفقا مبدأ الربح والخسارة السائد حاليا.

قائمة المراجع:

1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .(2022) .الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2031 . Récupéré sur https://www.fao.org/strategic-framework/ar

2) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) .(أكتوبر 2021) .الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 .منظمة الأغذية والزراعة .ايطاليا: روما Récupéré sur /http://www.fao.org/pwb/home/ar .

3) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية .(2020) .حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2020، تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صيحة ميسورة التكلفة .روما: منظمة الأغذية والزراعة Récupéré sur . https://www.fao.org/3/ca9692ar/CA9692ar.pdf

4) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة . (2021)حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021، تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع .روما، ايطاليا doi:https://doi.org/10.4060/cb4474ar .

5) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنميةومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي .(2017) .حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، .ايطاليا: روما Récupéré sur . http://www.fao.org/3/I7695a/I7695a.pdf

6) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدةوالصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية .(2019) .حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019 . الاحتراز من حالات التباطؤ .روما: منظمة الأغذية والزراعةRécupéré sur https://www.fao.org/3/ca5162ar/ca5162ar.pdf .

7) منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الاغذية العالمي .(2018) . حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2018 .ايطاليا: روما Récupéré sur . http://www.fao.org/3/i9553ar/i9553ar.pdf

مساهمة مخطط المغرب الأخضر في تثمين المنتوجات الفلاحية والحفاظ على الأمن الغذائي بالمغرب

The contribution " Morocco Green Plan's " to the valuation of the agriculturl products and the guaranteeing food security in Morocco

ط.د. عبد الجليل ايت خالي/ باحث سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس، الرباط/ المغرب

PhD. Abdeljalil Ait khali / Mohammed V University, Rabat / Morocco

د. عبد الكبير باهني/ جامعة محمد الخامس، الرباط/ المغرب

Dr Abdelkbir Bahni /Mohammed V University, Rabat / Morocco

ملخص الدراسة:

انخرط المغرب كدولة نامية منذ مطلع الألفية الحالية في برنامج إصلاحي واسع النطاق، يشمل كل القطاعات الإنتاجية الحيوية وفي خضم هذا الإصلاح تم إعطاء أولوية كبرى للقطاع الفلاحي، بحيث كان الهدف من ذلك هو بناء قطاع فلاحي وطني يلبي الحاجيات الأساسية الداخلية، و في نفس الوقت أن يكون قادر على المنافسة في الأسواق الخارجية، هذا الطموح الثاني بالخصوص جعل السلطات المغربية تضع استراتيجية وطنية لعصرنة القطاع الفلاحي، عبر تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي بتوفير البنيات التحتية الضرورية والإطار المؤسساتي والتشريعي الملائمين، كما تم وضع استراتيجية وطنية أطلق عليها "مخطط المغرب الأخضر" التي اعتمدت على الفلاحة التسويقية والإجتماعية وخلق مجموعة من الأقطاب الفلاحية -الصناعية، باعتبارها أقطابا للنمو والمنافسة لتساهم في تثمين المنتوجات الفلاحية بواسطة الصناعة الغذائية التي ستوفر الحاجيات الغذائية الأساسية للأسواق الداخلية والخارجية.

جاءت هذه الورقة بهدفه معرفة مدى نجاح مخطط المغرب الأخضر في تحقيق الأمن الغذائي بالمغرب وإبراز دور الأقطاب الفلاحية في تثمين المنتوجات الفلاحية لهذه الإستراتيجية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: مخطط المغرب الأخضر، التثمين، الأقطاب الفلاحية، الأمن الغذائي

Abstract:

Morocco has been engaged as a Developing country since the beginning of this millennium in a large-scale reform programme covering all vital sectors, in this context a major priority has been given to the agricultural sector, so that the hope was to build a national agricultural sector that meets internal needs while being able to compete in foreign markets. This second ambition made the authorities in Morocco put a national strategy aimed at the consultation of the agricultural sector in Morocco by promoting investment in the agricultural sector by providing the necessary infrastructure and the appropriate institutional and legislative framework, The national strategy embodied in « Morocco Green Plan's » has also adopted industrial agricultural poles as growth and competition poles that contribute to the valuation of agricultural products through the food industries and through which basic food needs can be provided to internal and external markets.

Keywords: Morocco Green Plan's, Agricultural poles, Valuation, food security

مقدمة:

تشير الأمم المتحدة على أن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع في العديد من المناطق، كما تتوقع أن تتدهور حالات التغذية للعديد من السكان خصوصا في الدول النامية والفقيرة بسبب التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحالات تبعيتها للدول الرأسمالية التي سيطرت بشكل كامل على الغذاء والذي تتخذه كأداة لقهر الشعوب والتأثير في قرارات الدول، هذا الوضع يُسَائِل العديد من النماذج الفلاحية في بلدان العالم الثالث لأنها مطالبة الأن أكثر من أي وقت مضى بتقليل تبعيتها للخارج، وتحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي لشعوبها.

انخرط المغرب كدولة نامية منذ مطلع الألفية الحالية في برنامج إصلاحي واسع النطاق يشمل كل القطاعات الحيوية، وفي إطار هذا الإصلاح تم إعطاء أولوية كبرى للقطاع الفلاحي الذي علقت عليه الدولة آمالها منذ الاستقلال لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك تعددت البرامج والمشاريع الكبرى المهيكلة التي شهدها القطاع الفلاحي في المغرب والتي حققت نتائج متباينة دار النقاش ولازال حولها، بحيث كان الأمل هو بناء قطاع فلاحي وطني يلبي الحاجيات الأساسية الداخلية، وقادر في نفس الوقت على المنافسة في الأسواق الخارجية، هذا الطموح الثاني جعل السلطات في المغرب تضع استراتيجية وطنية لعصرنة القطاع الفلاحي أطلق عليها مخطط المغرب الأخضر، وذلك عبر تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي وتوطيد الشراكة بين القطاع العام والخاص في أفق ارتفاع حصة القطاع الخاص، وقد وفرت البنيات التحتية الضرورية والإطار المؤسساتي والتشريعي الملائمين لذلك، أفرزت الإستراتيجية الوطنية في إطار مخطط المغرب الاخضر الأقطاب الفلاحية الصناعية، التي يكمن اعتبارها أقطابا للنمو والمنافسة قد تساهم في تثمين المنتوجات الفلاحية، عبر الصناعة الغذائية ودعم الامن الغذائي الوطني.

إشكالية الدراسة:

إثر التحولات الأخيرة التي شهدها العالم المتمثلة في حدة التغيرات البيئية وانتشار فيروس كورنا والحرب في أوربا، برزت معها عدة تحديات من أهمها الجفاف ونقص الغذاء وتراجع الإنتاج وارتفاع الأسعار نتيجة الحجر الصحي، كما عملت الحرب في شرق أوربا على خلخلة التجارة الدولية والحيلولة دون وصول البضائع والمواد الإستهلاكية للعديد من المناطق، هذه المستجدات كلها كان لها من الأثر ما يكفي لإعادة النظر في عدة قضايا محلية ووطنية، ترتبط بالحاجيات الأساسية من قبيل الأمن الغذائي والمخزون الوطني الإستراتيجي، انطلاقا من هذا السياق تعرضت السياسة الفلاحية بالمغرب إلى نقاش عمومي واسع، بين العديد من الفاعلين السياسيين والأكاديميين وهيئات المجتمع المدني، وحظي مخطط المغرب الأخضر بالنصيب الأوفر من هذا النقاش، حيث أظهرت النقاشات اتجاهين مختلفين الأول يؤكد بأن هذه الإستراتيجية لم تحقق أهدافها المتمثلة في ضمان الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي من المواد الأساسية، وإعطاء حق السيادة للفلاحين على ممتلكاتهم والحفاظ على الموارد الطبيعية والوصول الى التنمية المتكاملة، بينما يبرز في الاتجاه المقابل اتجاها ثانيا تجسده الدولة ومن يمثلها، يؤكد على اعتبار أن مخطط المغرب الأخضر حقق أهدافه بل تجاوز الانتظارات المتوقعة في العديد من النقط، كإرتفاع الناتج الداخلي الخام الفلاحي وتطور الاستثمار الخاص الفلاحي وجعل القطاع الزراعي في المغرب أكثر جاذبية، وكما ساهم في توفير البنيات التحتية والأقطاب الفلاحية ودعم

الصناعة الزراعية. بين هذا وذاك تبرز إشكالية هذه الورقة التي سنحاول من خلالها الوصول الى أجوبة نفترض أن تكون مقنعة بطريقة منهجية وعلمية عن هذا الإشكال القائم، خصوصا في النقطة المتعلقة بدور الأقطاب الفلاحية وعلاقتها بتثمين منتوجات مخطط المغرب الأخضر والقدرة على تحقيق الأمن الغذائي. لذلك يمكن أن نلخص إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال التالي:

- ما مدى مساهمة مخطط المغرب الأخضر في تثمين المنتوجات الفلاحية والحفاظ على الأمن الغذائي بالمغرب في ظل التحولات الراهنة

أهداف الدراسة:

نهدف من وراء هذه الورقة تحقيق مجموعة من الأهداف خلال الإجابة عن أجزاء الإشكالية التي طرحناها سابقا، ويمكن حصرها فيما يلي:

- معرفة نسبة نجاح مخطط المغرب الأخضر في تحقيق الأمن الغذائي في المغرب؛
- إبراز دور الأقطاب الفلاحية في تثمين المنتوجات والموارد الفلاحية لمخطط المغرب الأخضر؛
- الوقوف على معيقات وتحديات الفلاحة المغربية في ظل التحولات الراهنة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على التحليل الكمي وذلك بتقديم الأرقام والإحصائيات المرتبطة بالدراسة، كما استعملت هذه الورقة الأسلوب الكيفي في تحليل مختلف المعطيات المتعلقة بموضوع الدراسة؛ بالإضافة إلى تقنية المقابلة والتقصي الميداني وذلك بتتبع شهادات الفلاحين الصغار والكبار، وتصريحات مختلف الفاعلين في القطاع.

أولًا: الجهاز المفاهيمي للإستراتيجية الوطنية للفلاحة بالمغرب

تقوم السياسة الوطنية للفلاحة بالمغرب منذ الاستقلال على مبدأ أساسي وهو عصرنة وتحديث القطاع الفلاحي، ويظهر ذلك من خلال دراسة كل المخططات القطاعية التي تبنتها الدولة في الفلاحة، وقد حظي القطاع الفلاحي بالمغرب باهتمام كبير مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى سواء على مستوى الإمكانيات المادية الموجهة إليه أو على مستوى النقاش العمومي الذي حظي به. لقد تم تكريس الفلاحة كأولوية لتنمية البلاد منذ الاستقلال، واتجاه المغرب نحو الحسم مع الخيارات الصناعية، التي اعتمدتها أنداك جل بلدان العالم الثالث الأخرى. (الخمسنية، 2006) لذلك ركزت أغلب المخططات الفلاحية على استراتيجية التحديث والعصرنة كما هو عليه الحال في مخطط المغرب الأخضر، الذي تهدف خطته كذلك إلى تسريع وتيرة النمو والحد من الفقر وضمان فلاحة مستدامة على المدى البعيد. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول مقاربة شمولية وإدماجية لكل الفاعلين.

مكن تطور هذه الإستراتيجية من خلق جهاز مفاهيمي خاص بها، يمكن لغير المتخصص أو غير المتتبع أن يجد فيها بعض الغموض والالتباس أو صعوبة الإدراك، لذلك سنقف عند المفاهيم الأساسية التي لها علاقة بالموضوع وهي: **مخطط المغرب الأخضر، التثمين، الأقطاب الفلاحية، الأمن الغذائي**

1.مخطط المغرب الأخضر

مخطط المغرب الأخضر (Programme Maroc Vert) هو برنامج متكامل ومندمج لتنمية وعصرنة القطاع الفلاحي بالمغرب، وخلق دينامية متطورة ومواكبة التحولات التي يعرفها قطاع الصناعة الغذائية باستثمار كل الإمكانيات الموجودة، وهو برنامج عشري أعطيت انطلاقته سنة 2008. يتمحور مخطط المغرب الأخضر حول مقاربة شمولية تدمج جميع الفاعلين في القطاع الفلاحي، وذلك في إطار تعاقدي على جميع المستويات ويستند على دعامتين [1]: دعامة أولى ترتكز على تطوير فلاحة عصرية ذات قيمة مضافة عالية على مستوى المناطق السقوية ومناطق البور الملائم، ودعامة ثانية تهدف الى تأهيل الفلاحين في المناطق الهشة (الفلاحية، 2022) وقد وضع لهذا البرنامج عدة أهداف لتحقيقها منها:

- رفع حصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام من خلال رفع القيمة المضافة المقدرة بحوالي 74 مليار درهم في المتوسط لتصل ما بين 144 مليار درهم و174؛
- إحداث 1.500.000 فرصة عمل جديدة؛
- مضاعفة دخل الساكنة القروية؛
- مضاعفة صادرات شعب الحوامض والزيتون والفواكه 3,5 مرة.

2.ثانيا: التثمين

جاء في لسان العرب، لغويا، أن التثمين هو لإيجاد الشيء واعدامه، ويقال ثمن المتاع تثمينا أي بين ثمنه أو جعل له ثمنا بالحدس او التخمين (منظور، 2014) ومصدره مشتق من ثمن، يثمن، تثمينا، وهو ما يستحق به الشيء (العميرة، 2012). نستنتج بناءا على ما أوردناه أن التثمين يعني إعطاء الشيء قيمته المادية (الثمن) ونفس هذا المعنى يقدمه الاصطلاح الفرنسي لكلمة (valorisation) التي مصدرها كلمة (valeur) التي هي القيمة، ونفس المعنى نجده في الاصطلاح الإنجليزي الذي يفيد معنى (Valuation) التثمين التي مصدرها (value) أي القيمة باللغة العربية.

التثمين اصطلاحا هو زيادة القيمة السوقية للمنتوج أو الخدمة، الناجمة عن اليد العاملة أو ربما، عن طريق إجراء قانوني (larousse، 2022) كما يساهم في تحقيق الاندماج بين العالية الفلاحية والسافلة الصناعية والتجارية لسلاسل الإنتاج، لحلقة أساسية في إطار الاستراتيجية الفلاحية الوطنية، ويعتبر هذا الاندماج ضروريا من أجل مواكبة فعالة وناجعة للإنتاج الفلاحي الذي ارتفع بشكل ملحوظ، بفضل مخطط المغرب الأخضر. فمنذ 2008 تم إحداث المئات من وحدات التخزين بالتبريد وعصر الزيتون والكسر والتحويل في مختلف الجهات. وبذلك تم تعزيز قدرات التثمين في كل أحواض الإنتاج الفلاحي (الفلاحية، 2022) وتعتمد الدولة المغربية كذلك على الأقطاب الفلاحية والتجميع الفلاحي كآليات يمكن من خلالها تثمين المنتوج الفلاحي. وتتبنى الأمم المتحدة، على المستوى الدولي، مقاربة متطورة ومستدامة لتثمين المنتوجات الزراعية الغذائية تقوم على التسويق المحلي أو ما يطلق عليه الدوائر القصيرة " circuits courts " وتشمل هذه المقاربة عدة أنماط ونماذج للتشغيل. يمكن للمزارعين من خلالها بيع منتجاتهم للمستهلكين بطرق مختلفة خارج المزارع، أو في أماكن الاستهلاك القريبة مثل أسواق المزارعين، أو في المحلات التجارية المملوكة للمزارعين، أو في

[1] الدعامة الأولى تستهدف الزرعة التسويقية بإنجاز 961 مشروع موزع على 560.000 ضيعة فلاحية والدعامة الثانية تستهدف الزراعة التضامنية سيستفيد من خلالها 840,000 فلاح مستهدف من خلال إنجاز 545 مليار درهم.

المهرجانات والمعارض الغذائية، أو من خلال نظم التسليم في المزارع مباشرة، أو من خلال وسيط تجاري واحد او المتاجر التعاونية (unido، 2020)

3.القطب الفلاحي-الصناعي

هو قطب للنمو، هو مجال (تجمع، نظام) ترابي مأهول بالسكان (مسكون)، تتم فيه التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسكنية وهو جزء من مشروع متطور ومتكامل للتنمية المنتظرة. القطب الريفي ليس كيانا معزولا، وإنما هو تكتل لقرى مهيكلة، لكن المجال الريفي ككل يحركها المشروع المتكامل (Collignon, 2006)، ويربط فرنسوا بيرو القطب بالنمو، قائلا "لا يظهر النمو في كل مكان دفعة واحدة، لكنه يظهر نفسه على شكل نقاط أو أقطاب نمو شديدة التغير، ينتشر عبر قنوات مختلفة وله آثار حاسمة على متغيرات الاقتصاد كله" (perroux, 1955).

الأقطاب الفلاحية هي أقطاب التنمية المندمجة وهي فضاءات جغرافية، تضم وحدات التحويل والتلفيف وتثمين المنتوجات الفلاحية قبل التوجه الي السوق الداخلي أو التصدير، وتضم كذلك محطات لوجيستيكية وخدماتية وكذا الشباك الوحيد لتسهيل الاستثمار وتصدير المنتوجات الفلاحية للخارج (وزارة الفلاحة، 2019) وهي نتاج "للشراكة بين القطاعين العام والخاص" في إطار استراتيجية لتمويل القطاع الزراعي في أفريقيا النامية. يستجيب لإرادة التحول الزراعي من "التقليدية" إلى زراعة تعبئ الرأس المال القوي، القادر على تسريع النمو الزراعي والاستجابة للطلب الغذائي (rural، 2022).

هناك علاقة بين القطب الفلاحي والصناعي في المغرب ترتبط بواسطة عملية التجميع الفلاحي وهي شكل من أشكال التنظيم المبني على التجمع الإرادي الفردي للفلاحين الذين يسمون «**مجمَّعين**»[1]من طرف «**مجمِّع**» [2] حول مشروع للتجميع الفلاحي. ويعتبر هذا الأخير كل مشروع فلاحي يضم لمدة محددة، مُجَمَّعِينَ ومُجَمَّعَ من أجل تنمية حلقة أو مجموعة حلقات من سلسلة إنتاجية أو نباتية/ أو حيوانية، ويتعلق بإنتاج و/أو تلفيف و/أو تخزين و/أو تحويل/ أو تسويق المنتوجات الخاصة بهده السلسة. (الجريدة الرسمية ، 2012) .

إن الغرض من عملية التجميع هو معالجة بعض الإشكاليات الهيكلية في القطاع الفلاحي المغربي أهمها ضعف الاستثمار بالنظر للوضعية العقارية المعقدة وكذلك صغر الاستغلاليات الفلاحية وغياب لأي شكل من أشكال تنظيم الفلاحين؛ والإشكالية الأخرى الأساسية التي يعالجها مشروع التجميع هي التموين، فالوحدات الصناعية الفلاحية تعاني من نقص التموين على مستوى المواد الأولية وعدم انتظامها بالإضافة الى ضعف الجودة والمردودية، والتجميع الفلاحي حسب الإستراتيجية الوطنية للفلاحة هي نموذج مبتكر لتنظيم الفلاحين حول المستثمرين أو تنظيمات مهنية ذات قدرات تدبيرية كافية، كما أنه سيمكن المجمعين من الاستفادة من التقنيات والتكنولوجية الحديثة والتمويل الحكومي والربط بالأسواق داخليا وخارجيا. (وزارة الفلاحة ، 2016)

[1] بالمفرد هو مجمَّع وهو كل فلاح شخص ذاتي أو معنوي خاضع للقانون الخاص أو العام بما في ذلك التعاونيات والجمعيات ذات النفع الاقتصادي مجمع من طرف مجمِّع لإنجاز مشروع للتجمع الفلاحي.

[2] وهو كل فلاح شخص ذاتي أو معنوي خاضع للقانون الخاص أو العام بما في ذلك التعاونيات والجمعيات ذات النفع الاقتصادي مجمِّع عدد من مجمَّعين وذلك لإنجاز مشروع للتجميع الفلاحي

4.رابعا: الأمن الغذائي

يشير تعريف صادر عن مؤتمر القمة العالمية للأغذية، الذي عقد في عام 1996 إلى أن "الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة، وقصد بالأمن الغذائي. كاصطلاح إنتاج العالم لكمية ونوعية من الغذاء تكفي لسد احتياجات السكان، وضمان توزيع الغذاء المنتوج على دول العالم وأقاليمه، وتأمين مخزون احتياطي عالمي يكفي لسد العجز الناتج عن الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى نقص في الغذاء المنتوج في بعض السنوات، (الوحدة، اكتوبر 1986). فالأمن الغذائي هدف من بين 17 هدف لأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وقد طرحته المنظمات والهيئات الدولية، وتبنته الحكومات ليأتي مترفقا مع مصطلحات أخرى، كالأمن الوطني والأمن الإستراتيجي، والأمن الاجتماعي، وغيرها من الأمور التي أريد بطرحها العمل على الدفاع ضد أخطار قد تواجه المجتمع (الوحدة، اكتوبر 1986) . ويعرف مفهوم الأمن الغذائي اتساعا ونقاشا مستمرا سواء داخل المنظمات الدولية او الإقليمية نظرا للأهمية التي يتخذها على مستوى سلم الأولويات الإنسانية.

ثانيا: مساهمة مخطط المغرب الأخضر في دينامية القطاع الفلاحي المغربي وضمان الأمن الغذائي

1.دينامية القطاع الزراعي بالمغرب في ظل مخطط المغرب الأخضر:

استطاع مخطط المغرب الأخضر بعد عشر سنوات من إطلاقه من تغير معالم القطاع الفلاحي بالمغرب، وهذا كان منتظرا باعتبار أن هذا المخطط حظي بدعم من أعلى سلطة في البلاد، كما بلغ مجموع الاستثمار في القطاع الفلاحي 104 مليار درهم في الفترة بين 2008-2018، ساهمت الدولة فيها ب 40 في المئة و60 في المئة من استثمارات القطاع الخاص. وقد استهدف الاستثمار العمومي بشكل مباشر البنية التحتية للسقي والتهيئة الهيدروفلاحية 60% والفلاحة التضامنية 15% وتنمية سلاسل الإنتاج 13%. إن تطور تراكم الاستثمار في القطاع الفلاحي حسب وزارة الفلاحة المغربية هو إنصاف للقطاع الفلاحي والفلاحين نظرا لمساهمتهم في الثروة الوطنية والتشغيل والأمن الغذائي

شكل 01: تطور الناتج الداخلي الخام الفلاحي بالمغرب بين سنة 2008-2018

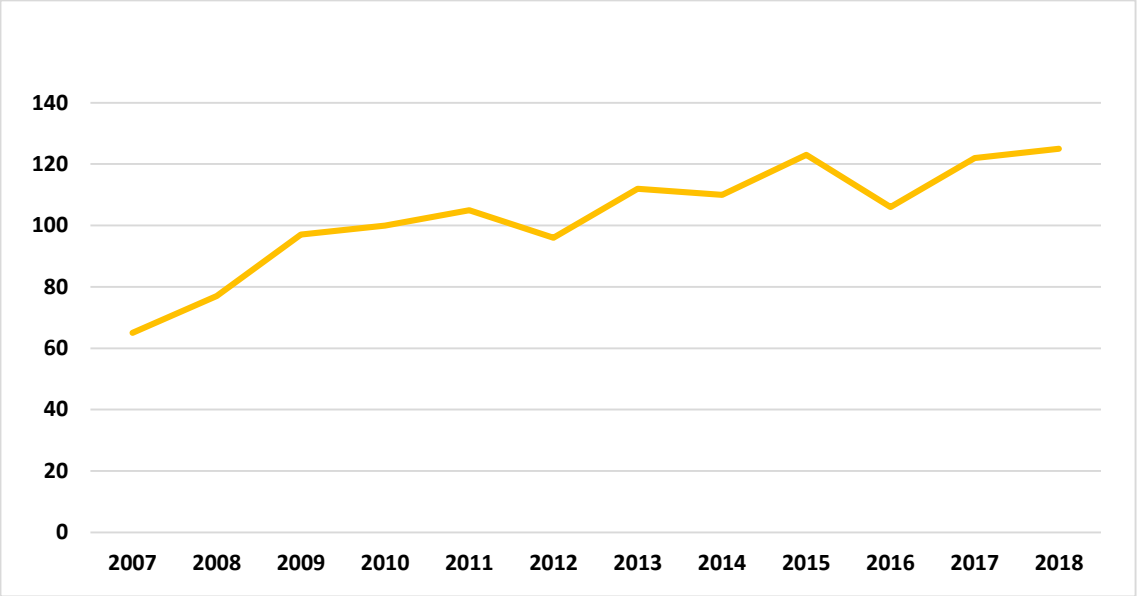

المصدر: معالجة الباحث انطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط (2020)

إن الملاحظ للأرقام (شكل 1) سيرى بالفعل أن هناك دينامية يشهدها القطاع الفلاحي المغربي، على الرغم من أنها دينامية تمس البنيات العالية فقط، فالتطور الحاصل على مستوى الناتج الداخلي الخام الفلاحي يمكن تفسيره بالتطور الذي شهدته قيمة الصادرات الفلاحية المغربية التي تطورت من 15.12 مليار درهم سنة 2008 الى 36,3 مليار درهم2018 (شكل2). فمخطط المغرب الأخضر اتخذ خيار دعم الزراعات ذات القيمة المضافة العالية عوض تعويض الواردات، كما اعتمد على تزويد أسواق الإتحاد الأوربي، الشريك التجاري الرئيسي للمغرب بالمنتجات الفلاحية، لكونه يستقبل 80% من الصادرات الفلاحية المغربية 99,8% من البطاطس و92% من الطماطم و83% من البرتقال، ويستورد المغرب منه حاجياته الغذائية الأساسية كالقمح والزيوت.

شكل 02: تطور قيمة الصادرات الفلاحية المغربية بمليار درهم 2008-2018

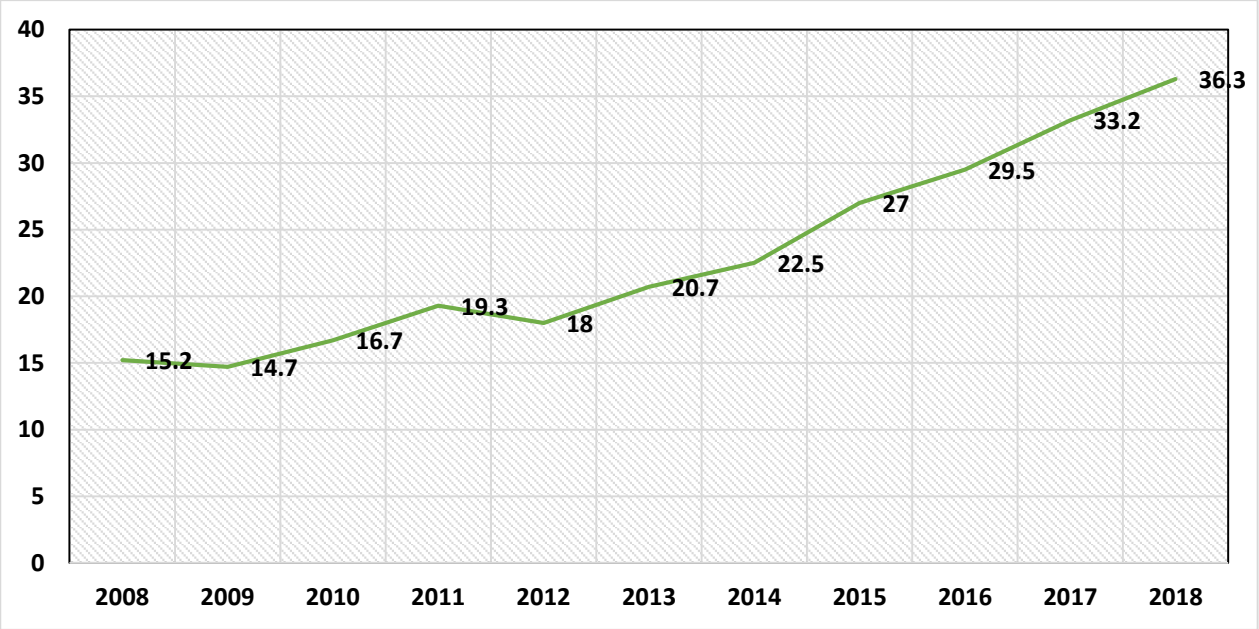

المصدر: معالجة الباحث انطلاقا من معطيات مكتب الصرف (2019)

تهيمن سلسلة الخضروالفواكه على المجموعات التصديرية بالمغرب (شكل 3) وتستحوذ على مساحات زراعية كبيرة أغلب هذه المساحات تعود للعائلات المغربية الغنية والأجانب من الإسبان والفرنسيين، وتبقى الطماطم المغربية هي المنتوج الأكثر تصديرا ب 53% من مجموع البواكر ويعد المغرب خامس مصدر عالمي للطماطم.

شكل 03: تطور الصادرات المغربية حسب المنتوج الفلاحي بين 2008-2018

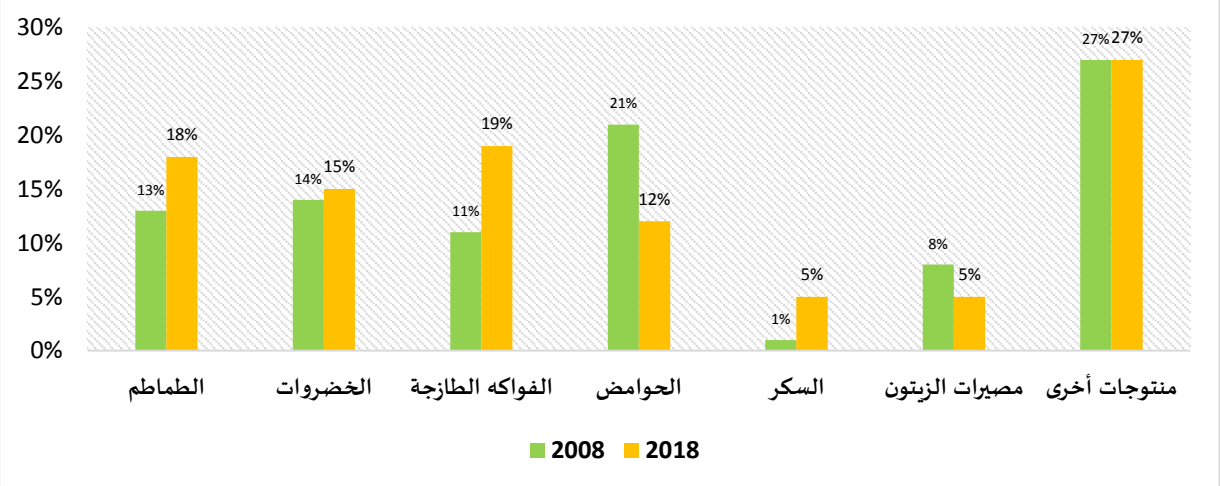

المصدر: معالجة الباحث انطلاقا من معطيات مكتب الصرف (2019)

لقد دعم مخطط المغرب الأخضر الزراعة الرأسمالية الكبرى بقوة وذلك بتكريس نوع من الهيمنة والاستحواذ داخل القطاع الفلاحي، فقد مكن من تحفيظ حوالي 5 ملايين هكتار من الأراضي السلالية بواسطة ترسانة قانونية قوية وذلك عبرتسهيل تمليكها للخواص، والتي كانت تستغل من طرف الفلاحين الصغار المحليين في إطارزراعة الكفاف.

نفس الأمر يتعلق بتنظيم الري من خلال قانون الماء الذي ضيق الخناق على المزارعين أصحاب الزراعة المعاشية، فالمواقف الاحتجاجية التي يعبر عنها الفلاحون الصغار بشكل فردي أو جماعي تبين بالدليل والملموس الوضع المتردي الذي يعيشه الفلاح الصغير في ظل برنامج مخطط المغرب الأخضر مقابل الاستفادة الغير متساوية التي حصل عليها الفلاح الكبير والمستثمر الأجنبي.

1.واقع الأمن الغذائي المغربي في ضوء حصيلة مخطط المغرب الأخضر (حالة منتوج الحبوب)

بالرغم من تطور حصة للمواطن المغربي من الحصول على بعض المنتوجات الغذائية، في إطار مخطط المغرب الأخضر يبقى ذلك غير كافي ولا يغطي الحاجيات الكاملة للأفراد؛ وبعيدا عن تحقيق الأمن الغذائي بأبعاده الرئيسية، سنأخذ منتوج الحبوب مثلا نظرا لأهمية هذه المادة من قيمة غذائية أساسية، فالقمح يشكل المادة الأساسية في غداء كل المغاربة[1] أغنياء وفقراء، إذ أن معدل استهلاك المغاربة من الخبز يزيد، حسب رئيس الجامعة الوطنية للمخابز والحلويات بالمغرب، عن 105 ملايين رغيف يوميا أي بمعدل 3 أرغفة للفرد تصل سنويا 1100 للفرد، يعادلها من القمح تقريبا 230 كيلوغرام للفرد سنويا[2] ، رغم هذا الاستهلاك المرتفع لهذه المادة الحيوية وأخواتها من شعبة الحبوب، فالمغرب لم يحقق، لحدود الآن الاكتفاء الذاتي من هذه السلسلة الإنتاجية؛ مما يبقي الخصاص الحاصل في هذه المادة مرهونا باستيرادها من الخارج. فالإنتاج الزراعي الوطني المغربي السنوي لا يتجاوز 90 مليون قنطار تقريبا إلا نادرا أي 10 مليون طن تقريبا ويستورد كمتوسط سنوي حوالي مليونين إلى ثلاثة ملايين طن من القمح من أوربا فرنسا وأوكرانيا. (الوكالة الوطنية للموانى، 2022)

إن إلقاء نظرة خاطفة عن تطور أثمان الحبوب الأربعة الرئيسة (الشكل4) الأكثر استهلاكا يمكن ان نشكل نظرة عن مدى مساهمة مخطط المغرب الأخضر في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، ففي الفترة الممتدة بين(1998 - 2008) ارتفاع سعر القمح اللين ب 10 دراهم[3] للقنطار الواحد كذلك الأمر بالنسبة للحبوب الأخرى، التي ارتفعت بالمعدلات التالية 43 دراهم للقمح الصلب و48 درهم للشعير 110 درهم في نفس الفترة، اذا انتقلنا الى الفترة التي تم إعتماد فيها مخطط المغرب الأخضر بين (2008-2018) نسجل انخفاضا واضحا إذا قارنه بالعشر سنوات السابقة القمح اللين (18 -) درهم القمح الصلب (34 -) درهم الشعير(245 -) درهم الذرة (30 -) درهم، وهذا الإنخفاظ مرده الى الإرتفاع الحاصل في الإنتاج بسبب تحسين المردودية، مرت المساحة المخصصة لزراعات الحبوب في المعدل من 5.3 إلى 4.6 ميلون هكتار، أي بانخفاض نسبته % 31. بيد أن إنتاج الحبوب عرف ارتفاعا ملحوظا، ليمر من معدل 64 مليون قنطار (2003 -2007) إلى معدل 87 مليون قنطار (2015 -2018). ومرد هذا الإنجاز بالأساس إلى التحسن الملموس للمردودية التي مرت من 12 إلى 18 قنطار للهكتار خلال نفس الفترة. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن معظم إنتاج الحبوب بالمغرب يأتي من المناطق البورية. وفي هذا الصدد، إذا كانت الظروف المناخية المواتية قد ساهمت في ارتفاع الإنتاج،

[1] يصنف المغاربة ضمن الشعوب الأكلة للخبز (Bread Eaters)عبر التاريخ، هذه الميزة الغذائية تمتاز بها الشعوب القديمة كالمصريون القدماء كما يشير "كاثي كوفمان" في كتابه الطبخ في الحظارات القديمة.

[2] يتجاوز استهلاك الفرد المغربي من الخبز نظرائه في الشمال الإفريقي فالفرد في تونس لا يتجاوز 158كيلوغرام سنويا والفرد الجزائري يستهلك حوالي 200 كيلوغرام سنويا أما الفرد المصري الواحد يستهلك سنويا حوالي 100 كيلوغرام فقط

[3] الدرهم المغربي يتراوح بين 0,800 دولار الى 0,100 دولار

فإن الارتفاع في المردودية الملاحظة أتيح أساسا بفضل استعمال البذور المحسنة والإستخدام القوي للمكننة في العمليات الزراعية. (وزارةالفلاحة، 2020)، وإعتماد أنواع جديدة من البذور التي كانت له الإنعكاسات البيئية في بعض المناطق من أبرزها إستهلاك كثرة الموارد المائية وإنهاك التربة بفعل المبيدات القوية التي يتم استعمالها، نهيك عن أثارها على صحة المستهلك أضف إلى ذلك أن الإنتاج الدولي من القمح ارتفع كذلك منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، الشيء الذي انعكس على انخفاض أسعار الحبوب على المستوى الدولي والمحلي.

شكل 04: تطور أثمان الحبوب بالمغرب بين 1998-2018 بالدرهم على القنطار

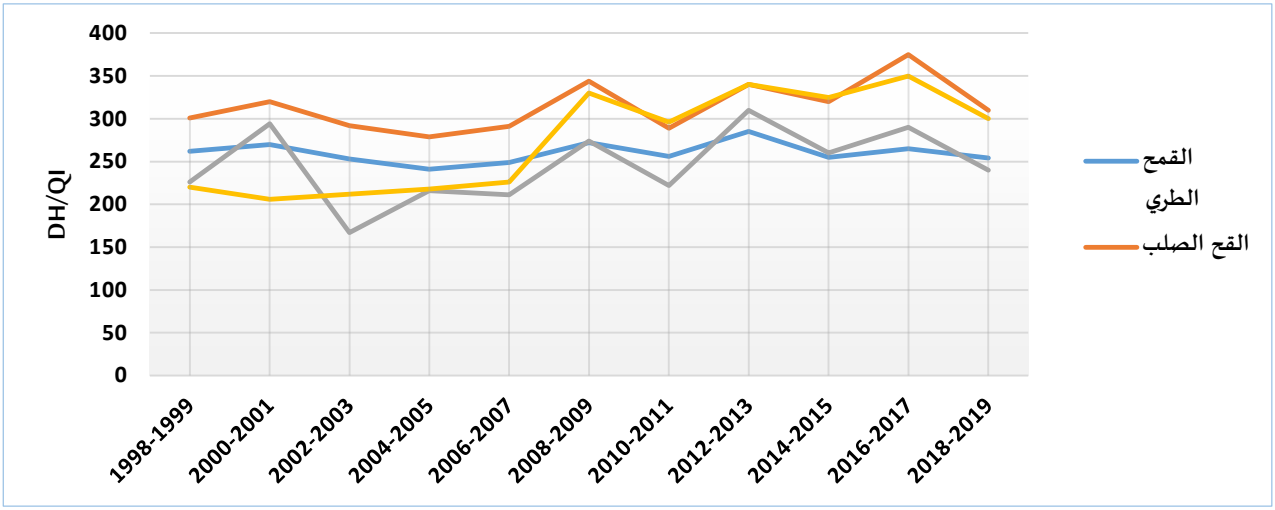

المصدر: معالجة الباحثان انطلاقا من المعطيات مكتب الوطني للحبوب والقطاني (2020)

لا تزال التبعية مستمرة في مادة إستراتيجية أساسية من الأمن الغذائي والسلم الاجتماعي للمغاربة، وتبقى نتائج مخطط المغرب الأخضر في هذا الإطار عكسية تماما، فقد تراجعت المساحات المزروعة بالحبوب وطنيا بنسبة 32 في المئة بحيث كانت سنة 2008 تشغل 5.35 مليون هكتار وتراجعت سنة 2019 إلى 3,65 مليون هكتار حسب الوزارة الوصية. إن سياسة مخطط المغرب الأخضر في مجال الحبوب، لم تكن ناجعة ولم تستجيب لمتطلبات الأمن الغذائي للمغاربة، وقد تم ذلك في إطار خطة استبدال زراعة الحبوب بزراعات تحمل قيمة مضافة عالية حسب الداعمين للمخطط، هذه المنتوجات الزراعية الجديدة موجهة للتصدير و للمستهلك الأوربي التي تصله بتكلفة متواضعة وبشروط لا تراعي ظروف الإنتاج في المقابل تركت الأسواق الداخلية تعاني من الخصاص في المواد الأساسية نظرا لضعف إنتاجها، وأمام هذه الصورة تتجسد عبارة "ننتج ما لا نأكل ونأكل ما لا ننتج"، وبذلك تعرف المواد الإستهلاكية الداخلية ارتفاعا مستمرا في الأسعار، تمس بشكل أساسي القدرة الشرائية للمواطن البسيط التي تضررت كذلك بفعل رفع الدعم الحكومي عن عدد مهم من المواد، إن هذه الزراعات التي تدعمها الدولة والتي يسميها بعض الباحثين بالزراعات المحظوظة تطرح عدة إشكاليات تمس أساسا بالأمن الغذائي المستدام، كالإعتماد المكثف على الموارد المائية واستنزاف خصائص التربة بفعل الأسمدة والمبيدات.

يعتبر الماء أساس الحياة وعصبها المركزي وأساس التنمية، ونستبعد بشكل تام في بلد كالمغرب أن يتحقق الأمن الغذائي إلى في إطار يشمل الإمكانيات المحدودة من المياه، يعتبر الماء في المغرب محورا أساسيا في عمليات التنمية فالأنشطة الاقتصادية رهينة به حيث تتعدد استعمالات الماء في الفلاحة، يستهلك القطاع الفلاحي أزيد من 80 في المئة من حجم الموارد المائية الوطنية والكميات المتبقية تستغل في الأنشطة الصناعية والسياحية والاستعمالات المنزلية (الحافيظ، 2021) لم تعطي رؤية مخطط المغرب الأخضر الأهمية الضرورية للموارد الطبيعية بصفة عامة والموارد المائية بصفة خاصة فقد تباطأت عمليات إنشاء السدود والحواجز المائية في العشر سنوات الأخيرة. كما ساهمت عمليات تسهيل دعم الفلاحين لتجهيز أراضيهم بوسائل السقي[1] في إطار مخطط المغرب الأخضر وتكثيف الزراعات البديلة بالضغط على المخزون الوطني من الموارد المائية في ظل التقلبات المناخية التي تشهدها التساقطات المطرية بسبب تغيرات المناخ، يبقى اثر الضغط على المياه بارز بشكل واضح خصوصا في المناطق الجافة والصحراوية من المملكة، التي تعاني من شح المياه الجوفية بفعل الاستنزاف الذي تتعرض له الفرشات المائية الغير متجددة من طرف الفلاحين الكبار وفلاحتهم الرأسمالية، وقد إتخد هذا الامر أكثر من مرة بعدا احتجاجيا من طرف المزارعين المحليين، طالبين بتدخل الدولة للوقوف ضد من يهدد موروثهم الطبيعي والثقافي وأمنهم الغذائي القائم على أساس الندرة والاكتفاء، لقد تفاعل عدد كبير من المزارعين في بعض مناطق المغرب حول تراجع خصوبة وإنتاجية تربة أراضيهم واصفينها بالمريضة، وذلك بسبب الاستعمال المكثف للمبيدات الكيماوية وكثرة الأسمدة وطبيعة البذور المستعملة التي دعمها مخطط المغرب الأخضر في إطار رفع المردودية وتحسين جودة المنتوجات الزراعية، حتى تستجيب لمعايير الأسواق الدولية الذي يعتبر هدافا من أهداف المخطط، وفي هذا يتم توجيه المزارعين لاستعمال أنوع محددة من البذور والأسمدة وتتبع ذلك عبر كل مراحل إنتاج المحاصيل الزراعية.

إن انخراط المغرب في الانفتاح على الاقتصاد العالمي في القطاع الفلاحي، ولو بشكل تدريجي أضر بأمنه الغذائي وذلك بالضغط على الموارد الطبيعية من خلال الاستغلال المكثف لها، كما عملت سياسة التبادل الحر على عدم استقرار الأثمان المنتوجات المستوردة وأدى هذا الى التأثير سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين. وقد انسحبت الدولة من العديد من الأنشطة داخل القطاع الفلاحي واحتفظت لنفسها بالتوجيه والتجهيز فقط، هذا الوضع استفاد منه بالدرجة الأولى الاستثمار الخاص الأجنبي والوطني وأعاد رسم معالم البرجوازية الفلاحية مع تسجيل الغياب التام لشروط المنافسة والشفافية رغم تأسيس جهاز مؤسساتي مركزي، مهمته ضمان شروط المنافسة ومراقبة الأسعار ومحاربة الإحتكار إلا أنه لم يفعل بالشكل المطلوب، وهذا فتح المجال للشركات العائلية الفلاحية وسماسرة القطاع الفلاحي بالتلاعب بالأسعار وممارسة الإحتكار للمنتوجات الفلاحية محققين بذلك أرباح كبرى.

[1] يدعم مخطط المغرب الأخضر الفلاحيين بنسبة 100 في المئة لتجهيز أرضيهم بتقنيات السقي الموضعي، ويبقى المستفيد الأبرز من هذا الدعم هي الفلاحية العصرية والفلاحيين الكبار التي تتوفر فيهم شروط الإستفادة أما المزارعين الصغار فقد تبين من خلال الإستقصاء الميداني أن شركات التجهيز الفلاحي حسب شهادتهم مارست نوع والابتزاز والاحتيال في الفواتير من خلال تجهيز الأرضي بوسائل رديئة وإعتيارها ذات جودة، وكذلك عدم إتمام التجهيز أو مطالبة المزارعين بأموال إضافية.

ثالثا: دور الأقطاب الصناعية-الفلاحية في تثمين منتوجات سلاسل إنتاج مخطط المغرب الأخضر

1- الأقطاب الصناعية-الفلاحية نقط التقاء المنتوج الفلاحي بالقيمة الصناعية.

يعتبر تحقيق الاندماج داخل سلاسل الإنتاج بين الحقول الفلاحية والمناطق الصناعية والأسواق التجارية حلقة أساسية في التثمين الفلاحي، تلعب فيه الأقطاب الفلاحية- الصناعية دورا مركزيا لكونها تعطي للمنتوج الزراعي قيمة إضافية، لذلك عمدت الدولة المغربية عبر ممثليها في القطاع الفلاحي على إطلاق مخطط لإنشاء سبعة أقطاب فلاحية في أهم أحواض الإنتاج الفلاحي بالمغرب (مكناس، بركان، تادلة، سوس، الغرب، اللوكوس والحوز) وقد تم إنجاز عدد منها والباقي في مراحل متقدمة من الإنجاز، وتعمل هذه الأقطاب الفلاحية- الصناعية على تحقيق الاندماج بين العديد من سلاسل القيمة في مجال الصناعات الفلاحية والغذائية بالإضافة الى زيادة الإنتاجية وجعل المقاولات أكثر تنافسية، وتعمل الخبرة الوطنية المتمثلة في مؤسسة "ميداز"[1] على توفير البنيات التحتية الصناعية الملائمة بتهيئة هذه الأقطاب (الشكل 5) استجابة لحاجيات المستثمرين في القطاع وتعمل مؤسسة موروكو فوديكس[2] على تنسيق عملية التصدير مع هذه الأقطاب. فكل الأقطاب تتوفر على مرافق أساسية مثل مختبرات الجودة والسلامة الصحية وفضاءات مشتركة ومراكز البحث والتكوين والابتكار، بالإضافة الى مراكز إيواء ومناطق صناعية ولوجيستيكة، ويتم تجهيز ذلك بالشراكة مع مختلف الفاعلين في القطاع.

شكل 05: نموذج تصاميم القطب الفلاحي سوس ماسة

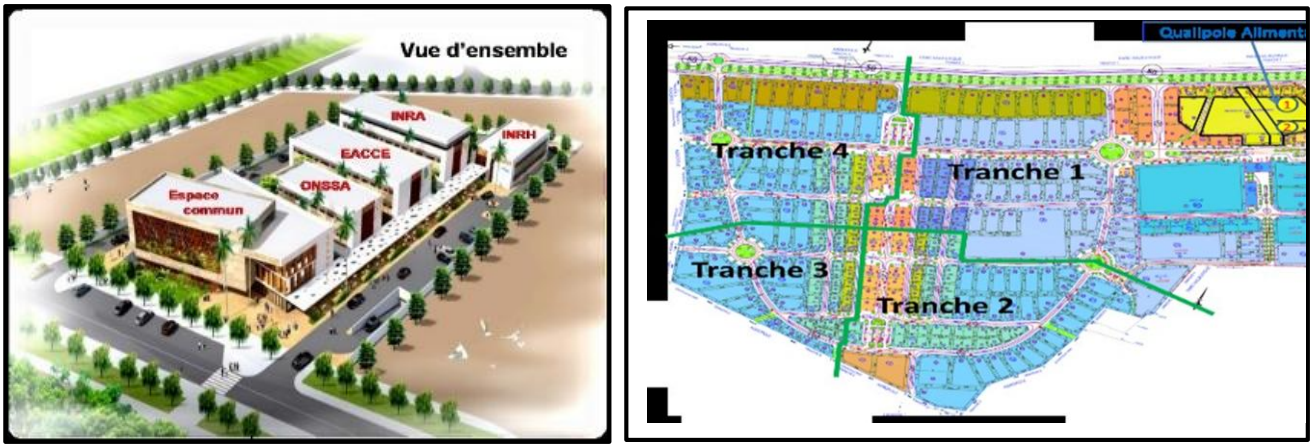

المصدر: https://www.agriculture.gov.ma

إن الهدف الأساسي لهذه الأقطاب الفلاحية هو المساهمة بشكل فعال في زيادة قدرات تثمين الإنتاج الفلاحي والرفع من قيمته المضافة، كما ستمكن من استقطاب استثمارات جد مهمة في قطاع الصناعات الغذائية وخلق مناصب شغل لليد العاملة المؤهلة وذلك بكل جهات تمركز الأقطاب الفلاحية مما سينعكس إيجابا على تنمية الجهات، وذلك عبر تثمين أحسن للمنتوجات الفلاحية وإنعاش الصادرات، فتجربة الأقطاب الفلاحية- الصناعية بالمغرب على

[1] شركة مساهمة ذات مجلس مديري (إدارة) ومجلس مراقبة، تقوم أساسا بتهيئة وتطوير وتسويق وتدبير مناطق الأنشطة الاقتصادية في مجالات الصناعة والسياحة وترحيل الخدمات

[2] مؤسسة مستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات، هي مؤسسة عمومية أنشئت سنة 1986، تحت وصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

الرغم من حداثتها فقد استطاعت أن تجلب عددا لا بأس به من الاستثمارات المحلية والأجنبية، لكن يجب أن يكون الرهان الأساسي التي تسعى إليه هو حماية وتثمين المنتوج المحلي الوطني، وضمان الأمن الغذائي للمغاربة في ظل تقلبات الأسواق الخارجية والتغيرات المناخية وفتحها أمام الفلاحين قصد التكوين والتدريب وتطور منتوجاتهم.

2.التجميع الفلاحي ضمن الأقطاب الفلاحية الكبرى نجاحات وإخفاقات

هناك شبه إجماع على أن ألية التجميع الفلاحي في المغرب حققت إنجازات مهمة على العديد من المستويات، لكن في نفس الوقت لابد من الإشارة الى ان هناك كذلك نتائج عكسية لهذه العملية أضرت الى حد ما بالفئات الهشة في القطاع. من بين النجاحات التي حققها مشروع التجميع الفلاحي في المغرب على مستوى سلاسل الإنتاج الفلاحي هي تنمية بعض سلاسل الإنتاج الفلاحي على المستوى الوطني وذلك بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي يمكن عرضها على الشكل الآتي[1]:

- نموذج التنمية المندمجة لسلسلة الطماطم الموجهة للتصدير في جهة سوس- ماسة- حول قطب مندمج للبواكر (المدخلات التأطير؛ التوضيب اللوجستيك) (شكل 5)
- نموذج للتنمية السريعة في منطقة الشمال لسلسلة توت الأرض؛ (طازج ومجمد)
- نموذج إرساء السلسلة الوطنية للحليب حول مراكز لجمع الحليب والتي مكنت من تحقيق الاندماج مع الوحدات الصناعية لتحويل الحليب؛
- نموذج التجميع على نطاق واسع لسلسلة السكر حول معامل السكر والذي يتميز بتدخل مكثف لهذه المعامل لفائدة الفلاحين المجمعين عبر توفير عدة خدمات (تأطير، تمويل مسبق).

لقد عزز نجاح هذه النماذج الترابط القائم بين العوامل السفلى للإنتاج والبنيات العليا له، المجسدة في عملية التجميع الفلاحي التي تقوم بتنظيم العمل وتأطيرهم، وضمان التموين للبنيات العليا التي تتجسد في الصناعات الغذائية التي تتم في الوحدات الصناعية ضمن الأقطاب الفلاحية الكبرى (شكل 6)

شكل06: تقاطع العلاقات بين الأقطاب الفلاحية-الصناعية ومشروع التجميع الفلاحي

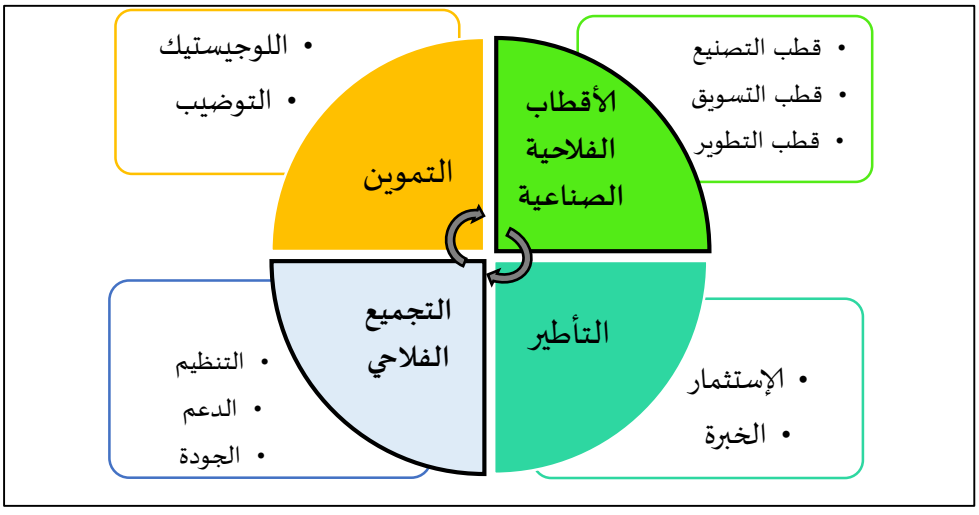

المصدر: إنجاز الباحثين

[1] تفاديا للتكرار فكل المعطيات الكمية والإحصائية المتعلقة بالتجميع الصناعي في هذه الورقة، مصدرها وزارة الفلاحة المغربية ووكالاتها المكلفة بمشروع التجميع الفلاحي

إن المكاسب التي حققتها عملية التجميع الفلاحي ضمن الأقطاب الفلاحية الكبرى، لم تكن مرضية بالنسبة لكل فئات القطاع الفلاحي وبالتحديد الفلاحين الصغار (مجمَّعين) الذي يعاني العديد منهم في بعض المناطق من مشاكل مختلفة، نتجت عن انعكاسات مشروع التجميع الفلاحي الذي يعطي الأفضلية للفلاحين الكبار، فمن خلال التقصي الذي أجريناه استطعنا أن نصل الى العديد من المشاكل التي طرحتها هذه التجربة على عدة مستويات، ففي سهل الغرب على سبيل المثال باعتباره من أهم المناطق الفلاحية بالمغرب لا يزال الفلاح الصغير يواجه عدة تحديات، ذلك جعل الفلاحين ينظمون لقاءات بينهم بين الفينة والأخرى للنظر في كيفية معالجتها في اطار جماعي بينهم، وقد سبق أن قررت فئة منهم في لقاء بعدم زراعة الشمندر السكري مرة أخرى، بسبب العديد من المشاكل التي ترتبط بعلاقتهم بالمصنع في اطار مشروع التجميع الفلاحي.

" الفلاح الصغير في منطقة الغرب يعاني كثيرا وحقوقه مهضومة، وأول المشاكل لدينا ترتبط بالبذور، فهي مريضة وأضرت بالتربة (الزريعة مريضة ومرضات الأرض) كيف يمكن للبذور أن تعطي فقط 30 طن في الهكتار الواحد ، ومشكلة أخرى ترتبط بجني محصول الشمندر السكري التي كانت مدة جنيه المحددة من طرف المصنع تستغرق بين 45 و50 يوما أصبحت تستغرق وقتا طويلا، إذ تصل الآن إلى ثلاثة أشهر وأكثر، والشمندر يفسد في الأرض (الشمندر كيخمج لينا في الأرض) ولا يأخذ الفلاح التعويض عن ذلك ولا يسأل عنه أحد ("كيسمحو فينا بحال الحشرات") المصنع المجمع غير قادر على جمع المحاصيل في وقتها ولا يتوفر على الإمكانيات التقنية واللوجستيكية". **السيد م.ع فلاح شاب مثقف سهل الغرب سنة 2021**

يأخذ الكلمة فلاح آخر ويضيف في نفس السياق:

" المصنع يبالغ في إزالة الأوساخ المرتبطة بالشمندر يزيل من أصل 20 طنا من الشمندر 4 أطنان، يعتبرها كلها أوساخ هذا من غير المقبول ولا يعقل، وهناك لا مساواة في الأسعار التي يقدمها المصنع للفلاح الصغير والكبير بمبرر الجودة والحلاوة، على المصنع أن يتحمل ذلك لكونه هو مصدر البذور والأسمدة فالمصنع ينشر الفتنة بين الفلاحين" **السيد ب، ا فلاح خمسيني سهل الغرب سنة 2021**

وهناك من الفلاحين من تنصل وتخلى من عقد التجميع الذي يربطه بالمصنع مكتفيا بزراعات أخرى عوض الشمندر السكري يقول أحدهم مخاطبا المزارعين؛

"لم أعد أقوم بزراعة الشمندر السكري نهائيا منذ أكثر من سبع سنوات، كنت أقوم بزراعة حوالي 100 هكتار و80 هكتار "علاش" يسأل نفسه لماذا لأن الشمندر أصبح كله مشاكل، وزراعة الفول أفضل منه من حيث الربح، المشكل الذي أصاب الفلاح حاليا قد فطنت له يجب على الفلاحين تغير عقليتهم" **س.ن فلاح كبير في السن سهل الغرب سنة 20 21.**

مقتطف من لقاء نظمه المزارعون مع الصحافة المحلية في سهل الغرب سنة2021 (حضره أحد الباحثان)

إضافة الى هذه الصعوبات التي يطرحها مشروع التجميع الفلاحي على مستوى سهل الغرب، الذي يقوم بتموين عدة وحدات صناعية بالمواد الأولية، هناك تحديات أخرى يشتكي منها الفلاحون في مناطق أخرى منها على سبيل المثال لا الحصر تعقد المساطر الإدارية للاستفادة من دعم مشروع التجميع، وإشكالية تسويق المنتوجات الفلاحية وعن ومشاكل ظروف الإنتاج يصرح لنا بعض أعضاء التعاونية الفلاحية تنتج الحوامض في منطقة سوس:

"هناك وفرة الإنتاج والجودة موجودة، لكن قطاع الحوامض والفلاحة عموما غير منظمة والأسواق الداخلية غير منظمة نعاني من كثرة الوسطاء الفلاح يعيش أزمة خانقة أو كارثية الحوامض ترمى للماشية هناك من لديه 2000 طن من البرتقال ولم يجد من يشتريها (ملاقاش ليعطيه سنتيم واحد فيها) **الحاج محمد فلاح في التعاونية 2018**

وفي نفس السياق يضيف فلاح من نفس التعاونية، أنه تضرر كثيرا ويعاني من الديون وظروف الإنتاج الصعبة:

"الصعوبات التي يعاني منها الفلاح قبل الحديث عن وفرة الإنتاج تتعلق أولا بظروف الإنتاج ويتعلق الأمر بتكلفة الإنتاج المرتفعة، هناك نقص في المياه وارتفاع سعرها بالإضافة الى ارتفاع ثمن الطاقة واليد العاملة ورغم ذلك استطاع الفلاح أن يقدم منتوجا ممتازا، لكن يصطدم بمشكلة في التسويق رغم مجهودات الدولة لا يزال الفلاح في وضعية صعبة يجب عليها بدل جهد أكثر". **عبد الرحمان فلاح في التعاونية 2018**

مقابلة مع أعضاء تعاونية الزاوية بسهل سوس سنة 2018(أجراها الباحثان عن بعد)

خاتمة:

إذا كان مخطط المغرب قد نجح على مستوى رفع قيمة الصادرات وخلق دينامية في الناتج الداخلي الخام وتطوير البنيات التحتية الأساسية على رأسها الأقطاب الفلاحية الصناعية، يبقى الإخفاق عنوانه على مستوى ضمان الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الأساسية وتحسين مستوى عيش الفلاح المغربي، في هذا السياق يمكن القول بأن مخطط المغرب الأخضر فتح الباب أمام هيمنة الاستثمار الخاص الأجنبي والمغربي المستفيد من دعم الدولة، كما جعل القطاع الفلاحي المغربي قطاعا يلبي حاجيات البلدان الأوربية بالدرجة الاولى، وبالتالي لا يمكن للفلاحة المغربية أن تحقق التنمية والأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي معا، كما لا يمكن للأقطاب الفلاحية الصناعية أن تنجح إلا إذا توفرت لها ظروف ذلك، وأول هذه الشروط هو تأهيل العنصر البشري والتخفيف من الأمية في أفق القضاء عليها في القطاع الفلاحي ثم إعطاء المكانة التي تستحقها الحاجيات الغذائية الأساسية التي يحتاجها المواطن المغربي، من خلال دعمها ومساعدة الفلاحيين في تسويقها، ولا بد من ربط الأقطاب الفلاحية بالمنتوجات التي تحقق الاستدامة، والتخلي عن كل الممارسات التي تشكل تهديدا للموارد الطبيعية باسم الحداثة والعصرنة التي حطمت الأنماط الزراعية المحلية التي تكيفت مع حاجيات الإنسان والتغيرات المناخية منذ أزمنة طويلة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) الحافيظ، ادريس .(2021) .*الموارد المائية بالمغرب الإمكانات التدبير والتحديات* .الرباط: الرباط نت.

2) الجريدة الرسمية .(2012) .*قانون التجميع الفلاحي* .الرباط: الامانة العامة للحكومة المغربية.

3) العميرة، أحمد عبد العزيز .(2012) .التثمين العقاري .*مجلة قضائية* .5

4) المكتب الوطني للحبوب والقطاني (2020) www.onicl.org.ma 15/04/2022

5) ابن منظور، .(2014) .*لسان العرب* .بيروت: دار صادر.

6) تقرير الخمسنية .(2006) .*المغرب الممكن إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك* .الدار البيضاء المغرب: مطبعة دار النشر المغربية.

7) مجلة الوحدةالعدد (25. اكتوبر 1986) .المسألة الزراعية في الوطن العربي 58-57

8) وزارة الفلاحة .(2019) .*مشروع نجاعة الأداء قانون مالية 2019* .الرباط المغرب: وزارة الفلاحة والصيد البحري

9) وزارة الفلاحة 2020 مخطط المغرب الأخضر الحصيلة والأفاق مديرية الإحصائيات الفلاحية

10) وزارة الفلاحة، .(2016) .*كتاب التجميع الفلاحي* .الرباطPDF :منشور على الأنترنت.

11) وزارة الفلاحية، .(2022, 2 6) *www.ada.gov.ma/ar*. وكالة التنية الفلاحية https://www.ada.gov.ma/ar

المراجع باللغة الأجنبية:

12) Collignon, P. (2006). Une approche polycentrique basée sur les pôles urbains et ruraux. RURALITE-ENVIRONNEMENT-DEVELOPPEMENT, 3.

13) larousse. (2022, 1 29). larousse dictionnaires . Récupéré sur larousse dictionnaires : https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/valorisation/81001

14) perroux, f. (1955). Note sur la notion de pôle de croissance. Economie appliqué, pp. 307-320.

15) rural, n.-r. D. (2022, 02 17). Les pôles de croissance agricole : la panacée aux maux de l'agriculture africaine ? Récupéré sur Réseau national des Chambres d'Agriculture du Niger: https://reca-niger.org/spip.php?article1092

16) unido. (2020). LES CIRCUITS COURTS POUR LA VALORISATION DES PRODUITS AGROALIMENTAIRES SUR LES MARCHES LOCAUX.: l'Organisation des Nations Unies pour le développement industrie.

الملحق

جدول: بعض المؤشرات المرتبطة بنتائج التجمع الفلاحي في العالم

البلد	السلسلة	مؤشر الأداء	الحصة المنتجة في إطار التجميع الفلاحي	النتائج
الولايات المتحدة الأمريكية	الفواكه	-	59%	-
	الدواجن	-	88%	-
البرازيل	الدواجن	-	70%	-
	اللحوم الحمراء	-	40%	-
	الصويا	-	35%	-
زامبيا	القطن	عدد المجمعين	100%	2.4x
	الفلفل	-	100%	-
الهند	الطماطم	الإنتاج	_	7x
		المردودية	_	3x
الصين	التفاح	قيمة التجهيز	_	2.5x
		هامش الربح	_	%44+
بيرو	السكوم	الدخل السنوي للاستغلالية الفلاحية		%300+

المصدر/ تركيب الباحثان من خلال تقارير متفرقة

المعونات الغذائية بين الدوافع الانسانية والاستغلال السياسي للشعب اليمني "دراسة في الجغرافية السياسية"

Food aid between humanitarian motives and political exploitation of the Yemeni people " a study in political geography"

د.هناء عمر محمد كازوز/ جامعة الزيتونة/ ليبيا
Dr.Hana Omar Mohamed Kazouz/ Al-Zaytoonah University / Libya

ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث الى التطرق لموضوع المساعدات الغذائية في اليمن وأسباب الحرب التي نتج عنها حدوث المجاعة بين أفراد الشعب اليمني وتعرضه للحرب الشرسة من عدة دول جوار بسبب عدم استقرارها محليا وزعزعة لأمنها القومي وتشتت نسيجها الاجتماعي وضعف اقتصادها وعدم قدرتها على تلبية احتياجات الشعب اليمني في ظل هذه الصراعات الدولية التي زادت من تأزم الحرب اليمنية وعدم الوصول لحلول تنهي هذا التدخل في الشأن اليمني. حيث اعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي في تفسير وربط الأحداث السياسية المحلية والدولية لليمن ومعرفة من المسبب لهذه الحالة التي وصل إليها الشعب اليمني الشقيق، أيضا تم الاعتماد على الدراسة الميدانية بواسطة الاستبانة الإلكترونية والتي تحوي على عديد الأسئلة المتعلقة بالشأن اليمني.

الكلمات المفتاحية: المجاعات، الحرب، المساعدات الإنسانية، النسيج الاجتماعي، الصراع الداخلي.

Abstract:

This research aims to address the issue of food aid in Yemen and the causes of the war that resulted in the occurrence of famine among the Yemeni people and their exposure to the fierce war from several neighboring countries due to their local instability, destabilization of their national security, dispersal of their social fabric, weak economy and inability to meet the needs of the Yemeni people in These international conflicts have exacerbated the Yemeni war and the failure to find solutions to end this interference in Yemeni affairs. Where he relied in this research on the descriptive and analytical approach in interpreting and linking the local and international political events in Yemen and knowing who caused this situation that the brotherly Yemeni people reached. Also, the field study was relied on by electronic questionnaire, which contains many questions related to the Yemeni issue.

Keywords:- famines, war, humanitarian aid, social fabric, internal conflict.

مقدمة:

نبّهت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف بعد إصدار تحليل جديد للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) عن اليمن أن الوضع الإنساني في البلاد يتوقع أن يتفاقم خلال الفترة من يونيو/حزيران إلى ديسمبر/كانون الأول 2022، حيث من المحتمل أن يصل عدد الأشخاص غير القادرين على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية في اليمن إلى رقم قياسي يبلغ 19 مليون شخص. كما يشير التقرير إلى استمرار ارتفاع مستوى سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة. ففي جميع أنحاء البلاد، يعاني 2.2 مليون طفل من سوء التغذية الحاد، من بينهم ما يقرب من أكثر من نصف مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم مما يهدد حياتهم.

هذا بالإضافة إلى حوالي 1.3 مليون امرأة حامل أو مرضع يعانين من سوء التغذية الحاد. ((https://www.unicef.org/yemen/ar

مشكلة البحث: -

هل ساهمت المساعدات الغذائية في حل أزمة الجوع داخل المجتمع اليمني؟

هل لعبت الأمم المتحدة في إنقاض حياة الشعب اليمني من الجوع والفقر وإنهاء الحرب المشتعلة الى حد الآن في اليمن؟

فرضيات البحث:

لم تساهم المساعدات الإنسانية المتمثلة في الغذاء من سد رمق وجوع الشعب اليمني الأمر الذي زاد من معاناته من سوء الغذاء ونقص في العلاج والتعليم والاستقرار الداخلي.

الأمم المتحدة لم تعمل على إعطاء المساعدات الغذائية إلا وقد أرادت مقايضة الشعب اليمني للغذاء مقابل إنهاء الحرب بعدة شروط.

أهميته:

إبراز هذا النوع من الدراسات في مجال الجغرافية السياسية كعلم مرتبط بعلم السياسة.

أهدافه:-

توضيح وكشف المعايير الدولية الإنسانية كيف تتم من خلالها مقايضة الشعوب بالاستقرار والأمان مقابل الغذاء.

مجالاتها:-

المجال المكاني:- دولة اليمن الشقيقة.

المجال الزمني:- من الفترة 1990م الى غاية 2022 م وهي الفترة التي نشأت فيها الأحزاب السياسية وحدوث الثورة الشبابية اليمنية ضد نظامهم السياسي .

المجال البشري: -عينة عشوائية تراوحت عددها 40 مفردة إلكترونية نُشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي على المهتمين العرب وغير العرب بالشأن السياسي اليمني كذلك شريحة من الأكاديميين اليمنيين في الداخل والخارج اليمني ومن مختلف التوجهات السياسية.

المنهجية المتبعة:-

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في تفسير الحالة اليمنية وتوضيح أسباب الصراع الداخلي والخارجي الذي لازمها طيلة هذه السنوات المريرة من حرب ومجاعة وانتشار للأمراض واستغلال المنظمات الدولية لها.

الدراسات السابقة:-

1) في دراسة (علي) عن (تقييم دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية للفترة من 2010- 2016)، 2017 م، الى التعرف على الأدوار والأنشطة التي قامت بها الأمم المتحدة في تسوية الأزمة اليمنية و الوقوف على طبيعة التحديات التي واجهت الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية ، كما كانت توصياتها التعرف على الأدوار والأنشطة التي قامت بها

الأمم المتحدة في تسوية الأزمة اليمنية و الوقوف على طبيعة التحديات التي واجهت الأظمم المتحدة في حل هذه الأزمة وتقديم رؤية استراتيجية مقترحة لتفعيل دور الأمم المتحدة في حلحلتها. (علي، 2017 م)

2) أما (وسار)، في دراستها (التغطية الإخبارية للأزمة اليمنية من خلال الفضائيات الأجنبية الناطقة باللغة العربية "فرانس 24 نموذجا" من 18 فيفري2017 إلى 27 مارس2017 م)، تمثلت أهميتها في القيمة العلمية لها بأنها تعيننا في الحصول على معلومات جديدة، حول القضية من خلال درجة تكرارها والمدة الزمنية المخصصة لها في هذه القناة، كما تساعدنا في الوقوف على فاعلية القضايا والأخبار المتعلقة بهذا الحدث والحصول على إجابة حول الأسئلة المطروحة. وبذلك تسعى إلى كشف الغموض بين نشرات الأخبار وكيفية معالجتها معالجة نمطية تخضع للاحترافية المهنية والضوابط الأخلاقية من خلال المصادر المعتمد عليها في تغطية أخبارها، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أنها أجرت تحليلا لعينة من النشرات الإخبارية كشفت نتائجها على أن القناة رسّمت مجموعة من الدوافع والأهداف ووظّفت مجموعة من القيم بهدف إقناع المُشاهد وتبنيها للقضايا التي تهمه ومحاولة إيجاد حلول والسيطرة على أفكار المشاهد. (رقاب، 2017 م)

3) كما أشارت (بلخير)، في دراستها عن(المعضلة الأمنية الحوثية وتأثيراتها على المنطقة العربية والدولية2011-2018 م)، 2019 م، أن المأزق اليمني وعدم الاستقرار والتعقيدات الأمنية الخطيرة التي تعيشها اليمن في ظل الصراع الحوثي الميداني المُسلح مع كل الفرقاء السياسيين والانقلاب على الشرعية السياسية والتمدد الحوثي من صعدة إلى أقاليم أخرى في اليمن هذا التهديد والسيطرة الحوثية خلق تداعيات على المنطقة العربية والدولية وطفت الأزمة اليمنية كأزمة ذات أبعاد إقليمية ودولية، وتوصلت الباحثة الى أهم النتائج مفادها أن التمرد الحوثّي سلب فرص التنمية من الشعب اليمني بإشغال الحكومة عن وظيفتها وتحوُّل جهدها المادي والمعنوي نحو جهات القتال وسط خسائر بشرية ومادية وواقع إنساني كارثي و نزوح بشري من مناطق الصراع وأمراض فتاكة وواقع اقتصادي منهار. (بلخير، 2019 م)

المصطلحات والمفاهيم:

1) **الجوع:-** هو شعور يصعب تعريفه تماماً، وهو ليس بالمزعج في أول أمره، بل هو إحساس بالحاجة الى غذاء يعتاض به الإنسان مما خسر من القوى، وهو ناشئ عن فراغ المعدة من الطعام التي تمكنها من القيام بوظيفتها الطبيعية. (الجميل، 2017 م، ص8)

2) **الحرب:-** هي أعلى أشكال الصراع لحل التناقضات بين الطبقات، أو الأمم، أو الدول، أو المجموعات السياسية، عندما تتطور تلك التناقضات الى مرحلة معينة، وقد وجدت هذه الظاهرة منذ بزوغ الملكية الفردية، وتكوّن الطبقات. (غرلي، 2018 م، ص99)

3) **المساعدات الإنسانية:-** هي معونة تقدم لسكان متضررين يقصد بها في المقام الأول السعي الى إنقاذ الأرواح والتخفيف من معاناة السكان المتضررين بالأزمة ويتعين أن يكون تقديم المساعدات الإنسانية وفقاً للمبادئ الإنسانية ومبدأي الحياد والنزاهة. (الكحلوت، 2020 م، ص144)

4) **النسيج الاجتماعي:** -المقصود به البناء الاجتماعي بمكوناته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. (الهمداني، 2020 م)

5) **الصراع الداخلي:** -يقصد به الصراعات التي تنشب بين فاعلين من داخل حدود الدول ويظل نطاق تأثيرها محصوراً داخل هذه الحدود من دون أن يتجاوزها الى البيئة المحيطة إقليمياً أو عالميا. (خير الله وآخرون، 2014 م، ص80)

المبحث الأول: جذور المشكلة السياسية في اليمن:-

انفتح المجتمع اليمني المحافظ على السياسة بشكل واسع عام 1990 م ونشطت الأحزاب في أوساط المجتمع اليمني، الذي لم تمر عليه التجربة الحزبية من قبل، ولم يمارسها عبر تاريخه الطويل، فنشطت الأحزاب السياسية في أوساط المجتمع لاستقطاب الجماهير الى صفوفها، مستخدمة أساليب سياسية وغير سياسية، حيث استخدمت بعض الأحزاب الفزاعات الأمنية والأوضاع الاقتصادية، والمصالح الشخصية، والجوانب الدينية والاجتماعية لزيادة جماهيريتها وأعضاءها واستجاب أفراد المجتمع اليمني لدعوة احزاب وانخرط فيها بشراهة ونهم غير طبيعي، رغم ضآلة ثقافتهم السياسية، وبدأ بعض الأفراد بتبني المواقف الحزبية وبتعصب لها، ويدور معها بغير فهم وإدراك لحقيقة تلك المواقف ومغزاها، وفي عام 2011 خرج الشباب بالثورة الشبابية السلمية، التي أطاحت بالرئيس السابق علي عبد الله صالح، وفق المبادرة الخليجية، وفي عام 2013 م ظهرت تحالفات سياسية جديدة تمثلت في جناح الرئيس السابق علي عبد الله صالح في المؤتمر الشعبي العام، وحركة الحوثيين من جهة، وبين جناح الرئيس عبد ربه منصور هادي من المؤتمر والتجمع اليمني للإصلاح وحلفائه من اللقاء المشترك (عدا حزب الحق) من جهة أخرى، الجهة الأولى كانت تسيطر على الجيش والجهاز البيروقراطي في الدولة، والجهة الثانية كانت تسيطر نسبياً على القرار السياسي. (الهمداني، 2020 م، ص. 38-40)

المبحث الثاني: محاولات دولية لتسوية الأزمة اليمنية واتفاق مؤتمر السويد:

بعد فشل محاولات عديدة لإحلال السلام في اليمن التي رعتها الأمم المتحدة بين عامي 2015-2016 م، بما فيها تلك التي أجريت في يونيو 2015 م في جنيف ومحادثات سبتمبر 2015 م في بيال السويسرية، كما لم تنجح أيضاً المحادثات في الرياض عام 2016 م، وذلك على الرغم من أنها مثلت أفضل فرصة لإنهاء الصراع لأنها كانت أول مفاوضات مباشرة بين السعوديين والحوثيين، ونتيجة لمتغيرات محلية وإقليمية وازدياد الضغوط الدولية على الأطراف الداخلية في اليمن تم عقد جولة جديدة من المفاوضات في السويد، واستجابة لكل ما سبق، بدأ ممثلون عن الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً وحركة الحوثي جولة جديدة من المفاوضات في 6 ديسمبر 2018 م، عقدت في مدينة ستوكهولم، تحت رعاية مبعوث الأمم المتحدة لليمن مارتن جريفيت، وفي الثالث عشر من الشهر نفسه، تصافح قادة من الوافدين وتمّ إبرام اتفاقيات تمثلت في اتفاقية جديدة واتفاقية لآلية التنفيذ لتبادل الأسرى، واتفاق تعز الناتج من تفاهمات حول الوضع في محافظة تعز، كما تمت مناقشة وضع كل من البنك المركزي اليمني ومطار صنعاء الدولي ومحاولة التوصل لحل يرضي جميع الأطراف المتصارعة. (الشاعري، 2019 م، ص15)

المبحث الثالث: الأزمة الاقتصادية والفقر وانتشار البطالة بين الشعب اليمني:-

تضافرت عوامل ضعف الأداء الاقتصادي العام لليمن مع أجواء عدم الاستقرار والاضطراب الداخلي في زيادة اشتعال الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة كبيرة، فمع ارتفاع معدل المواليد عن المعدل العالمي" بلغ معدل المواليد في اليمن حوالي 3.5% مقارنة بـــ 1.5% من المعدل العالمي" وتدهور مستوى الأوضاع الصحية والرعاية الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة لتصل حوالي 35%، وزيادة اعداد الذين يعيشون تحت خط الفقر لتصل حوالي 45% من اجمالي الشعب اليمني، وانتشار الأمية التي تصل لحوالي 70% من إجمالي عدد السكان، مع انتشار ثقافة المحافظة" نموذج البداوة الجبلية" كل هذه المتغيرات كان لها انعكاساتها على الأوضاع الداخلية اليمنية، حيث تدهورت الأحوال الاقتصادية والتنموية بصورة جعلت اليمن يأتي في المرتبة 151 من اجمالي 177 في تقرير التنمية البشرية الدولي ويأتي في مرتبة متأخرة جداً في الترتيب العربي لمؤشرات التنمية، حيث لا يوجد بعد اليمن سوى الصومال والعراق المحتل، الى جانب توفير تربة خصبة لنمو واحتضان وإيواء جماعات الإرهاب الدولي مثل القاعدة وغيرها، حتى وإن لم تقدم لها الحكومة اليمنية المساندة من أي نوع. (أبوزيد، 2018 م، ص122)

المبحث الرابع: الحرب الاقتصادية وبداية المجاعة في اليمن:-

سعت دول تحالف العدوان بقيادة آل سلول بالمملكة السعودية منذ اليوم الأول للحرب اليمنية الى تجويع الشعب اليمني من خلال سلسلة من الإجراءات في جانب التضييق والخنق التدريجي على الشعب، وكان جزء من أهداف العدوان على اليمن هو انهيار الجانب الاقتصادي، إذ استهدف طيران العدوان منذ الأسبوع الأول للحرب تدمير المنشآت والمرافق الانتاجية الاقتصادية، والمنشآت الصناعية والمشاغل الانتاجية، ودمر شريان الحياة الاقتصادية وهي الجسور والطرقات والموانئ، وشبكة الاتصالات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وأغلق على اليمنيين المجال الجوي وفرض الحصار البحري والبري بهدف منع الغذاء والدواء وحرمان المواطنين من قوتهم وفرص عيشهم، كما منع إنتاج وتصدير الغاز، ومنع تدفق الإيرادات القانونية من ضرائب وجمارك وكل رسم قانوني للتوريد الى البنك المركزي اليمني بصنعاء، بالتعاون مع المرتزقة من داخل اليمن لكي يفي بالتزاماته تجاه موظفي الدولة والقطاع المختلط، والتزامات تغطية العملات الصعبة للاستيراد العام للسوق المحلي وحفظ التوازن في الميزان التجاري من الاختلال وخلافه من المهام الرئيسة للبنك المركزي بصنعاء.(حبتور، 2017 م، ص.98)

خامساً: المساعدات الغذائية للشعب اليمني بين صدق النوايا وخبث المبتغى السياسي:-

أفاد المكتب الأممي بأن "نقص التمويل يهدد بقطع الدعم المنقذ لحياة الملايين من الناس في اليمن". وأضاف "قريبًا، سيضطر 11 مليون شخص إلى الاعتماد على حصص غذائية مخفضة". ولفت إلى أنه "قد يفقد 4.6 ملايين شخص (إجمالي السكان 30 مليونا) إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة". وأوضح أنه "من المتوقع إجراء مزيد من خفض حجم المساعدات ما لم يتم تلقي التمويل بشكل عاجل"، دون تفاصيل أخرى. وفي بيان سابق، كان برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، أعلن أنه سيتلقى 8 ملايين يمني حصصا غذائية مخفضة اعتبارا من يناير 2022 بسبب نقص التمويل ، بينما سيستمر 5 ملايين من المعرضين لخطر المجاعة في تلقي حصص غذائية كاملة.(https://www.aa.com.tr/ar، 2022 م)، حيث حاول المبعوث الأمريكي تعديل خطته أكثر من مرة لكن التعديلات

الأمريكية على مبادرتها لم ترق إلى الاستجابة لمتطلبات صنعاء الأساسية وفي مقدمها فصل الملفين السياسي والعسكري عن الإنساني، باعتبار فتح الموانئ ومطار صنعاء وتدفق السلع الأساسية والوقود والأدوية دون عوائق حق مكفول قانونا وانسانياً للشعب اليمني، بينما تبقي واشنطن على ربط الملفين معا ويبقي الحصار سيفاً مصلتا على رقاب اليمنيين.(الوادعي، 2021 م)

المبحث السادس: تحليل البيانات المجمعة من " الاستبانة الإلكترونية" :-

- السؤال الأول كان عن ماذا تتركز معاناة اليمنيين من وجهة نظرك؟

جدول 01: يوضح اختلاف آراء العينة العشوائية لحالة الشعب اليمني

ت	معاناة اليمنيين تتمثل في:	العدد	النسبة
1	الجوع	1	2.5
2	الفقر	5	%12.5
3	الحرب	30	%75
4	الحكومة الفاسدة	1	%2.5
5	التدخل الإيراني الغربي المقنع	1	%2.5
6	كل ما ذكر	2	%5
المجموع		**40**	**%100**

المصدر: من عمل الباحثة استناداً لبيانات الاستبانة الإلكترونية، 2022 م

ومن خلال ما يحتويه الجدول السابق (1) نلاحظ أن أكبر نسبة تمثلت في من أجابوا أن سبب معاناة الشعب اليمني هي اندلاع الحرب واستمرارها حيث بلغ عدد المستجوبين بنحو 30 مفردة بما نسبته 75% من اجمالي حجم العينة العشوائية، في حين تليها العينة التي أجابت أن الفقر هو الذي تسبب في زيادة معاناة اليمنيين وتسبب في نشوء الحرب حيث بلغ عددهم نحو 5 أفراد ما نسبته 12.5% أما باقي النسب فكانت متقاربة جداً ما بين من أجابوا أنه من بين الأسباب هي الحكومة الفاسدة والتدخل الإيراني وهناك من أجاب بأن جميع ما ذكر من نقاط هي من أسباب الأزمة اليمنية التي استمرت الى يومنا هذا.

شكل 01: يوضح توزيع النسبة المئوية للمستجوبين من أفراد العينة العشوائية

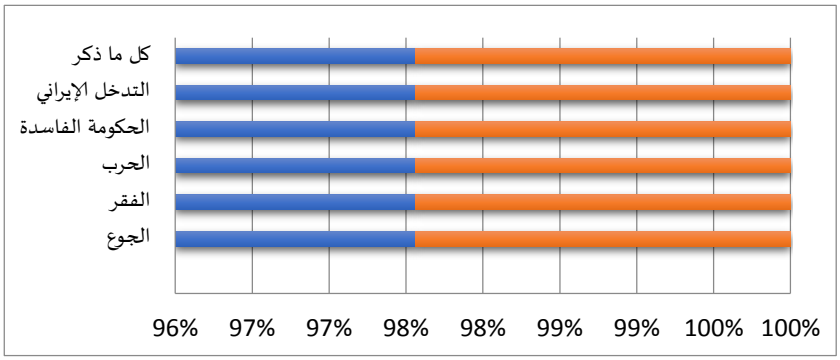

المصدر: استنادا لبيانات الجدول (1)

- أما السؤال الثاني فكان ما السبب الذي أوصل الشعب اليمني الى هذه المعاناة والمأساة؟

أجابت العينة العشوائية والتي كان عددها نحو 40 مفردة أن السبب الأول هم دول الخليج وعلى رأسها السعودية والامارات بينما أجابت بعض من الفئة المستهدفة أن السياسة الفاشلة والطمع السياسي والاحتكار والتفرد بالسلطة من قبل الحوثيين كانت السبب في أزمة اليمن منذ سنوات، و هناك إجابات تمحورت في سوء القيادة التي لا شرعية لها الا شرعية السلاح والتدخلات الخارجية واستخدامها لأطراف داخلية للسيطرة على المشهد أدى الي النزاع واستمرار حرب الوكالة باليمن للأسف الشديد، في حين رجح البعض أن أسباب ما آلت إليه أوضاع اليمن بسبب انتشار الفقر والجهل و التعصب القبلي والعادات والتقاليد و تعدد الاحزاب التي لا مصلحة لها إلا استمرار الحرب للحفاظ على مكانتهم، بينما كانت بعض الإجابات الأخرى متمحورة في أن دول التحالف و بالنظر للمناطق التي تحت سيطرتها ستجدها في حالة سيئة حيث الثروات تذهب للفاسدين المعينين و للبنك الأهلي السعودي ، في حين كانت هناك إجابات أخرى توضح أن التدخل الإيراني والصهيوني كان السبب الرئيسي في عملية التسليح الغير منظمة لبعض فئات الشعب، ناهيك عن أزمة الأمن الفكري والعقائدي بين الشيعة والسنة ، كما رجح البعض الأخر من أفراد العينة أن ثورات الربيع العربي المشؤومة كان لها دور سلبي في وجود النزعة القبلية التي سمحت بالتدخل الخارجي.

- كما جاء السؤال الثالث عن كيف يتم تخفيف أو حل الأزمة اليمنية من وجهة نظرك؟

رجّح البعض أن طاولة الحوار الوطنية هي الحل ولا حل سوى الاتفاق اليمني – اليمني، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليمن وإجراء انتخابات نزيهة لاختيار زعيم ذكي ووطني، أيضا تحل الأزمة بالتوزيع العادل للثروة فإن اليمن غني بالثروات الطبيعية، كذلك أشاد البعض بتغيير الطريقة السياسية الحالية وايقاف تدخل منظمة الامم المتحدة في ادارة الصراع والعودة للحوار الوطني دون استخدام للقوة ثم الاتفاق على اجراء انتخابات تحت مراقبة اقليمية ودوليه محايدة بصفة مراقب و البدء بمعالجة الوضع الانساني والعمل بشكل مباشر وموازي من اجل المصالحة ورأب الصدع الاجتماعي وتوحيد القوة المسلحة وضبطها والضرب بيد من حديد على من يرفض الانصياع كذلك يجب إلغاء الاحزاب للوصول لحل سياسي يجتمع عليه كل الأطراف السياسية في الشمال والجنوب على طاولة واحده لإخراج اليمن مما عليه ولو اقتضى الأمر التحول إلى النظام الفدرالي وعقد الاتفاقيات وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الشخصية.

- وأخيرا وليس آخراً السؤال الرابع تمحور في هل ترى أن الدول المانحة (للتبرعات) والمنظمات الدولية قد ساهمت بشكل ما في مواجهة المجاعة داخل اليمن؟

جدول 02: يوضح اختلاف آراء العينة العشوائية لدور الدول المانحة والمنظمات الدولية

ت	مساهمتها في مواجهة المجاعة	العدد	النسبة
1	نعم	7	%17.5
2	لا	24	%60
3	اجابات أخرى	9	%22.5
	المجموع	40	%100

المصدر: من عمل الباحثة استناداً لبيانات الاستبانة الإلكترونية، 2022 م

بالإشارة الى بيانات الجدول السابق (2) نلاحظ أن أكثر عدد تمثل فيمن أجابوا أن المساعدات الغذائية للشعب اليمني لم تساهم في الحد من المجاعة حيث كان عدد العينة حوالي 24 مفردة ما نسبته 60%، بينما من كانت اجابتهم ب(نعم) فكان العدد 7 بنسبة 17.6% من اجمالي حجم العينة. أما باقي الإجابات فكانت مختلفة ما بين أن المساعدات لا تصل الى جميع المدن اليمنية، وهناك من أجابوا أن المستفيد الأول لهذه المساعدات هم الذين يستلمونها أولاً ويقومون بنقصان كميتها، وأن طريقة استلامها مسيسة وفق جهات معينة.

شكل02: يوضح توزيع النسبة المئوية للمستجوبين على توزيع المساعدات الغذائية

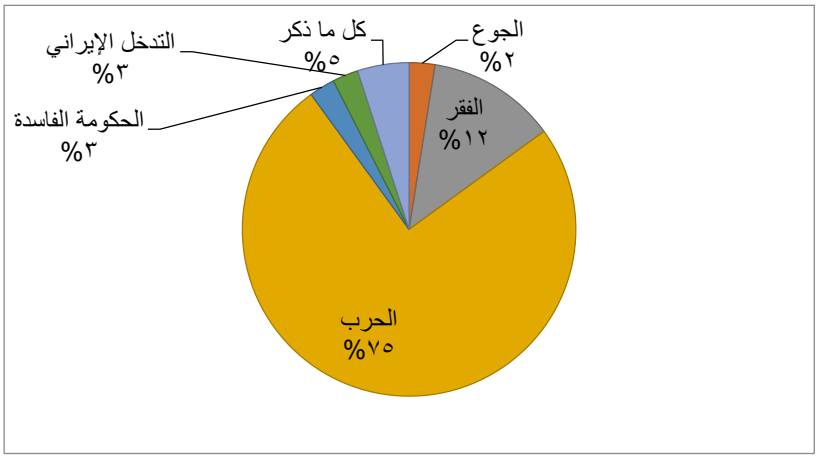

المصدر: استنادا لبيانات الجدول (2)

النتائج :-

1- من أسباب الصراع اليمني واستمرار حربه الى يومنا هذا بسبب التدخل الخارجي من بعض دول الجوار المتمثلة في السعودية والإمارات وإيران والأمم المتحدة على سبيل المثال لا الحصر.

2- تأزم الوضع الداخلي وحدوث المجاعات بين الشعب اليمني بسبب الحروب وسوء استغلال المساعدات الإنسانية المتمثلة في الغذاء والدواء وتوزيعها على جهات معينة لأغراض سياسية تريد تفاقم المشكلة وازدياد حدة الاشتباكات بين المدن اليمنية ودول الجوار.

3- فشل المؤتمرات وعدم الإيفاء بنتائجها يعود الى أطراف داخلية يمنية متمثلة في الأحزاب والحوثيين من أجل تحقيق مطامعهم ومبتغاهم السلطوي في فرض السيطرة على مقدرات الشعب اليمني بمساعدة دول خارجية.

4- جعل اليمن ضعيف وهش حتى لا يكون قوة ضد من حوله من الدول التي تدرك تماماً أن اليمن غني بالثروات وحقول الغاز التي تجعله من أقوى الدول الصناعية والمنتجة.

5- فرض الحصار وتجويع الشعب اليمني ما هو إلا وسيلة خسيسة من أجل تمويل وزرع للكيانات الإرهابية داخل اليمن والعمل على استقرارها حتى لا تتأثر دول الجوار بها ويضل الشعب اليمني يعاني منها.

التوصيات:-

- ✓ العمل على خلق بيئة مناسبة للتفاوض السلمي بين الأطراف اليمنية فقط بمعني أن يكون هناك اتفاق يمني – يمني دون تدخل من هم بالخارج من مختلف الكيانات السياسية والدولية.
- ✓ نهوض الشعب اليمني بالمظاهرات وطرد كل من تسول له استغلالهم حزبياً أو مادياً بغية جعلهم في عدة صفوف متفرقة ضعيفة تخدم مصالحهم الشخصية ولا يهمهم مصلحة اليمن ولا اليمنيين.
- ✓ رفع القضايا ضد الدول التي ساهمت بشكل مباشر في حربها ضد اليمن وتدخلها في الشأن الداخلي لها دون وجه حق.
- ✓ محاكمة أي شخص ينتمي للجماعات الإرهابية من القاعدة وجماعة الحوثي التي قامت بترهيب ونشر الرعب بين المدن وتجهيل الشعب اليمني وفرض سيطرتهم بقوة السلاح.
- ✓ يجب على المجتمع اليمني الاتعاظ من تجارب الدول السابقة وعلى الأكاديميين وأصحاب القرار السوي المتواجدون بالداخل أو الخارج اليمني القيام بتكوين حكومة انقاذ ولو لفترة مؤقتة للم شمل اليمنيين تحت مسمى الوطنية ورأب الصدع الاجتماعي الذي حدث بين السنة والشيعة داخل الأراضي اليمنية.

خاتمة:

تعاني اليمن الشقيق ولا زالت منذ سنوات عدة من حروب دامية اسفرت عنها تشتت شعبها وتضوره للجوع وانتشار للمجاعة وحرمانه من ابسط حقوقه من استقرار وتنعم بخيرات بلاده وتجهيل شعبه عنوة بغية السيطرة عليهم من قبل قوات خارجية وعصابات داخلية مارقة لا هم لهم سوى ملء أرصدتهم البنكية وبطونهم من الحرام ولم تأخذهم رأفة ولا شفقة لهذا الشعب التعيس الذي لم يحظى لا بفرصة في التعليم ولا في الاستقرار ولا اعطاءه فرصة ليحقق توحيد بلاده بل عقدت كل الاتفاقيات والمؤتمرات الخارجية والداخلية ضد هذا الشعب ولم ينتج عنها سوى تصعيد الحروب والمعارك بين المدن والأرياف وتمويل هذه الجماعات المتطرفة بالسلاح من قبل دول خارجية لتأجيج الصراع الداخلي واستمراره دون الوصول لحلول جذرية تخرج هذا البلد لبر الأمان لا سيما وأن الحروب التي شنت كان غرضها شل الحركة الاقتصادية لليمن السعيد وتقوقعه داخل بوتقة الإرهاب والحرب، فمشكلة اليمن ليست بتلك المشكلة العويصة لأن اطراف النزاع بها معروفة يمكن التخلص منهم اولا داخليا ثم خارجيا بمعاونة بعض دول الأصدقاء التي يهمها اليمن وشعبها ايضا بعقد مؤتمرات مع دول لم تشارك في الحرب على اليمن بغية مراقبتها وتسييرها لنتائج هذه المؤتمرات لعل من خلالها تصبو بقوانين تحتم على الشعب اليمني اتخاذ وتحديد مصيره ووضع حد لهذه المهزلة التي يقوم بها أنصار الحوثي وعصابات القاعدة ووقف الحروب التي تستغلها السعودية والإمارات وايران بحجة الدفاع عن الشعب اليمني وحماية مقدراته التي تم سلبها بعدة طرق انتهجتها تلك الدول في فرض

هيمنتها على الشعب اليمني وتجويعه والاستيلاء على ميزانيته بغير وجه حق وشل اركانه الاقتصادية وتشتيت نسيجه الاجتماعي بحجة ضرب الشيعة وحماية اهل السنة الذين هم براء من امثالكم وأفعالكم أيها الملوك وسلاطين الحروب الدموية.

قائمة المراجع:

1) أبو زيد، أحمد محمد. (2018). العلاقات اليمنية الخليجية: الأخوة الأعداء. دم: دار العربي

2) الأمم المتحدة: سنضطر قريبا لخفض حجم المساعدات لـ11 مليون يمني"، موقع وكالة الأناضول، تركيا، 2022 م، https://www.aa.com.tr

3) بلخير، سعاد. (2019). المعضلة الأمنية الحوثية وتأثيراتها على المنطقة العربية والدولية2011-2018 م). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر

4) الجميل، أنطون. (2017). الجوع والمجاعات. القاهرة: وكالة الصحافة العربية

5) حبتور، عبد العزيز صالح. (2017). اليمن في مواجهة عاصفة الحزم (ط.2.). صنعاء: مطابع دائرة التوجيه المعنوي

6) رقاب، سلمى. (2017). التغطية الإخبارية للأزمة اليمنية من خلال الفضائيات الأجنبية الناطقة باللغة العربية "فرانس 24 نموذجا" من 18 فيفري2017 إلى 27 مارس2017 م. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر

7) الشاعري، وردة مساعد. (2019). فصلية قضايا ونظرات" تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري. العدد 14، الطبعة الأولى، مركز الضارة للنشر https://www.unicef.org/yemen/ar

8) علي، ابراهيم ميرغني محمد. (2017). تقييم دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية للفترة من 2011- 2016. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية، المملكة العربية السعودية

9) غرلي، عماد محمد. (2018). الفنون الحربية في الشرق الأدنى القديم منذ الألف الثالث ق.م الى الألف الأول ق.م. دم.: دار النهضة العربية

10) الكحلوت، غسان. (2020). العمل الإنساني: الواقع والتحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

11) النجار، أحمد السيد، وآخرون. (2015). الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

12) الهمداني، أبو تيسير. (2020). السياسات العامة لرتق النسيج الاجتماعي اليمني. دم.:د.ن.

13) الوادعي، إبراهيم. (2021). مقالة بعنوان" صنعاء ترفض مقايضة السلام بالطعام؟!"، موقع اليمني برس، اليمن، © 2022 - https://www.yemenipress.net

الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب

Food security in a changing world in light of disasters, crises and wars

د. كرم سلام عبد الرؤوف سلام / جامعة عين شمس/ مصر

Dr.. Karam Salam Abdel Raouf Salam / Ain Shams University / Egypt

ملخص الدراسة:

يهدف البحث إلى: التعرف والبحث في مقومات الأمن الغذائي العالمي في ظل الأزمات الدولية المؤثرة على التجارة العالمية ومسالك التوريد، وتقديم مقاربة مسألة الأمن الغذائي العالمي في ظل النمو الديمغرافي المتزايد، وتزايد أعداد الجائعين حول العالم، وتشخيص العوامل التي تكبح تحقيق الأمن الغذائي العالمي ،و رصد تداعيات اختلال الأمن الغذائي على العلاقات الدولية، وعلى حركية السكان عبر العالم (الهجرات السكانية)، وتثمين المبادرات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي على المستويين العالمي وعلى مستوى الدول، ومناقشة مستقبل الأمن الغذائي العالمي، وطرح مسألة المساعدات الغذائية كاستراتيجية لرسم العلاقات الدولية. باستخدام المنهج الوصفى التحليلى. **وقد توصلت الدراسة إلى: أن** الحروب والأزمات والكوارث تؤثر سلبيا على تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وذلك من خلال نقص إمددات سلاسل القيمة الغذائية حول العالم بسبب الكوارث (التغيرات المناخية العالمية)، والأزمات العالمية (أزمة كوفيد -١٩)، والحروب (الحرب الروسية الأوكرانية) .

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي العالمي، الكوارث، الأزمات، الحروب.

Abstract:

The research aims to: identify and research the components of global food security in light of the international crises affecting global trade and supply routes, and present an approach to the issue of global food security in light of the increasing demographic growth, and the increasing number of hungry people around the world, and diagnosing the factors that inhibit the achievement of global food security, and Monitoring the repercussions of food insecurity on international relations and population movement across the world (population migrations), valuing initiatives aimed at achieving food security at the global and country levels, discussing the future of global food security, and raising the issue of food aid as a strategy for drawing international relations. Using the descriptive analytical method. **The study concluded**: that wars, crises and disasters negatively affect the achievement of global food security, through the lack of supplies of food value chains around the world due to disasters (global climate change), global crises (Covid-19 crisis), and wars (the Russian-Ukrainian war).

Keywords: global food security, disasters, crises, wars.

١-مقدمة:

شكل الأمن الغذائي منذ الأزل هاجسا يؤرق الأفراد والأسر والمجتمعات الإنسانية، لما يطرحه من تحديات تهدد استقرار وسكينة الحياة البشرية. وبعد التطور العلمي والتكنولوجي الهائل، الذي شهده العالم منذ أواسط القرن التاسع عشر، والمتمثل في ابتكار طرق جديدة للزراعة وتحسين النسل للمواشي، ارتفعت الإنتاجية، واتجه المنتجون نحو تصريف فائض الإنتاج نحو الأسواق الوطنية والدولية. ما أسهم بشكل مباشر في تحسن المستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات البشرية، بعد ضمان امنهم الغذائي في إطار اقتصاد تبادلي عالمي مبني على علاقات تجارية مختلفة، تروم تبادل المنافع والموارد الطبيعية ما بين مختلف دول العالم.

ويخفي هذا النمو الاقتصادي المتسارع، والزيادة السكانية المرتفعة، والعلاقات السياسية اللامتكافئة ما بين أقطار العالم، إشكالاتٍ بيئية خلخلت النظام الإيكولوجي العام. فالزيادة الديموغرافية بالمجال العالمي حتمت على الفاعلين السياسيين تلبية مختلف الحاجيات الغذائية للساكنة المتزايدة، الأمر الذي أسهم في الضغط واستنزاف الموارد الطبيعية المحدودة، وتدمير النظام البيئي للأرض، مما أفرز عدة كوارث بيئية أدت الى تقلص الموارد المائية والمساحات الزراعية وتصحرها وبالتالي تهديد الأمن الغذائي للأمم. إلى ذلك مرت العلاقات الدولية في العصر الحديث، بأزمات أدت في الكثير من الأحيان الى الدخول في حروب طاحنة، كانت بدايتها الأولى بالحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث دمرت البنيات الإنتاجية لكافة الدول المشاركة فيها -باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية-وخلقت مجاعات ونقصا وسوءا في التغذية بمختلف بقاع العالم. واستمرت الحرب ما بين قطبين متنافسين على ريادة العالم، من خلال استقطاب الدول الى أحد المعسكرين: الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية أو الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي. وإبان هذا التنافس، كاد العالم أن يدخل في حرب عالمية ثالثة أشد فتاكا من سابقتيها، من خلال بروز عدة أزمات هددت الأمن العالمي.

وبعد سقوط المعسكر الاشتراكي، وظهور ما يصطلح عليه في السياسة الدولية بالقطبية الأحادية للعالم. نتج عن ذلك تنظيم جديد للخريطة السياسية بفعل قوة وضغط الولايات المتحدة. التي سلكت منهج تطويع الدول بسياسة العصا الغليظة، فنجمت عن ذلك عدة حروب هددت الأمن الغذائي للشعوب الرافضة للهيمنة الأمريكية. ومن أهم تلك الأحداث ظهور ما يسمى "النفط مقابل الغذاء" بالعراق بعد محاصرتها بجملة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وبضغط أمريكي على كافة الفاعلين السياسيين الدوليين. والأمر نفسه تكرر مع ليبيا وسوريا واليمن، بعد التدخل العنيف للقوى الأجنبية بهاته المجالات مما أزم الامن الغذائي لشعوب المنطقة. في نفس الاتجاه فإن اعتماد شعوب دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط ودول الخليج العربي على استيراد حاجياتها الغذائية من الدول الأوروبية وخاص الشرقية منها، وتركيزها على تصدير المواد البترولية دون غيرها، أدى في كثير من الأحيان إلى تهديد الأمن الغذائي لشعوب المنطقة، بعد ظهور حروب أو أزمات على المستوى الدولي. حيث عرت الحرب الروسية على أوكرانيا هشاشة السياسة الاقتصادية المتبعة بدول إفريقيا وبدول الخليج غير القادرة على تأمين الأمن الغذائي لساكنة تلك الأقطار. حيث أكد العديد من الفاعليين الدوليين أن هاته المجالات مقبلة على أزمات غذائية، كان آخرها ما جاء على لسان مديرة صندوق النقد الدولي "السيدة كريستالينا جورجيفا" التي أكدت في خطابها على ضرورة وقف الحرب الروسية الأوكرانية وتبعاتها الاقتصادية على دول شمال افريقيا ودول الخليج، موضحة أن روسيا وأوكرانيا تمتلكان 14بالمائة من إنتاج القمح العالمي، وتساهمان بربع الحصة العالمية من الصادرات الزراعية العالمية. كما ان أغلب الأسر بربوع المجال العالمي، ستكون غير قادرة على دفع الفاتورة الغذائية لأفرادها، بفعل ارتفاع الأسعار الناجمة عن الأحداث الجارية بأوكرانيا، الأمر الذي يمهد إلى أزمة جوع ببعض البلدان. في سياق آخر فإن السياسات الفلاحية في بعض الدول -التي تتوفر على إمكانيات زراعية لا بأس بها من حيث الأراضي الخصبة والموارد المائية-تبدو "غير مكترثة" بمسألة الأمن الغذائي الوطني، وهي تتجه نحو الفلاحات التسويقية أساسا مثل الخضروات والفواكه، بالنظر إلى أهميتها في دعم وتنويع الصادرات ومساهمتها في تنمية الرصيد الوطني من العملات الصعبة؛ مع الاعتماد على الاستيراد في تأمين الحاجيات الغذائية الأساسية لساكنتها، في ظل نظام عالمي يتجه بشكل متزايد نحو تحرير المبادلات العالمية.

٢-إشكالية البحث:

شكل الأمن الغذائي منذ الأزل هاجسا يؤرق الأفراد والأسر والمجتمعات الإنسانية، لما يطرحه من تحديات تهدد استقرار وسكينة الحياة البشرية. وبعد التطور العلمي والتكنولوجي الهائل، الذي شهده العالم منذ أواسط القرن التاسع عشر، والمتمثل في ابتكار طرق جديدة للزراعة وتحسين النسل للمواشي، ارتفعت الإنتاجية، واتجه المنتجون نحو تصريف فائض الإنتاج نحو الأسواق الوطنية والدولية. ما أسهم بشكل مباشر في تحسن المستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات البشرية، بعد ضمان امنهم الغذائي في إطار اقتصاد تبادلي عالمي مبني على علاقات تجارية مختلفة، تروم تبادل المنافع والموارد الطبيعية ما بين مختلف دول العالم.

ويخفي هذا النمو الاقتصادي المتسارع، والزيادة السكانية المرتفعة، والعلاقات السياسية اللامتكافئة ما بين أقطار العالم، إشكالاتٍ بيئية خلخلت النظام الإيكولوجي العام. فالزيادة الديموغرافية بالمجال العالمي حتمت على الفاعلين السياسيين تلبية مختلف الحاجيات الغذائية للساكنة المتزايدة، الأمر الذي أسهم في الضغط واستنزاف الموارد الطبيعية المحدودة، وتدمير النظام البيئي للأرض، مما أفرز عدة كوارث بيئية أدت الى تقلص الموارد المائية والمساحات الزراعية وتصحرها وبالتالي تهديد الأمن الغذائي للأمم. إلى ذلك مرت العلاقات الدولية في العصر الحديث، بأزمات أدت في الكثير من الأحيان الى الدخول في حروب طاحنة، كانت بدايتها الأولى بالحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث دمرت البنيات الإنتاجية لكافة الدول المشاركة فيها -باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية-وخلقت مجاعات ونقصا وسوءا في التغذية بمختلف بقاع العالم. واستمرت الحرب ما بين قطبين متنافسين على ريادة العالم، من خلال استقطاب الدول الى أحد المعسكرين: الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية أو الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي. وإبان هذا التنافس، كاد العالم أن يدخل في حرب عالمية ثالثة أشد فتاكا من سابقتيها، من خلال بروز عدة أزمات هددت الأمن العالمي.

وبعد سقوط المعسكر الاشتراكي، وظهور ما يصطلح عليه في السياسة الدولية بالقطبية الأحادية للعالم. نتج عن ذلك تنظيم جديد للخريطة السياسية بفعل قوة وضغط الولايات المتحدة. التي سلكت منهج تطويع الدول بسياسة العصا الغليظة، فنجمت عن ذلك عدة حروب هددت الأمن الغذائي للشعوب الرافضة للهيمنة الأمريكية. ومن أهم تلك الأحداث ظهور ما يسمى "النفط مقابل الغذاء" بالعراق بعد محاصرتها بجملة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وبضغط أمريكي على كافة الفاعلين السياسيين الدوليين. والأمر نفسه تكرر مع ليبيا وسوريا واليمن، بعد التدخل العنيف للقوى الأجنبية بهاته المجالات مما أزم الامن الغذائي لشعوب المنطقة. في نفس الاتجاه فإن اعتماد شعوب دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط ودول الخليج العربي على استيراد حاجياتها الغذائية من الدول الأوروبية وخاص الشرقية منها، وتركيزها على تصدير المواد البترولية دون غيرها، أدى في كثير من الأحيان إلى تهديد الأمن الغذائي لشعوب المنطقة، بعد ظهور حروب او أزمات على المستوى الدولي. حيث عرت الحرب الروسية على أوكرانيا هشاشة السياسة الاقتصادية المتبعة بدول إفريقيا وبدول الخليج غير القادرة على تأمين الأمن الغذائي لساكنة تلك الأقطار. حيث أكد العديد من الفاعليين الدوليين أن هاته المجالات مقبلة على أزمات غذائية، كان آخرها ما جاء على لسان مديرة صندوق النقد الدولي "السيدة كريستالينا جورجيفا" التي أكدت في خطابها على ضرورة وقف الحرب الروسية الأوكرانية وتبعاتها الاقتصادية على دول شمال افريقيا ودول الخليج، موضحة أن روسيا وأوكرانيا تمتلكان 14بالمائة من إنتاج القمح

العالمي، وتساهمان بربع الحصة العالمية من الصادرات الزراعية العالمية. كما ان أغلب الأسر بربوع المجال العالمي، ستكون غير قادرة على دفع الفاتورة الغذائية لأفرادها، بفعل ارتفاع الأسعار الناجمة عن الأحداث الجارية بأوكرانيا، الأمر الذي يمهد إلى أزمة جوع ببعض البلدان. في سياق آخر فإن السياسات الفلاحية في بعض الدول -التي تتوفر على إمكانيات زراعية لا بأس بها من حيث الأراضي الخصبة والموارد المائية-تبدو "غير مكترثة" بمسألة الأمن الغذائي الوطني، وهي تتجه نحو الفلاحات التسويقية أساسا مثل الخضروات والفواكه، بالنظر إلى أهميتها في دعم وتنويع الصادرات ومساهمتها في تنمية الرصيد الوطني من العملات الصعبة؛ مع الاعتماد على الاستيراد في تأمين الحاجيات الغذائية الأساسية لساكنتها، في ظل نظام عالمي يتجه بشكل متزايد نحو تحرير المبادلات العالمية.

مما سبق تتضح إشكالية الدراسة من خلال: أن الأزمات المفاجئة أثبتت ضعف جدوائية هذا التوجه، فماذا لو توقفت التجارة الغذائية العالمية لسبب من الأسباب، كما كان من المتوقع أن يحدث إبان سنة 2020 بسبب أزمة كوفيد 19، أو امتنعت الدول المصدرة للمواد الأساسية عن توريدها للدول التي "تعاديها"؟

٣-أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية موضوع الأمن الغذائي العالمى وسلاسل إمدادات القيمة الغذائية العالمية من خلال التعرف ومناقشة ما يلي:

- ✓ البحث في مقومات الأمن الغذائي العالمي في ظل الأزمات الدولية المؤثرة على التجارة العالمية ومسالك التوريد،
- ✓ مقاربة مسألة الأمن الغذائي العالمي في ظل النمو الديمغرافي المتزايد، وتزايد أعداد الجائعين حول العالم، تشخيص العوامل التي تكبح تحقيق الأمن الغذائي العالمي
- ✓ رصد تداعيات اختلال الأمن الغذائي على العلاقات الدولية، وعلى حركية السكان عبر العالم (الهجرات السكانية)،
- ✓ تثمين المبادرات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي على المستويين العالمي وعلى مستوى الدول،
- ✓ مناقشة مستقبل الأمن الغذائي العالمي،
- ✓ طرح مسألة المساعدات الغذائية كاستراتيجية لرسم العلاقات الدولية.

٤-أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأتى:

- ✓ البحث في مقومات الأمن الغذائي العالمي في ظل الأزمات الدولية المؤثرة على التجارة العالمية ومسالك التوريد،
- ✓ مقاربة مسألة الأمن الغذائي العالمي في ظل النمو الديمغرافي المتزايد، وتزايد أعداد الجائعين حول العالم، وتشخيص العوامل التي تكبح تحقيق الأمن الغذائي العالمي
- ✓ رصد تداعيات اختلال الأمن الغذائي على العلاقات الدولية، وعلى حركية السكان عبر العالم (الهجرات السكانية)،

- ✓ تثمين المبادرات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي على المستويين العالمي وعلى مستوى الدول،
- ✓ مناقشة مستقبل الأمن الغذائي العالمي،
- ✓ طرح مسألة المساعدات الغذائية كاستراتيجية لرسم العلاقات الدولية.

٥-فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث الرئيسية على فرضية مؤداها 'تؤثر الكوارث والأزمات والحروب تأثيرا سلبيا على تحقيق الأمن الغذائي العالمى «، وذلك من خلال نقص إمددات سلاسل القيمة الغذائية حول العالم بسبب الكوارث (التغيرات المناخية العالمية)، والأزمات العالمية (أزمة كوفيد -١٩) ، والحروب (الحرب الروسية الأوكرانية) .

٦-تساؤلات البحث

يحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

- ✓ ما هو مفهوم الامن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به؟
- ✓ ما هى مقومات ومحددات الامن الغذائي في العالم؟
- ✓ ما هى العوامل التي تعيق تحقيق الامن الغذائي العالمي، وسبل التصدي لها؟
- ✓ ما هى تداعيات اختلال الأمن الغذائي العالمي، من خلال نماذج؟
- ✓ ما هى نماذج لمبادرات الأمن الغذائي بالعالم؟
- ✓ ما هو مستقبل الأمن الغذائي العالمي؟
- ✓ كيف يمكن تحقيق مسألة المعونات الغذائية بين الدوافع الإنسانية والاستغلال السياسي؟
- ✓ كيف يمكن مقاربة مسألة الأمن الغذائي العالمي في ظل النمو الديمغرافي المتزايد، وتزايد أعداد الجائعين حول العالم، وتشخيص العوامل التي تكبح تحقيق الأمن الغذائي العالمي؟
- ✓ ما هى تداعيات اختلال الأمن الغذائي على العلاقات الدولية، وعلى حركية السكان عبر العالم (الهجرات السكانية)؟
- ✓ كيف يمكن تثمين المبادرات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي على المستويين العالمي وعلى مستوى الدول،
- ✓ هل يمكن طرح مسألة المساعدات الغذائية كاستراتيجية لرسم العلاقات الدولية؟

٧-منهجية البحث:

يقوم البحث على استخدام المنهج الوصفى التحليلى لمناقشة وتحليل ودراسة تأثير الكوارث والأزمات والحروب على تحقيق الأمن الغذائي العالمى، والبحث في مقومات الأمن الغذائي العالمي في ظل الأزمات الدولية المؤثرة على التجارة العالمية ومسالك التوريد،وتقديمو مقاربة مسألة الأمن الغذائي العالمي في ظل النمو الديمغرافي المتزايد، وتزايد أعداد الجائعين حول العالم، وتشخيص العوامل التي تكبح تحقيق الأمن الغذائي العالمي ،ورصد تداعيات اختلال الأمن الغذائي على العلاقات الدولية، وعلى حركية السكان عبر العالم (الهجرات السكانية)، وتثمين المبادرات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي على المستويين العالمي وعلى مستوى الدول، ومناقشة مستقبل الأمن الغذائي العالمي، ،و طرح مسألة المساعدات الغذائية كاستراتيجية لرسم العلاقات الدولية.

٨-الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة التى تناولت موضوع الأمن الغذائي ومنها ما يلي:

-**دراسة**: بعنوان: تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائى المصرى، تهدف الدراسة إلى: دراسة ومناقشة وتحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائى المصرى، وقد توصلت الدراسة إلى:

- ضرورة العمل على توفير مصادر تمويل رأسمالى مناسبة للمزارعين تتلافى القصور الحالى والمعوقات الموجودة فى مصادر التمويل الرأسمالي والإقراض المختلفة. يمكن تنفيذ ذلك من خلال الاستفادة من التعديلات الأخيرة بقوانين التعاونيات الزراعية، والتى تسمح بإنشاء شركات زراعية تعاونية. وكذلك استحداث مبادرات تمويلية قومية لقطاع الزراعة، تأسياً بمبادرة البنك المركزى للتمويل العقاري، حيث يسمح للمزارعين بقروض طويلة الأجل لتطوير الزراعة المصرية.
- ضرورة الاهتمام برأس المال البشرى من خ لال تفعيل برامج التنمية الريفية وتعزيز دور الجمعيات الأهلية والمنظمات الغير حكومية، وكذلك دعم المبادرات الجديدة الهادفة إلى تحسين رأس المال البشرى.
- ضرورة الاهتمام بصغار الزراع بشكل عام، مع الاهتمام بالمرأة الريفية بشكل خاص، من خلال تقديم الدعم المالى والمع نوى للمرأة الريفية، وتشجيع المبادرات القائمة على تكوين مجموعات نسائية صغيرة تكون اتحاد فيما بينها مثل مبادرة (تساهيل) التى تقوم بتمويل المشروعات المتناهية الصغر للمرأة بشرط تكوين مجموعة نسائية من خمسة أو ستة نساء. مع مراعاة مراجعة أسعار الفائدة وطرق سداد القروض حتى تتناسب مع الخلفية الدينية والاجتماعية بالمجتمع الريفي المصرى.
- ضرورة الاهتمام بتحسين مؤشر الحوكمة فى مصر، وذلك لوجود علاقة طردية بين الحوكمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. فكلما تحسن مؤشر الحوكمة زاد معدل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلاد، والذي بدوره يعمل على تحسن حالة الأمن الغذائى.
- ضرورة نشر الثقافة الغذائية والاهتمام بالتعليم الجيد، الأمر الذي يؤدى إلى تحسن العادات الغذائية، وبالتالى تحسن السعرات الحرارية الإجمالية بالوجبات الغذائية. ويمكن نشر ذلك من خلال الاهتمام بالإعلام الغذائى.
- ضرورة تعزيز المستوى التكنولوجي المستخدم فى الزراعة، من خلال تبني برامج إرشادية هادفة وفعالة، واستخدام الوسائل الإرشادية الحديثة مثل التى تعتمد على استخدام الهواتف الذكية، التى تواكب العصر وتوفر تلك الوسائل الحديثة مع معظم المزارعين أو أبنائهم. (محمد، غادة :٢٠٢٠، ص.١٥٥-١٦٦).

-**دراسة** :بعنوان ؛ محددات ومهددات الأمن الغذائي فى المنطقة العربية، تهدف الدراسة إلى: دراسة ومناقشة محددات ومهددات الأمن الغذائي فى المنطقة العربية، وقد توصلت الدراسة إلى: بهدف تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية وفي ظل ما هو متوفر من إمكانيات وما يطالها من تآكل متواصل، وجب البحث عن الحلول البديلة التي تمتد إلى تغيير السلوك الاستهلاكي للمواد الغذائية وترشيده، وهذا بواسطة برامج حكومية تهدف للحد من الطلب على الحبوب من خلال تدريب الأسر في قضايا التغذية، وبحث السبل الكفيلة بتنظيم النسل والأسرة، حيث أن القمح وحده يمثل ما يقرب من 35٪ من السعرات الحرارية المستهلكة يوميا في الدول العربية، كما تتطلب هذه الحلول البديلة برامج تعليمية

موجهة لتشجيع الأسر على اختيار نظام غذائي أكثر توازنا، للتقليل من استهلاك الحبوب، خاصة وأن توقعات البنك الدولي تؤكد بأن هناك تزايدا في الاعتماد عليها خلال السنوات العشرين المقبلة بنسبة 64٪. (يوسف :٢٠١٨، ص.١٣-٢٨).

٩-نطاق البحث

يمكن تقسيم نطاق وحدود البحث للآتى:

- **النطاق المكانى:** الدراسة تطبيقية على مستوى العالم.
- **النطاق الزمانى:** الدراسة خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠٢٢.
- **النطاق القطاعى:** الدراسة تطبيقية على قطاع الأمن الغذائي.

١٠-خطة البحث

يتم تقسيم خطة الدراسة للنقاط التالية:

١-الإطار المفاهيمى للأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به

٢-مقومات ومحددات الامن الغذائي في العالم.

١/٢ مقومات الأمن الغذائي فى العالم

٢/٢ محددات الأمن الغذائي فى العالم

٣/٢ تداعيات اختلال الأمن الغذائي العالمي

٤/٢ العوامل التي تعيق تحقيق الامن الغذائي العالمي، وسبل التصدي لها.

٣-نماذج لمبادرات الأمن الغذائي بالعالم.

٤-مستقبل الأمن الغذائي العالمي.

١/٤ المعونات الغذائية بين الدوافع الإنسانية والاستغلال السياسي.

الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب

مقدمة:

شكل الأمن الغذائي منذ الأزل هاجسا يؤرق الأفراد والأسر والمجتمعات الإنسانية، لما يطرحه من تحديات تهدد استقرار وسكينة الحياة البشرية. وبعد التطور العلمي والتكنولوجي الهائل، الذي شهده العالم منذ أواسط القرن التاسع عشر، والمتمثل في ابتكار طرق جديدة للزراعة وتحسين النسل للمواشي، ارتفعت الإنتاجية، واتجه المنتجون نحو تصريف فائض الإنتاج نحو الأسواق الوطنية والدولية. ما أسهم بشكل مباشر في تحسن المستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات البشرية، بعد ضمان امنهم الغذائي في إطار اقتصاد تبادلي عالمي مبني على علاقات تجارية مختلفة، تروم تبادل المنافع والموارد الطبيعية ما بين مختلف دول العالم.

ويخفي هذا النمو الاقتصادي المتسارع، والزيادة السكانية المرتفعة، والعلاقات السياسية اللامتكافئة ما بين أقطار العالم، إشكالاتٍ بيئية خلخلت النظام الإيكولوجي العام. فالزيادة الديموغرافية بالمجال العالمي حتمت على الفاعلين السياسيين تلبية مختلف الحاجيات الغذائية للساكنة المتزايدة، الأمر الذي أسهم في الضغط واستنزاف الموارد الطبيعية

المحدودة، وتدمير النظام البيئي للأرض، مما أفرز عدة كوارث بيئية أدت الى تقلص الموارد المائية والمساحات الزراعية وتصحرها وبالتالي تهديد الأمن الغذائي للأمم.(محمد، ٢٠٢٠: ص. ٢١-٢٢)

١-الإطار المفاهيمى للأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به:

يُعد الأمن الغذائي شرطًا مُرتبطًا بالإمدادات الغذائية، وحصول الأفراد عليها. تتوافر الأدلة حول استخدام صوامع الحبوب والسلطات المركزية قبل أكثر من 10000 عام في عدة حضارات مثل الصين ومصر القديمتين وذلك لصرف الغذاء المُخزن في اوقات المجاعات. عُرف مُصطلح "الأمن الغذائي" خلال المؤتمر العالمي للغذاء لعام 1974 بتعزيز الإمداد. إن الأمن الغذائي، وفقًا لقولهم، هو مدى توفر الغذاء الكافي خلال كل الأوقات، ذو قيمة غذائية، ومتنوع، ومتوازن، ومتوافق وإمدادات الغذاء العالمية من المواد الغذائية الأساسية لتحمّل زيادة استهلاك الغذاء المطردة ومعادلة تقلبات الإنتاج والأسعار. أُضيف إلى التعريفات اللاحقة مسألة الطلب ومشاكل الحصول على الغذاء. ينص التقرير النهائي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 أن "الأمن الغذائي" يوجد حين يتمكن جميع الافراد في كل زمان من الحصول على الغذاء الكافي ماديًا واقتصاديًا، طعام آمن ومُغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية ولتوفير طعامهم المُفضل وذلك لضمان حياة فعالة وصحية.

يتعلق الأمن الغذائي الأسري حين يحصل كل أفراد العائلة في كل الأوقات علي ما يكفي من غذاء كافي لحياة صحية وفعالة ، لا يعيش الأفراد الآمنون غذائيًا في جوع أو تهديد بالموت جوعًا، في المقابل، يُعد انعدام الأمن الغذائي وضعًا من "التوفر المحدود أو غير المضمون تغذويًا من حيث كفاية الطعام وسلامته أو محدودية أو عدم ضمان القدرة على حيازة نوعية غذاء مقبولة بطرق مقبولة اجتماعيًا"، وفقًا لوزارة الزراعة الأمريكية ، يتضمن الأمن الغذائي تدابيرًا للتكيف مع أي خلل مستقبلًا أو عدم وفرة الإمدادات الغذائية الجوهرية الناجمة عن عناصر خطر متنوعة مثل فترات الجفاف، وتعطل الملاحة البحرية، ونقص الوقود، وتذبذب الاقتصاد، والحروب. في الفترة من 2011 إلى 2013، قدر عدد الأفراد الذين كانوا يعانون من الجوع المزمن بـ842 مليون نسمة.(سمير، ٢٠٠٥: ص.٤٢).

حددت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ف.ا.و، أربع ركائز للأمن الغذائي ألا وهي: التوافر، والقدرة على الحصول عليه، والاستخدام، والاستقرار. اعترفت منظمة الأمم المتحدة بالحق في الغذاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، بصفته العامل الحيوي للتمتع بسائر الحقوق الآخري. وقد أعلن مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لعام 1996 أن "لا يجب استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي والاقتصادي". وفقًا للمركز، تسبب فشل تنظيم الأسواق الزراعية وغياب آليات مكافحة الإغراق في المزيد من شُح الغذاء حول العالم وسوء التغذية.

١/١ .مفهوم الأمن الغذائيّ :

ظهر مفهوم الأمن الغذائيّ في العالم في الستينات ليدلّ على قدرة الدولة تأمين المخزون الكافي من السلع الغذائية للأفراد خلال فترةٍ زمنيةٍ محددةٍ ولا تقلّ عن الشهرين ولا تزيد عن السنة، إلى أن تستطيع أن تُجدّد هذا المخزون مرةً أخرى، وتختلف هذه المدة حسب الدولة وحسب المادة الغذائية نفسها، كما أنَّ هذا التوفير قد يكون من داخل الدولة نفسها أو من خلال استيراد السلع من الخارج، ولكن يُعدّ الأمن الغذائي في أفضل أوضاعه عندما

يكون الاكتفاء قائماً من داخل الدولة نفسها؛ حيث يساعد ذلك على قوة الدولة أمام المجتمع الدولي على عكس الدولة التي تعتمد على الاستيراد فقط في تأمين الغذاء؛ حيث تكون تحت سيطرة الدول المصدرة لها.

يُشير مُصطلح الأمن الغذائي إلى توفّر الغذاء للأفراد دون أي نقص، ويعتبر بأنّ الأمن الغذائي قد تحققّ فعلاً عندما يكون الفرد لا يخشى الجوع أو أنه لا يتعرض له، ويستخدم كمعيار لمنع حدوث نقص في الغذاء مستقبلاً أو انقطاعه إثر عدّة عوامل تعتبر خطيرة ومنها الجفاف والحروب، وغيرها من المشاكل التي تقف عائقاً في وجه توفّر الأمن الغذائي. ينشطر الأمن الغذائي إلى مستويين رئيسيّين وهما المطلق والنسبي، فيعرف المطلق بأنه قيام الدولة الواحدة بإنتاج الغذاء داخلها بمستوى يتساوى مع الطلب المحلي ومعدلاته أو قد يفوقها أحياناً، ويمكن اعتباره غالباً بأنّه يحقق مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، أما الأمن الغذائي النسبي فإنه يشير إلى مدى قدرة الدولة على إنتاج وإيجاد ما يحتاجه الشعب أو الأفراد من سلع وغذاء بشكل كلي أو جزئي. ، نتوصل إلى أن مفهوم الأمن الغذائي يُشير إلى ضرورة توفير ما يحتاجه الأفراد من مواد لازمة من منتجات غذائية، وقد يكون هذا التوفير يعتمد على التعاون مع الأقطار الأخرى أو بالاعتماد على الذات فقط، ويعتمد هذا المصطلح على ثلاثة مرتكزات وهي توفر السلع بشكل مستمر بأسعار مناسبة للمستهلك.(محمد ٢٠٢٠: ص. ٢١-٢٢)

تمّ تعريف الأمن الغذائي من قبل لجنة الأمم المتحدة للأمن الغذائي العالمي على أنه " تمتّع جميع الناس في جميع الأوقات بفرص مادية، واجتماعية، واقتصادية للحصول على أغذية كافية، وآمنة، ومغذية تُلبّي تفضيلاتهم واحتياجاتهم الغذائية؛ لتحقيق حياة نشطة وصحية" .

يُعرّف الأمن الغذائي المُطلق أنه قدرة الدولة على إنتاج الأغذية بما يزيد أو يتوافق مع متطلبات سكانها المحليين، أما الأمن الغذائي النسبي فهو أن توجد قدرة عدد من الدول أو دولة واحدة على إنتاج السلع الغذائية أو توفيرها بشكل كامل أو جُزئي، ففي حالة الأمن الغذائي المُطلق فالأمر موازٍ لحالة الاكتفاء الغذائي، أما بالنسبة للأمن الغذائي النسبي فهو ضمان دولة أو مجموعة من الدول لأقل حد من السلع الغذائية التي يحتاجها المُجتمع الخاص بهم وتوفير السلع الغذائية بشكل كامل أو جُزئي. (غادة ،٢٠٢٠:ص،١٥٥-١٧٦)

وتُعرِّف مُنظمة الأغذية الزراعية الخاصة بالأُمم المتحدة الأمن الغذائي على أنه حصول كل فرد من أفراد المجتمع على حاجته من الغذاء السليم ذي النوعية الجيدة بشكل مُستقر، حتى يتمكن من عيش حياته بشكل صحّي، وتُعرِّف منظمة الصحة العالمية الشروط الخاصة بالأمن الغذائي بأنها توافر عدد من المعايير الهامة من أجل إنتاج، وصُنع، وإعداد وتوزيع الأغذية الآمنة والصحية بالشكل المُناسب لاستهلاك البشر.

ويُعدّ تأمين الغذاء من أول أولويات الإنسان عبر العصور والأزمنة، لذلك لجأ إلى الزراعة والصيد والرعي، وخاض الحروب والمنازعات بهدف تأمين ما يحتاج إليه، ومازال هاجس تأمين الغذاء هو الهاجس المسيطر على الإنسان حتى الوقت الحالي، فاستقرار البلاد يعتمد بشكلٍ أساسي على قدرة الدولة على تأمين الغذاء لشعبها لذلك اهتمت الحكومات بهذا الأمر بشكلٍ مكثّف ليتمّ الخروج بالعديد من المصطلحات التي تشير إلى نسبة ما تؤمنه الدولة من غذاءٍ، مثل الأمن الغذائي. :(البنك الدولي ،٢٠٢٠: ص٦٦)

المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي:

الفجوة الغذائية: مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه من الغذاء، وبالتالي فهو تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا، بل يلجأ ويسعى إلى إشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج

الفجوة الغذائية= الاستهلاك الغذائي-الإنتاج الغذائي المحلي

الاكتفاء الذاتي: هنالك التباس بين مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، لذا من الضروري التفرقة بين المفهومين. فالاكتفاء الذاتي هو: قدرة أي بلد على القيام بالحاجات الغذائية الأساسية لكل السكان، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا. بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية. ويقصد بها قدرة الدولة على الاعتماد الكلي على الإمكانيات الخاصة للبلد في إنتاج كل حاجاته الغذائية داخل البلد

فالاكتفاء الذاتي مفهوم يمكن قياسه، وذلك بنسبة الإنتاج المحلي إلى الاستهلاك الوطني على الشكل التالي:

الاكتفاء الذاتي= الإنتاج الوطني/ المتاح من الغذاء$x100$

لذلك يمكن النظر إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي باعتباره أضيق من مفهوم الأمن الغذائي، حيث يسعى الأول على عدم اللجوء إلى العالم الخارجي، ومحاولة التخلي عن الاستيراد، بينما يسعى الثاني إلى قياس قدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لمواطنيها، عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد.

أمان الغذاء: تعرف منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء بأنه "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا، موثوقا به، وصحيا، وملائما للاستهلاك الآدمي.(محمد ٢٠٢٠: ص. ٢١-٢٢)

انعدام الأمن الغذائي: الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذّية لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالنشاط والصحة. قد يأتي نتيجة عدم توفر الأغذية أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع غير الملائم أو استخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسر. ويعتبر انعدام الأمن الغذائي إلى جانب تقهقر أوضاع الصحة والإصحاح وممارسات الرعاية والإطعام غير المناسبة، الأسباب الأساسية للحالات التغذوية السيئة. وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمنا أو موسميا أو انتقاليا.

-أنواع الأمن الغذائي

لابد من التمييز ما بين مستويين للأمن الغذائي وهما (محمد ٢٠٢٠: ص ٢١-٢٢)

الأمن الغذائي المطلق: يقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذاالمستوى من الأمن الغذائي مرادف لمصطلح الاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، غير أنه من الصعب جدا تحقيق هذه الوضعية، كما أنها لا تمكن الدولة الاستفادة من التجارة الدولية واستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها.

الأمن الغذائي النسبي: يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، فهو القدرة على توفير احتياجات المجتمع من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات

بانتظام.

٢/١ أهميّة الأمن الغذائي لدول العالم الثالث

تمتلك إستراتيجية الأمن الغذائي الخاصة بدول العالم الثالث هدفاً يقتضي على زيادة الجهود الخاصة بزراعة المحاصيل من أجل زيادة القدرات الخاصة بالتنافس والإنتاج، من أجل الوصول إلى اكتفاء في استهلاك المواد الغذائية، وتكمن أهمية الأمن الغذائي في دول العالم الثالث في عدة نقاط، وهي: (محمد ٢٠٢٠: ص. ٢١-٢٢)

- **التشجيع على الاستثمار** من أجل الحصول على دخل إضافي للأُسر، حيث يُشجع ذلك الأمر على زيادة كمية استهلاك الغذاء.
- **تتسبب الهجرة من الريف نحو المدينة في زيادة استهلاك الأغذية**، بسبب فرص العمل التي تتوفر لتلك الفئة، مما يساهم في حصولهم على الغذاء.
- **إنّ سكان دول العالم الثّالث في ازدياد دائم**، ولا شك بأنّ هذه الزّيادة السّكانيّة تعني زيادة الطّلب على الغذاء ولهذا يجب على الدول توفير الغذاء بكميّات أكبر ومجاراة الطّلب المتزايد على السلع، من أجل حماية نفسها من حصول العجز الغذائي.
- **زيادة الفاعلية الإنتاجية للإنتاج الزراعي**، وذلك عن طريق استخدام الآلات الزراعية والتقنيات الحديثة الخاصة بالزراعة، وذلك من أجل زيادة القدرات التنافسية الخاصة بالزراعة في دول العالم الثالث، وحتى يحُل الإنتاج الداخلي في الواردات الخاصة بالزراعة.
- **ارتفاع المستوى المعيشي** لطبقة الريفيين، ويكون ذلك من خلال مساعدة المرأة الريفية في عملية التنمية في نطاق الزراعة، أو من خلال زيادة الدخل الاقتصادي.

٣/١ مكونات تحقيق الأمن الغذائي العالمي:

هناك مكونات لتحقيق الأمن الغذائي العالمي ومنها :(عزة ٢٠٠٥: ص٥٦-٧٧)

- إتاحة كميات كافية من الأغذية المناسبة.
- والحصول على دخل كاف أو موارد أخرى للوصول إلى الغذاء
- وجود كمية غذائية كافية.
- وقدرة الجسم على امتصاص واستخدام المواد الغذائية.

يرجح أنه على مدار العقود القادمة سيكون لتغير المناخ، وتزايد عدد سكان العالم، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والضغوط البيئية آثار كبيرة على الأمن الغذائي، كما أن هناك حاجة ماسّة لاستراتيجيات التكيف، واستجابات السياسة للتغيير العالمي بما في ذلك خيارات معالجة تخصيص المياه، وأنماط استخدام الأراضي، وتجارة الأغذية، وتجهيز الأغذية بعد الحصاد، والحفاظ على أسعار الأغذية وسلامتها.

٤/١ طرق تحقيق الأمن الغذائي العالمى:

يُعاني قرابة مليار شخص حول العالم من الجوع على الرغم من أنّه يتم إنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام الكوكب بأسره، فالمشكلة ليست بذلك وإنما هناك عددًا من العوامل التي تعترض سبيل ذلك ومنها: الاستخدام غير الفعال للمياه، والأسمدة، وتدوير المحاصيل،

وتوضح النقاط التالية كيف يمكن توفير ما يكفي لتغذية ثلاثة مليارات شخص مع مراعاة الرفاهية البيئية أيضاً ومنها:(محمد ٢٠٢٠:ص ٢١-٢٢)

- **سد الفجوة الإنتاجية** تُرجح تقديرات الصندوق العالمي للحياة البرية أنه سيتم تحويل 120 ألف كيلو متراً مربعاً من الموائل الطبيعية إلى مساحات زراعية في الدول النامية وذلك بحلول عام 2050، حيث أن الأراضي الزراعية في كثير من أجزاء العالم تُنتج أقل من 50% من قدرتها ولا يتم استغلالها بالشكل الأمثل، لذا فإن سد الفجوة بين ما يتم إنتاجه وبين ما يُمكن إنتاجه يقلل من الحاجة إلى تطهير الأراضي للزراعة مما يسهم في إطعام 850 مليون شخص.
- **استخدام السماد بشكل أكفأ** يتم استخدام الأسمدة الاصطناعية بكميات كبيرة في جميع أنحاء العالم، إلا أنها ليست الخيار الأمثل.فأن تزايد عدد السكان الذين لديهم الرغبة والوسائل لتحسين نظامهم الغذائي سيضمن استمرار زيادة استهلاك الأسمدة، حيث تلعب الأسمدة غير العضوية دوراً حاسماً في الأمن الغذائي في العالم، ولا يمكن استبدالها بالأسمدة العضوية التي لها أولوية الاستخدام في حال توافرها، كما يجب استخدام الأسمدة بكفاءة وفعّالية عالية عن طريق مراعاة المبادئ الأساسية لإدارة الأسمدة بما في ذلك: المصدر المناسب، والنِّسب الصحيحة، والوقت والمكان المناسبين، وكيفية تكييفها مع جميع أنظمة المحاصيل؛ لضمان تحسين الإنتاجية.
- **رفع إنتاجية المياه** تتزايد ندرة المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمعدل ينذر بالخطر، كما أن الحصة السنوية للفرد الواحد في انخفاض مستمر مما يؤدي إلى تحويل الموارد المهمة بما في ذلك المياه إلى القطاعات الأخرى ذات الأولوية، ونتيجة لذلك تفقد الزراعة كميات كبيرة من المياه كل عام على الرغم من أن النمو السكاني السريع يرفع من نسبة الطلب على الغذاء، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتحدى عملية إنتاج الغذاء كانخفاض كمية ونوعية المياه، وتغير المناخ وما ينتج عنه من آثار مثل قلة هطول الأمطار، وزيادة الجفاف، وتقليل مواسم النمو، بالإضافة إلى الآفات الحشرية، لذا فلا بد من تحقيق التكامل والتعاون لزيادة كفاءة استخدام المياه، وإدارة الموارد المائية في قطاع الزراعة، وتحديث أنظمة الري، وتعديل أنماط المحاصيل من خلال تحسين أنواع المحاصيل التي تتحمل الجفاف، وتطوير نظم بيئية أكثر مرونة في مواجهة تغيير المناخ.
- **تقليل هدر الطعام** تُقدّر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن ثلث إنتاج الغذاء في العالم قد تمّ فقده أو إهداره، وتطلق الأغذية التي تهدرها الأُسر وقطاعات التوزيع والتموين كميات كبيرة من الغازات الدفيئة، وبنفس الوقت هنالك حوالي 800 مليون شخص يعانون من الجوع، لذا فإن توفير ربع الطعام المهدور في جميع أنحاء العالم سيسهم في إطعام جميع الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى العمل على إدخال إجراءات مستدامة عند الزراعة، وتقليل خسائر المحاصيل، وتعزيز أرباح المزارعين، والمساعدة على تقليل

الخسائر أثناء التخزين والنقل، وتقليل نفايات الطعام من الموزعين والمستهلكين، وزيادة الوعي بشأن الإنتاج والاستهلاك المستدامين للأغذية بين المنتجين وتجار التجزئة والمستهلكين في جميع البلدان.وتجدر الإشارة بأن تقليل هدر الغذاء في الولايات المتحدة، والهند، والصين وحدهم قد يساهم في إطعام 413 مليون شخص سنوياً.

٥/١ عناصر تحقيق الأمن الغذائي العالمي:

ذكرت منظمة الصحة العالمية أن هناك ثلاث ركائز محددة للأمن الغذائي: توافر الغذاء، والقدرة علي الوصول إلي الطعام، والاستخدام الصحي للطعام وسوء استعماله، وأضافت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ركيزة رابعة: استقرار الأبعاد الثلاث الأولي المذكورة للأمن الغذائي بمضي الوقت. في عام 2009، لخص مؤتمر قمة عالمي للأمن الغذائي أربع ركائز للأمن الغذائي: الإتاحة، والوفرة، والاستخدام، والاستقرار.

وذكرت المنظمة أنه يتحقق الأمن الغذائيّ عند وصول جميع الأفراد في جميعِ الأوقاتِ وصولًا ماديًّا، واجتماعيًّا، واقتصاديًّا إلى الغذاءِ بالشكلِ الكافِ، والآمن، والمُغذّي، الذي يُلبي احتياجاتهم الغذائيّة، وما يُفضّلون من الغذاءِ لحياةٍ نشيطةٍ وصحيّة، وورد ذلك عن مؤسسةِ الغذاء والزراعة، وحتى يتمّ تَحقيق الأمن الغذائيّ يَجب العمل على تحقيقِ الأربعة عناصر المُترابطةِ به، وهي(محمد ٢٠٢٠:ص ٢١-٢٢)

- **التّوفر أو الإتاحة:** (Availability) ويشير مفهوم هذا البعد إلى ضرورة توفّر الغذاء بكميّات تكفي لعدد الأفراد وأن يكون ذلك من ضمن المخزون الاستراتيجي. وهو الإمدادِ بالأغذيةِ وتَجارتها، ولا تَقتصر على الكميةِ بل تَشمل أيضًا جودة الطعام وتنوّعه، ويتطلّب تَحسين التوفّر إلى النظم الزراعة الإنتاجيّة المُستدامة، والموارد الطبيعيّة المُدارة بشكلٍ جيدٍ، وسياساتٍ تُعزز الإنتاجيّة.
- **الوصول: إمكانية الحصول عليه** (بالإنجليزية: :(Food Accessibilityهو أن تكون أسعار السلع والمنتجات ضمن متناول يد الأفراد، أو إمكانية تقديمه للأفراد على شكل معونة للطبقات الأكثر فقراً
- يَشمل الوصول الاقتصاديّ والماديّ إلى الغذاء، ويَتطلّب تَحسين الوصول الأفضل إلى الأسواقِ لأصحابِ المزارع الصغيرة، ممّا يَسمح لهم بتحقيقِ المزيدِ من الدخلِ من المحاصيل النقديّة، ومُنتجاتِ الثروةِ الحيوانيّة وغيرها من المؤسساتِ.
- **الاستخدام:** يَدور حول كيفيةِ استخدام الجسم للعناصر الغذائيّة المُختلفة، فتؤثر صحة الشخص وممّارساته الغذائيّة، وكيفية إعدادِ الطعام، وتَنوع نظامه الغذائيّ وتَوزيعه داخل الأسرة على الحالةِ الغذائيّة للشخصِ، كما يَتطلب تَحسين التغذية وسلامة الأغذية، وزيادة تنويع الأغذية، والحدِ من خسائرِ ما بعد الحصاد وإضافةِ القيمةِ إلى الغذاء.
- **الاستقرار** (بالإنجليزية: (Stabilityويركّز هذا البعد على ضرورة الحفاظ على أوضاع الغذاء، وضرورة توفّر الأبعاد الثلاثة السابقة مع بعضها البعض دون أن يحدث عليها أي تغيير.

مأمونية الغذاء (بالإنجليزية: :(Food Safetyوهي ضمان صحة الغذاء وسلامته وصلاحيته للاستهلاك البشري ويعني ذلك أنّ يَكون الغذاء آمنًا في جميعِ الأوقات، ويمكن أنّ يَكون انعدام الأمن الغذائيّ نتيجة لموسمٍ سيء، أو تَغييرٍ في وضعِ

التوظيف، أو الصراع، أو ارتفاعٍ في أسعارِ المواد الغذائيّة، إذ إنّه عندما تَرتفع الأسعار، فإنّ الفقراء هم الأكثر تَعرضًا للخطرِ؛ لأنّهم يُنفقون جزءًا أكبر من دخلهم على الغذاء. :(البنك الدولي :٢٠٢٠، ص.٦٦)

٦/١ انعدام الأمن الغذائيّ العالمى:

شهد العالم في الآونة الأخيرة تدهوراً في الأمن الغذائي؛ إذ يعاني ما يفوق 950 مليون فرد من الجوع حول العالم، وما زاد الأمر صعوبة هو عدم القدرة على رفع مستوى الاستغلال للأراضي والتغير المناخي بالإضافة إلى ندرة المياه، ومن الجدير ذكره فإنّ الأمريكان كانوا قد استهلكوا من الحبوب كميات تفوق نسبة الإنتاج لديهم، وكان ذلك في الفترة ما بين عامي 2010-2011م.

وعندما لا يتمّ تحقيقِ الأمن الغذائيّ تَبدأ مشكلة انعدام الأمن الغذائيّ بالظهورِ، وقد تمّ تحديد نوعين عامين من انعدامِ الأمن الغذائيّ، وهما:(جمال: ٢٠٠٩، ص٥٤-٦٣).

- **انعدام الأمن الغذائيّ المُزمن**: وهو انعدام طويل ومستمر، يحدث عند عدم قدرة الأفراد على تلبيةِ الحد الأدنى من الاحتياجاتِ الغذائيّة خلال فترةٍ زمنيّةٍ مُتواصلةٍ.
- **انعدام الأمن الغذائيّ المؤقت**: وهو انعدامًا قصيرَ المدّةِ ومؤقتًا، يَحدث عند حدوث انخفاضٍ مفاجئ في القدرةِ على الإنتاجِ أو الوصول إلى ما يكفي من الغذاءِ للحفاظ على الحالةِ الغذائيّة الجيدة.

المشاكل الصحيّة لانعدامِ الأمن الغذائيّ : ربطت العديد من الدراساتِ انعدام الأمن الغذائيّ لدى الشعوبِ بارتفاعِ خطر الإصابةِ بالعديدِ من المشاكل الصحيّة، وقد وجدت دراسة أنّ الأشخاص الذين يُعانون من مشكلةِ انعدام الأمن الغذائيّ قد يَكونون أكثر عُرضةً لخطرِ الإصابةِ بالسُمنةِ، كما وجدت دراسة أخرى ارتفاعًا في معدلاتِ إصابةِ الأشخاص ذوي الدخل المحدود بالأمراضِ المُزمنة، كما يَرتبط ارتفاع خطر الإصابة ببعضِ المشاكل الصحيّة كالسُمنةِ لدى الأطفالِ بحدوثِ مشكلةِ انعدام الأمن الغذائيّ في مجتمعاتهم، وقد يَرتفع خطر حدوث مشاكلٍ في النموِ والتطور لديهم مقارنةً بالأطفالِ الذين لا يُعانون من هذه المشكلة، إضافةً إلى ذلك يؤثر كلّ من قلةِ توافر الغذاء، وتنوعه، وجودته، وكميته تأثيرًا سلبيًا على الصحةِ العقليّةِ لدى الأطفال.

٧/١ أبعاد مفهوم الأمن الغذائي:

هناك العديد من الأبعاد التي تتعلق بمفهوم الأمن الغذائي، ومن أبرزها ما يأتي: (محمد ٢٠٢٠: ص. ٢١-٢٢)

البُعد الأخلاقي: ويتعلق هذا البعد بحالة الإنسان الحالية والمُستقبلية، لأن الغذاء أمر أساسي في حياة الإنسان، لهذا يجب عدم الإضرار بالأمن الغذائي أو بالغذاء، لأن ذلك الإضرار يصل للإنسان ويؤثّر في مُستقبله، ومن أهداف هذا البُعد ما يأتي: وجود القيم الخاصة بالعدالة، ويعني ذلك هو حق الإنسان في الحصول على الغذاء بغض النظر عن دينه أو طبقته الاجتماعية أو الحضارية، أو الاجتماعية. الابتعاد عما يُعرف باسم التبعية الغذائية، لأنها قد تتسبب في ظهور التبعيّة السياسية. التعريف بمفهوم الاستهلاك الوطني، من أجل حماية الإنسان من الاستغلال. مقاومة الظواهر التي تُهدد اقتصاد الأمن الغذائي من الاحتكار، والغش، والمضاربة. العمل على تجاهل ورفض الدعايات المُغرضة الخاصة بالأغذية، مع ممارسة الرقابة على وسائل التواصل والإعلام.

البُعد الاجتماعي: هو البُعد الذي يتأثر بالعناصر الاجتماعية المُجملة، ومن تلك العناصر ما يأتي: التحكّم في زيادة عدد السكان والخصوبة مع التخطيط السُكاني، وذلك بسبب زيادة عدد السكان. قياس مدى تطوّر السكان، ويكون ذلك من خلال تحديد مقدار الراحة النفسية الخاصة بالإنسان وعائلته، وتتمثل تلك الأمور في العديد من النواحي الغذائية، والصحيّة، والترفيهية. وجود تكافؤ بين الزوجين، ويكون ذلك من خلال ضمان حياة ومستقبل الأبناء سواء كان ذلك في الحياة أو الدراسة. وجود ما يُعرف بالحراك الجماعي في المُجتمع، ويظهر هذا الأمر من خلال الهجرة الداخلية والخارجية، مع تحديد المستوى الخاص باستقرار الأمن الغذائي في المجتمع.

البُعد الاقتصادي: ويساعد البُعد الاقتصادي على تأمين الأمن الغذائي، ويكون ذلك من خلال توفّر عدة عناصر منها الموارد الطبيعية، والخدمات، وتطوّر الصناعة، ووجود الاتصالات والمواصلات، وهناك العديد من العناصر التي يمتلكها البُعد الاقتصادي، ومن أهمها: المُحافظة على وجود توازن بين قُدرة الإنسان على شراء الأغذية وتناولها. وجود عمليات تختص في تطوّر الدخل واستثماره. تطور القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير بما يختص بالاقتصاد المحلي والدولي. وجود أبعاد وقائية تختص بمواجهة المُشكلات التي تصدر عن التجارة في الزراعة، أو العمل على فتح أبواب الاستثمار أمام الأجانب، مع تجاهل ظواهر التهريب.

البُعد السياسي: هو البُعد الذي يشير إلى دور الدولة في الإشراف على السياسات والبرامج الخاصة للأمن الغذائي، مع القيام بالبرامج الخاصة بالتنمية الشاملة بين عدد من القطاعات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية، والحرص على تنظيم العلاقة بينها، مع المُحافظة على إستراتيجية الأمن الغذائي وتأمين حياة الأشخاص المُهتمين بها.

٨/١ مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي:

كان هدف مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي، الذي عقد في روما عام 1996، تجديد الالتزام العالمى لمكافحة الجوع. دعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (ف. ا. و) مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي للتصدي لنقص التغذية وكذلك القلق المتزايد إزاء قدرة الزراعة على تلبية الاحتياجات الغذائية في المستقبل. أصدر المؤتمر وثيقتان رئيسيتان هما: إعلان روما بشأن الأمن الغذائى العالمى، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي. دعي إعلان روما الدول أعضاء الأمم المتحدة للعمل علي خفض أعداد مصابي سوء التغذية المزمنة في العالم بحلول عام 2015. أما عن خطة العمل، فقد حددت عدة أهداف للمنظمات الحكومية وغير الحكومية وذلك من أجل تحقيق الأمن الغذائي على مستوي الفرد، والأسرة، وعلى الصعيد الوطني، والإقليمي. عُقد مؤتمر قمة عالمي للأمن الغذائي آخر في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بروما في الأيام 16 إلى 18 نوفمبر لعام 2009. اتخذ مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة قرار عقد المؤتمر في حزيران/ يونيه 2009، بناءً على اقتراح المدير العام للمنظمة الدكتور جاك ضيوف. وحضر هذه القمة رؤساء الدول والحكومات. محمد ٢٠٢٠: ص ٢١-٢٢)

٢-مقومات وتحديات ومعوقات ومحددات الامن الغذائي في العالم.

١/٢ مقومات الأمن الغذائي فى العالم:

يتأثر الأمن الغذائي لعدد كبير من الأشخاص عبر البلدان بسبب عدة عوامل، إلى جانب الاختلافات في المعايير الاقتصادية، تتحكم هذه العوامل بشكل مباشر في نوع وكمية الغذاء المنتج، وبسببها يتأثر جانب الأمن الغذائي في

العديد من البلدان، مما يؤدي إلى حدوث العديد من الاضطرابات وأحد هذه الاضطرابات يسمى انعدام الأمن الغذائي، فيما يأتي مقومات الأمن الغذائي والعوامل التي تتحكم فيه: (محمد، ٢٠٢٠: ص. ٢١-٢٢)

الخصائص الجغرافية والبيئية والمناخية للدولة يرجح الخبراء إلى أن تغير المناخ يؤدي إلى إضعاف التقدم المستمر في مجال الأمن الغذائي العالمي من خلال اضطرابات الإنتاج التي تؤدي إلى قيود التوافر المحلي وزيادة الأسعار، بالإضافة إلى توقف قنوات النقل وتراجع سلامة الأغذية وأسباب أخرى. كما يمكن أن يؤثر تغير المناخ على توافر الغذاء والوصول إليها واستخدامه واستقراره بمرور الوقت، يمكن أن تؤدي القيود في أي وقت إلى انعدام الأمن الغذائي من خلال أنشطة النظام الغذائي بما في ذلك إنتاج الغذاء ونقله وتخزينه.

توفر الأراضي الزراعية والمراعي يعتمد الأمن الغذائي إلى حد كبير على الممارسات الزراعية في بلد ما، ويجب الاهتمام بالممارسات الزراعية بشكل أساسي، لذلك فإن برنامج الزراعة والأمن الغذائي موجود لدعم الإنتاج الزراعي للمزارعين، وهذا هو أحد برامج الأمن الغذائي الموجودة لدعم التحسينات الزراعية من خلال تقديم طرق مبتكرة للإنتاج للمزارعين في جميع أنحاء العالم. نظرًا لأن سوء التغذية هو إحدى المشاكل الرئيسية التي تنتج عن المساواة الاقتصادية بين المجتمعات ويتم العمل على هذا البرنامج في إطار ممارسة الأمن الغذائي العالمي ويهدف إلى تحسين تغذية المتضررين. :(البنك الدولي :٢٠٢٠، ص.٦٦)

توافر الموارد البشرية والمصادر المائية الماء هو مفتاح الأمن الغذائي للمحاصيل والماشية، كما تتطلب الزراعة كميات كبيرة من المياه للري وذات نوعية جيدة لعمليات الإنتاج المختلفة. أكدت الزراعة أيضًا مكانتها كأكبر مستخدم للمياه في العالم. يستحوذ الري الآن على ما يقرب من 70% من جميع المياه العذبة المخصصة للاستخدام البشري.[٣] هنالك ما يكفي من المياه المتاحة للاحتياجات المستقبلية العالمية، لكن بهذا تختفي مناطق زراعية كبيرة نتيجة ندرة الماء والتي تؤثر على مليارات الأشخاص وكثير منهم فقراء ومحرومين، لذا يجب عمل تغييرات كبيرة لضمان الاستخدام أفضل للموارد المائية.(محمد ٢٠٢٠:ص ٢١-٢٢)

توفر الثروة الحيوانية والتكنولوجيا الحديثة التكنولوجيا مطلوبة في تحقيق الأمن الغذائي في كل دولة ويعتمد على الوضع المادي والبنية التحتية والمناخ والثقافة والعمليات الإنتاجية، تضع الدول النامية استراتيجيات للأمن الغذائي باتباع مسار تتخذه البلدان المتقدمة، من إعداد للأرض وإدارة التربة والمياه والتسويق والتوزيع وإنتاج البذور ومكافحة الآفات. من استراتيجيات الأمن الغذائي في الدول النامية أيضاً تقنيات الري الفعالة ومعالجة قيود المياه، كما تقلل تقنيات التخزين والمعالجة في المحاصيل الجذرية من معدلات التلف ما بعد الحصاد، وتعمل بعض التقنيات على تسريع المهام وبتكاليف أقل

ويمكن إيجاز مقومات الأمن الغذائي العالمي كما يلي: (محمد ٢٠٢٠:ص. ٢١-٢٢)

- خصائص الدولة الجغرافيّة والبيئيّة والمناخيّة.
- توفّر المصادر المائيّة.
- توفّر الموارد البشريّة.
- توفّر الأراضي الزراعيّة والمراعي والغابات.

- توفّر الثروة الحيوانيّة.
- توفّر التكنولوجيا الحديثة.

٢/٢ تحديات الأمن الغذائي العالمي:

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العالمي ومنها:(محمد ٢٠٢٠:ص ٢١-٢٢)

- المعاناة من أزمة المياه العالمية.
- عدم الاهتمام بالأراضي وإهمالها تماماً وتدهور التربية الزراعية.
- تقلّبات المناخ العالمية وتغيّره.
- إصابة النباتات بالآفات والأمراض وعدم مكافحتها.
- تفشي الفساد والظلم بين أفراد المجتمع.
- التضخم السكاني الكبير.
- الاعتماد على الوقود الأحفوري.

٣/٢ العوامل التي تعيق تحقيق الامن الغذائي العالمي، وسبل التصدي لها

معوّقات الأمن الغذائيّ العالمي:

هناك مجموعة من المعوقات التى تواجه الأمن الغذائي العالمي ومنها:(محمد ٢٠٢٠:ص ٢١-٢٢)

- افتقار الدولة إلى مصادر المياه أو سوء استغلالها والتركيز على الزراعات المروّية بدلاً من الزراعات البعليّة التي تعتمد على مياه الأمطار.
- افتقار الدولة لوجود الأراضي الزراعيّة الصالحة للزراعة، أو اعتماد الزراعات فيها على الظروف المناخيّة المُتذبذبة من عامٍ لآخر.
- ارتفاع أعداد السكان بطريقةٍ تفوق متوسط معدلات نموّ الإنتاج الزراعي، كما أنّ هذه الزيادة قد تُؤدّي إلى تغييرٍ جذري في توزيع السكان خاصةً إذا رافقها هجرة السكان من الريف إلى المدن، ممّا يُؤدّي إلى تراجع الإنتاج الزراعيّ.
- التصحّر واستنزاف الإنسان للأراضي الزراعيّة والزحف العمرانيّ.
- تحسّن الوضع الاقتصاديّ في البلاد ممّا يُؤدّي إلى تغيّر النمط الغذائي للأفراد وقلّة الأفراد العاملين في المجال الزراعيّ.
- افتقار الدولة للانسجام بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعيّ؛ حيث يتمّ التركيز على تطوير القطاع الصناعيّ وزيادة إنتاجيته على حساب القطاع الزراعيّ الذي يتمّ إهماله ممّا يُؤدّي إلى قلة الإنتاج، على الرغم أنّه من الضروريّ أن تسبق ثورةً خضراء الثورة الصناعية، لأنّ الثورة الخضراء ستزيد من الإنتاج الزراعيّ ممّا يُؤدّي بشكلٍ تلقائيّ إلى تطوير الصناعة وإيجاد الطرق لتصريف هذا الإنتاج.

٤/٢ محددات الأمن الغذائي فى العالم:

هناك مجموعة من المحددات للأمن الغذائي العالمي ومنها: (عائشة:٢٠١٤، ص.٤٣-٦٣)

- **نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الإجمالية**: تتباين دول العالم تباينا واضحا من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في كل منها، نظرا لعوامل عديدة من بينها العوامل الجغرافية والبيئية ومدى توفر الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى السياسات الزراعية المتبعة والبنيات التحتية المتوفرة وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة فى كل دولة.

-**الموارد المائية**: تتصف الموارد المائية في معظم دول العالم بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم. وتتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن، ففي حين تعادل مساحة العالم العربي (10.8%) من مساحة اليابسة، ويعادل عدد سكانه 5% من إجمالي سكان العالم، فإنه يحتوي على 0.7% فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى 2.1% فقط من إجمالي أمطار اليابسة.

٥/٢ تداعيات اختلال الأمن الغذائي العالمي

هناك العديد من تداعيات اختلال الأمن الغذائي العالمي ومنها:(محمد ٢٠٢٠:ص ٢١-٢٢)

- **انعدام الأمن الغذائي:** يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى العديد من الآثار السلبية على الفرد والمجتمع، ومنها ما يأتي:

المشاكل الصحية والنفسية لدى الأطفال: يعتبر الأطفال من أكثر الفئات التي تتأثر بانعدام الأمن الغذائي حيث يؤدي إلى الكثير من المشاكل الصحية مثل الربو، وفقر الدم، والكثير من المشاكل الصحية الأخرى الناتجة عن نقص الكثير من العناصر الغذائية اللازمة لنموهم كما أن انعدام الأمن الغذائي يؤثر على نوعية الحياة بشكل كبير حيث يمنع الأطفال من المشاركة في الأنشطة المدرسية، ويؤثر على تفاعلهم الاجتماعي مع أقرانهم كما أن هذا يؤثر على صحتهم البدنية فيصبحون قليلي الحركة. كما أن انعدام الأمن الغذائي يؤدي إلى انخفاض قدرة الدولة على الاهتمام بالتعليم، وذلك لأن انتشار المجاعات يكلف الدولة أموالاً هائلة لحل هذه المشكلة حيث تنفق الولايات المتحدة الأمريكية 178.9 مليار دولار كل عام لحل مشكلة المجاعات فبدلًا من أن تنفق الدولة هذه الأموال لبناء المشاريع كالتعليم والبنية التحتية والرعاية الصحية وغيرها فإنها تنفقها لحل مشكلة انتشار المجاعات.

ارتفاع أسعار الغذاء: يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى ارتفاع أسعار الأطعمة بشكل كبير كما أن المواد الغذائية الأساسية سوف ترتفع أيضًا وهذا سوف يزيد من المشكلة سوءًا حيث يصبح حصول الناس على المواد الغذائية والطعام صعبًا جدًا وهذا يؤدي إلى انتشار المجاعات، والمشاكل الصحية؛ كما أن انعدام الأمن الغذائي يزيد من خطر الإصابة بالأمراض المزمنة، والخطيرة مثل أمراض القلب، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات الصحية أيضًا.

انتشار الفقر : هناك علاقة وثيقة بين الفقر والجوع حيث إن انعدام الأمن الغذائي يؤدي إلى الفقر فعندما يكون الإنسان جائعًا فإنه يصعب عليه التفكير في أي شيء آخر حيث يؤدي الجوع إلى انتشار التوتر والقلق والغضب والتشاؤم وهذا يؤدي إلى فشل في النمو، وتأخر النضج، وضعف القدرة المعرفية، وانخفاض القدرة على التعلم،

وانخفاض متوسط العمر المتوقع، وزيادة معدل وفيات الأمهات، وهذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، وانخفاض المشاركة في العمل، وضعف قدرة الشباب على المشاركة في المجتمع المحلي الأمر الذي يؤدي إلى تفشي الفقر بشكل كبير.

أسباب انعدام الأمن الغذائي:

إن لكل مشكلة آثارًا وأسباب وبالتالي فإنه لحل مشكلة انعدام الأمن الغذائي فإنه يجب معرفة أهم الأسباب التي تؤدي إلى هذه المشكلة، وذلك كما يلي: (عائشة:٢٠١٤، ص.٤٣-٦٣)

الحروب والصراعات: إن الحروب ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمجاعات وانعدام الأمن الغذائي حيث إن الحروب تؤثر على المحاصيل وتؤدي إلى تلفها كما أنها تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، وزيادة أسعار الغذاء.

التغير المناخي: لا يدرك الكثير من الأشخاص أهمية هذا الأمر ولكن التغير المناخي يؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي فإذا كانت كمية الأمطار كثيرة، أو قليلة فإن هذا يؤثر على جودة المحاصيل، ويؤثر على المراعي الحيوانية أيضا.

صعوبة وصول الخدمات للسكان: مثل الماء والغذاء، وذلك نتيجة لوجود مشاكل في البنية التحتية، أو عدم الاهتمام بقطاع الزراعة حيث إن قطاع الزراعة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن الغذائي.

-انعدام الأمن الغذائي الحاد في ارتفاع - والنزاعات من الأسباب الرئيسية لذلك

كشف تقرير عالمي للشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية حول أزمة الغذاء النقاب عن استمرار ارتفاع عدد الأشخاص الذي يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد ويحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة منقذة للحياة ودعم سبل العيش وذلك بمعدل ينذر بالخطر وخاصة على البلدان والأقاليم التي يتجاوز فيها حجم وشدة أزمة الغذاء الموارد والقدرات المحلية وأن الاتجاهات المقلقة في انعدام الأمن الغذائي هي نتيجة لعدة عوامل تتغذى على بعضها البعض، بدءا من الصراع إلى الأزمات البيئية والمناخية، ومن الأزمات الاقتصادية إلى الصحة مع الفقر وعدم المساواة كأسباب ثابتة

٤٠ مليون شخص إضافي يواجهون الأزمة الغذائية العالمية:

هناك حوالي 193 مليون شخص في 53 دولة أو منطقة خبروا انعدام الأمن الغذائي الحاد على مستويات أزمة أو أكثر من تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي بين المرحلتين الثالثة والخامسة IPC 3-5 في عام 2021.هذا يمثل زيادة بحوالي 40 مليون شخص مقارنة بالعدد القياسي لعام 2020. ومن بين هؤلاء، تم تصنيف أكثر من نصف مليون شخص (570,000) في إثيوبيا، وجنوب مدغشقر وجنوب السودان واليمن في المرحلة الأشد من كارثة انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الخامسة IPC 5)، ويتطلب وضعهم اتخاذ إجراءات عاجلة لتلافي الانهيار واسع النطاق لسبل العيش والمجاعة والوفاة. (عائشة:٢٠١٤، ص٤٣-٦٣)

يضرب الجوع والمجاعات بجذورهما في عدم الأمن الغذائي. يترجم انعدام الأمن الغذائي المزمن بقابلية التعرض الكبير للجوع والمجاعات، يفترض ضمان الأمن الغذائي مُسبقًا القضاء على هذا النوع من الهشاشة.

-التقزم ونقص التغذية المزمن نتيجة انعدام الأمن الغذائي العالمي:

شكل 01: التقزم ونقص التغذية المزمن لإنعدام الأمن الغذائي

صورة توضيحية لأطفال تظهر عليهم أعراض مُتناول سعرات البروتين

اختبرت العديد من الدول نقص الغذاء المستمر ومشاكل التوزيع. يُسفر ذلك عن الجوع المزمن والذي كثيرًا ما ينتشر على نطاق واسع بين أعداد ضخمة من الناس. قد يستجيب السكان للجوع المزمن وسوء التغذية بانخفاض حجم الجسم، الأمر الذي يُعرف طبيًا بالتقزم أو إعاقة النمو تبدأ هذة العملية في الرحم في حال كانت الأم سيئة التغذية وتستمر خلال ما يقرب أول ثلاث سنوات من العمر. ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات وفاة الأطفال والرضع، ولكن بمعدلات أدني كثيرًا مما يحدث خلال فترات المجاعات. ما أن يحدث تأخر النمو، فإن تحسين المدخول الغذائي عقب عمر السنتان يكون غير قادرًا على معالجة الضرر. قد يُعد التقزم في حد ذاته آلية تكيف توازي حجم الجسم مع السعرات الحرارية المتاحة خلال فترة البلوغ في محل ميلاد الطفل. يؤثر تقلص حجم الجسم كوسيلة تكيف مع مستويات الطاقة المنخفضة سلبًا على الصحة بثلاثة طرق مختلفة وهي: (عائشة:٢٠١٤، ص.٤٣-٦٣)

- الفشل المبكر للأعضاء الحيوية خلال فترة البلوغ. على سبيل المثال، قد يتوفي الفرد في عمر الى50 عامًا بأزمة قلبية نتيجة معاناة القلب أوجه قصور هيكلية خلال النمو المُبكر.
- معاناة مصابو التقزم من ارتفاع معدلات المرض أكثر من هؤلاء ذو النمو الطبيعي.
- تسبب سوء التغذية الحاد خلال الطفولة المبكرة كثيرًا في قصور النمو الإدراكي. ومن ثَم التباين بين الأطفال مصابي سوء التغذية الحادة وهؤلاء جيدو الصحة.

٦/٢ دوافع ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام ٢٠٢٢/2021:

هناك مجموعة من الدوافع وراء ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد فى السنوات الأخيرة ومنها: (عائشة:٢٠١٤، ص٤٣-٦٣)

- **تكررت المجاعات** مرارًا في تاريخ العالم. حيث قتل بعضها الملايين وقلصت إلى حد كبير أعداد السكان على نطاق واسع. يُعد الجفاف والحروب أكثر أسباب المجاعات شيوعًا، إلا أن أشد المجاعات في التاريخ ترجع أسبابها إلى السياسات الاقتصادية.
- **النزاعات** (السبب الرئيسي الذي دفع بـ 139 مليون شخص في 24 دولة ومنطقة باتجاه انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو ارتفاع من حوالي 99 مليون شخص في 23 دولة ومنطقة في 2020).
- **الظواهر الجوية المتطرفة** (أكثر من 23 مليون شخص في ثماني دول ومناطق، وهو ارتفاع من 15.7 مليون شخص في 15 بلدا ومنطقة).

- **الصدمات الاقتصادية** (أكثر من 30 مليون شخص في 21 دولة ومنطقة، وهو انخفاض من 40 مليون شخص في 17 بلدا ومنطقة في 2020 بسبب تداعيات كوفيد-19 بشكل رئيسي).
- **الغزو الروسي لأوكرانيا، أن الحرب كشفت بالفعل عن الطبيعة المترابطة بين أنظمة الغذاء العالمية وهشاشتها، والعواقب الوخيمة على الأمن الغذائي والتغذوي العالم، والرابط المأساوي بين الصراع وانعدام الأمن الغذائي، أصبح واضحا ومثيرا للقلق مرة أخرى. والغزو الروسي لأوكرانيا يعرّض الأمن الغذائي العالمي للخطر. يجب على المجتمع الدولي العمل على تجنّب أكبر أزمة غذائية في التاريخ والاضطراب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يمكن أن يتبعها. يلتزم الاتحاد الأوروبي بمعالجة جميع دوافع انعدام الأمن الغذائي: الصراع وتغير المناخ والفقر وعدم المساواة.**

ضرورة تكاتف المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للوقاية من المجاعة والتخفيف من حدتها وتحشيد الموارد لمعالجة الأسباب الجذرية التي تقف وراء الأزمات الغذائية بشكل فعّال بسبب، من بين أمور أخرى، آثار جائحة كوفيد-19، والأزمة المناخية والنقاط الساخنة العالمية والحرب في أوكرانيا، إلا أنه لا يزال يجد صعوبة في تلبية الاحتياجات المتزايدة. وضرورة الحاجة إلى معالجة جماعية لانعدام الأمن الغذائي الحاد على المستوى العالمي عبر السياقات الإنسانية والتنموية وإحلال السلام. (عائشة:٢٠١٤، ص٤٣-٦٣)

٣-نماذج لمبادرات الأمن الغذائي بالعالم:

هناك العديد من المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي ومنها: (البنك الدولي :٢٠٢١، ص.٣٥-٧٦)

أولاً: مبادرة " يدا بيد" منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:

مبادرة منظمة الأغذية والزراعة القائمة على الأدلة، والتي تقودها البلدان، والهادفة إلى تسريع التحول الزراعي والتنمية الريفية المستدامة للقضاء على الفقر (الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية) والقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية (الهدف 2 من الأهداف الإنمائية للألفية). وهي بذلك تسهم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وتولي هذه المبادرة الأولوية للبلدان التي تكون فيها القدرات الوطنية والدعم الدولي الأكثر محدودية، أو تلك التي تكون فيها التحديات التشغيلية، بما في ذلك الأزمات الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، هي أكبر التحديات. تجمع المبادرة البلدان التي لديها أعلى معدلات الفقر والجوع مع البلدان المتقدمة. ويركز على المجالات ذات الإمكانات الزراعية العالية على المستوى دون الوطني. ويمكن أن ينطوي التوفيق على جلب الجهات المانحة الجديدة أو استثمارات القطاع الخاص، فضلاً عن تحديد الثغرات الاستثمارية للعمل مع الجهات المانحة القائمة أو الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية. وتعتمد مبادرة "يداً بيد" على آلية تمويل شاملة. وبالإضافة إلى منصة بيانات نظم المعلومات الجغرافية، تشمل المبادرة تطوير مختبر بيانات الابتكار ولوحة متابعة للتقييم والرصد. وتقوم فرق العمل التقنية العالمية والقطرية بتنسيق الدعم على نطاق المنظمة، بينما تساعد اجتماعات المائدة المستديرة في تحديد الأولويات والثغرات.

ثانيا: المبادرة العالمية للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية – الغذاء للمستقبل - يقوم المزارعون ومصنعو الأغذية في مصر بتعزيز الروابط مع الأسواق المحلية والدولية، وزيادة

إمكانية الحصول على التمويل، وزيادة امتثالهم لمعايير سلامة الغذاء. بالإضافة إلى ذلك، يساعد المشروع الأعمال الزراعية المصرية في تحديث تكنولوجيا الأغذية وأنظمة النقل الخاصة بها من خلال تطوير مراكز التعبئة وشاحنات التبريد وأنظمة الري الموفرة للمياه. يعتمد هذا المشروع على النجاحات السابقة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في القطاع الزراعي في مصر، بما في ذلك البنية التحتية للري، وتأسيس الجمعيات الزراعية، وبرامج التدريب لمساعدة المزارعين على الانتقال من زراعة المحاصيل التقليدية إلى المحاصيل البستانية عالية القيمة.

تهدف هذه المبادرة للأتى: (البنك الدولى :٢٠٢١، ص٣٥-٧٦)

- تعزيز تنمية الأعمال الزراعية في الريف المصري عن طريق تعزيز ربط المزارعين بالأسواق.
- تحسين سلاسل القيمة في مجال المحاصيل البستانية عن طريق تحسين مناولة المنتجات بعد الحصاد وتخزين الأغذية.
- زيادة إنتاجية صغار المزارعين المصريين وتعزيز قدرتهم على فرز وتعبئة الأغذية.
- تحسين جودة الصادرات الزراعية من مصر.
- زيادة فرص الحصول على غذاء صحي بهدف تحسين تغذية السيدات والأطفال في المناطق الريفية

ثالثاً: مبادرة دول أوربا لتعزيز القدرة على الصمود في مجالي الغذاء والزراعة الرامية إلى دعم الأمن الغذائي في البلدان الأكثر تعرضًا للخطر.وترمي مبادرة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الغذاء والزراعة إلى منع التأثير الكارثي الناجم عن الحرب التي تقودها روسيا في أوكرانيا في الأمن الغذائي العالمي. ويترتب على هذه الحرب عواقب وخيمة بالفعل في العديد من البلدان المعرضة للخطر من حيث مستويات الأسعار، وإنتاج الحبوب، والحصول عليها وإمداداتها، ولا سيّما القمح. ولا يجب أن تتحوّل، في أي ظرف كان، المنتجات الزراعية إلى سلاح حربي سعًيا إلى تحقيق أهداف جغرافية سياسية.

وتقوم هذه المبادرة على الركائز الثلاث التالية: (البنك الدولى :٢٠٢١، ص٣٥-٧٦)

- ركيزة تجارية ترمي إلى التخفيف من حدة الاضطرابات التي تواجهها الأسواق الزراعية، وضمان الشفافية التامة في التدفقات والمخزون الزراعي، ومكافحة الحواجز التجارية غير المبررة.
- ركيزة تضامنية ترمي إلى دعم القدرات الأوكرانية الزراعية، وضمان حصول البلدان الأكثر تأثرًا بتبعات الحرب على السلع الزراعية بأسعار معقولة، والاستعداد للتخفيف من حدة آثار الحرب في مستوى الإنتاج الزراعي.
- ركيزة إنتاجية ترمي إلى تعزيز القدرات الزراعية على نحو مستدام في البلدان المعنية الأكثر من غيرها.

وتسعى فرنسا إلى ضمان حصول الجميع على الغذاء، لذا تروّج تنفيذ مبادرة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الزراعة والغذاء، التي تمثل نهجًا متعدد الأطراف وشاملًا، وتمكّن مختلف الجهات الفاعلة الدولية والمنظمات الدولية والممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني المشاركة فيها على نحو كامل.

رابعا: الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي2051

في نوفمبر 2018، أطلقت حكومة دولة الإمارات الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، وذلك ضمن الدورة الثانية من الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات-2018. تهدف الاستراتيجية إلى تطوير منظومة وطنية شاملة تقوم على أسس تمكين إنتاج الغذاء المستدام، وتحدد عناصر سلة الغذاء الوطنية، التي تتضمن 18 نوعاً رئيساً، بناء على ثلاثة معايير رئيسة، هي: (البنك الدولي :٢٠٢١، ص٣٥-٧٦)

- معرفة حجم الاستهلاك المحلي لأهم المنتجات
- القدرة على الإنتاج والتصنيع
- الاحتياجات التغذوية

تتضمن الاستراتيجية، 38 مبادرة رئيسة قصيرة وطويلة المدى، ضمن رؤية عام 2051، وأجندة عمل لعام 2021، وتعمل من خلال خمسة توجهات استراتيجية تركز على: تسهيل تجارة الغذاء العالمية، تنويع مصادر استيراد الغذاء تحديد خطط توريد بديلة، تشمل من ثلاثة إلى خمسة مصادر لكل صنف غذائي رئيسي.

٤-آفاق ومستقبل الأمن الغذائي العالمي:

١/٤ المعونات الغذائية بين الدوافع الإنسانية والاستغلال السياسي:

المساعدات الغذائية: النقدية والعينية:

منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهد برنامج الأغذية العالمي التحول من مفهوم المعونات الغذائية إلى المساعدات الغذائية. في حين أن المعونة الغذائية هي نموذج قد تم اختباره وتجربته على مدار تاريخ برنامج الأغذية العالمي وهو أمر يفتخر به البرنامج، إلا أنها كانت تنبع من فكرة أحادية الاتجاه ومن الرؤية من أعلى إلى أسفل والتي كانت تتمثل في أنه عندما يكون الناس جوعى، نحن نقدم لهم الغذاء. أما المساعدات الغذائية، فهي على نقيض ذلك المفهوم تماماً، فهي تنطوي على فهم أكثر تعقيداً لاحتياجات البشر الغذائية على المدى البعيد ولمختلف النهج المطلوبة لتلبية تلك الاحتياجات. وكان هذا الانتقال بين المفهومين في صلب عملية تحول برنامج الأغذية العالمي في السنوات الأخيرة. وفي حين أننا لا نزال المنظمة الإنسانية الرائدة في العالم، فقد قمنا بتطوير أنشطتنا لنجمع بين العمل لتلبية الاحتياجات العاجلة في حالات الطوارئ مع السعي لإيجاد حلول دائمة. علما بأن هذا التحول يشمل الاعتراف بأن الجوع لا يحدث من فراغ. وهذا يعني أننا يجب أن نركز الوقت والموارد والجهود على الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع. إلا أن هذا لا يعني فقط التدخل في حالات الطوارئ، بل يعني أيضا تصميم برامج للدعم لسنوات عديدة تهدف إلى رفع المؤشرات الغذائية لدى شعب بأسره. إننا نعمل على الموازنة بين الحاجة الملحة الحالية لمكافحة الجوع هنا، والهدف الأكبر وهو القضاء على الجوع للأبد. وبالتالي فقد أصبحت المساعدات الغذائية جزءاً من السياسات العامة التي تهتم بتحقيق الرفاهية الاجتماعية بشكل عام. وتماشياً مع أهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً الهدف الثاني، فإننا نأخذ بعين الاعتبار جودة الغذاء فضلاً عن كميته، مع التركيز على قيمته الغذائية ووقت توفره. والأهم من ذلك، أن المساعدات الغذائية تجعل من المستفيدين عناصر فاعلة: حيث أنها تمنحهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم، وتوفر لهم إمكانية اختيار نوعية الطعام وكيفية حصولهم عليه، أينما كان ذلك ممكناً. وقد أصبح هذا المبدأ الأخير يكتسب أهمية

كبيرة. كما أنه يساعد على تفسير السبب الذي جعل المساعدات الغذائية العينية (كانت النوع الوحيد المتاح حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين) تمهد الطريق إلى المساعدات المعتمدة على التحويلات النقدية.(البنك الدولي:٢٠٢٠، ص٥٤-٧٦).

"المساعدات النقدية" بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي تنطوي على الأوراق النقدية أو القسائم الشرائية أو الأموال الإلكترونية التي تُقدم للمستفيدين لإنفاقها مباشرة. هذا الأمر – المتمثل في تمكين الناس من إطعام أنفسهم – هو عبارة عن عملية طويلة الأمد: بدأت في مطلع عام 2016، بحيث أصبحت المساعدات النقدية تمثل فقط ما يزيد قليلاً عن الربع من إجمالي مساعدات برنامج الأغذية العالمي. لكن بما أنها توفر عنصر المرونة والكفاءة وحرية الاختيار للمستفيدين، فإن خيار المساعدات النقدية ينمو بشكل متسارع ضمن قضية مكافحة الجوع لدينا. في الواقع، من المرجح أن تكون كل من المساعدات الغذائية النقدية والعينية موجودة في المستقبل، وذلك مع خبرة برنامج الأغذية العالمي المتنامية في الاستفادة من كل نوع على حدة أو بالتناوب أو مجتمعين، حسب كل حالة منذ فترة طويلة، كان توفير الغذاء لمن هم بحاجة ماسة له هو أساس عمل برنامج الأغذية العالمي، فكان هذا هو السبب الذي وُجد البرنامج من أجله. وفي حين أننا قمنا بتحويل منهجنا على مدار العقد الماضي من تقديم المعونات الغذائية إلى توفير المساعدات الغذائية في شكل تحويلات نقدية -إلا أن توفير المواد الغذائية العينية لا يزال جزءاً أساسياً من عملنا وغالباً ما يكون هو أفضل حل يمكن اتباعه خلال الأوضاع الهشة والأزمات. فبعد حدوث الكوارث الطبيعية، أو في مواسم الجفاف، أو في حالات النزاع المسلح أو النزوح، عندما تنقطع سبل حصول الناس على الغذاء من المصادر الطبيعية وعندما لا يصبح بمقدورهم الوصول إلى الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم، هنا يأتي دور برنامج الأغذية العالمي الذي يهدف إلى سد تلك الفجوة من خلال توزيع المساعدات الغذائية العينية. وهذا ينطوي على توزيع مجموعة مختارة من الأغذية من أجل تجنب الإصابة بسوء التغذية وأيضاً لتلبية احتياجات الأشخاص الذي نخدمهم. ويمكن تقديم الغذاء لكل شخص موجود في أي منطقة جغرافية أو في مخيمات (وهو ما يعرف باسم التوزيع العام للمساعدات) أو تقديم الغذاء إلى مجموعة معينة من الأفراد أو المجموعات الذين هم بحاجة أكبر إليه (وهو ما يعرف بالتوزيع الموجه). يمكن أن تكون المساعدات الغذائية العينية قصيرة المدى ويكون لها حينئذ استراتيجية لإيقافها تدريجياً في حال استطاعت المجتمعات الاعتماد على نفسها من جديد أو تمكنت من الحصول على المساعدة عن طريق وسائل أخرى.

نوع المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي:

يقدم برنامج الأغذية العالمي ثلاثة أنواع من المساعدة وهي كالتالي: (البنك الدولي:٢٠٢٠، ص٦٧)

المساعدة الغذائية:

المساعدة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي عبارة عن تحويل نقدي لكل شخص يمكن استرداده في متاجر التجزئة الشريكة أو نقدًا من أكثر من 140،000 نقطة بيع في جميع أنحاء البلاد عبر بطاقة المستفيد الشخصي. يتم تقديم هذه المساعدة كل شهر للاجئين الذين تم تحديدهم على أنهم الأكثر إحتياجاً (يرجى الرجوع إلى السؤال 2 حول معايير الاستهداف لمزيد من المعلومات حول معايير الإحتياج).

المساعدة الغذائية للحوامل والمرضعات:

يوفر برنامج الأغذية العالمي تحويلات نقدية كل شهر للنساء الحوامل والمرضعات اللاجئات (من الأطفال الرضع دون سن الثانية) ليتم استبدالها في متاجر التجزئة الشريكة أو نقدًا عن طريق بطاقة المستفيد الشخصي من أكثر من 140،000 نقطة بيع في جميع أنحاء البلاد. كما يتم توفير جلسات توعية حول التغذية لتعزيز التغذية السليمة والسلامة للأمهات المعونات وأطفالهن الصغار.

برنامج الغذاء مقابل التدريب:

يوفر برنامج الأغذية العالمي أنشطة بناء القدرة على الصمود، وتعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين الأكثر احتياجاً وأفراد المجتمع المضيف. يوفر برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه معاً تدريبات مهنية في مجالات عمل مختلفة. الهدف من البرنامج هو دعم اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف في الحصول على المؤهلات والشهادات اللازمة لكسب الدخل. عند حضور 80٪ من الدورة التدريبية الشهرية، يتلقى المشاركون مساعدة نقدية شهرية بدلاً من أي دخل قد يكون قد فقدوه أثناء مشاركتهم في البرنامج. (البنك الدولي:٢٠٢٠، ص٦٧)

٢/٤ طرق تحقيق الأمن الغذائي في العالم:

يوصي تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2021، والذي نُشر قبل غزو أوكرانيا، بستة طرق لتغيير النظم الغذائية لمواجهة هذه التحديات، وضمان توفير أنظمة غذائية صحية مستدامة وميسورة التكلفة لجميع الأشخاص.وتشمل هذه الطرق ما يلي:(البنك الدولي :٢٠٢٠، ص٦٦)

- دمج السياسات الإنسانية والإنمائية وسياسات بناء السلام في المناطق المتضررة من الصراعات.
- وزيادة مكافحة التغير المناخي عبر النظم الغذائية.
- تغيير النظم الغذائية من خلال تعزيز قدرة الفئات الأكثر تضرراً على مواجهة الأزمات الاقتصادية.
- والمشاركة في إدارة سلاسل الإمداد الغذائي لخفض تكاليف المواد الغذائية.
- وحل مشكلة الفقر وعدم المساواة.
- وتعزيز البيئات الغذائية وتغيير سلوك المستهلك لتعزيز الأنماط الغذائية ذات الآثار الإيجابية على صحة الإنسان والبيئة.

تقرير الأمن الغذائي العالمي ٢٠٢١ يحذر من أن مستقبل الأمن الغذائي في العالم مهدد بسبب تحديات متعددة بدون جهود إضافية لن يكون بالإمكان تحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول 2030تمكين صغار المزارعين واتاحة المعلومات وآخر مستجدات الأسواق والتكنولوجيا لهم هي عوامل مهمة في تحقيق الأمن الغذائي في المستقبل. كما حذر تقرير صدر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) من أن قدرة البشر على إطعام أنفسهم في المستقبل معرضة للخطر بسبب الضغط الشديد على الموارد الطبيعية وتزايد عدم المساواة وآثار التغير المناخي. ويرى التقرير الذي يحمل عنوان "مستقبل الأغذية والزراعة: توجهات وتحديات"إنه رغم تحقيق تقدم حقيقي وكبير في جهود تقليص الجوع في العالم خلال السنوات الثلاثين الماضية، إلا أن "كلفة التوسع في انتاج الغذاء والنمو الاقتصادي كانت غالباً عالية على البيئة الطبيعية «. وأن "حوالي نصف الغابات التي غطت الأرض في يوم من الأيام قد اختفت الآن، بينما تنضب مصادر المياه الجوفية بسرعة ويتآكل التنوع

البيولوجي بشكل كبير". ونتيجة لذلك، "من الممكن جداً أن يتم تجاوز قدرة كوكبنا على التحمل إذا ما ظل التوجه الحالي على حاله. وأن يصل عدد سكان العالم إلى 10 مليار نسمة بحلول العام 2050. وفي سيناريو نمو اقتصادي معتدل فإن هذه الزيادة في عدد السكان ستزيد من الطلب العالمي على المنتجات الزراعية بنسبة 50% مقارنة بالمستويات الحالية، حسب التقرير، وهو ما سيزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية الشحيحة أصلاً. وفي نفس الوقت فإن أعداداً أكبر من الناس ستتناول حبوباً أقل وكميات أكبر من اللحوم والفواكه والخضروات والأطعمة المصنعة وذلك نتيجة التحول الغذائي العالمي السائد حالياً سيضيف إلى تلك الضغوط بما يؤدي إلى زيادة في إزالة الغابات وتدهور الأراضي وانبعاث غازات الدفيئة. وإلى جانب هذه التوجهات، سيشكل تغير المناخ عوائق إضافية، وأن "التغير المناخي سيؤثر على كافة جوانب الانتاج الغذائي." وتشمل هذه العوائق تقلبات هطول الأمطار وزيادة في حالات الجفاف والفيضانات. وللقضاء على الجوع نحتاج إلى تسريع جهودنا، وبالنظر إلى المجال المحدود لاستخدام الزراعة النامية للمزيد من الأراضي وموارد المياه، فإن الزيادة في الانتاج المطلوبة لتلبية الطلب المتنامي على الغذاء لن تتحقق إلا من خلال تحسين الانتاجية وفعالية استخدام الموارد بشكل رئيسي. لكن هناك مؤشرات مقلقة بأن النمو في انتاج المحاصيل الرئيسية يستقر عند مستواه. فمنذ تسعينات القرن الماضي لم يزد انتاج الذرة الصفراء والأرز والقمح على المستوى العالمي سوى أكثر بقليل من 1% سنوياً. وإن استمرار الوضع على ما هو عليه، بالتالي، ليس خياراً لمواجهة التحديات التى تواجه الأمن الغذائي العالمي، ونحن نحتاج إلى إجراء تحولات رئيسية في أنظمة الزراعة والاقتصادات الريفية وإدارة الموارد الطبيعية إذا ما أردنا التصدي للتحديات التي نواجهها والاستفادة من كامل طاقات الأغذية والزراعة لضمان مستقبل صحي وآمن لجميع الناس وكوكب الأرض بأكمله. ان أنظمة الزراعة ذات المدخلات العالية والاستخدام الكثيف للموارد، والتي تسببت في إزالة الغابات بشكل كثيف وندرة المياه ونضوب التربة ومستويات عالية من انبعاث غازات الدفيئة، لن توفر انتاجاً غذائيا وزراعياً مستداماً. ويتمثل التحدي الرئيسي في انتاج المزيد بموارد أقل، مع حماية وتعزيز سبل معيشة المزارعين الأسريين واصحاب الحيازات الصغيرة وضمان حصول أكثر الناس ضعفاً على الطعام. ولتحقيق ذلك ينبغي استخدام نهج ثنائي يجمع بين الاستثمار في الحماية الاجتماعية – لمعالجة نقص التغذية فوراً – والاستثمار في نشاطات انتاجية لمصلحة الفقراء – خاصة في الزراعة والاقتصادات الريفية – لزيادة فرص تحقيق الدخل للفقراء.

٣/٤ تحقيق أنظمة غذائية أكثر استدامة (استدامة الأمن الغذائي العالمي):

أن العالم سيحتاج إلى الانتقال إلى أنظمة غذائية أكثر استدامة بحيث يكون بالإمكان الاستفادة بشكل فعال من الأراضي والمياه وغيرها من المدخلات الزراعية والحد من استخدام الوقود الأحفوري، وبما يؤدي إلى انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة والحفاظ على أكبر قدر ممكن من التنوع البيولوجي والحد من الهدر. وتتطلب هذه الخطوة المزيد من الاستثمارات في الأنظمة الزراعية والغذائية الزراعية علاوة على زيادة الإنفاق على البحث والتطوير بهدف تعزيز الابتكار ودعم زيادة الانتاج المستدام وإيجاد طرق أفضل للتكيف مع المشاكل الأخرى مثل شح المياه والتغير المناخي. وأنه بالإضافة إلى زيادة الانتاج والقدرة على الصمود، فمن المهم أيضاً إيجاد سلاسل إمداد غذائية تساعد على وصول المزارعين في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى الأسواق الحضرية بشكل أكثر فاعلية، إلى جانب وضع تدابير تضمن حصول المستهلكين على أغذية مغذية وآمنة بأسعار معقولة، مثل فرض سياسات التسعير وبرامج الحماية المجتمعية. هناك عدد من الأهداف الاستراتيجية لمستقبل تحقيق الأمن الغذائى المصرى، منها الحفاظ على الموارد الاقتصادية مع إحداث تنمية شاملة

واحتوائية، وفي ذات الوقت تستهدف التكيف مع التغيرات المناخية، وذلك بهدف الحفاظ على الموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة وصيانتها وتحسينها وتنميتها، وتقليل فجوة الاستيراد، وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، فضلا عن توفير المزيد من فرص العمل خاصة للمرأة والشباب. يهدف ملف الأمن الغذائي العالمي لتحقيق الأهداف التالية:(البنك الدولي :٢٠٢٠، ص٦٦)

- هناك 6 محاور لتحقيق استراتيجية الأمن الغذائي العالمى تتمثل في التوسع الأفقي من خلال إضافة أراضي جديدة في ضوء الموارد المتاحة، والتوسع الرأسي.
- استنباط أصناف عالية الإنتاجية وتطبيق ممارسات زراعية حديثة والتوسع في الزراعات المحمية، زيادة تنافسية الصادرات الزراعية وتدعيم الصحة النباتية والحيوانية دعم القطاع الزراعي بزيادة الاستثمارات الموجهة له.
- تدعيم أنشطة الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي، وتغيير الأنماط الاستهلاكية كأحد الآليات لتخفيف الضغوط على الموارد.
- مشروعات التوسع الأفقى وأهم دوافع التوسع الأفقى فى زيادة الرقعة الزراعية وتعويض عن فاقد الأراضي نتيجة التوسع العمراني في ظل محدودية الأرض، رفع نسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الاستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائى النسبى، رفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية من وحدتي الأرض والمياه، زيادة الصادرات وتعظيم القيمة المضافة من المنتجات الزراعية، فضلا عن تعميق مبدأ التنمية الاحتوائية والمتوازنة من خلال تواجد مشروعات التوسع الأفقي بالقرب من معظم دول العالم.
- الدراسات تشير إلى أن العالم يفقد كل عام ملايين الهكتارات بسبب التصحر والجفاف والتغيرات المناخية وما يستتبعه ذلك من خسائر في الناتج الإجمالي العالمي وفقد لكثير من الوظائف خاصة الشباب والمرأة.
- تبنى برامج دولية لاستصلاح الصحراء في إطار تدعيم ملف الأمن الغذائي العالمى وتدعيماً للدور العالمى الرائد فى تبني المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية ومشروعات التكيف مع التغيرات المناخية ومكافحة تحييد وتدهور الأراضي الصحراوية وهو ما سوف يكون له انعكاس ملموس.
- تغيير أنماط الزراعة في المشروعات الكبرى تتميز باستخدام الزراعات الذكية والابتكار الزراعي، استخدام الميكنة الحديثة على نطاق واسع، التوسع في أنشطة التصنيع الزراعي والأنشطة الأخرى المرتبطة بها، خلق تجمعات تنموية جديدة، تلافى مشكلة التفتت الحيازي، مع تعظيم شراكة القطاع الخاص في كل المراحل "الاستصلاح – الزراعة – الانشطة الاخرى المرتبطة.
- إقامة مجتمعات زراعية جديدة ومتكاملة، لتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية، والتكيف مع التغيرات المناخية العالمية.

٤/٤ تأثير أزمة روسيا وأوكرانيا على الأمن الغذائي في العالم" شح الأمدادت الغذائية العالمية":

على الرغم من الجهود الدبلوماسية المكثفة لنزع فتيل الأزمة الحالية بين أوكرانيا وروسيا، فإن المجتمع الدولي يشعر بقلق متزايد بشأن تحرك القوات العسكرية الروسية عند الحدود الأوكرانية. وفي هذا الإطار، يستهدف هذا التحليل الوقوف على التداعيات المحتملة على كل من الأسواق الزراعية والأمن الغذائي في العالم، وذلك في حالة

حدوث اجتياح روسي للأراضي الأوكرانية.ويرجع التركيز على ملف الأمن الغذائي إلى أن أوكرانيا هي مورد عالمي كبير للأغذية، وأن الزراعة تساهم بشكل ملحوظ في اقتصاد هذه الدولة. علاوة على ذلك، فإن كلاً من روسيا وأوكرانيا تُشكّلان معاً نحو 25% من حجم صادرات الحبوب في العالم. وعليه، فإن أي نزاع مسلّح بين البلدين، وما قد ينشأ عنه من فقدان للسيطرة الأوكرانية على بعض المناطق، ومن عقوبات اقتصادية مُحتملة على روسيا؛ من شأنه أن يتسبب في الإضرار بتجارة وإنتاج الغذاء في العالم، واتجاه الدول إلى المبالغة في تراكم المخزون من المنتجات الغذائية تحسباً للتقلبات المُحتملة في الإنتاج والتصدير، خاصة ما يتعلق ببعض السلع الحيوية مثل الحبوب وزيوت الطعام. كذلك يُتوقع أن يُسفر ما تقدّم عن مزيد من الضغوط التضخمية في أسعار منتجات الغذاء في العالم.

- **تحسن محفوف بالمخاطر:** أدى نقص المخزون العالمي للعديد من المحاصيل، والاضطرابات المستمرة في سلاسل التوريد، خلال العامين الماضيين، إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء العالم. وبلغ مؤشر الغذاء الصادر في عام 2021 عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، أعلى مستوى له في عشر سنوات. لكن بصفة عامة، ثمة مؤشرات على اتجاه الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية للتراجع قليلاً خلال العام المالي الحالي والذي يليه اعتباراً من النصف الثاني من عام 2022، وذلك في حالة عدم تطور الأزمة الروسية -الأوكرانية إلى مواجهة عسكرية واسعة النطاق. ومن أبرز العوامل المؤدية إلى كبح التضخم في المنتجات الزراعية الأساسية في العالم، ما يلي:

- **تشديد السياسة النقدية الأمريكية:** من المرجح قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة القياسية من 3 إلى 5 مرات خلال عام 2022، مما سيخلق بيئة انكماشية في الأسواق السلعية.

- **توقعات بتراجع أسعار القمح عالمياً:** من المرجح أن يصل هذا التراجع إلى نحو 288.4 دولار للطن المتري خلال مارس المقبل، مقابل 297.7 دولار للطن في ديسمبر الماضي، وذلك بعد أن سجل القمح أعلى سعر للتداول متجاوزاً حاجز 330 دولاراً للطن. وعلى الرغم من تراجع أسعار القمح عالمياً، فإنه مازال أعلى بنحو 40% عن معدلاته خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

- **انتعاش الإنتاج العالمي لعدد من المحاصيل الزراعية:** وفي مقدمتها البذور الزيتية مع تحول ظاهرة "النينيو" إلى الحياد خلال 2022/ 2023، مع توقع ظروف مناخية مُواتية أو عادية. كما تشير التوقعات إلى ارتفاع المعروض العالمي من السكر للدول الكبرى المُنتجة بمقدار 0.55 مليون طن متري ليبلغ الإنتاج العالمي الإجمالي 123.75 مليون طن متري للعام 2022. علاوة على زيادة رصيد مخزون السكر في نهاية المدة (2021/ 2022) بمقدار 0.61 مليون طن، ولكنه لا يزال أقل من موسمي 2019/ 2020، و2018/ 2019. وهنا تشير تقديرات 2022/ 2023 إلى بلوغ محصول قصب السكر في البرازيل (المُنتج الأكبر للسكر) حجم 565 مليون طن متري بزيادة نسبتها 7.6% عن العام السابق. كما يُتوقع زيادة إنتاج السكر في تايلاند بنسبة تتراوح بين 30 إلى 35% في الموسم القادم، ولكن يظل الإنتاج أقل كثيراً من موسم 2018/ 2019 ما قبل الجائحة.

- **تحسن في بيئة الإنتاج:** يُتوقع أن تتم معالجة أزمة العمالة في ماليزيا بعد فتح الحدود للعمالة الأجنبية اعتباراً من مارس 2022، وهو ما يُخفض من تكلفة الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي في إحدى الدول المهمة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي. ويُضاف إلى ذلك، الانحسار النسبي للوضع الوبائي لـ "حمى الخنازير الأفريقية" في العالم والصين، وهو

ما يُتوقع أن يساهم في تحسن الطلب الصيني على لحوم الخنازير، وزيادة وارداتها. ومن ناحية أخرى، من المحتمل أن تشهد الأرجنتين والبرازيل تراجعاً في إنتاج وقود الديزل الحيوي المُستخلص من المنتجات الزراعية مثل زيوت النخيل وقصب السكر، ما يعني زيادة المعروض العالمي من تلك المحاصيل في العام الجاري.

٥/٤ الجهود الدولية المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي:

تبذل الدول والمؤسسات الدولية جهوداً مستمرة للقضاء على الجوع، وهو الهدف الثاني ضمن أهداف التنمية المستدامة الـ 17 للأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك فإنها لم تنجح في الحد من الظاهرة، وتعرض في العام الماضي نتيجة تداعيات جائحة كورونا وعوامل سياسية والاقتصادية أخرى ما يصل إلى 768 مليون شخص للجوع في العالم، وبزيادة 118 مليوناً عن عام 2019. ونظرياً، يعتمد تحقيق الأمن الغذائي العالمي على 4 محاور هي: إنتاج الغذاء بكميات وفيرة، ووصوله للمستهلكين، وقدرة المستهلكين على شرائه، أما الركيزة الرابعة فهي استقرار واستمرارية الثلاث ركائز الأولى، وهي أمور تتطلب تكامل السياسات الدولية في مجال إنتاج الغذاء وتسويقه ونقله وتخزينه. ورقمياً، من أجل إنفاذ المخطط العالمي للقضاء على الجوع، يحتاج العالم إلى زيادة سنوية في الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة 70% حتى عام 2050 لإطعام 9 مليارات نسمة، وهم عدد سكان الأرض المتوقع بحلول هذا التاريخ. :(البنك الدولي :٢٠٢٠، ص٦٦)

ويبدو أن تحقيق تلك الزيادة في إنتاج الزراعة غير ممكنة بسبب التأثير السلبي الصافي للاحتباس الحراري على القطاع الزراعي العالمي، حيث إنه يُتوقع أن تتسبب هذه الظاهرة في انخفاض الكميات المنتجة بنسبة 3.8% و5.5% على التوالي حتى عام 2050، بالإضافة إلى زيادة متوقعة في الأسعار بمعدل يصل إلى 29% في حال ثبات باقي العوامل المؤثرة على الإنتاج والتسعير. وهنا، ربما تضيف ظاهرة الاحتباس الحراري إلى العالم ما يصل إلى 183 مليون جائع بحلول عام 2050، وفقاً لتقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) التابعة لمُنظمة الأمم المتحدة.

آليات مواجهة نقص الأمن الغذائي في ظل "كورونا":

أسفر تفشي فيروس كورونا حول العالم عن جملة من التحديات، لعلّ أبرزها تلك المتعلقة باحتمالية تصاعد أزمة أمن غذائي قد تهدد ملايين البشر حول العالم، وذلك في ظل ما انطوت عليه الإجراءات المتخذة من جانب بعض الدول للحد من تفشي الفيروس من تداعيات سلبية على سلاسل توريد الأغذية، وتأخر حركة شحن الواردات الغذائية، وهو ما دعا العديد من المنظمات حول العالم إلى التحذير من مغبة أزمة أمن غذائي على المستوى العالمي قد يكون من الصعب تجاوزها بسهولة. وأشار تقرير صادر عن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، في 3 أبريل، إلى أن جائحة كورونا حتى الآن لم تؤثر على سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية، لكنه حذر من حدوث تأثيرات سلبية إذا ما ساد الذعر في صفوف كبار مستوردي الأغذية.

٦/٤ التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العالمي وآليات مواجهاتها:

تتعدد التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي في العالم في الوقت الحالي، وهي تتداخل بشكل أساسي مع إجراءات الدول وسلوكيات المواطنين خلال الفترة الأخيرة، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي: :(البنك الدولي :٢٠٢٠، ص.٦٦)

- **تقييد تصدير المواد الغذائية:** يرتبط ذلك بالإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الدول من أجل الحد من تفشي فيروس كورونا، حيث قامت بعض الدول المُصدِّرة للأغذية وكذلك للمنتجات الزراعية بفرض قيود على التصدير خوفًا

من طول أمد أزمة كورونا، وتعرض الاحتياطي الاستراتيجي لديها للنفاد بسبب الطلب المتزايد على الغذاء من جانب المواطنين. فقد أعلنت روسيا، في أواخر مارس الماضي، تعليق جميع صادراتها من الحبوب بشكل مؤقت. كما حظرت كازاخستان، وهي أحد أكبر مصدري الحبوب في العالم، تصدير معظم المواد الغذائية خارج البلاد. في حين قامت فيتنام بإيقاف منح تراخيص تصدير جديدة للأرز، وذلك في ظل تخوفات من نقصٍ في الإمدادات الغذائية في المدى المنظور. كما أصدرت مصر قرارًا بوقف تصدير جميع أصناف البقوليات لمدة 3 أشهر.

- **التمادي في تخزين السلع:** لجأت العديد من الدول إلى تعزيز مخزونها الاستراتيجي من السلع والمواد الغذائية المهمة، حيث فضّلت بعض الدول وقف تصدير المنتجات الزراعية واللجوء لتخزينها انطلاقًا من تخوفات عالمية من حدوث نقص في المواد الغذائية في المدى المتوسط، خاصة في ظل لجوء العديد من الدول إلى إغلاق الحدود، ووقف حركة الطيران، بما يُمثل تهديدًا لسلاسل توريد الأغذية، وتأخر حركة شحن الواردات الغذائية حول العالم.

وقد قامت الصين -التي تعد أكبر منتج ومستهلك للأرز- بشراء كميات أكبر منه من المنتجين المحليين على الرغم من أن الحكومة الصينية تحتفظ بمخزونات ضخمة من الأرز والقمح تكفي لمدة عام كامل. فيما قامت كازاخستان بمنع تصدير منتجات غذائية، مثل الجزر والسكر والبطاطس، وقامت بتخزينها. وتوقفت صربيا كذلك عن تصدير زيت عباد الشمس وسلع أخرى من أجل تخزينها. وتمثل تلك السلوكيات تهديدًا للمعروض العالمي من المواد الغذائية في العالم. (البنك الدولي: ٢٠٢٠، ص٦٦):

- **تعطل طرق الإمداد وإعدام المحاصيل:** تسببت الإجراءات المشددة التي لجأت إليها الدول من أجل الحد من تفشي فيروس كورونا في تعطل طرق الإمداد، مما دفع بعض المزارعين إلى هدر بعض المنتجات لديهم مثل الحليب، وقد قدرت جمعية "مزارعو منتجات الألبان في أمريكا" التعاونية، وهي الأكبر من نوعها في البلاد، الكمية التي يهدرها المزارعون من الحليب بحوالي 14 مليون لتر كل يوم، بسبب تعطّل طرق الإمداد. وفي السياق ذاته، لجأ بعض المزارعين إلى إعدام المحاصيل الخاصة بهم، وذلك بسبب وجود فائض لديهم في المخزون، وتأثر الطلب على المنتجات في الوقت الحالي. فيما يؤثر نقص الأيدي البشرية في ظل التدابير الاحترازية تأثيرًا سلبيًّا كبيرًا على القطاع الزراعي في مجمله. وقد حذّر تقرير للمعارضة التركية، في 15 أبريل الجاري، أعده حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة التركية، من أزمة وشيكة في الغذاء على خلفية المشاكل التي أصابت قطاع الزراعة في البلاد بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد.

- **هلع الشراء Panic Buying:** هرع المواطنون حول العالم، تزامنًا مع إعلان حالات الحظر والإغلاق في بعض الدول، إلى شراء كميات كبيرة من المواد الغذائية من أجل تخزينها. وفي منتصف مارس الماضي، أجرى الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" اتصالًا هاتفيًّا بالمديرين التنفيذيين لمتاجر السلع الغذائية وسلاسل الإمدادات، للتأكد من توافر المواد الغذائية. وقد ناشد "ترامب" الشعب الأمريكي عدمَ تخزين المواد الغذائية الأساسية اليومية. كما تهافت المواطنون في سنغافورة على شراء السلع الأساسية من الأرز وغيره بشكل كبير، مما دفع رئيس الوزراء السنغافوري "لي هسين لونغ"، إلى طمأنة الناس بوجود كميات كافية منه من أجل التوقف عن الشراء بتلك الكميات الكبيرة.

الآليات لمواجهة تحديات الأمن الغذائي العالمي:

لجأت بعض الدول إلى الاعتماد على أساليب مختلفة في ظل تفشي كورونا من أجل تقليل المخاطر المرتبطة بتراجع الأمن الغذائي لديها، وذلك على النحو التالي: :(البنك الدولي :٢٠٢٠، ص.٦٦).

-**توظيف الطائرات المُسيّرة الزراعية:** في ضوء نقص العمالة البشرية تنفيذًا للتباعد الاجتماعي، لجأت بعض الدول إلى تعويض العمالة عبر توظيف التكنولوجيا في القطاع الزراعي. فقد استخدمت الصين الطائرات المُسيّرة الزراعية للمزارع الكبيرة، وللحكومات المحلية، ولموزعي المنتجات الزراعية، وذلك في إطار تقليل الاتصال البشري. ويأتي الاهتمام بمنتجات وخدمات التكنولوجيا الزراعية في ظل تكثيف الحكومة الصينية جهودها للحد من الاعتماد على واردات المواد الغذائية من الولايات المتحدة ودول أخرى على مدى السنوات القليلة الماضية.

- **استراتيجية الممرات الخضراء:** دعت المفوضية الأوروبية، في 23 مارس الماضي، دول الاتحاد الأوروبي إلى تبني استراتيجية الممرات الخضراء "Green Lanes" لضمان تدفق الإمدادات الغذائية -خاصة الزراعية منها-بين الدول الأوروبية، إضافة إلى السماح بنوع من الحركة العابرة للحدود للعمال الموسميين خلال موسم الحصاد، مع اتخاذ كافة التدابير الوقائية والاحترازية اللازمة في هذا الإطار.

- **تقديم الدعم للمزارعين:** أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، في 18 أبريل الجاري، عن برنامج بقيمة 19 مليار دولار لمساعدة المزارعين الأمريكيين على التعامل مع تأثير فيروس كورونا. ومن جانبه، أوضح وزير الزراعة "سوني بيرديو"، أن 16 مليار دولار ستذهب مباشرة للمزارعين، وسيتم استخدام 3 مليارات دولار لشراء منتجات غذائية ستوزع على الأكثر فقرًا.

- **تقييد كميات الشراء من المتاجر:** في محاولة من أجل الحفاظ على الكميات المتاحة من المواد الغذائية في المتاجر، لجأت بعض الدول إلى فرض قيودٍ على كميات الشراء، حيث قررت متاجر المواد الغذائية في بريطانيا في 10 مارس الماضي، فرض قيود على زبائنها، من خلال السماح بشراء كميات مُحددة من المواد الغذائية لكل زبون، وذلك لوقف تجريد المتاجر من المواد الغذائية.

وفي المجمل، فإن إطالة أمد انتشار فيروس كورونا، وعدم التوصل للقاح أو علاج فعّال للحد من انتشاره في المدى المنظور؛ من شأنه أن يفاقم من معضلة الأمن الغذائي العالمي، ولا سيما في ظل خشية العديد من الدول من إعادة حركة الطيران وفتح الأجواء بشكل طبيعي في الوقت الحالي، وهو ما يؤثر بالضرورة على سلاسل توريد الأغذية. من جانب آخر، فإن المجتمع الدولي مطالب بتعزيز التدفق السلس للتجارة العالمية بما يساعد في تأمين توريد الأغذية، كما أن هناك حاجة ماسة من أجل توفير الإمدادات الغذائية للدول الأكثر احتياجًا، لا سيما في القارة الإفريقية، وسط تحذيرات أممية من إمكانية تحولها إلى بؤرة لتفشي الفيروس في الفترة المقبلة. :(البنك الدولي :٢٠٢٠، ص.٦٦)

٧/٤ مخاطر مستقبلية: تأثيرات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي العالمي:

أصبحت التغيرات المناخية وآثارها المحتملة هي الشغل الشاغل لجميع دول العالم خلال السنوات الأخيرة، خاصةً مع بروز مؤشرات عدة على حدوث هذه التغيرات المناخية، مثل الجفاف الشديد والمجاعة في بعض الدول الأفريقية، والأعاصير، وموجات الحر الشديدة التي عانت منها دول أخرى. وثمة توقعات أن تؤثر التغيرات المناخية على

الإنتاج الزراعي، فالزيادة المتوقعة في درجة الحرارة وتغير نمطها الموسمي سيؤدي إلى نقص الإنتاجية الزراعية لبعض المحاصيل، والتأثير كذلك على الثروة الحيوانية، ما يهدد الأمن الغذائي لكثير من الدول. في هذا الإطار، أصدرت مدرسة "راجاراتنام للدراسات الدولية" التابعة لجامعة نانيانج التكنولوجية في سنغافورة، في شهر مايو 2015، موجزاً للسياسات بعنوان: "تأثير التغير المناخي على إنتاج الغذاء: الخيارات المتاحة أمام الدول المستوردة للغذاء"، أعده عدد من الباحثين في مركز الدراسات الأمنية غير التقليدية بجامعة نانيانج التكنولوجية، وهم "بول تنج" Paul P. S. Teng، و"ميلي كاباليرو أنتوني" Mely Caballero-Anthony، و"جوه تيان" Goh Tian ، و"جوناتان لاسا" Jonatan A. Lassa. وقد تناول موجز السياسات الآثار المحتملة للتغير المناخي على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية بحلول أعوام: 2030، و2050، و2080، وأبرز التحديات التي تواجه الدول المستوردة للطعام، مع عرض لأهم التوصيات في هذا الصدد. :(البنك الدولي :٢٠٢٠، ص.٦٦)

الآثار المستقبلية للتغيرات المناخية على الأمن الغذائي العالمي:(Black:2008,p.p243-260)

اعتمد الباحثون على ثلاثة أطر زمنية لتوصيف مستقبل الاتجاهات المناخية في العالم: 2030، 2050 و2100/2080، وهذه الأطر الزمنية تسمح بتقييم آثار التغيرات المناخية مع مرور الوقت على أساس اتجاهات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وحساسية المناخ تجاه تراكم هذه الانبعاثات، حيث تسببت زيادة انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري خلال العقد الماضي في تغير المناخ العالمي. ودون العمل على الحد من انبعاث هذه الغازات، فإنه من المتوقع تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري، وحدوث تغيرات في جميع مكونات النظام المناخي. ونتيجة لذلك، فمن المرجح أن تشهد الأرض ميلاً تجاه ارتفاع درجات الحرارة. وثمة عاملان يحددان مدى تأثُّر نظم إنتاج الغذاء بالتغيرات المناخية في مناطق مختلفة من العالم، وهما: الأول، مستوى التعرض للمخاطر المحتملة ودرجة التكيف ومقدار المرونة التي تتمتع بها أنظمة إنتاج الغذاء، والعامل الثاني هو الموقع الجغرافي. فالتعرض الشديد للصدمات المناخية غالباً ما يتسبب في حدوث خسائر وأضرار كبيرة، ولذلك أصبح وجود نظم زراعية متطورة ومرنة يُعد عنصراً هاماً لتعويض آثار التغير المناخي. وعلى سبيل المثال، فإن الاعتماد على بذور تتحمل الجفاف والفيضانات، وتحسين إدارة المياه، وتطوير تكنولوجيا ما بعد الحصاد، يمكن أن يقلل كثيراً من خسائر الأرز في جنوب شرق آسيا. ويؤكد الباحثون أن هذه التغيرات المناخية لها تأثير سلبي على مناطق إنتاج الغذاء في مختلف أنحاء العالم، حيث إن المخاطر الزراعية المستقبلية المنبثقة عن التغير المناخي يمكن أن تؤدي إلى وقوع كوارث، مثل: موجة الجفاف الشديد التي شهدتها مناطق إنتاج الأرز مؤخراً في استراليا، في منطقة "ريفيرينا" في ولاية "نيو ساوث ويلز" جنوب شرق البلاد، ووقوع أعاصير بشكل مفاجئ مثل الأعاصير الاستوائية كما حدث في إعصار "نرجس" في ميانمار 2008 أو إعصار "هايان" في الفلبين 2013. كما أنه في بعض مناطق ومراكز إنتاج الغذاء، ستتسبب موجات الجفاف، وعدم انتظام هطول الأمطار، في تغيير النظام المناخي؛ مما سيجعل من الصعب على المزارعين التنبؤ بحدوث هذه الكوارث قبل وقوعها. :(البنك الدولي :٢٠٢٠، ص.٦٦)

تقويض تغير المناخ الأمن الغذائي العالمي:

تُقدر الأمم المتحدة أن الأرض أصبحت الآن أكثر دفئاً بنحو 1.1 درجة مئوية مما كانت عليه في القرن التاسع عشر، وهي عُرضة إلى أن تزيد بما يصل إلى 4.4 درجة مئوية بحلول نهاية القرن الواحد والعشرين، إذا ما استمرت

الانبعاثات الكربونية عند مستواها الحالي. كما يواجه العالم أكثر من أي وقت سابق ظروفاً مناخية استثنائية، تتمثل في تباين عال في درجات الحرارة (موجات حارة أكثر حرارة، وموجات صقيع أكثر برودة)، وتباين أيضاً في معدلات سقوط الأمطار (جفاف أو سيول)، طبقاً لما تراه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتهدد تلك التغيرات المناخية، الأمن الغذائي لسكان العالم، فكلما ارتفعت وتباينت درجات الحرارة، انخفضت غلة المحاصيل الزراعية، حيث تعاني الأراضي الزراعية الإجهاد الحراري والجفاف وزيادة معدلات الملوحة وانتشار الآفات وانخفاض خصوبة التربة.

مسار تغير المناخ: هناك آليتان يمكن للعالم العمل من خلالهما تجاوز أزمة تغير المناخ؛ الأولى تتعلق بتقليل الانبعاثات الكربونية، والثانية تنصرف إلى التكيف مع الأضرار السلبية للأزمة. ووفقاً للأمم المتحدة، فالعالم لم يتبن بعد ما يكفي من السياسات اللازمة لتحقيق هدف اتفاقية باريس لمنع درجة الحرارة العالمية من تجاوز 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وهو الحد الأقصى المقبول لتجنب كوارث بيئية في المستقبل، حسبما أشارت المنظمة الدولية. وللحيلولة دون ارتفاع درجات الحرارة 1.5 درجة مئوية، يتطلب من العالم اتخاذ سياسات جذرية تساهم في تقليص الانبعاثات الكربونية بنسبة 7.6% سنوياً في الفترة من عام 2020 إلى عام 2030. ومن دون بلوغ ذلك الهدف، فالعالم معرض لزيادة الانبعاثات الكربونية، ومن ثم ارتفاع درجة حرارة الأرض.:(البنك الدولي :٢٠٢٠، ص.٦٦)

الآثار المترتبة على التغيرات المناخية والأمن الغذائي بحلول عام 2030

يتوقع "موجز السياسات" الآثار المترتبة على التغيرات المناخية عام 2030، كالتالي:

- الإجهاد الحراري: أي ارتفاع درجات الحرارة، مما قد يتسبب في انخفاض إنتاج الأرز، حيث إن كل زيادة في درجات الحرارة قدرها درجة مئوية واحدة فوق 24 درجة، قد تؤدي إلى انخفاض بنسبة 10% في محاصيل الحبوب.
- الإجهاد المائي: يعني الضرر الذي يصيب النبات نتيجة التعرض إما إلى نقص الماء (جفاف) أو زيادة الماء (غمر) عن الحد الأمثل اللازم لنمو النبات. وينجم "الإجهاد المائي" عن ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض كمية الأمطار، وطول موجات الجفاف المتزايدة. ومن المرجح أن يؤثر على إنتاج الأرز والقمح في آسيا والولايات المتحدة واستراليا.
- يمكن أن يتأثر إنتاج الأرز في دلتا جنوب شرق آسيا من حدوث فيضانات وعواصف ناجمة عن ارتفاع مستويات البحار، وزيادة هطول الأمطار.
- ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف يمكن أن يؤدي إلى زيادة نفوق الحيوانات، خاصةً خلال عملية نقلها من مكان إلى آخر، وبالتالي تراجع عوائد تجارة الماشية.
- ارتفاع معدل هطول الأمطار والفيضانات يمكن أن تتسبب في غرق وتآكل التربة، وبالتالي انخفاض العوائد منها.

الآثار المترتبة على التغيرات المناخية والأمن الغذائي بحلول عام 20150:

يُوجز الباحثون الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية عام 2050، فيما يلي: :(البنك الدولي :٢٠٢٠، ص٦٦)

- من المرجح أن يستمر "الإجهاد المائي والحراري"، وأن يؤثر ذلك على بعض المحاصيل. ودون اتخاذ التدابير اللازمة للتكيف بحلول عام 2050، فإنه من المتوقع أن يشهد إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية انخفاضاً كبيراً؛ فكل

ارتفاع مقداره 2 درجة مئوية في درجات الحرارة يمكن أن يتسبب في انخفاض إنتاج الأرز بنحو 0,75 طن للهكتار الواحد في مناطق إنتاجه.

- ارتفاع درجات الحرارة سيؤثر على إنتاج القمح في جميع البلدان المنتجة له. فعلى سبيل المثال، سهول نهر "الجانج" في الهند يمكن أن تتأثر بشكل ملحوظ نتيجة ارتفاع درجات الحرارة بحلول عام 2050، وأن يتسبب ذلك في خسارة نحو 50% من مساحة زراعة القمح.
- زيادة درجات الحرارة في مياه المحيطات، وزيادة حموضة المحيطات (يحدث نتيجة زيادة امتصاص مياه المحيطات لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الذي تتزايد نسبته من الغلاف الجوي)، والتغيرات في الإشعاع الشمسي في العقود المقبلة، يمكن أن تتسبب في تقلب مستويات إنتاج الأسماك. فبحلول عام 2050، قد تنخفض إمكانية صيد الأسماك في مياه البحار في مناطق جنوب شرق آسيا بنسبة تتراوح من 40% إلى 60% بسبب هجرة الأسماك.

الآثار المترتبة على التغيرات المناخية والأمن الغذائي بحلول عام 2100/2080

تتحدد الآثار المتوقعة خلال هذه الفترة الزمنية، في الآتي: (البنك الدولي :٢٠٢٠، ص٦٦)

- من المرجح أن ينخفض إنتاج المحاصيل في المناطق المنتجة الحالية، خصوصاً مع ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 4 درجات مئوية فوق المستويات الحالية. وبالنسبة للمناطق ذات المناخ الاستوائي، فإن درجات الحرارة الشديدة سوف تحد من فترة موسم نمو المحاصيل.
- حدوث خسائر في إنتاج محاصيل الأرز بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع منسوب مياه البحر وزيادة نسبة الملوحة. وبحلول عام 2080، قد يشهد شمال شرق تايلاند – مثلاً - انخفاضاً في عوائد إنتاج المحاصيل بنسبة تصل من 8,6% إلى - 32,2%.
- وفقاً لأسوأ سيناريو للتغيرات المناخية، فإنه من المرجح أن ينخفض إنتاج القمح بمقدار كبير بين عامي 2050 و2080.
- قد تتسبب الممارسات السلبية للإدارة الساحلية والبحرية، في انقراض العديد من أنواع الأسماك، ويأتي ارتفاع درجات الحرارة ليزيد من التحديات التي تواجهها الدول بحلول عام 2100 خاصةً في المناطق الاستوائية، حيث إنه من المرجح أن تكون مصائد الأسماك الساحلية في البلدان الاستوائية عُرضة للتغيرات المناخية بسبب انخفاض الغطاء الطبيعي من الشعاب المرجانية، مما قد يزيد من مشكلة حدوث انقراض في أنواع الأسماك.

أبرز التحديات التي تواجه الدول المستوردة للغذاء:

هناك عدداً من التحديات تواجه الدول المستوردة للغذاء، وهي: :(البنك الدولي :٢٠٢٠، ص.٦٦)

انخفاض في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وصيد الأسماك: مما يشكل تحدياً إضافياً على الأمن الغذائي العالمي. ومن المرجح أيضاً حدوث المزيد من التقلبات في أسعار الغذاء، وارتفاع المخاطر المرتبطة بالحصول على الطعام في الأسواق العالمية.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب زيادة تكاليف الإنتاج: حيث إنه من المرجح أن ترتفع تكاليف الإنتاج الغذائي بسبب ارتفاع تكاليف التكيف مع التغيرات المناخية والتدابير اللازمة للتخفيف من آثارها. وفي هذا الإطار، فإن ثمة توقعات أن ترتفع أسعار الأعلاف، بالإضافة إلى مشكلة ندرة المياه، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

تغير مراكز إنتاج الغذاء في العالم: لتجنب ارتفاع تكاليف التكيف، فإنه من المرجح أن تنتقل مناطق الإنتاج الزراعي والحيواني إلى مناطق ذات ظروف مناخية أكثر ملائمة، وقد يقود ذلك إلى تغيير مناطق التوزيع العالمي لإنتاج وتصدير الغذاء، مع احتمال صعود بلدان جديدة على خريطة الأمن والإنتاج الغذائي في العالم باعتبارها مراكز لتصدير الغذاء، وظهور سلاسل جديدة لإمدادات الطعام، وبالتالي اختلاف ميزان القوى بين الدول المصدرة للغذاء والدول المستوردة له، وهو ما سيُلقي بتبعاته على العلاقات الإقليمية والثنائية بين الدول.

٨/٤ مستقبل الزراعة والأمن الغذائي العالمي: (W.B:2020,p.p44-98)

من الممكن أن تساعد الزراعة على الحد من الفقر، ورفع الدخول، وتحسين الأمن الغذائي لدى 80% من فقراء العالم، الذين يعيشون في المناطق الريفية ويعملون بالزراعة بصفة أساسية. وتعد مجموعة البنك الدولي أحد الممولين الرئيسيين للزراعة. تُعد الأنظمة الغذائية الصحية والمستدامة والشاملة للجميع بالغة الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للعالم. وتعد التنمية الزراعية من أقوى الأدوات لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك وتوفير الغذاء لنحو 9.7 مليارات شخص بحلول عام 2050. وتزيد فاعلية النمو في القطاع الزراعي بواقع مرتين إلى أربع مرات عن القطاعات الأخرى من حيث زيادة مستوى الدخل فيما بين الفئات الأشدّ فقرا، حيث أفادت تحليلات أجريت عام 2016 أن 65% من الفقراء العاملين البالغين يكسبون قوتهم من الزراعة. وتعد الزراعة أيضاً بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي: ففي عام 2018، كانت تشكل 4% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وفي بعض أقل البلدان نمواً، يمكن أن تشكل أكثر من 25% من إجمالي الناتج المحلي. (البنك الدولي:٢٠٢٠، ص٦٧)

لكن أنشطة النمو والحد من الفقر والأمن الغذائي، التي تقودها الزراعة، باتت معرضة للخطر: وتؤثر الصدمات المتعددة - من الاضطرابات الناجمة عن جائحة كورونا إلى الأحوال الجوية بالغة الشدّة والآفات والصراعات - على الأنظمة الغذائية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتزايد الجوع.

ويمكن لتسارع وتيرة تغير المناخ أن يزيد من انخفاض غلة المحاصيل، وخاصة في أكثر مناطق العالم معاناة من انعدام الأمن الغذائي. وتتسبب أساليب الزراعة والحراجة وتغيير استخدام الأراضي في نحو 25% من انبعاثات غازات الدفيئة؛ ومن ثم، من الممكن حل جزء من مشكلة تغير المناخ من خلال جهود التخفيف في قطاع الزراعة. ويهدد النظام الغذائي الحالي أيضاً صحة الإنسان والكوكب ويتسبب في مستويات غير مستدامة من التلوث والنفايات.

فثلث الغذاء المنتج على مستوى العالم إما يتعرض للفقد أو الهدر. وتعد معالجة الفاقد والمهدر من الأغذية أمراً بالغ الأهمية لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي، فضلاً عن المساعدة في تحقيق الأهداف المناخية والحد من الضغوط على البيئة. كما أن المخاطر المرتبطة بالنظم الغذائية السيئة هي أيضا السبب الرئيسي للوفاة في جميع أنحاء العالم. فهناك الملايين من البشر الذين لا يتناولون ما يكفي من الطعام أو يتناولون أنواعا خاطئة منه، مما يتسبب في عبء مزدوج لسوء التغذية الأمر الذي قد يؤدي إلى الإصابة بالأمراض والأزمات الصحية. وتوصل تقرير لعام 2021 إلى أن

هناك ما بين 720 إلى 811 مليون شخص قد عانوا الجوع في عام 2020، أي أكثر من 10% من سكان العالم. ويمكن أن يتسبب انعدام الأمن الغذائي في تردي نوعية النظام الغذائي وزيادة مخاطر مختلف أشكال سوء التغذية، مما قد يؤدي إلى نقص التغذية وكذلك زيادة الوزن والبدانة، وتشير التقديرات إلى أن 3 مليارات شخص في العالم لا يستطيعون تحمل تكاليف نظام غذائي صحي. ويضيف تأثير الحرب في أوكرانيا مخاطر على الأمن الغذائي العالمي، مع احتمال أن تظل أسعار الغذاء مرتفعة في المستقبل المنظور. (البنك الدولي:٢٠٢٠، ص٦٧)

النتائج:

توصل البحث للنتائج التالية:

- ✓ يتحقق الأمن الغذائي حينما يصبح لدى جميع الأفراد في جميع ا لأوقات القدرة الاقتصادية، والاجتماعية للحصول على الغذاء الكافي والآمن بكامل عناصره الغذائية للوفاء باحتياجاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.
- ✓ مفهوم الأمن الغذائي مفهوم مركب له أبعاد متعددة، وهو لا يشير فقط إلى توافر الغذاء بالكميات اللازمة، وإنما يشير أيضاً إلى جودة الغذاء المقدم للفرد من حيث كونه غذاءا آمناً. وعليه فإن تحقيق الأمن الغذائى للأسرة والمجتمع يجب أن يكون من الأهداف الأولية للحكومات، وتصبح مشكلة انعدام الأمن الغذائي مشكلة طويلة الأجل يتطلب حلها تضافر جميع أفراد ومؤسسات المجتمع لرفع المستوى الحقيقي للمعيشة.
- ✓ إن التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي العالمى في معظم دول العالم يتطلب الاعتماد على ركيزتين متزامنتين، يمكنهما القضاء على هشاشة الأمن الغذائي العالمي في المستقبل وتتمثلان فيما يلي:
- ✓ تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، وتوسيع خيارات الوصول إلى خدمات التخطيط الأسري من جهة ورفع المستوى الثقافي للسكان ولربّات البيوت خاصة، لاسيما ما يتعلق بالثقافة الاستهلاكية والثقافة الغذائية.
- ✓ تحسين ظروف العيش في الدول من خلال التخلص من رواسب التخلف في البنى التحتية وتشجيع الزراعات المعاشية بمنح المزارعين قروضا صغيرة ومتوسطة الأجل لحفر الآبار واقتناء الآلات الزراعية.
- ✓ أن الإصلاحات التي عرفتها معظم دول العالم ساهمت في زيادة إنتاج بعض المحاصيل وتحقيق التنمية الزراعية ولكن وبالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها إلا أن مستوى تحقيق الأمن الغذائي العالمي لا يزال متواضع ومحدود، والفجوة الغذائية لازالت في الارتفاع بسبب تزايد نفقات التلوث البيئي الذي يلحق بالأغذية ويقلل غلة المحاصيل الزراعية ونوعيتها من جهة، والأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية خاصة في ظل انهيار أسعار النفط من جهة أخرى، مما يستدعي تكثيف جهود أكبر في المجال الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة وارساء مقومات الأمن الغذائي والتقليل من حدة التبعية الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.

التوصيات:

- ✓ ضرورة تكاتف المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للوقاية من المجاعة والتخفيف من حدتها وتحشيد الموارد لمعالجة الأسباب الجذرية التي تقف وراء الأزمات الغذائية بشكل فعّال بسبب، من بين أمور أخرى، آثار جائحة

كوفيد-19، والأزمة المناخية والنقاط الساخنة العالمية والحرب في أوكرانيا، إلا أنه لا يزال يجد صعوبة في تلبية الاحتياجات المتزايدة. وضرورة الحاجة إلى معالجة جماعية لانعدام الأمن الغذائي الحاد على المستوى العالمي عبر السياقات الإنسانية والتنموية وإحلال السلام

- ✓ ضرورة تقديم المساعدة الفورية لإنقاذ الأرواح وتجنّب المجاعة، واستمرار الدول المتقدمة في مساعدة البلدان الفقيرة والنامية في الانتقال إلى أنظمة غذائية زراعية مستدامة وسلاسل توريد مرنة من خلال الاستفادة من الإمكانات الكاملة للصفقة الخضراء صديقة البيئة والبوابة العالمية.
- ✓ تعزيز التغييرات الهيكلية في طريقة توزيع التمويل الخارجي، بحيث يمكن تقليل الاعتماد على المساعدة الإنسانية بمرور الوقت من خلال استثمارات إنمائية طويلة الأجل، وقد يساهم ذلك في معالجة الأسباب الجذرية للجوع والفقر وإنعدام الأمن الغذائي.
- ✓ ضرورة اتخاذ إجراءات على نطاق واسع للتحرك نحو نُهج متكاملة للوقاية والتنبؤ والاستهداف بشكل أفضل لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات الغذائية على نحو مستدام، بما في ذلك الفقر الريفي الهيكلي والتهميش، والنمو السكاني والنظم الغذائية الهشة.
- ✓ دعوة إلى التحرك العاجل لكل دول العالم، لا يجب أن يكون هناك مكان للجوع في القرن الحادي والعشرين. مع ذلك، فإننا نشهد دفع الكثير من الناس بعيدا عن طريق الازدهار. لقد تردد صدى رسالة واضحة اليوم: إذا أردنا منع حدوث أزمة غذاء عالمية كبرى، فعلينا أن نتحرك الآن، وعلينا أن نعمل معا، وأن المجتمع الدولي يرقى إلى مستوى هذه المهمة من خلال الاستفادة من العمل الجماعي وتجميع الموارد، يصبح تضامننا العالمي أقوى ويصل إلى أبعد مدى.
- ✓ ضرورة إنشاء مرفق عالمي لتمويل استيراد الأغذية، بهدف مساعدة البلدان الفقيرة على التعامل مع ارتفاع الأسعار نتيجة للحرب الروسية الأكورانية.
- ✓ ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحة التغير المناخي وتطوير وسائل الإنتاج الزراعي واعتماد سبل العيش المستدامة، حيث يواجه العالم ارتفاعاً متوقعاً في الطلب العالمي على الغذاء بنسبة 50% بحلول عام ٢٠٥٠، وتطوير الإنتاجية الزراعية بشكل مستدام لتلبية الطلب المتزايد، وضمان قاعدة موارد طبيعية مستدامة.

هناك عدداً من التوصيات لتلافي الآثار المناخية على الأمن الغذائي، وتتمثل في الآتي:

- ✓ أن تعتمد كل من البلدان المصدرة والمستوردة للغذاء، إجراءات للتكيف في النظم الغذائية، أو ما يمكن أن يُطلق عليه "no-regrets approach" ويعني ذلك اتخاذ تدابير استباقية للتكيف، نظراً لعدم الدقة في التوقعات المناخية في المستقبل.
- ✓ تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي من خلال تبني نهج التكيف دون النظر إلى حدود الدولة، باعتباره إطار عام لمراقبة الإنتاج والتجارة العالمية والإقليمية للغذاء. فالبلدان المستوردة التي لديها القدرة على الاستثمار في مجال البحث والتنمية ينبغي أن تعمل على دعم البحث العلمي والابتكار التكنولوجي لتحسين إنتاج المحاصيل، سواء في الدول التي لديها إمكانيات للإنتاج والتصدير أو الدول المصدرة الحالية.

- ✓ يتعين على البلدان المستوردة أيضاً توفير التكنولوجيا اللازمة لتطوير المعدات والمرافق اللازمة للحد من خسائر التخزين والتي تقدر بنسبة 20% بالنسبة للأرز في جنوب شرق آسيا. كما ينبغي أن تقوم الحكومات بدعم مراكز البحوث الدولية للأغذية.
- ✓ تنويع مصادر الغذاء، وتوفير التمويل اللازم لتطبيق تدابير التكيف مع التغيرات المناخية، حيث يمكن أن تلعب البلدان المستوردة للغذاء والمراكز المالية العالمية مثل سنغافورة واليابان وكوريا، دوراً أكبر في تحديد آليات مالية جدية لتوفير التدابير اللازمة للتكيف مع التغيرات المناخية، والتخفيف من حدة آثارها، والتأمين ضد أضرارها. وتشمل هذه المساعي استخدام آليات السوق لتعزيز إدارة المخاطر في قطاعات الإنتاج الغذائي.
- ✓ دعم التعاون الإقليمي لتطوير أنظمة الرصد والإنذار المبكر للكوارث المناخية، والمشاركة في التعاون والحوار الإقليمي حول نظم إنتاج الأغذية.
- ✓ الشروع في إيجاد نظام متطور لتخزين المواد الغذائية، فكثيراً ما تعتمد السياسة الحالية للتخزين على التوقعات المناخية قصيرة المدى، ومن ثم فإن تطوير نظم لتخزين الغذاء تعتمد على توقعات طويلة المدى للتغيرات المناخية، يمكن أن تساعد في الحد من التقلبات خلال الفترات التي تتسم بضعف إنتاج المحاصيل، فضلاً عن أهمية دعم الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية وآليات التخزين.
- ✓ بناء القدرات في البلدان المنتجة، فنظراً لوجود برامج تنموية متنافسة، وعدم توفر القدرات المالية في الدول النامية، فإن معظم الحكومات في هذه الدول لا تملك الوسائل اللازمة لتطوير التكيف الاستباقي في القطاعات ذات الصلة بالزراعة. وبالتالي يمكن لحكومات البلدان المستوردة للغذاء توفير المنح الدراسية والمنح البحثية للدكتوراه في هذا المجال.
- ✓ ضرورة التكيف مع التغيرات المناخية من أجل تطبيق نظام مرن لإنتاج الغذاء في العالم، يتطلب إجراء تغييرات مؤسسية وتكنولوجية واقتصادية، ليس فقط في الدول المصدرة للغذاء ولكن أيضاً في الدول المستوردة له.
- ✓ دعوة دول العالم نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العالمي لتقليص الفجوة الغذائية ومواجهة الزيادة في الطلب على الأغذية.
- ✓ دعم أصحاب المشاريع الاستثمارية في المجال الزراعي، وبذل جهود أكبر لاستقطاب عاملين أكثر نحو هذا القطاع لتشجيع التنمية المستدامة للزراعة خاصة الريفية منها.
- ✓ تشجيع عمليات البحث العلمي المرتبط بمجال الطاقة الخضراء والتنمية الزراعية المستدامة، فضلا عن أهمية جذب التقنيات الأجنبية من خلال تبني مشاريع مشتركة.
- ✓ تحسين كفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي من خلال استخدام نظم الري الحديث للحفاظ على النظم الإيكولوجية المائية والحد من تفاقم الإجهاد المائي.

تفعيل التنمية الزراعية المستدامة باعتبارها أحد أهم الآليات المستحدثة لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال فصل أنظمة الأغذية والزراعة تدريجيا عن الاعتماد على الوقود الأحفوري والتوجه نحو مصادر الطاقة الخضراء.

- ✓ ضمان قاعدة موارد طبيعية مستدامة.

- معالجة تغير المناخ وتحديد الأخطار الطبيعية.
- القضاء على الفقر المدقع والحد من انعدام المساواة
- القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية.
- تحسين فعالية وشمولية ومرونة المنظومات الغذائية.
- تطوير فرص كسب الدخل في المناطق الريفية ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة.
- بناء القدرة على التكيف مع الأزمات والكوارث والنزاعات طويلة الاجل.
- منع تهديدات الزراعة العابرة للحدود والناشئة وتهديدات الأنظمة الغذائية.
- معالجة الحاجة إلى حوكمة دولية ووطنية متسقة وفعالة.

- معالجة تغير المناخ وتحديد الأخطار الطبيعية.
- القضاء على الفقر المدقع والحد من انعدام المساواة
- القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية.
- تحسين فعالية وشمولية ومرونة المنظومات الغذائية.
- تطوير فرص كسب الدخل في المناطق الريفية ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة.
- بناء القدرة على التكيف مع الأزمات والكوارث والنزاعات طويلة الاجل.
- منع تهديدات الزراعة العابرة للحدود والناشئة وتهديدات الأنظمة الغذائية.
- معالجة الحاجة إلى حوكمة دولية ووطنية متسقة وفعالة.

- ضمان قاعدة موارد طبيعية مستدامة.

- معالجة تغير المناخ وتحديد الأخطار الطبيعية.
- القضاء على الفقر المدقع والحد من انعدام المساواة
- القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية.
- تحسين فعالية وشمولية ومرونة المنظومات الغذائية.
- تطوير فرص كسب الدخل في المناطق الريفية ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة.
- بناء القدرة على التكيف مع الأزمات والكوارث والنزاعات طويلة الاجل.
- منع تهديدات الزراعة العابرة للحدود والناشئة وتهديدات الأنظمة الغذائية.
- معالجة الحاجة إلى حوكمة دولية ووطنية متسقة وفعالة.
- ضمان قاعدة موارد طبيعية مستدامة.
- معالجة تغير المناخ وتحديد الأخطار الطبيعية.
- القضاء على الفقر المدقع والحد من انعدام المساواة
- القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية.
- تحسين فعالية وشمولية ومرونة المنظومات الغذائية.

- تطوير فرص كسب الدخل في المناطق الريفية ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة.
- بناء القدرة على التكيف مع الأزمات والكوارث والنزاعات طويلة الاجل.
- منع تهديدات الزراعة العابرة للحدود والناشئة وتهديدات الأنظمة الغذائية.
- معالجة الحاجة إلى حوكمة دولية ووطنية متسقة وفعالة.

قائمة المراجع:

أولا: مراجع باللغة العربية:

1) أحمد أدم محمد. الغذاء في السودان -إهمال الماضي وآمال المستقبل، جريدة النيلان الإلكترونية:
http://www.theniles.org/ar/articles/food-crisis

2) إنتيني، فيتو. النزاع واللاجئون وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، في: البيئة العربية والأمن الغذائي: التحديات والتوقعات، عبد الكريم صادق وآخرون محررا، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2014.

3) البنك الدولي(٢٠٢٠)، شراكة بين البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لدعم الأمن الغذائي في اليمن.

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release.
world-bank-and-food-and-agricultureorganization-partner-to-support-food-security-in-yemen

4) البنك الدولي(٢٠٢٠)، التصدي لتغيُّر المناخ الآن: بناء حلول قابلة للتوسع في تطبيقها
ttp://blogs.worldbank.org/voices/arabvoices/ar/climate-action-now-building-scalable-solutions

5) البنك الدولي(٢٠٢١)، موارد تمويلية من البنك الدولي تساعد البرامج الطارئة في اليمن
http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/emergency-programs-ground-yemen

6) جمال محمد صيام، شريف محمد سمير (٢٠٠٩)، أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر، ورقة قدمت للمؤتمر الدولي حول: "التغيرات المناخية وأثارها على مصر"، شركاء التنمية للبحوث والدراسات، القاهرة. 3-2 نوفمبر 2009.

7) سمير عدلي يوسف (٢٠٠٥)، مؤشرات الأمن الغذائي وتدنيه العبء المزدوج، الفجوة الغذائية وانتشار بعض الأمراض المرتبطة بنقص التغذية وسلامة الأغذية في مصر، المؤتمر الخامس لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي (الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية)، القاهرة.

8) سيدي محمد المصطفى(٢٠١٩)، تشخيص أزمة الأمن الغذائي، مركز الجزيرة للدراسات.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3422AE4C-5F01-4A63-A108-A2349E1DD104

9) صندوق النقد العربي(٢٠١٦). التقرير الاقتصادي العربي الموحد2016، أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

10) الطيب أبو بكر عبد الله سليمان(٢٠٠٩). "الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي"، مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني. العدد3.

11) عائشة عميش(٢٠١٤). واقع الأمن الغذائي: مؤشراته وأبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية-دراسة حالة الجزائر، ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر الدولي التاسع حول: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية". كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف بالتعاون مع مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ومخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة.24-23 نوفمبر 2014.

12) عبد الدايم محمد ولد(٢٠١٩). مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، مركز الجزيرة للدراسات.

a. http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3f040890-6e20-4ed0-ab3c-4f4e254e6434

13) عزة إبراهيم عمارة (٢٠٠٥)، الأمن الغذائي المصري (المفهوم، الواقع، السياسات)، المؤتمر الخامس لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي (الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية)، القاهرة.

14) محمد السيد عبد السلام(٢٠١٤)، الأمن الغذائي للوطن العربي. الكويت: عالم المعرفة.

15) محمد الشحات الزعبلاوى، غادة عبد الفتاح مصطفى(٢٠٢٠)، تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائى المصرى، قسم السياسة الزراعية وتقييم المشروعات، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية، مصر.

16) المركز الوطني للمعلومات(٢٠٠٥)، الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية.

17) مركز كارينغي للشرق الأوسط(٢٠٢٠)، انعدام الأمن الغذائي في سوريا التي مزقتها الحرب: من الاكتفاء الذاتي طوال عقود إلى الاعتماد على الواردات الغذائية، http://carnegie-mec.org/2015/06/04/ar-pub-60866

18) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠١٩)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

19) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(٢٠٢٠)، قائمة المصطلحات المختارة.

20) منظمة الأغذية والزراعة(٢٠٠٩)، كيف يأكل العالم في عام ٢٠٥٠، الفاو، روما ٢٦-٢٤ يونيو ٢٠٠٩.

21) المنظمة العربية للتنمية الغذائية(٢٠١٩). أوضاع الأمن الغذائي العربي ٢٠١٩، الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الغذائية.

22) المنظمة العربية للتنمية الغذائية(٢٠٢١). تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية، الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الغذائية.

23) يوسف بن يزة (٢٠٢٠)، محددات ومهددات الأمن الغذائي فى المنطقة العربية، مجلة العلوم الإسلامية والاجتماعية، العدد ٣٨، الجزائر

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

24) Black, R.E., Allen, L.H., Bhutta, Z.A., Caulfields, L, de Onis, M., Ezzati, M., Mathers ،C., Rivera, J. (2008): Maternal and Child Undernutrition: global and Regional Exposure and Health Consequences, The Lancet 371(9608): 243-260.

25) World Bank. Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing

مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده الدولية

The concept of food security and its international dimensions

د.هشام خلوق/ جامعة محمد الخامس، الدار البيضاء/المغرب

Dr. Hisham Khalouk/ Mohammed V University, Casablanca/ Morocco

ملخص الدراسة:

الكوارث الطبيعية والزيادات السكانية ومحدودية الموارد وارتفاع الأسعار، وفشل السياسات الحكومية جعل من تحقيق الأمن الغذائي قضية عالمية، تطرح بانتظام على طاولة النقاش في إطار الندوات والمؤتمرات، وتتصدر أولويات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. لقد تغير مفهوم الأمن الغذائي ولم يعد شأنا محليا في إطار المجال السيادي لكل دولة، بل توسع ليصبح دوليا. فأي أزمة غذاء تقع في بلد ما تؤثر على كامل العالم.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الغذاء، السياسة الدولية، السياسة الخارجية.

Abstract :

Natural disasters, population increases, limited resources, high prices, and failure of government policies have made the issue of achieving food security a global issue. Today, food security is at the top of the priorities of the United Nations and the international community, as it is regularly brought up on the discussion table in the framework of international symposia and conferences. The concept of food security has changed and is no longer a local matter within the framework of the sovereign domain of each country, but rather has expanded to become an international one. Because any food crisis in one country affects the entire world.

Keywords: Security, food, foreign policy, international policy.

مقدمة:

تطوُّرُ وتعدّد الأزمات الغذائية والمجاعات، أدى لتطور مفهوم الأمن الغذائي وتعدد المفاهيم المرتبطة به. المفهوم عرفه الإنسان منذ فجر التاريخ، حين فقه من الممارسة الحياتية وتجاربه مع الجوع أن للزراعة مواسم وفرة وعطاء ومواسم شح وجفاف، وأن عليه أن يحتفظ ببعض الأغذية من مواسم الوفرة ليستعين بها في غذائه في مواسم النقص، وذلك عبر تطوير وسائل تخزينها كي تبقى محافظة على قيمتها الغذائية وفي ظروف مناسبة قدر الإمكان، ولأطول فترة ممكنة. وهكذا طور الإنسان تقنياته في تخزين الحبوب وتجفيف اللحوم وتصنيع السمن وما شابه من منتجات غذائية. ومع نشوء الدول سعت كل منها إلى تأمين حاجة مواطنيها من المواد الغذائية وعلى مدار السنة (البياتي، 2011، ص. 79)، ثم بدأت الدول في التخطيط لتوفير الأمن الغذائي لسنوات قادمة، ومع هذا التحول في التفكير والممارسة، تطور مفهوم الأمن الغذائي وتوسع ليتجاوز البعد التقليدي والكلاسيكي الضيق.

حدود الموضوع:

الأمن في بعده الغذائي سيشكل حدود هذه الورقة البحثية، مع التركيز في تحليل المفاهيم على ربطها بالسياسة الدولية والأزمات الغذائية الكبرى، والتي تحمل طابع التأثير الشامل والعام، والذي يمتد لأكبر عدد من الدول.

أهمية البحث:

تستمد الورقة البحثية أهميتها من خطورة اللاأمن على المجتمع الدولي، حين يتعلق بنقص الغذاء. فحين نقارنه بغيره من المشاكل التي يعاني منها العالم نجده الأخطر. فمثلا البترول حين يرتفع ثمنه يمكن للمواطن أن يستغني عن سيارته، لكن حين يرتفع ثمن الغذاء لا يستطيع المواطن أن يستغني عن الأكل (Bourgeois, 2012, P. 32).

أهداف البحث:

يمكن إجمال الأهداف التي يسعى البحث للوصول إليها في الآتي:

- محاولة الإحاطة بمفهوم الأمن الغذائي؛
- محاولة ربط المفهوم بباقي المفاهيم المتعلقة بالسياسة الدولية والعلاقات الخارجية.

إشكالية البحث:

إشكالية الغذاء أصبح لها أبعادا عالمية، لذلك نطرح الإشكال الرئيسي التالي:

هل المفاهيم الحالية المرتبطة بالأمن الغذائي كافية وتفي بالغرض، أم أن تعاظم التهديدات المرتبطة بنقص الغذاء وبعدها الدولي يفرض تجديد المفاهيم؟

الإشكاليات الفرعية:

وضمن هذا الإشكال الرئيسي يمكن إدراج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالأمن الغذائي؟
- وما هي المفاهيم السياسية ذات البعد الدولي المربطة به؟

فرضية البحث:

مما سبق وللإجابة على إشكالية البحث والأسئلة المتفرعة عنها، يمكننا أن نفترض أن مفهوم الأمن الغذائي مفهوم متعدد ومتجدد، وتصعب مقاربته، لاختلاف التعريفات التي ترتبط بالمتغيرات الداخلية والدولية.

منهجية البحث:

الاعتماد على علم المناهج مهم لأي دراسة علمية أو بحث، وخصوصا حين يتعلق الأمر بالعلاقات الدولية، لما له من دور كبير في فهم ومقاربة الموضوعات البحثية بشكل عقلي وعلمي، وفي الحصول على نتائج موضوعية. وللإجابة على الإشكالية الموضوعة وإثبات أو نفي الفرضيات المطروحة، ومن أجل الوصول بهذه الدراسة إلى أقصى قدر ممكن من الفائدة تم اعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي.

-المنهج الوصفي: هذا المنهج مهم لكونه يتناسب مع طبيعة موضوع الورقة البحثية التي تقارب المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي وبعدها الدولي. ذلك أن المنهج الوصفي يوفر إمكانية دراسة الظاهرة باعتماد الوصف الدقيق.

-المنهج التحليلي: تم التركيز كذلك على المنهج التحليلي لتقديم التفسيرات والإجابة على الأسئلة التي يطرحها الموضوع. وذلك من خلال تحليل المفاهيم المرتبطة به، من أجل الحصول على نتائج موضوعية في نهاية البحث.

خطة البحث:

للإجابة على إشكالية الموضوع تم التطرق للجانب النظري المرتبط بالمفاهيم والتعريفات اللصيقة بالأمن الغذائي، مثل الغذاء والأمن والخوف، وأمان الغذاء، والأمن الغذائي المستدام، والأزمات الغذائية. ثم تم ربط هذه المفاهيم بمفاهيم أخرى لها علاقة بالسياسة الدولية والعلاقات الخارجية. وذلك من خلال خطة ثنائية، وعبر المحورين التاليين:

المحور الأول: تطور مفهوم الأمن الغذائي وباقي المفاهيم المرتبطة به

المحور الثاني: البعد الدولي لمفهوم الأمن الغذائي

المحور الأول: تطور مفهوم الأمن الغذائي وباقي المفاهيم المرتبطة به

إذا كان الأمن في مفهومه العام مركب ومعقد وصعب المقاربة ومتنازع عليه، ويتأثر بالتطور التاريخي واختلاف الإيديولوجيات والمرجعيات وكذلك المصالح، مما يجعل تعريفاته متعددة، والاستغلال السياسي له كبير (Berthelet, 2014, p. 18)، فإن مفهوم الأمن الغذائي على وجه الخصوص أكثر تعقيدا وصعوبة في المقاربة. ولكي نسهّل الصعب سنحاول مقاربة المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي لتجلية التغييرات التي واكبت تطور المفهوم.

أولا: مفهوم الأمن والخوف والغذاء

ثلاثية الأمن والخوف والغذاء هي مفاهيم طبعت حياة البشر ورافقت مسار الإنسانية من البداية إلى اليوم، وسيستمر هذا الثلاثي في لعب الأدوار الأولى في المستقبل، مادام الإنسان موجودا على وجه الكرة الأرضية. فما هو تعريف الأمن والخوف والغذاء؟ وما هي طبيعة العلاقة التي تجمعهم؟

الأمن: لغة من (أمِن)، وآمنا وأمانا، وأمنا، وإمنا: اطمأن ولم يخف، فهو آمن، ومن سلم، وأمن فلانا على كذا، أي اطمأن إليه، أو جعله أمينا عليه (البياتي، 2011، ص. 23). والأمن ضد الخوف، إنه شعور بالطمأنينة والاستقرار، لذلك عرفه هنري كيسنجر (ديبلوماسي أمريكي ووزير خارجية سابق) بكونه: "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء (محمود، 2007، ص. 36).

الخوف: هو نوع من الشعور المتولد عن سلسلة من الأفكار، التي تتراكم لتكون صورة أو وضعاً معيناً، لا يريد الإنسان حدوثه أو الوصول إليه (الشياب، أبو حمور، 2014، ص. 140). والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

الغذاء: الماء والغذاء والكلأ، من أبرز المشكلات التي واجهت الإنسان عبر تاريخه، وإذا كانت الاحتياجات الأساسية للإنسان تتمثل في المأوى والغذاء والكساء، فإن الغذاء يمثل أولى هذه الاحتياجات (بكدي، وحمدي، 2016، ص. 11). والغذاء في مفهومه البسيط هو الأكل والشرب المحتوي على العناصر الأساسية المفيدة للجسم، والذي يوفر الطاقة، ويعمل على صيانة الجسم ونموه.

وللغذاء ارتباط وثيق بالأمن والخوف. ففي القرآن الكريم ورد مفهوم الغذاء ومشتقاته في عدة آيات، كما ورد مرتبطا بالأمن والخوف في قوله تعالى: "الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ" وفي غيرها من الآيات الكريمات.

ومن الآية والتعاريف السابقة نفهم أن الأمن والخوف لا يجتمعان، لأن أحدهما ينفي الآخر، فإذا حضر الأول غاب الثاني، والعكس صحيح.

وبخلاف الخوف يبقى الأمن والغذاء مفهومان مقترنان وعلاقتهما مستمرة باسمرار وتواجد الإنسان على وجه الأرض، فالإنسان القديم حين كان يسعى للبقاء على قيد الحياة، لم يكن يميز بين حاجته للأمن وسعيه للبحث عن الغذاء، وإلى اليوم يظل المصطلحان مرتبطان ومترادفان.

عموما يبقى الأمن مطلبا تسعى إليه البشرية، وتبقى التغذية شرطا وجوديا، ويبقى الخوف جزءا من الحياة الإنسانية، وسيظل كذلك للأبد، وإن اختلفت أشكاله وتنوعت تجلياته. فالخوف يتوفر على الإقامة الدائمة في المجتمع البشري، وهو جزء طبيعي في الحالة الإنسانية، فحياتنا تبدأ بصرخة، كما أن أول إحساس رافق الإنسان كان إحساس الخوف. الخوف من الحرب ومن الآخر ومن أنفسنا ومن الله ومن المجهول ومن الجوع.

ثانيا: مفهوم الأمن الغذائي ومرتكزاته

الأمن مفهوم متعدد، ويضم أنواعا لا يمكن حصرها، فهناك الأمن الداخلي أو القومي المرتبط باستقرار الوطن، والأمن الخارجي المرتبط بالقدرة على رد العدوان، والأمن الاجتماعي المرتبط بمستوى المعيشة، والأمن الدولي المرتبط باستقرار المجتمع الدولي، والأمن الإنساني المرتبط بحماية حقوق الأفراد وتوفير العدالة، والأمن البيئي المرتبط بحماية الموارد الطبيعية، والأمن الغذائي موضوع هذا البحث، والمرتبط بتوفير الغذاء الكافي للبشرية.

مفهوم الأمن الغذائي:

ظهر مصطلح الأمن الغذائي لأول مرة في 1974 خلال مؤتمر الأغذية العالمي، ثم ظهرت بعده مفاهيم أخرى مرتبطة به. وتتواتر التعريفات المختلفة للأمن الغذائي، فالتعريف التقليدي يركز على تحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكانياتها في إنتاج احتياجاتها من الغذاء محليا، وهو تعريف قاصر ومحدود، لذلك طرحت الفاو تعريفا أكثر شمولا، حيث ربطت الأمن الغذائي بتمتع جميع البشر في كافة الأوقات بالمقدرة المادية والاقتصادية التي تمكنهم من الحصول على كميات كافية من الغذاء السليم والمغذي، وما يرغبون به من أغذية ليعيشوا حياة صحية وفاعلة (بكدي، وحمدي، 2016، ص.36).

لقد تطور مفهوم الأمن الغذائي إلى اشتراط كفاية جميع أفراد المجتمع من السلع الضرورية بعد أن كان يقتصر على الاكتفاء الذاتي، وأصبح مفهوما ينطوي على أربعة أركان (اللوزي، 2009، ص.5،6) هي:

- ✓ إتاحة المعروض من المواد الغذائية، سواء من الانتاج المحلي أو من السوق العالمي؛
- ✓ استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة، ومن موسم لآخر؛
- ✓ إتاحة المواد الغذائية للمواطنين كافة، وتناسبها مع مدخولهم؛
- ✓ سلامة الغذاء، وفق المواصفات المعتمدة.

أما بخصوص أشكاله، فيمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي وهما (المطلق والنسبي):

- الأمن الغذائي المطلق: يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة، بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو مرادف للاكتفاء الذاتي، لذلك يعرفه البعض بالأمن الغذائي الذاتي (بكدي، وحمدي، 2016، ص. 42).
- الأمن الغذائي النسبي: يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الاجتماعية بانتظام. وبذلك يكون مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة

إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد منه أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع بها القطر المعني بميزة نسبية عن غيره من الأقطار الأخرى (البياتي، 2011، ص. 81).

مرتكزات الأمن الغذائي:

مفهوم الأمن الغذائي مؤسس على ثلاثة مرتكزات:

- **المرتكز الأول:** معيار كمي مرتبط بوفرة السلع الغذائية.

وقد قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بإدراج الحق في الطعام الكافي ضمن مفهوم الأمن الغذائي. فبادرت إلى إصدار دليل عملي يتضمن إرشادات لإدراج الحق في الطعام (الذي نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966) في البرامج الوطنية للأمن الغذائي عبد الخالق، وكريم، 2015).

- **المرتكز الثاني:** وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
- **المرتكز الثالث:** أن تكون الأسعار في متناول المستهلك، لأن ارتفاع الأسعار يعني إقصاء الفقراء وذوي الدخل المحدود.

وهذا المرتكز الأخير مهم جدا لأنه يعطي صورة حقيقية عن الوضع الغذائي للدول. فداخل الدولة الضعيفة نجد الأزمات الغذائية المرتبطة بارتفاع أسعار المواد لا تصيب الطبقة الميسورة، ويكون التأثير الأكبر على الفئات الهشة التي تدفع فاتورة ما لم تستهلك من أزمات. وبالرجوع للماضي القريب وما حصل مع أطفال العراق الذين مات منهم جراء الحصار في نهاية التسعينات أكثر من مليون ونصف طفل نتيجة نقص الغذاء والأدوية دليل ساطع على أن الأزمات الكبرى يصنعها الساسة الكبار ويدفع تمنها الصغار والفقراء. الضعفاء دائما ما يكونون الحطب الذي تأكله نار المجاعات.

وقد يتوفر الغذاء لكن ارتفاع أسعاره يجعل الفقراء لا يملكون ثمنه. ومن ذلك نخلص إلى أن توفر الغذاء داخل دولة ما بكميات مناسبة لا يعني أنه متاح لكل الطبقات، فغلاء المعيشة يجعل الطبقات الدنيا تعيش الحرب بدون حرب، وتعيش فقر الغذاء رغم توفره. وهو أمر مؤلم أكثر من غيابه على الجميع، لأن الأسر المعوزة تراه بعينها ولا يصل بطنها، لكونها غير قادرة على دفع ثمنه. لذلك على الحكومات بدل الافتخار بتوفير جميع أنواع الغذاء، عليها أن تعمل قبل ذلك على توفيره بالثمن المناسب للجميع. كما يجب تجاوز الأنماط الاستهلاكية السائدة. فهناك أنماط استهلاكية أصبحت تميل للتبذير، وإذا استمر الأمر على هذا المنوال فإن العالم سيواجه نقصا كبيرا في الغذاء.

ثالثا: مفهوم الأمان الغذائي:

عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أمنا غذائيا بسبب تزايد الانتاجية من جراء تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة. إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب الكثير من المخاوف للمستهلكين (سلام، 2016، ص. 63). خاصة بعد ظهور أزمة جنون البقر التي اكتسحت أوربا والعالم في 1990، وهو الأمر الذي فرض ضرورة تجديد مفهوم الأمن الغذائي، والذي كان مفهوما كميا بالأساس (Rastoin, 2013, P. 4).

ونتيجة تزايد القلق العالمي من المخاطر التي يمكن أن تترتب عن استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة ظهر مفهوم أمان الغذاء، الذي يختلف عن مفهوم الأمن الغذائي. وقد عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه "جميع الظروف

والمعايير الضرورية خلال عملية إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع وإعداد الغذاء، واللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به صحيا وملائما للاستهلاك الآدمي" (عريبي، 2013، ص. 78). فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.

وبذلك بدأ التفكير في طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية. ففي مجال السلع الغذائية، كان الاهتمام سابقا منصبا على توفير السلع بالكميات المطلوبة، أي منصبا على الكم لا الكيف. ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية، أو الموازنة بين الكم والكيف، مع التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية (سلام، 2016، ص. 63).

رابعا: مفهوم الأمن الغذائي المستدام

خرج مفهوم الأمن الغذائي من إطاره التقليدي ببروز مفهوم التنمية المستدامة أواخر القرن العشرين، ليتحول اهتمام الدول إلى تحقيق أمن غذائي مستدام. غير أن مفهوم الأمن الغذائي المستدام لا يلغي المفهوم التقليدي، بل يأتي مكملا له، ومضيفا عنصر الاستدامة كأساس للاستمرارية (عريبي، 2013، ص. 71). إن التحدي الذي يواجه صانع القرار هو كيف يمكن زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، مع تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية بصورة متواصلة (بكدي، وحمدي، 2016، ص. 45).

والاستدامة كتعريف تعني الاستجابة لمتطلبات الأفراد، كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الكاملة والشاملة وتوفير الموارد لكل من الأجيال الحالية والمستقبلية (عريبي، 2013، ص. 71).

إن التركيز على الأمن الغذائي المستدام له ما يبرره، ذلك أن الكثير من المؤشرات ترسم صورة سوداء عن المستقبل. ولكي نتجنب السيناريو الأسود، يبقى التحدي في القدرة على التوفير المستدام للغذاء. ومن هنا تأتي أهمية الاستدامة التي لا تركز فقط على الحاضر بل تراهن على الاستمرارية لتجنب المشاكل والأزمات الغذائية المستقبلية.

خامسا: مفهوم الأزمة الغذائية

يرجع أصل كلمة أزمة إلى الطب الإغريقي القديم، حيث كانت تعبر عن نقطة تحول مصيرية في تطور المرض، يرتهن بها شفاء المريض أو موته، خلال مدة زمنية محددة (الزبيدي، 2011، ص. 17). ثم تم إعادة استخدام المصطلح في القرن السادس عشر في المعاجم الطبية. وفي الأدب السياسي في القرن السابع عشر استعمل للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة. وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامه للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يحفل بها المجتمع الدولي (العيسوي، 2014، ص. 15).

وبالرجوع لقاموس (وبستر) الأمريكي نجده يعرف الأزمة على أنها حالة خطيرة وحاسمة تستوجب مواجهة سريعة، وإلا حدث تغير مادي ينشأ عنه موقف جديد قد يتضمن نتائجا وآثارا سيئة (المرعول، 2014، ص. 21). ويتحدد مفهوم الأزمة حسب المجال الذي توجد فيه، فهي إما داخلية وإما خارجية. وهي إما مالية أو اقتصادية أو غذائية. والأزمة الغذائية هي أخطر الأزمات لأنها تشكل تهديدا مباشرا لوجود الإنسان، خاصة إذا كانت ذات طابع دولي.

الساحة الدولية دائما ما كانت مسرحا للأزمات المفاجئة والمتكررة، فمن كان يتصور هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ومن كان يتصور حدوث الربيع العربي، ثم ظهور فيروس بقوة كورونا، أو نشوب حرب داخل القارة العجوز بين روسيا وأوكرانيا. لكن وفي المقابل فإن حدوث الأزمات الغذائية كان ولازال وسيبقى متوقعا، بل ويتصدر التنبؤات في كل مرحلة من تاريخ الأزمات المتوالية التي عرفتها وستعرفها البشرية. وبالتالي فإننا حين نتوقع حدوث أزمات للغذاء في المستقبل لن نأتي بالجديد لأنه االسيناريو الكلاسيكي المتكرر الحدوث عبر الزمن.

المحور الثاني البعد الدولي لمفهوم الأمن الغذائي

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة في الدولة، فهي تتضمن اتخاذ قرارات تتعلق بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدول. غايتها تحقيق المصالح العليا للدولة، والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والأمن الغذائي لمواطنيها (ولد الصديق، 2018، ص. 19-20). وبما أن هناك توظيف لسياسة الغذاء في العلاقات بين الدول، يمكننا أن نتطرق لسلاح الجوع ودبلوماسية الغذاء وغيرها من المفاهيم المرتبطة بالسياسة الدولية. لذلك سنحاول ربط مفهوم الأمن الغذائي بمفاهيم السياسة الدولية التي تؤثر فيه وتتأثر به

أولا: مفهوم الأمن الدولي وعلاقته بالأمن الغذائي

الأمن الدولي بمفهومه التقليدي يرتبط بدراسة الحرب والاستراتيجية العسكرية والأشكال البديلة لاستخدام القوة، إلا أن تطورات الزمن الراهن تجعل من الضروري توسيع نطاق المعنى وبَسْط إطاره ليشمل قضايا حقوق الإنسان والقضايا البيئية والغذائية وغيرها (ميثاق، 2019، ص. 111).

إن مسألة توسيع مفهوم الأمن الدولي فرضته قضايا مثل الفقر والجوع وغياب المساواة في العالم، وهي عوامل مهددة للاستقرار. فالدول تخطئ حين تستثمر في شراء السلاح من أجل تحقيق أمنها على حساب الأمن الصحي والتعليمي والغذائي. هذا الاستثمار في وسائل القتل والدمار يجعل العالم غير آمن وليس العكس (Fontanel, 2010, P. 18-19). حيث أصبحنا اليوم نصطدم بشعوب ناقمة وبمواطن مفقر يسعى للانتقام عبر الانضمام للجماعات المتطرفة والمنحرفة.

إن الوصول للأمن المستدام لا يمكن أن يتحقق إلا عبر عالم يعمه السلام، عالم لا تتوجس الدول فيه من فراغ سلة غذائها. وللأسف ونحن نكتب هذه الكلمات، نعيش على إيقاع تبادل الهجمات بين روسيا وأوكرانيا، بعد أن اشتعلت الحرب بينهما في 24 فبراير/شباط 2022، حيث بدأت روسيا غزوا عسكريا واسعا لأوكرانيا، وكأنها غزت العالم. وما لم يقتله فيروس كورونا، قد يقتله الجوع بعد الحرب الروسية وما سيرشح عنها من أزمات وربما حروب أكبر. ذلك أن الحروب والمنازعات وانعدام الاستقرار السياسي من أكثر أسباب انعدام الأمن الغذائي، وغالبا ما تمنع النزاعات المسلحة المزارعين من إنتاج الأغذية، وتقطع سبل الوصول إلى الغذاء بسبب تعطل أعمال النقل والتجارة والأسواق. كما تواصل النزاعات المسلحة تشريد الملايين من البشر وتنفيهم بعيدا عن ديارهم، في جميع أنحاء العالم، ويعوق استمرارها عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم وتهديدهم بالجوع والمجاعة (عربي، 2013، ص. 87).

وقد دقت الأمم المتحدة ناقوس الخطر، مؤكدة أن الحرب بين روسيا وأوكرانيا ستفرمل كل الجهود التي تبدلها المنظمة الأممية لتوفير الغذاء للدول الفقيرة عبر برامجها المتأثرة بالحرب. وهو ما يعني أن التأثير سيكون متفاوتا بين الدول القادرة وتلك الفقيرة. وهذا يحيلنا على مسألة مهمة، وهي درجة التأثير المتفاوتة للأزمات الغذائية على الدول.

فإذا كانت الأزمات والحروب واحدة فإن أثرها على الدول متعددة، وتختلف من دولة لأخرى. وتبقى الدول الضعيفة من أكبر المتأثرين بالأزمات الحالية، لكونها لا تملك الإمكانيات لمواجهتها، وتتحمل فاتورة أغلب الأزمات الدولية، حتى تلك التي لا تكون طرفا فيها.

وبذلك تكون المعادلة الصحيحة والمتوازنة لمفهوم الأمن الغذائي هو ليس فقط توفير الغذاء الكافي للبشرية، بل بتوفير ما يلزم لتجنب الحروب المرتبطة بالغذاء. لأن الأمن الغذائي مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الدولي، فإذا كانت الحروب تؤدي للمجاعات فإن نقص الغذاء بدوره يؤدي للحروب والانتفاضات الداخلية وعدم الاستقرار المجتمعي عبر تفشي الإجرام والتطرف.

ثانيا: مفهومي السياسة الخارجية والسياسة الدولية وعلاقتهما بالأمن الغذائي

لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية ومفهوم السياسة الدولية بين المتخصصين في علم السياسة، وعليه فقد تعددت تعريفات الباحثين. وهو ما يعكس تقعيد المفهومين، وصعوبة التوصل إلى تعاريف متفق عليها. ويرجع سبب هذا التعدد في التعاريف للطبيعة الدينامية للسياسة الخارجية والتفاعلات الدولية (النعيمي، 2011، ص. 19).

يعرف جوزيف فرانكل السياسة الدولية بأنها تتضمن السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم مع المنظومة الدولية ككل، ومع المنظمات الدولية، ومع الجماعات الاجتماعية من غير الدول، بالإضافة إلى فعل المنظومة الدولية، والسياسات المحلية لكل الدول (ولد الصديق، 2018، ص. 21).

أما السياسية الخارجية فيعرفها ليون نويل بأنها "فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى". في حين يعرفها باتريك مورجان بأنها "التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين" (النعيمي، 2011، ص. 20).

أما مارسيل ميرل فيعرفها بكونها "ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه نحو الخارج، عكس السياسة الداخلية. أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود، وهي عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها والمصالح التي تريد تأمينها، مستعملة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية" (ولد الصديق، 2018، ص. 18).

نستشف من هذه التعريفات أن السياسة الخارجية التي تتبناها دولة ما، قد تكون نتيجة لظروف بيئية داخلية أملتها الاشتراطات المرتبطة بالشأن المحلي، أو قد تكون نتيجة رد فعل على عوامل بيئية خارجية فرضتها أو تفرضها تأثيرات المحيط الخارجي (النعيمي، 2011، ص. 27).

وتلتقي السياسة الخارجية لأي وحدة سياسة مع غيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى في الكثير من أنماط العلاقات (تعاون، صراع) وهي تسعى ضمن هذا الإطار نحو البحث عن إنجاز لأهدافها وقيمها، هذا التفاعل يطلق عليه السياسة الدولية، أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي على أي شكل من أشكال نمط العلاقات الدولية (ولد الصديق، 2018، ص.21). وبذلك يمكننا أن نعتبر السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، والسياسة الدولية هي مجموع المبادئ المرتبطة بالنشاط الدولي (النعيمي، 2011، ص. 33).

ونستنتج من ذلك أن السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية، ولكن ليس فقط بوصفها تعبيرا عن أهداف محلية، وإنما بوصفها كذلك نموذجا من نماذج السلوك الدولي. لأن السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات الرسمية بين الدول فحسب، بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية، طالما لها صفة الدولية. وهذا يعني أنها تقوم على المنظمات غير الحكومية مثل منظمة الصليب الأحمر، والاتحادات العمالية للعمال وغيرها. إنها حصيلة للتفاعلات السياسات الخارجية (النعيمي، 2011، ص. 29).

ومن هذه التعاريف يمكننا أن نستنتج أن الضغط بورقة الغذاء على الدول الضعيفة قد يكون جزءا من السياسة الخارجية لبعض الدول، حيث يشكل هذا الضغط أحد أدوات السياسة الدولية في إطار الصراع بين الفاعلين الدوليين.

لكن لماذا أصبحت بعض الدول اليوم تلجأ لسلاح الغذاء في علاقاتها بباقي الدول؟

إن استعمال القوة المسلحة يعتبر مكلفا جدا على جميع المستويات، لذلك أصبح يتم تعويضها بالحصار الاقتصادي والعقوبات مع التركيز على سلاح المواد الغذائية، لأن ارتفاع أثمانها ونقصها قد يؤدي إلى هياج واحتجاج مواطني الدولة الخصم على الحكومة والنظام السياسي، مما يؤدي بالنتيجة لإضعاف الخصم أو اسقاطه أو استسلامه لضغوطات الدولة أو الدول المُحاصرة.

والمثال الأجهر اليوم لاستعمال ورقة الغذاء كأداة من أدوات السياسة الخارجية، هو ما تفعله روسيا بعد أن شنت الحرب على أوكرانيا، ولكونها تشكل وجارتها سلة غذاء عالمية، استعملت التهديد الضمني بتجويع العالم، كوسيلة ضغط للفوز بالحرب.

خاتمة:

مفهوم الأمن الغذائي ببعده الحالي لم يقد مقبولا، لأنه أضيق من أن يستوعب حجم التهديدات والمخاطر المرتبطة بنقص الغذاء، وعلى الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة العمل على توسيع الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي، كما أن على الدول أن تتجاوز تحفظها وأنانيتها وفردانيتها. إذ لا يمكن أن نتحدث عن أمن غذائي مستدام دون عمل جماعي وتعاون دولي واستراتيجية واضحة وواقعية وموحدة. إن حل المشاكل المستقبلية المرتبطة بالغذاء لن يأتي لوحده ساعيا، كما أنه لن يأتي بتضارب المصالح والمقاربات والسياسات، بل بالاستنفار الشامل والتكاثف والتعاون بين الدول القادرة على المساهمة الإيجابية في الحل.

صحيح أن الكثير من المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي قد تغيرت في عصرنا الحاضر وتوسع مفهومها، وهو ما استعرضناه في متن الموضوع، لكن ذلك يبقى غير كاف. ومن المتوقع أن هذه المفاهيم الجديدة المعروضة اليوم ستتغير بدورها في المستقبل. كما أنه من المتوقع أن يحدث تغير في مفهوم القوة، بحيث تصبح لقب الدولة الكبرى رهينا بقدرتها على تدبير المشاكل المطروحة على المستوى الدولي عبر قيادة الأبحاث وتحقيق الأمن الغذائي وليس فقط مراكمة الأسلحة.

ومن كل ما سبق يمكن أن نلخّص أهم ما جاء في البحث من نتائج في التالي:

- **وجود ارتباط أزلي بين مفهومي الأمن والغذاء، فلا أمن بدون غذاء ولا غذاء بدون أمن.** لأن غياب أحدهما يؤدي لاختلال الميزان.

- **الجوع عدو الإنسان الأول**، لكن صناعته تطورت، وأصبح ورقة مستعملة، وجزءًا من السياسة الخارجية والعلاقات الدولية؛
- **في الأزمات الكبرى المرتبطة بالغذاء دائما ما تدفع الدول الضعيفة الفاتورة الأكبر.**

ومن خلال النتائج السابقة تطرح الدراسة الاقتراحات التالية:

✓ ضرورة تحديث المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي، لأن أول مرحلة في مقاربة المشاكل المرتبطة بالغذاء تنطلق من فهمها ومن تحديد أبعادها بشكل دقيق. ففي مواجهة واقع متغير أصبح تكييف مفهوم الأمن الغذائي مع السياق الدولي الجديد ضروريا، حتى يستوعب أكثر التهديدات احتمالا

✓ ضرورة ربط مفهوم الأمن الغذائي بالأمني الدولي الإنساني، الذي يتجاوز الحدود السيادية والمصالح الضيقة للدول؛

✓ الأمن الغذائي هدف، ولا يجب أن يتحول لوسيلة وورقة من الأوراق المستعملة في الصراعات بين الدول.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) بكدي، فاطمة، وحمدي رابح. (2016). الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي

2) البياتي، فراس عباس. (2011). الأمن البشري بين الحقيقة والزيف: المجتمع العراقي نموذجا، دار غيداء للنشر والتوزيع

3) خالد، وليد محمود. (2007). آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

4) الزبيدي، نصير مطر. (2011). إدارة الولايات المتحدة للازمات الدولية. دم: دار الجنان للنشر والتوزيع

5) سلام، أسامة محمد. (2016).. مؤشر أمن الماء والغذاء: البصمة المائية للإمارات العربية المتحدة، دار النشر E-Kutub Ltd

6) الشياب، أحمد، وأبوحمور، عنان. (2014). مفاهيم إدارية معاصرة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

7) عبد الخالق، جودة ، وكريم، كريمة. (2015). الأمن الغذائي العربي: ثنائية الغذاء والنفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر (https://books.google.co.ma/books?id=ob1mDwAAQBAJ&printsec=frontcover&dq=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A&hl=fr&sa=X&ved=2ahUKEwjn0J7-guL3AhXjzoUKHSJLCnIQ6AF6BAgLEAI#v=onepage&q=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A&f=false

8) عريبي، مريم. (2013). آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية: دراسة تحليلية مقارنة لأثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر

9) العيسوي، مالك محسن. (2014). الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الاستراتيجية الأمريكية. دم: العربي للنشر والتوزيع

10) اللوزي، سالم. (2009). تحديات الأمن الغذائي العربي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر

11) المرعول، محمد عبد الله. (2014). الأزمات مفهومها وأسبابها وآثارها ودورها في تعميق الوطنية. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد

12) ميثاق، بيات الضيفي. (2019). أوكسجين الحرية. دم: دار النشر E-Kutub Ltd

13) النعيمي، أحمد نوري. (2011). السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية

14) ولد الصديق، ميلود. (2018). مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي

المراجع باللغة الأجنبية:

15) Jean-Louis, Rastoin. (2013). « Insécurité alimentaire : état des lieux et stratégies d'éviction », Sens-Dessous, N° 12

16) Lucien , Bourgeois. (2012). « La sécurité alimentaire, un devoir d'Etat », Pour, N° 213

17) Pierre, Berthelet. (2014) . Chaos international et sécurité globale: La sécurité en débats, Ed EPU,

18) Sous la direction de Jacques Fontanel. (2010). Economie politique de la sécurité internationale, Ed L'Harmattan

أسباب أزمة الأمن الغذائي الليبي وكيفية التغلب عليها

The causes of the Libyan food Security and how to over come it

د. نجوى عبد القادر الرقاص /جامعة خليج السدرة/ ليبيا

DR.Najway Abdulqadir Alraqqas / Gulf Of Sidra University/ Libya.

ملخص الدراسة:

يرتبط مصطلح الامن الغذائي بتوفير الغذاء للأفراد بكامل عناصره، للوفاء باحتياجاتهم الغذائية في جميع الظروف الصعبة كا (الأزمات الاقتصادية أو المناخية أو الحروب)، ومن خلال ذلك استدركنا مشكلة الدراسة والتي تمثلت في عرض أهم الأسباب المؤدية إلى ظهور أزمة الغذاء في ليبيا وكيفية التغلب عليها وفقاً للمعاير العلمية والصحية المتعارف عليها.

تناولت هذه الدراسة أحدث دراسات التي توضح أهم الخطط الاستراتيجية المتبعة للوصول للاستدامة الأمن الغذائي الليبي (كالاهتمام بقطاعي الزراعة والتعليم التقني وجذب الاستثمارات الأجنبية وتطبيق نظام جودة الغذاء في شركات التصنيع) والتي تعتبر من أهممقومات تحقيق الامن الغذائي.

أجريت هذه الدراسة لمساعدة متخذى القرار في اتباع سياسات سليمة وفقاً للخطط تنموية واضحة تهدف إلى تحقيق مقومات الامن الغذائي وضمأن استمرارها.

الكلمات المفتاحية: أزمة الأمن الغذاء، الخطط الاستدامة، جودة الغذاء، قطاع الزراعة، ليبيا.

Abstract:

Food security is achieved when all individuals have sufficient and safe food in all its nutrients to meet their nutritional needs for an active and healthy life all the timm ever during economic crisis and wars ..And through that، we have analyzed the problem of the study، which is scientific and practical represents a collaborative and healing.

This study deals with the latest studies that show the most important information related to the numbers in the stock chart (Such as interest in the agricultural education sectore public schools

Keywords :- Food Security crisis / Sustainability of plans /Agriculture of Sector /Food Quality /Libya

مقدمة:

عرف الأمن الغذائي بأنه قدرة الدولة على توفير الغذاء بكامل عناصره الغذائية للمواطنين والمقيمين بها وبأ سعار تتوافق مع مدخولهم (سلاطنية، واخرون ،2009، ص . 25) شمل التعريف أيضاً ، حصولهم على الغذاء الكافي كماً ونوعاً للوفاء باحتياجاتهم الغذائية في جميع الأوقات من اجل حياة صحية ونشطةHamilton and Cook)..(1997 وهذا ما اتفقت عليه منظمة الأغذية والزراعة (الفأو) مع مؤتمر القمة العالمي للأغذية World Food Soumit (WFS) المنعقد في شهر نوفمبر 1996.

ومن خلال مفهوم الأمن الغذائي المتعارف عليه وجب توفير أربعة شروط لتحقيقيه :-

Food Availability.1 :-يقصد بذلك توفر الغذاء سواء من مصادر المحلية أو خارجية كما يشمل أيضاالحصول على المساعدات الغذائية .

2**Food Stability** :-يشير الاستقرار الغذائي لتوفر السلع الغذائية وفى مقدمتها الحبوب فى جميع الظروف كا الأزمات الاقتصادية أو المناخية أو الحروب أو الثورات...الخ(الذى يتحقق بوجود مخزونات غذائية لتجنب الصدمات المفاجئة مثل أنعدام الأمن الغذائي الموسمي .

3.**Food Accessibilit** :- ويرتبط بحصول جميع الأفراد على كمية متكاملة من الغذاء الملائم في جميع الأوقات والذى يرتبط بدخل المواطنين والمساعدات الغذائية لغير القادرين على الكسب .

4.**Food Safety** :-ويعتبر من أهمالشروط الامن الغذائي حصول الافراد على الغذاء الذى يتوفر فيه موصفات هامة من حيث سلامته ونوعيته والتي تتحقق بالالتزام بجميع معاير الجودة التصنيعية خلال عمليات أنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الأغذية ومحافظة على النظافة العامة، لضمأن أنتاج غذاءَ، آمنًا وموثوقًا به صحيا وملائما للاستهلاك الآدمي .

أزمة الغذاء في العالم:

إن الأزمة الغذاء العالمية لم تكن وليدة اللحظة، بل نتجت عن الارتفاع غير المسبوق للأسعار السلع الغذائية بذات محاصيل الحبوب (كالقمح والشعير) مع أنخفاض المخزون العالمي منه الأمر الذي حدّ من إمكأنية الحصول على الغذاء بالنسبة لكثير من الشعوب وخاصة الفقراء.

وبرغم أن أزمة الغذاء كأنت أشد وطأة في بلدأن النامية للاعتماد ها على استيراد المواد الغذائية لسد العجز الناجم عن أنخفاض الأنتاج المحلى لسلع الغذائية، حيث وصل معدل الأنفاق على الغذاء ما يتروح من 50-80 % من الدخل الشخصي للأفراد، إلا أن دول الصين وهند وبعض من بلدأن أمريكا اللاتينية سجلت ارتفاعا هائلاً في نقص الغذاء وحتى البلدأن المتقدمة ليست بمنأى عن التداعيات السلبية لتلك الأزمة، فقد زادت حدتها مع التوترات المرتبطة بالتضخم والفقر وأنتشار الأمراضوالحروب، فبعد أزمة كوفيد وحرب روسيا وأوكرأنيا بدء الظهور واضحاً لهشاشة السياسات الاقتصادية وخاصة في دول بعض الدول الأوربية والقارة الأفريقية ودول الخليج التي أصبحت غير قادرة على توفير أحد أهمحقوق الأنسأن الأساسية - ألا وهو الحق التحرر من الجوع وسوء التغذية، المعترف به في العهود الدولية الخاص بالحقوق الأنسأن .

مشكلة الدراسة:

أصبحت مشكلة العجز الغذائي من أبرز المشاكل الواضحة في العالم، لذلك يجب معرفة أهم الأسباب المؤدية إلى العجز الغذائي وكيفية التغلب عليها لرفع من المستوى المعيشي للأفراد ولتأمين الغذاء لهم وفقًا للمعايير العلمية والصحية المتعارف عليها.

هدف الدراسة:

يهدف البحث لدراسة وتحليل أهمالعوامل المؤثرة على الأمن الغذائي، وقياس مدى تأثير كل منها في ظهور العجز الغذائي الواضح المعالم، حيث يمكن تحديد الد ور الذي يلعبه كل عامل من تلك العوامل حتى يصبح من الممكن تحسين حالة الأمن الغذائي في ليبيا وضمأن استدامته.

أهمية الدراسة:

تعتبر الشروط السابقة الذكر، من أهممقومات الأمن الغذائي الذى رأت الباحثة توضيح تأثيركلاً منها على الأمن الغذائي الليبي لتحقيق استدامة الغذاء في ظل تفشى الأمراضوكوارث المناخية وأندلاع الحروب التي باتت توثر بشكل سلبى على استفحال المجاعة وفقر، وخاصة في الدول النامية والتي تعتبر ليبيا أحدها، كما أن لقلة الدراسات الخاصة بالأمن الغذائي الليبي وللاستبعاد ليبيا في 2020 من مؤشر السلامة و الامن الغذائي بسبب نقص معلومات وعدم وجود بيأنات واضحة لذلك قامت الباحثة بجمع البيأنات متاحة وتحليلها والتطرق إلى دراسات المشابهة لموضوع الدراسة في الدول العربية لتشابه ظروفها مع السياسات المتبعة في ليبيا للمساهمة في وضع قاعدة بيأنات واضحة، للخروج بنتائج وتوصيات واليات تنفيد لتلك التوصيات لتساعد متخذي القرار في تفادى تفاقم أزمة الغذاء في ليبيا مع مرور الأيام .

منهجية الدراسة:

اتبعت الباحثة المنهج العلمي المتكامل المتمثل في المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الاستقرائي لوصف عوامل المؤثرة في لظاهرة العجز الغذائي وتحليل بيأناتها للخروج بقاعدة بيأنات تفيد متخذي القرار في كيفية التعامل مع هذه الأزمة.

الحدود الزمنية والمكانية للبحث:

الحدود الزمنية تغطي دراسة (من الفترة 2000-2002) وسيكون محل النقاش في هذه الورقة البحثية أهمالعناصر الهامة لمقومات الأساسية للأمن الغذائي الليبي، التي سبب أهملها ، وعدم الاهتمام بها أحد أهمأسباب ظهور العجز الغذاء في ليبيا حيث رات الباحثة ترتيبها ضمن المحاور التالية حسب أهميتها :-

المحور الأول: القطاع الزراعي وتأثيره للأمن الغذائي الليبي.

المحور الثأني :التعليم التقني وتعدياته على الامن الغذائي الليبي.

المحور الثالث :تطبيق نظام جودة الغذاء في المصأنع وشركات تصنيع وحفظ الأغذية في ليبيا.

المحور الرابع: الازمات والحروب وتأثيراته على الامن الغذائي لليبي.

وفي الأخير خلاصة نقدم فيها أهمالنتائج التي تم الوصول إليها بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التي نراها مناسبة.

1.المحور الأول: القطاع الزراعي وتأثيره على الأمن الغذائي الليبي :-

منذ منتصف السبعينات دخل قطاع الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي مرحلة حرجة في ليبيا، تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية مع قلة العرض مما أدى إلى تفاقم التبعية للخارج والاعتماد في توفير الغذاء من خلال الاستيراد للسلع الزراعية والغذائية الاستراتيجية مثل القمح والحبوب اللذأن يعتبرأن من أهمالمحاصيل التي تنتجها ليبيا مما زاد من تفاقم الأزمة إلى وقتنا الحالي (بوزيد ،2012، ص.1039)

كما سأهم تقلص الأهمية النسبية للزراعة في كثير من الدول مع ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي والقفزة النوعية في الدخول الفردية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمي .وقد سبب هذا الوضع في عجز الدولة في توفير حاجيات مواطنيها من الغذاء وبالتالي اللجوء إلى الاستيراد لسد هذا العجز(بن عيسى،2019) لذلك حضت التنمية

الزراعية بالاهتمام كبير على مستوى دول العالم بما فيها الدولة الليبية، ويرجع ذلك الاهتمام لفشل جهود السياسات السابقة في تجاوز المشكلة الغذاء التي تعاني منها اغلب دول العالم لتوفير الاحتياجات الغذائية من الإنتاج المحلي، مما أدى إلى ضرورة تقييم ومراجعة هذه الجهود بما فيها سياسات دعم القطاع الزراعي (بوسلوم، 2013) فأهمية معرفة مدى مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ودوره في التنمية الاقتصادية، هامة جدا، إلا أنه و برغم من توجيه استثمارات كبيرة لقطاع الزراعة بهدف إحداث التنمية الاقتصادية المستدامة لهذا القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا القطاع لم يستجب لهذه التدفقات الاستثمارية ومن ثم لم يحقق الأهداف المرجوة منه، والتي من أهمها تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الغذائية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية (مسعود، ونوري، 1998) .

وربما يعود ذلك للأسباب كثيرة سببت في عدم نجاح السياسات الزراعية العربية في تأمين الغذاء فمن خلال تحليل الإصلاحات الزراعية التي قامت بها بعض الدول العربية وتطوير تلك الإصلاحات وأسباب إخفاقها لوحظ، أن اغلبها تعود في أساس إلى سوء الإدارة الذي تعاني منه المزارع التي تشرف عليها الدولة، وكذلك الجمعيات التعاونية الزراعية، بالإضافة إلى مشاكل هيكلية متعلقة بعدم القدرة على استيعاب الأساليب الحديثة نتيجة لقلة المختصين، حيث لم تتمكن الدول العربية من تطوير القطاع الزراعي ولا من زيادة انتاجيتها (الأمين، 2004) والذى جاء موفقاً لدراسة(دربال،2008) كما أن اغلب تلك الإصلاحات لم تكون مدروسة بل كأنت في بعض الأحيأن ارتجالية .لذا ظل الأنتاج الزراعي رغم هذه الإصلاحات يواجه مشاكل ومعوقات كبيرة لم تستطع خطط التنمية حلها، فاستمر اتساع الفجوة بين الطلب على الغذاء وأنتاجه، كما تم تشخيص معوقات الإصلاح الزراعي بمشاكل تتعلق بمصادر المياه والأنتاج والتسويق والبحث والإرشاد في الزراعي في دراسة (الجبورى، 2012) تأثير السياسات الزراعية المعتمدة على الأمن الغذائي.

كما أن السياسات المتبعة في الدول ساهمت في حالة أنعدام الأمن الغذائي في الفترة التي سبقت الثمأنيات من القرن الماضي حيث فشلت الدول ذات التوجه الاشتراكي في تحقيق الأمن الغذائي نتيجة للمشاكل الإدارية وهيمنة الإجراءات البيروقراطية، إضافة إلى سياسات تسعير المحاصيل التي لم تنصف المزارعين من جأنبها، أيضا لم تتمكن الدول ذات التوجه الليبرالي من تحقيق الأمن الغذائي بالنظر إلى قصور مبادرات القطاع الخاص في المجال الزراعي وتهميش الزراعة الأسرية حيث عاشت الدولة الليبية اغلب تلك الأنظمة أثناء فترة الدراسة (الأزرق، 2020، ص. 30) حيث درست العديد من الأبحاث أسباب عجز السياسات الزراعية الليبية في الفترة من(1990-2012-) والذى وضحت أن سبب إرتفاع تكاليف الإنتاجية للمحاصيل الزراعية مع قلة الأراضي الصالحة للزراعة وانخفاض نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى كانت هي من أبرز ظهور العجز الغذاء في ليبيا .

وربما يعتبر توفير محفزات المالية والآلات الزراعية والإرشاد المزارعين للاستخدامها استخدام الجيد يزيد من فرصة حل تلك الأزمة كما أن عدم دراية الفلاحين في الغرب الليبى بكيفية استخدام المحاريث القرصية مع عدم الاهتمامهم باتجاه الرياح أدى إلى تفاقم أزمة الزراعة وزيادة في انجراف التربة. (الجبيل، 2020، ص. 105)

1.تطبيق نظام جودة الغذاء في المصانع والشركات:

يعتمد الأمن الغذائي على توفير الغذاء لمستهلكين وفقاً للأنظمة الصحية المتبعة دولياً والتي تعرف بجودة الغذاء أو الغذاء السليم والذى يتسم بأنه لا يشكل تهديدَ على صحة الأنسأن، والذى يجب أن تتوفر فيه جميع العناصر الغذائية، فالغذاء الغير صحى قد يسبب الأمراضللمستهلكين فقد تكون الأمراضناتجة من نقص عناصر الغذائية وتسبب الأمراضكا سوء التغذية والتقزم والأنيميا أو تنتج عن الكائنات الحية الدقيقة (WHO،2012) فأيمكن للأطعمة أن تكون ضارة بصحة الأنسأن أو حتى مميتة عندما تقترن بالبكتيريا والعفن والفيروسات والطفيليات والسموم الكيميائية (Duran،Yigit.v،1997)، ومن هذا المنطلق عملت الشركة الأمريكية (Pillsbury) لأول مرة في الستينات بتوفير منتجات خالية من العيوب للوكالة ناسا وجيش الأمريكي وذلك عبر استخدمها لنظام تحليل أخطار التلوث ونقطة التحكم الحرجة ،والذى استخدم كمرجع من قبل إدارة الغذاء والدواء الأمريكية (FDA) بعد ذلك في مطلع السبعينات.

وعقب ذلك نشر معيار HACCP الدولي من قبل المسؤولين في الإدارات عام 1992 والذي اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي. و تستخدمه مصانع وشركات الصناعات الغذائية والسلطات الرسمية للحماية من المخاطر المحتملة والتي يمكن أن تهدد سلامة الأغذية M،Pierson،(D.2012)، حيث تتضمن تلك البرامج الشروط أولية اللأزمة لجودة التصنيع في الشركات ومصانع من جودة المعدات والتنظيم والتحكم الكيميائي و إدارة التخزين والنقل وتدريب العالمين في القطاع (M،Pierson, 2012.D) .

ولم يقف تطوير جودة وسلامة الغذاء على تلك البرامج فقط ففي عام 2005 نشرت المنظمة الدولية للتقييس معياراً جديدا عرف باسم ISO 2200.، والذى يعرف بأنة نظام وقائي غذائي يتحكم في جميع خطوات تصنيع السلسلة الغذائية بحيث يمنع تعرض المستهلك للأمراض المنقولة بغذاء والذى نفذته أكثر من 50 دولة بعد سنتين من اعتماده من قبل لجنة الدستور الغذائي.

ومع أننا نفتقر إلى الكثير من المعلومات لتحديد مدى عمق مشاكل مجال الجودة في شركات الأغذية المحلية الليبية إلى الآن، الا أن الكثير من الشركات ومصانع كا شركة النسيم للصناعات الغذائية، شركة شيماء للصناعات الغذائية، شركة رهف للصناعات الغذائية، شركة اللبأ لمنتجات الألبأن شركة البستأن للصناعات الغذائية في مدينة مصراتة، وشركة العالمية لصناعة الدقيق، شركة صابرينا للمشروبات، مصنع الرباع التاريخي لتعليب الأسماك في مدينة صبراتة، وشركة لبدة للصناعات الغذائية في مدينة الخمس، وشركة الربيع الدائم للصناعات الغذائية وتعبئة المياه العادية والغازية و المشروبات في مدينة صرمأن، والتي خضعت لعدة دراسات ،حققت اغلبها نجاح بمعدل جيد جدا في تنفيذ تطبيقات نظم إدارة جودة وسلامة الغذاء، حيث وجد أن 50 % منها طبقت نظم إدارة جودة وسلامة الغذاء بينما 50 % الأخرى ليس لديها نظام جودة، و% 40 من الشركات التي تطبق نظم إدارة ونسبة 10% تتبع جودة وسلامة الغذاء المتحصلة على شهادتي ISO 9001 و ISO 22000

كما وجد أن % 80 من الشركات التي كأنت تطبق نظم إدارة جودة و سلامة الغذاء، HACCP لاحظت تغيير في طريقة إدارة العمل و % 20 من الشركات لاحظت أن لتطبيقات الجودة تأثير كبير في خفض تكاليف الإنتاج في حين أن % 40منها كأنت تأثيراتها متوسطة، بلغت التحسينات للشركات بعد تطبيق نظم إدارة جودة وسلامة الغذاء نسبة % 80

منها % 60 من الشركات كما حقق مستوى جودة لمنتجاتها منافسا مثيلاتها من المنتجات المستوردة التي تحصلت على معايير جودة بدرجة كبيره، كما أن تطبيق نظم إدارة جودة وسلامة الغذاء حقق تحسن في مستوى الأداء داخل الشركات بنسبة % 100 وأثر في زيادة حصة الأنتاج في السوق بنسبة % 80 من الأهداف المتوقع تحقيقها مستقبلا للمنافسة العالمية (قنيج، والعقبي ،2019، ص.121).

2.التعليم التقني والفني وتأثيره على الأمن الغذائي: -

تشهد دول العالم المتقدم الارتقاء الاقتصادي واضح خفف من عب العجز الغذائي لشعوبها ويرجع ذلك للاهتمام تلك الدول بتطور العلمي والتقني للعلوم وتكنولوجيا مع متغيرات السريعة التي يشهدها العالم الآن وتزايد عدد سكأن العالم وتناقص الموارد الطبيعية مع زيادة الطلب على الغذاء، كل ذلك يتطلب إعادة التفكير في رفع كفاءة المؤسسات التي تعنى بالتنمية الزراعية والتي يعتبر التعليم التقني الزراعي أولها.

حيث يواجه التعليم التقني والفني في ليبيا إلى وقتا الحالي أزمة حقيقة ساهمت في أزمة العجز الغذائي الليبي ، وقد يعتبر أهمأسباب ضعف مؤسسات التعليم الفني والتقني في ليبيا هي جهل المجتمع بأهمية دور علوم التقنية الزراعية في توفير الغذاء ، كما أن النظرة السلبية للعالمين في هذا القطاع كأنت سبباً مهماً في ضعف بين متطلبات التنمية ومخرجات الأنتاج في مواقع العمل الزراعية (مسعود ،ونوري، 1998)، كما سأهمالتوسع الأفقي في معاهد الزراعية في ليبيا على حساب جودة المخرجات وربما يرجع ذلك إلى عدم ثبوت التبعية الإدارية وغياب المعايير المهنية اللأزمة لرفع كفاءة العالمين بقطاع عبر برامج اعداد وتأهيل والتدريب اللازمين للتابعين لهذه القطاع وهذا ماجاء موافقاً لدراسات سابقى في ليبيا (مسعود ،و نوري، 1998) ، (رمضان، وسليمان، 2010)

3.الأزمات والحروب وتأثيراتها على الامن الغذائي الليبي:

لعبت الظواهر المناخية والمتعلقة بالاحتباس الحراري، واختلال التوازن البيئي والأزمات الاقتصادية وأندلاع الحروب وأنتشار الأمراضفي العديد من دول العالم في ندرة الموارد وأنحسار المعروض من الغذاء والتي كأنت المسبب الرئيسي في اختلال توازن المعادل (السكانية الغذائية ، مما سبب ارتفاع معدل الفقر واستفحال مظاهر الجوع في عدة مناطق واسعة من العالم، كا الجزائر وليبيا ومصر وتونس ويمن وغيرها والتي تعتمد على الواردات الغذائية ولا تتمتع باستدامته (بن عيسى، وآخرون، 2019)

كما تسببت الحروب والثورات في العالم ظهور أزمة الغذاء في كل بقع العالم العربي، فمع بداية عام 2011 أندلعت الحروب في ليبيا عقب تغير نظام القذافي الأمر الذى فاقم من أزمة الغذاء في ليبيا مع ارتفاع الأسعار وقلة السيولة النقدية وأنقطاع الكهرباء و تلف العديد من المحاصيل امر الذى اد إلى ارتفاع معدل التضخم برغم من المساعدات الأنسأنية التي أنتشرت على حدود الليبية لمساعدة الهاربين من ويلات الحروب للتخفيف من تلك الأزمة أنذاك ، الا أن ضعف البنية التحتية للدولة الليبية بذات في القرى والمدن التي أنتشرت بها الحروب كبنغازي ومصراته وجبل الغربي ودرنة، سأهمفي منع الوصول الكثير من الخدمات الأساسية للسكأن مثل الغذاء والماء لكثير من محتاجين لها .

كما يلعب تغير المناخ دوراً واضحاً على الامن الغذائي فالأمطار تؤثر كميتها إذا كانت كبيرة أو صغيرة على جودة المحاصيل وقد تسبب في اتلافها، وانتشار الغبار الذى كأن أهمأسبابه أنجراف الترب وزيادة التصحر والراعي الجائر، امر الذى زاد من تفاقم أزمة، جاء مخيبنا للآمال للقائمين على البرنامج الطارئ للأمن الغذائي الذى أطلقته القمة العربية للتنمية الاقتصادية في الكويت 2009 والذى كأنت ليبيا إحدى منتسبي، فقد كانت أولى خطوات هذا البرنامج مع بداية 2011-2016 (سعيج، 2019. ص. 549) والذى لم يصل إلى تحقيق النتائج المتوقعة للمرحلة الأولى، بسبب العديد من المعوقات والتحديات كالأندلاع الحروب وثورات العربية التي واجهت التطبيق بعد أن تم تقيمه تبعاً للمؤشرات الامن الغذائي العربي 2017، كما اربكت جائحة كورنا العالم والتي أنتشرت مع منتصف شهر مارس 2020 حيث ارتفعت نسبة الجوع ارتفاع حاد في غضون سنة واحدة بمقدار 5 سنوات مجتمعة في الماضي، فسجلت افريقيا اعلى معدلات الجوع في العالم وتفاقم عدم المسأواة بين الذكور والأناث: إذ في مقابل كل 10 رجال يعأنون من أنعدام الأمن الغذائي كأنت هناك 11 امرأة تعأني من أنعدام الأمن الغذائي في سنة 2020 (أي بارتفاع من 10.6 في المائة في سنة 2019).

فابرز سوء التغذية بجميع أشكاله في عام 2020، حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من 149 مليون طفل دون الخامسة من العمر كانوا يعأنون من التقزّم أو أن قامتهم كأنت قصيرة للغاية مقارنة بعمرهم، وأكثر من 45 مليون طفل يعأنون من الهزال، أو أنهم كانوا نحيفين جدًا قياسًا بقامتهم؛ ونحو 39 مليون طفل يعنون من الوزن الزائد، وحسب إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2017 فقد بلغت نسبة البدأنة لدى البالغين في ليبيا بنحو 28.5 من أجمالي ثلاثة مليارات شخص من البالغين، كما عانت أكثر من ثلث النساء في سنّ الأنجاب من فقر الدم على مستوى العالمي، وبلغت في ليبيا 32.5 في 2017 ومن خلال ذلك نجد أن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق المقاصد الخاصة من مؤشرات التغذية بحلول سنة 2030

النتائج والمناقشة: -

تحلل الباحثة في هذه الدراسة بعض مقومات أزمة العجز الغذائي الليبى ، حيث وجدت أن أهم أسبابها كان اعتماد الاقتصاد الليبي على سلعة النفط (الاقتصاد الريعى) بصورة كلية، امر الذى سبب بعدم الاهتمام بمنظومة الزراعة، والتي تعتبر من ابرز مقومات الامن الغذائي، برغم أن الزراعة متأصلة بقوة في تقاليدنا وكذلك تربية الأغنام والماشية.الا أن قطاع الزراعة عأن الكثير من الإهمال في ليبيا، أمر الذى ترتب عليه تفاقم الأزمة الغذائية ،فوجدت الدولة الليبية نفسها أمام ظروف صعبة مع خيارات محدودة على مدى الطويل نتيجة للاعتماد ها بشكل رئيسي على سلعة النفط ولم تجد امامها الا خيار استيراد لمعظم المواد الغذائية لسد احتياجات مواطنيها من الغذاء .

كما أن للأنفجار الفقاعة العقارية منتصف العام 2007، سبب في زيادة أزمة الغذاء، حيث اجتهدت صناديق الاستثمار لتحول نحو أسواق السلع للتعويض عن جزء من الخسائر التي منيت بها في ـ السوق العقارية، ونتيجة لذلك ظهرت حالة المضاربة في أسعار السلع الغذائية. ووفقا لتقرير صندوق النقد ـ الدولي.

ومع ضرورة التعاطي مع هذه الوقائع السائدة على الصعيد العاملي وجدت الدول الليبية نفسها أمام مواجهة لعديد من اشكليلات والتي أهمها: ـ عدم فعالية قطاع الزراعة الذي يعاني من مشاكل كبيرة على صعيد التمويل

والممارسات غير الفعالة التي يلجأ إليها المزارعون وضعف نظامي التدريب والتعليم للقائمين على هذا القطاع، وقد برزت هذه المشاكل كنتيجة للسياسات الزراعية غير المدروسة ، كما أن حركة النزوح الواسعة إلى المدن وترك الأرياف سأهم في إهمال التنمية الزراعية ،والريفية مع .وجود بيئة غير مؤاتيه للزراعة نظراً لشح المياه وضيق الأراضي الصالحة للزراعة.

فبعد تجميع البيأنات المتاحة وتحليلها عن فترة (2000-2020) رأت الباحثة، أن من أهم مقومات استدامة الأمن الغذائي الليبي هي الاهتمام بقطاع الزراعة وتعليم التقني والفني للعلوم الزراعية وتنفيذ نظام جودة الأغذية في المصأنع والشركات المصنعة للغذاء، والتي سيتم عرضها تبعاً لأهميتها:

1.الاهتمام بقطاع الزراعة: -

من أجل الاهتمام بزراعة يجب الاهتمام بموارها الهامة والتي تشمل العديد من العوامل والتي سأتعرض حسب أهميتها:

أولاَ: استصلاح الأراضي، التي تعتبر أهم مقومات نجاح القطاع الزراعي.

حيث واجهت الدولة الليبيا تحديات عديدة منها محدودية ماتملكه من موارد الزراعية حيث تعتبر الاراضى الصالحة للزراعة أهم مقوماتها (بوزيد، 2012، ص. 1389)، لذلك لجا الكثير من بحاث إلى حث على الاهتمام باستصلاح اللاراضى والاهتمام بموارد المائية والعناصر البشرية الأمر الذي يحقق توازن زراعى يحل محل الواردات ويوفر فرصة عمل واستقرار في مناطق الزراعية الليبية (اللافى. 2018، ص.338) .

الجدول التالي يعرض نسبة الأراضي المتصحرة ومهدد بالتصحر في العالم العربى.

جدول 01: المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر في الدول العربية عام 2007

الإقليم	المساحة المتصحرة	المساحة المهددة بالتصحر (الف كم 2)
المغرب العربي (1)	4734	1.008
حوض النيل والقرن الأفريقي (2)	1897	1.221
المشرق العربي (3)	259	357
شبة الجزيرة العربية (4)	1.970	973

المصدر المنطقة العربية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2008

(1) –تونس الجزائر ليبيا. المغرب وموريطانيا (2) جيبوتى. السودان. الصومال ومصر

(3) الأردن سورية العراق فلسطين لبنان، (4) الامارات البحرين السعودية عمأن قطر الكويت واليمن

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن اعلى نسبة في مناطق التصحر ومناطق المهدد بتصحر هي منطقة المغرب العربي وهذا ما يفسر قلة الأراضي الصالحة للزراعة في الدولة الليبية هذا ما جاء موافقاَ (لمنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008) حيث وضحت تتشابه الترب الليبية في أغلب خواصها مع ترب المناطق الجافة بالعالم، والتي تنشا من التعرية الريحية ، التي هي أهم مشاكل الزراعة في ليبيا (بن محمود، 1995)حيث تلعب حراثة دوراً واضحاً في تعرية التربة ،فالحراثة غير المنتظمة والزراعة المستمرة المنهكة لتربة تزيد من تفكك التربة وقدرتها على التنقل مع الرياح مكونة

ما يعرف بالصحراء والتصحر (سلمان، 2012 ، ص. 1026) مما يزيد من تفاقم الأزمة مع مرور الأيام اذ لم يتم الاهتمام باستصلاح الأراضي البور امر الذى يشكل تهديداً على الامن الغذائي الليبي للأجيال القادمة .

ثانياً: الاهتمام بمصادر المياه :-

تعد ليبيا من أفقر دول العالم بمصادر المياة المتجددة إذ لايتجأوز نصيب الفرد من مياة 10% من المتوسط العالمى للمياة حيث تعتمد فقط على المياة الجوفية الغير متجددة (النهر الصناعى) الذي يمد أكثر من 70% من المدن الليبية الذى يسأهمفي تامين 2.3 مليار م^{3}فقط وهذه نسبة لاتكفى في تامين الاحتياجات المستقبلية المقدرة 10مليار م^3 بحلول 2035، لذلك وجب إيجاد حلول تمنع اتساع الفجوة المائية مابين المتاح ومنتج (مهنى، وبن ادريس، 2012)

الشكل 02: يوضح الموارد المائية في الوطن العربي حسب مصادرها

الموارد المائية السطحية	المواسرد الجوفية للمياه			مجموع الواردات المائيةالمتجددة السطحية والجوفية	الموارد المائية غير تقليدية		مجموع الموارد المائية المتاحة
	المخزون	التغذية السنوية	المتاح		مياه التنقية	مياه التحلية	
296.4	7734	42	35	338.4	8.1	2.5	349

المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية والثروة السمكية 2008

الشكل 03: الموارد المائية في الوطن العربي (مليار متر مكعب للعام 2019)

البيان	المائية السطحية	المياه الجوفية	الموارد المائية غير تقليدية	أجمالي مياه متاحة
المنطقة العربية	211.78	36.12	11.15	259.05
%	81.75	13.94	4.31	100

المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي، أعداد المختلفة.

الجدول 04: يبين التوقعات الطلب على المياه في الدول العربية

السنة	القطاع الزراعي	الأغراض المنزلية والصناعية	الإجمالي (مليار م^3)
2008	330	24	354
2020	369	40	409
2030	378	58	436

ومن خلال الجدول السابقة نلاحظ أنخفاض مستوى المياه المتاحة من الموارد الجوفية من (2008-2019) ومع حلول عام 2030 وزيادة الطلب بشكل كبير على مياه قد يتسبب ذلك بعجز في الامن المائي لليبيا فيُحد من قدرتها على تلبية الطلب المتزايد على المياه مع مرور الزمن لذلك يجب إسراع في بناء محطات لتحلية المياه، وإيجاد حلول بديلة أخرى لتحقيق الأمن المائي الطويل المدى لتنويع مصادر المياه وذلك للحفاظ على مصادر المائية الغير متجددة (مياة النهر الصناعي) والتي تعتمد عليها ليبيا في الوقتنا الحاضر. (مهنى، وبن ادريس2012).

جدول 05: يبين تطور المساحة المزروعة المطرية والمروية في الدول العربية خلال الفترة 1990-2007

الفترة	المساحة المزروعة المطرية والبور	المساحة المزرعة	الاجمالي (الف هكتار)
1990	45.247	11.553	56.800
2000	55.929	9.500	65.429
2007	60.067	10.705	70.772

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية والثروة السمكية 2008

أن الطلب على المياه المستخدمة في الزراعة يستهلك ما يقرب من 85٪ من إمدادات ومصادر المياه المتاحة للبلاد. وعوضاً عن هذا الهدر يمكننا تعزيز أنتاجية المزارع من المحاصيل من خلال إنتهاج أساليب سليمة في إدارة الطلب على المياه مثل رفع الدعم عن المحاصيل الضريبية واختيار المحاصيل ذات الأنتاجية الأفضل؛ ومن ثم يمكن استثمار المبالغ التي يتم توفيرها في إعادة تدريب الفلاحين، وتحسين أصناف البذور، وتنفيذ برامج لتقديم مساعدات لاقتناء وترقية المعدات الموفرة للمياه.

ثالثا: الاهتمام بقوى العاملة المنتجة للمنتجات الزراعية :-

ففي عام 2017 بلغ أجمالي القوى العاملة الكلية 134.85مليون عامل في الوطن العربي ،29.76 مليون منهم أجمالي القوى العاملة في قطاع الزراعة، أي بنسبة 22.07% من القوى العاملة الكلية حسب تقرير أوضاع الامن الغذائي العربي 2017 في السوادان الذى وضح ازدياد القوى العاملة الكلية من عام 2014، 2015و2016و2017 بنسب 29.02 ،29.59، 29.79 ، 32.65 على توإلى في المغرب العربي حيث نلاحظ اعلى زيادة في قوى عاملة كأنت 2017 الذى قابلة أنخفاض واضح في قوى العاملة بقطاع الزراعة والذى شهد تذبذب واضح فكأنت اعلى نسبة له 2015 بنسبة 10.78 وأقل نسبة له 2016 حيث كانت 8.30 والتي كأنت اقل من 2014 و2017 والتي كانت 8.36 و8.52 على التوالي والذى يفسر تدنى مستويات إنتاج قطاع الزراعي من السلع الضرورية واتساع الفجوة الغذائية، حيث سأهم ذلك في ظهور الفجوة الغذائية العربية وفق البيأنات معروضة والتي ستوضح في الأشكال المرفقة .

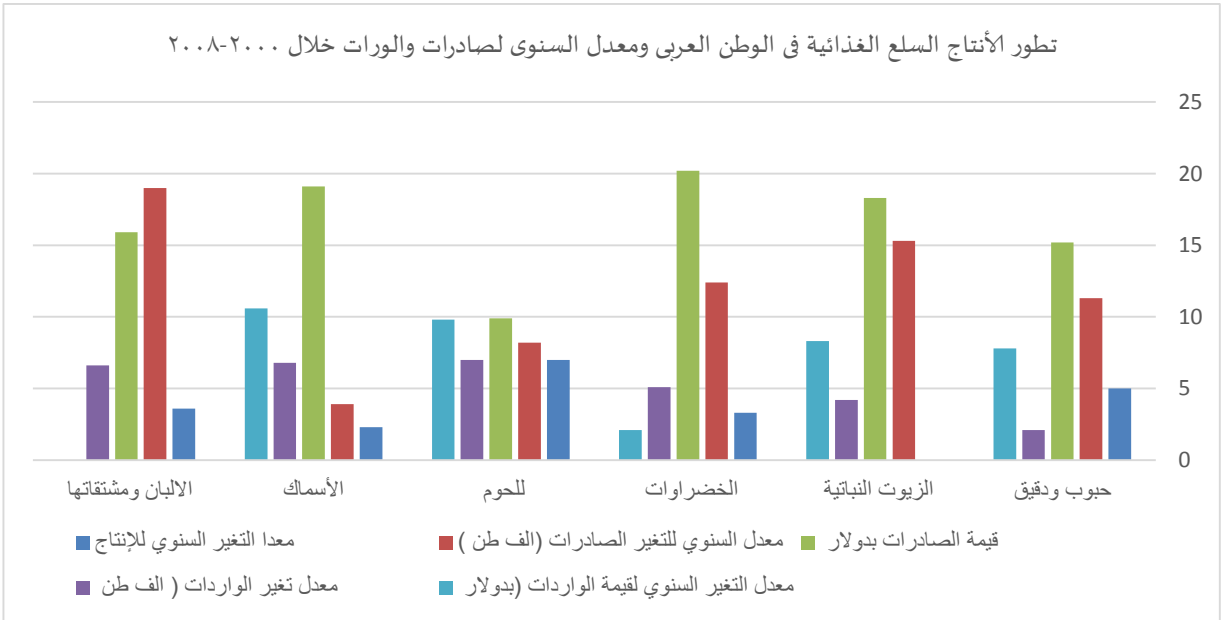

ويوضح الشكل 01: معدل تطور الأنتاج في السلع الضرورية في الوطن العربي مع التغير في المعدل السنوي للواردات والصادرات ومعدل تغيرها بقيمة الدولار وذلك خلال الفترة من (2000-2008)

الجدول 06: يبين تطور الأنتاج السلع الغذائية من 2000-2008

المتغيرات السنوية	حبوب ودقيق	الزيوت النباتية	الخضرأوات	للحوم	الأسماك	الالبأن ومشتقاتها
معدا التغير السنوي للأنتاج	5	0.7-	3.3	7	2.3	3.6
معدل التغير السنوي الصادرات (ألف طن	11.3	15.3	12.4	8.2	3.9	19
قيمة الصادرات بدولار	15.2	18.3	20.2	9.9	19.1	15.9
معدل تغير الواردات (ألف طن	2.1	4.2	5.1	7	6.8	6.6
معدل التغير السنوي لقيمة الواردات (بدولار)	7.8	8.3	2.1	9.8	10.6	12+

ومن خلال الجدول السابق وبيانات الاستهلاك والكتفاء الذاتي نلاحظ ازدياد قيمة الفجوة بين الإنتاج والصادرات والواردات للسلع الغذائية الرئيسية من حوالي 13.9 مليار دولار إلى حوالي 23.8 مليار دولار خلال الفترة 2000-2007، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 8 في المائة، فبعد ما كانت سلعة الحبوب ودقيق تشكل نحو 45 في المائة من قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية في عام200 ، فقد أصبحت تشكل حوالي 50 في المائة عام .2007 ويأتي القمح في صدارة هذه المجموعة حيث يمثل أثر أكبر من 50 في المائة من قيمة فجوة الحبوب، وحوالي 28 في المائة من إجمالي الفجوة الغذائية لعام .2007 ويليه الشعير والأرز بحوالي 8.2 في المائة وحوالي 6.6 بالمائة من قيمة الفجوة

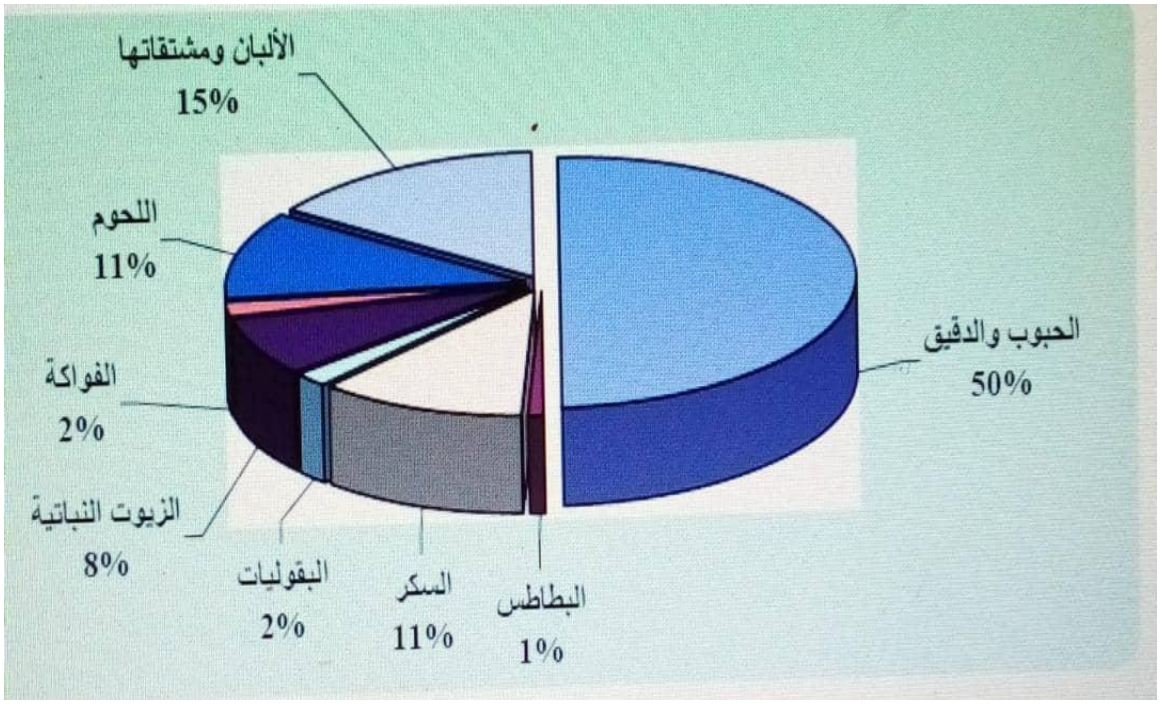

الشكل 02: يبين نسبة مساهمة أهمالسلع الرئيسة في قيمة الفجوة الغذائية عام 2007

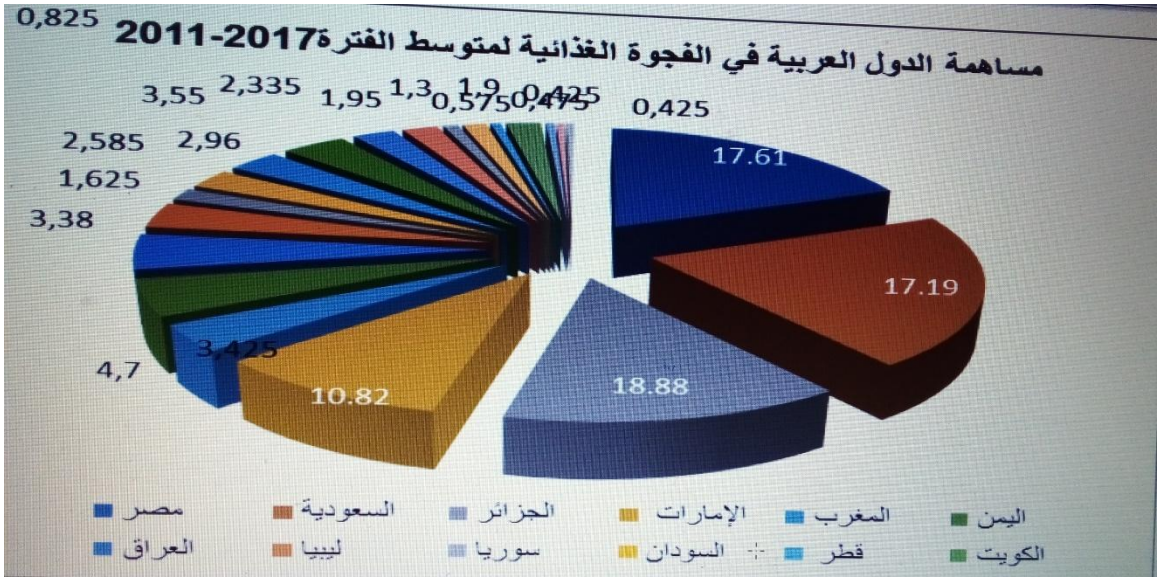

المصدر: المنظمة العالمية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، عدد (2016،2013و2017)

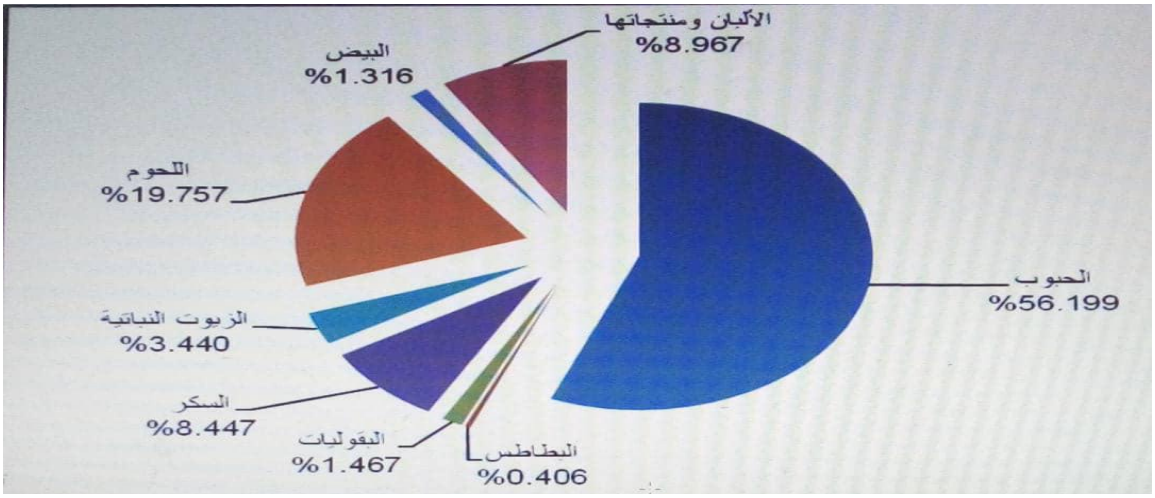

الشكل 04: يوضح يبين نسبة مساهمة أهمالسلع الرئيسة في قيمة الفجوة الغذائية عام 2019

ومن خلال الاشكال السابقة نلاحظ مساهمة حبوب كالقمح وشعير ودقيق بنسبة 50% ونسبة 11% من قيمة الفجوة الغذائية في الفترة 2000-2008 وهذا ما يفسر مساهمة ليبيا التي بلغت 1.3 من قيمة الفجوة الغذائية في 2017 حيث تعتمد الدول الليبية على إنتاج قمح وشعير بشكل أساسي من ضمن نظامها الغذائي، كما أن ليبيا تعتبر مستهلكة للحوم الحمراء والاسماك، الأمر الذى لم يوافق النتائج المتوقعة للبرنامج الطارئ العربي التي كان من المتوقع فيها زيادة الإنتاج في السلع الغذائية الأساسية وحد من البطالة بتوفير فرص للعمل وتحقيق قيم تضاف من خلال توفير فرص الأنشطة الاستثمارية.

جدول 07: يوضح النتائج المتوقعة للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي لعام 2019

البيان الناتج المتوقع	الناتج المتوقع
زيادة أنتاج المحاصيل	الحبوب (52-93% ، المحاصيل السكرية (81%) ،البذورالزيتية (55%) ،التمور (115%)
توفير فرص العمل	حوالي 8.9 مليون فرصة عمل
تحقيق قيمة مضافة	حوالي 4.9 مليارددولار (25%) من الأنتاج الاستثماري
فرص استثمارية للقطاع الخاص	تشمل جميع الدول العربية في المجالات المرتبطة بالمحاصيل المستهدفة

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، السودان، 2010 ، ص ص:22.21

ومن خلال ما سبق لاحظ البحث عدة نقاط أخرى تفيد في استدامة الامن الغذائي الليبي للزيادة الإنتاج الزراعي وعناية بمنتجاته والتي من بينها:

1. اهتمام بالتعليم التقني الزراعي الذى اتسم في ليبيا بعدم مواكبة الخريجين لمتطلبات سوق العمل وتطوير التنمية المستدامة للقطاع الزراعة والذى يعتبر أهممقومات الأمن الغذائي الجيد، حيث تقع عليه مسؤولية توطين وتطوير قطاع الزراعة لتحقيق الامن الغذائي فضعف ارتباط المناهج مع متطلبات السوق للعمل وافتقر للإدارة مستقرة وفق مناهج تنظيمية متجددة.

كما ساهم عزوف الكثير من طلاب بالالتحاق بتعليم التقني ووضع خطط تعليمية مستحدثة تشمل تطابق مخرجات التعليم بمعاير جودة الإدارية مع إرفاق أجهزه ضمن مؤسساته التعليمية متخصصة في تصميم المناهج وخطط التدريب الميدأني واهتمام بالأعضاء هيئة التدريس بأعدادهم اعداد الجيد لتطوير هذا النوع من التعليم.

كما وضحت الدراسة أيضا أن نشوء مشكلة الغذاء في البلدأن الإسلامية يرجع للاعتماد ها على الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، واكو رنيا في توفير (القمح)، والذي يمثل السلعة الرئيسة في أنتاج رغيف الخبز اللازم كغذاء أساسي، والذي شهد ارتفاعاً فاحشاً في السعر في السنوات الأخيرة، فمعظم البلدأن العربية والإسلامية لا تستطيع توفير احتياجاتها الأساسية من الغذاء وتعيش على الهبات والمساعدات، رغم توفر كل المقومات والموارد والثروات الطبيعية التي حبأنا االله بها.

وربما يرجع ذلك للإنتشار الكسل والبطالة والاتكال بين الشباب الليبيين إلى عدم استغلال الأراضي الواسعة الصالحة للزراعة لتوسيع الرقعة الزراعية، وعدم الاستغلال المناسب للمراعي الواسعة بصورة فعالة في الإنتاج الحيواني، عدم الاستفادة من المسطحات المائية الواسعة التي يشغلها العالم الإسلامي في صيد الأسماك، لذلك يجب الاهتمام بفئة الشباب التي تعتبر هي الفئة المنتجة والقادرة على احداث التغير المطلوب.

كما أن من شروط تحقق الأمن الغذائي لدول توفر جودة الغذاء والتي تتحقق بتقديم غذاء صالح للاستهلاك الأدمي وفق معاير دولية معترفة بها (WHO 2012، Yigit، Duran 2012) فإن جودة وسلامة الأطعمة التي تستهلك يوميا

من قبل سكان العالم، أصبحت عاملا رئيسيا لتحقيق صحة المستهلكين وبتالي تحقق أحد مقومات الأمن الغذائي فأتلوث الغذاء يسبب العديد من الأمراض التي تتراوح من بسيطة كالإسهال إلى الحادة كالسرطأن ، حيث تشير التقديرات إلى أن الأمراض التى تنقلها الأغذية خطيرة جدا فقد تسبب الموت .

فزادت نسبة الوفيات الناتج الأغذية الغير صحية بحوالي 2.2 مليون شخص سنوياً 1.9 منهم من الأطفال)، Yigit ،Duran 2012)حيث تتمثل العوامل التي ينطوي عليها التهديد المحتمل والذي قد تسببه الأطعمة سوء النظافة في أي مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية، وعدم وجود ضوابط وقائية أثناء تجهيز الأغذية وإعدادها، والاستخدام غير الصحيح للمواد الكيميائية، والمواد الخام الملوثة، وعدم الاهتمام بظروف التخزين الجيدة للغذاء (WHO 2003)

فبعد إقرار العالم لمنظمة التجارة الدولية وتطبيق المواصفات الدولية المتعارف عليه، أدركت معظم الدول بغض النظر عن مدى تقدمها العلمي والاقتصادي أهمية تطبيق مختلف لمفاهيم علم إدارة الجودة، ذلك لأن النمو الاقتصادي يعتمد أولا على قدرة الدول ثم الشركات والمؤسسات الاقتصادية التابعة لها على الإنتاج، ثأنيا على تطوير أنظمة التصنيع بفعالية عالية.

التوصيات وآليات التنفيذ:

من خلال نتائج البحث توصلت الباحثة إلى عدة توصيات كما حأولت وضع بعض اقتراحات التي تفيد في عمل بتلك التوصيات لمساعدة متخذي القرار في كبح زمام أزمة الغذاء الليبى:

1. الاهتمام بقطاع الزراعة لتعزيز الأنتاجية الزراعية (تعزيز مستوى التكنولوجي المستخدم في الزراعة وتبنى برامج الإرشادية الهادفة) وبتالي زيادة الوظائف مما يساعد على رفع الدخول للأفراد التي تفيد في كبح نقص الامن الغذائي للأسر.
2. تحسين مؤشر الحوكمة في ليبيا (ويكون بتحسين النمو الاقتصادي وثباته) فتكون عنصراً جاذباً للاستثمارات، وذلك لوجود علاقة طردية بين الحوكمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتزيد الدخول الفردية للمواطنين فتقل معدلات الفقر في المجتمع.
3. نشر الثقافة الغذائية عبر الاعلام الغذائي والاهتمام بتعليم الجيد لتحسين العادات الغذائية، والاستهلاك الغذاء.
4. مكافحة الأمراض الناشئة عن الغذاء بالاهتمام بتطبيق قأنون الجودة في الإدارة ومصأنع مع تحسين السعرات الحرارية للأغذية وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة.
5. زيادة الأنتاج المحلى الزراعي الذى يعوض التأثير السلبى للمستهلك عند زيادة أسعار العالمية للغذاء ويكون ذلك بإنشاء شركات زراعية تعأونية .وكذلك استحداث مبادرات تمويلية قومية لقطاع الزراعة، تأسياً بمبادرة البنك المركزي للتمويل العقاري، حيث يسمح للمزارعين بقروض طويلة الأجل لتطوير الزراعة في ليبيا. مع ضرورة تعزيز المستوى التكنولوجي المستخدم فى الزراعة، من خلال تبني برامج إرشادية هادفة وفعالة، واستخدام الوسائل الإرشادية الحديثة مثل التي تعتمد على استخدام الهواتف الذكية لتوفير الوقت وجهد.

ومن خلال ما سبق وجد الاهتمام بتعزيز الامن الغذائي في جميع دول العالم للوصول لحالة من الاستقرار الأمني

العالمي، فتوفير الغذاء له ارتباط وثيق بالأمن الوطن، فإن فقدان الأمن الغذائي أو ضعفه يشكل ثغرة خطيرة في بنيان الأمن الوطني، حيث يرتبط توفر الغذاء بالأمن والاستقرار، فمع زيادة الأسعار السلع وتضخم زادت أعمال الشغب في الشوارع المصرية الأردنية وجزائرية وتونيسية كرد فعل لشعوب للاستفحال الفقر والجوع (الدبك، 2009، ص. 10).

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) الأزرق، عبد الوهاب محمد. (2020). عجز السياسات الزراعية الليبية في تحقيق الأمن الغذائي الليبي. دم.:دن.

2) أمهنى، صالح أمحمد، وبن ادريس، عبد الله محمد. (2022). التحديات والتهديدات المحيطة والحلول المقترحة. حوكمة إدارة المياه بين الواقع واستراتيجيات التنمية. ليبيا

3) بن عيسى، كمال الدين. (2019). مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الامن الغذائي المستدام في الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، الجزائر

4) بن محمود، خالد رمضان. (1995) . الترب الليبية.الهيئة القومية للبحث العلمي. دم.دن.

5) بوزيد، مفتاح محمد. (2012). دراسة اقتصادية لاستجابة عرض بعض محاصيل الحبوب في ليبيا. منشورات جامعة المنصورة. مصر، 3 (9)، 1389-1399

6) بوسلوم. (2013). دراسة اقتصادية عن دور القطاع الزراعي الليبي في التنمية الاقتصادية.رسالة دكتوراه غير منشورة.كلية الزراعة بقسم الاقتصاد الزراعي، جامعة الإسكندرية، مصر.

7) الجبوري، رقية خلف. (2012). السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية . بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية

8) جبيل، فرج على، وحوالي، وليد بلقاسم. (2018). أنواع المحاريث المستخدمة في بعض المناطق حول مدينة طرابلس. مجلة الجامعة، جامعة غريان،16، 249-260

9) جبيل، فرج علي، وليد حوالي، والسيليني، خديجة. (2020). استخدام المحاريث القرصية في المناطق الزراعية المحيطة بمدينة طرابلس ومدى إلمام الفلاحين بآثارها السلبية، 25، 105-112

10) الدبك، لينا. (2009). مشكلة الغذاء وعلاجها "دراسة قرأنية." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين

11) دربال، سعاد محمد. (2008). أسباب عدم فاعلية سياسة دعم الأنتاج في الدول النامية- تحليل لتجربة دعم الأنتاج الزراعي في ليبيا. رسالة ماجستير غير منشورة . -جامعة طرابلس، ليبيا.

12) رمضان، عبد الله السيد. (2010) . ملامح تطوير مناهج التعليم الثانوي الزراعى بمحافظة الإسكندرية. القاهرة: دن.

13) سعيج، مونيرة، محفو، مراد. (2019) أهمية الاستثمار الز ا رعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 10(3)، 549-566

14) سلاطينه، بلقاسم. (2009) . معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وابعاده .مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر .بسكرة- الجزائر،.22-39

15) سلمان، صلاح داود، حسن، علي نجم .(2012). أثر ظاهرة التصحر على تناقص المساحات الزراعية وتدهور الإنتاج الزراعي. مجلة الأستاذ، 203

16) سليمان، محمد كمال. (2010) . الوضع الراهن للتعليم الزراعي في الوطن العربي وأهميته في التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى جمهورية مصر. المؤتمر الفني الدوري الثامن عشر لاتحاد المهندسين العرب، تونس

17) قنيج، الهادي، العقبي، فاطمة. (2019). أهمية تطبيق نظم إدارة جودة وسلامة الغذاء في شركات الصناعات الغذائية: دراسة ميدانية على بعض شركات المنطقة الغربية. منشورات مجلة العلوم التطبيقية، 1، 121-132

18) اللافى، خالد عبد العاطى. (2018). دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعى في الاقتصاد الليبى غير نفطى خلال الفترة من (1973-2012). منشورات مجلة الجديد في البحوث الزراعية، كلية الزراعة، سابا باشا، مصر ، 23 (4)، 326-337

19) محمد، أمين. (2004). أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي .منشورات موقع الجزيرة الالكتروني. الدوحة – قطر.

20) مسعود، ميلاد بوبكر، نورى، مسعود البى. (1999). تطوير دور التعليم الزراعى والمتوسط في التنمية الزراعية بالجماهيرية. منظمة العربية للتنمية الزراعية. المؤتمر الفني الدوري الثامن عشر لاتحاد المهندسين العرب تونس.

21) مسعود، ميلاد بوبكر، نورى، مسعود البى، ومحمد، مصباح عمران. (2013). مشاكل التعليم التقني الزراعي في ليبيا. المجلة الدولية للتنمية، 2 (1)، 215-277

المراجع باللغة الأجنبية:

1) Hamilton، W.L. and J.T. Cook .(1997). Household Food Security in the United States in 1995، Technical Report of the Food Security Meas. Project

2) Pierson، M. D. (2012). HACCP: Principles and Applications، Springer Science & -24 Busi-ness Media.

3) States Household Food in the United Hamilton،W.L.and J.T.Cook . (1997). in 1995 -25، Technical Report of the Food Security Meas. Project.

4) WHO، (2003). Assuring food safety and quality: guidelines for strengthening nationalfood control systems. Food and Agriculture Organization of the United Nations.

5) Word Health Organization (WHO). Food safety page، 2012، site: http://www.who.int/foodsafety/en/، Accessed on May 16/2015.

6) WHO، 2012. Five keys to growing safer fruits and vegetables: promoting health28- by decreasing microbial contamination، Geneva.

7) Yiğit، V. & Duran، T. 1997 (in Turkish). Ekin Publishing، Istanbul، Turkey

واقع وتحديات الأمن الغذائي ظل جائحة COVID-19

دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا

The reality of food security in light of the COVID19 pandemic

The Gulf Cooperation Council countries as a model

ط.د. إدريس معزوزي/ جامعة برج بوعريريج/ الجزائر
PhD.Driss Mazouzi/ University of Bordj Bou Arréridj / Algeria

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وتحديات الأمن الغذائي في خضم الأزمات التي يشهدها العالم من أزمات صحية كأزمة COVID19، وأزمة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة جراء الأزمة الأوكرانية الروسية وتداعياتها على تحقيق الأمن الغذائي العالمي، ناهيك عن الأزمات البيئية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي العالمي مرتبط بعدة عوامل. منها الداخلية ومنها الخارجية وكلاهما يؤثر على الآخر بطريقة أو بأخرى. ويبقى تحقيقه صعب المنال في ضل التجاذبات السياسية العالمية والأزمات المناخية والبيئية التي تحد من تحقيقه.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، مقومات الأمن الغذائي، الأزمة الغذائية، ارتفاع الأسعار، أزمة COVID19.

Abstract :

This study aimed to shed light on the reality and challenges of food security in the midst of health crises such as the COVID19 crisis, the crisis of high food and energy prices because of the Ukrainian-Russian crisis and its repercussions on achieving global food security, not to mention the environmental crises.

The study concluded that achieving global food security is linked to several factors. The internal ones and the external ones, and both affect the other in one way or another. It remains difficult to achieve in light of the global political tensions and the climate and environmental crises that limit its achievement.

Keywords: food security, components of food security, food crisis, high prices, COVID19 crisis.

مقدمة:

إن الاهتمام بقضايا الغذاء والأمن الغذائي يحظى بمكانة خاصة سواء على مستوى الدولي أو الإقليمي، فبعدما كان الاهتمام ينصب ويتركز على تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية، والعسكرية من أجل ضمان أمن وسيادة ورفاه الدول، انتقل الحديث إلى الأمن الغذائي، حيث يواجه العالم تحديات عديدة تشمل ندرة الموارد الطبيعية وتنامي الطلب على الغذاء نتيجة لتزايد عدد السكان ناهيك عن الأزمات البيئية، الصحية، السياسية والعسكرية، كل هذه الظروف ساعدت على خلق أزمة غذاء حادة وارتفاع أسعاره بشكل كبير خاصة في الدول النامية التي يعتمد معظم سكانه في غذائهم على دول أخرى.

ومع بداية سنة 2019 أرخت جائحة وباء كورونا المستجد *كوفيد-19* بظلالها على المعمورة بأسرها، ومن بين أهم التحديات التي برزت جراء هذا الوباء، هي مشكلة الغذاء التي برزت بحدة في ظل الاضطرابات التي شهدتها منظومة التجارة الدولية وسلاسل الإمدادات الغذائية جراء الإغلاق العام، وتعليق الرحلات الجوية، وتقليص حركة التجارة العالمية، بالإضافة إلى نقص في الأيدي العاملة.

كما دفعت هذه الأزمة العديد من دول العالم، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى السعي من أجل وضع استراتيجيات لتعزيز أمنها الغذائي ضمن الإجراءات الاحترازية والوقائية للتخفيف من آثار هذه الجائحة، حيث اتجهت إلى تبني العديد من السياسات والاستراتيجيات، تحسباً لأي تداعيات سلبية قد تنجم عن هذه الجائحة.

وتسعى هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على الجهود المبذولة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي كنموذج لمواجهة هذه الأزمة الخطيرة، وذلك لما حققته من نتائج إيجابية في مواجهة تقلبات أزمة الغذاء العالمي من جراء جائحة covid19.

تبرز أهمية الدراسة من خلال إظهار مدى نجاعة الجهود الحكيمة والاستراتيجية المبذولة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة تداعيات أزمة كورونا في خضم الخوف الكبير من تفاقم أزمة الغذاء وتأثيراتها السلبية على المستوى الفردي والكلي.

للإحاطة بالموضوع سيتم التطرق إلى المحاور التالية:

أولا: مفاهيم متعلقة بالأمن الغذائي وجائحة كورونا.

ثانيا: جائحة كورونا وأثرها على الأمن الغذائي.

ثالثا: واقع الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل جائحة كوفيد-19.

رابعا: دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة أزمة الأمن الغذائي في ظل جائحة كوفيد-19.

خامسا: تجربة الإمارات في تحقيق الأمن الغذائي

سادسا: تجربة المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن الغذائي

أولا: مفاهيم متعلقة بالأمن الغذائي وجائحة كورونا

1.مفهوم الأمن الغذائي:

استخدم مصطلح الأمن الغذائي لأول مرة سنة 1970، بسبب انتشار المجاعات حول العالم، ويشير هذا المصطلح إلى إمكانية حصول البشر على كمية كافية من الغذاء السليم الذي يوفر احتياجات الجسم اليومية الكافية.

وفي البداية كان يقصد به توفر الغذاء فحسب، لكنه اشتمل فيما بعد على توفر الغذاء الصحي على مدار السنة ولجميع الأفراد.

وتعرف منظمة الأغذية الزراعية الدولية (فاو) في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 كالآتي" يتحقق الأمن الغذائي عندما يكون لجميع الناس، في جميع الأوقات، إمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية ومأمونة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية "(FAO, 1996) .

من خلال التعريف يمكن أن نستخلص أهم أبعاد الأمن الغذائي وهي:

أ--**توفر الغذاء:** نقصد بها التوافر المادي لغذاء صحي وذو جودة سواء عن طريق الإنتاج المحي أو عن طريق استيراده من دول أخرى.

ب-**الحصول على الغذاء:** قدرة الأفراد والأسر للوصل إلى غذاء مناسب وذو جودة من خلال دخل كافي يمكنهم من ذلك.

ج-**استخدام(استغلال) الغذاء:** يتم فيه التركيز على نوعية الغذاء الذي يتناوله الفرد إلى جانب كميته، فلا يحقق الغذاء النتيجة المرجوة منه، إلا عندما يكون متنوعا، بحيث يشمل العناصر الغذائية المطلوبة كافة.

د-**استقرار الغذاء:** نقصد بالاستقرار أن يتوفر الغذاء للأفراد والأسر في جميع الأوقات، حتى يكون الوصول مستمرا إلى الغذاء الذي يحتاجون إليه.

2.مفهوم جائحة covid19:

جائحة فيروس كورونا أو جائحة كوفيد-19 والمعروفة أيضًا باسم جائحة كورونا، هي جائحة عالمية مستمرة حاليا لمرض فيروس كورونا 19، سببها فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس-كوف-2) تفشّى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019 .أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميا في 30 يناير أن تفشي الفيروس يُشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول الفاشية إلى جائحة يوم 11 مارس .أُبلغ عن أكثر من 517 مليون إصابةً بكوفيد-19 في أكثر من 188 دولة ومنطقة حتى تاريخ 8 مايو 2022، تتضمن أكثر من6 , 25مليون حالة وفاة، بالإضافة إلى تعافي أكثر من مليون مصاب . وتعتبر الولايات المتحدة أكثر الدول تضررًا من الجائحة، حيث سجلت أكثر من ربع مجموع عدد الإصابات المؤكدة (Wikipedia، 2022).

ثانيا: جائحة كورونا وأثرها على الأمن الغذائي

إن انتشار الجائحة في جميع أنحاء العالم، أدى إلى تعطيل الأنشطة الأساسية التي نعتمد عليها جميعنا إلى حد كبير، بما في ذلك الزراعة والنظم الغذائية - وتعريض جميع الذين يعتمدون عليها في تأمين سبل عيشهم إلى الخطر.

كما خلفت تباطؤ اقتصادي كبير وآثار سلبية على فرص العمل، والدخل، والأعمال التجارية، وتدفق التحويلات المالية في المنطقة العربية. ونتيجة لذلك، وحسب التقديرات سيقع 8.3 مليون شخص في شباك الفقر، مما يعني أن ما مجموعه 101.4 مليون شخص في المنطقة سيصنفون في عداد الفقراء. ويمكن أن تكون عواقب هذه الازمة شديدة على الفئات المعرضة للمخاطر، ولا سيما النساء والشباب والشابات، والعاملين في القطاع غير النظامي ممن لا يستفيدون من خدمات الحماية الاجتماعية ولا من التأمين ضد البطالة. وما يفاقم هذا التحدي هو غياب الحد الادنى للحماية الاجتماعية، وتطبيق نضم الحماية الاجتماعية غير الشاملة للجميع في بعض البلدان العربية. ويتوقع أن يؤدي التراجع الاقتصادي إلى زيادة مستويات انعدام الأمن الغذائي في المنطقة، ولا سيما لدى الفقراء. ويعاني حوالى 50 مليون شخص حاليا من نقص التغذية في المنطقة العربية. ونتيجة لتزايد الفقر، يمكن أن يعاني 1.9 مليون شخص إضافي من نقص التغذية. ومع إغلاق المدارس في عدة بلدان، توقفت برامج التغذية المدرسية التي تسهم إلى حد بعيد في تحقيق الامن الغذائي للأطفال (الإسكوا، 2020).

فتفشي الوباء لفترة طويلة في جميع أنحاء العالم يعطل الإمدادات العالمية، وإنتاج الأغذية ونقلها وتوزيعها. ويؤدي هذا الوضع إلى انخفاض الصادرات الغذائية بسبب إفراط البلدان المنتجة للأغذية في تخزين منتجاتها الغذائية. ويؤثر ذلك على الأمن الغذائي في العديد من البلدان العربية بسبب اعتمادها الكبير على الواردات الغذائية، ولا سيما الأغذية الأساسية

من أبرز آثار وباء كورونا على الأمن الغذائي ما يلي (الإسكوا، 2020):

1.زيادة مستوى نقص التغذية: ويتجل يذالك من خلال:

يعاني حاليا 50 مليون شخص من نقص التغذية، نتيجة لتزايد الفقر والبطالة، وسيعاني 2 مليون شخص إضافي من نقص التغذية.

توقف برامج التغذية التي تسهم إلى حد بعيد في تحقيق الأمن الغذائي للأطفال.

2.زيادة مستوى انعدام الأمن الغذائي: حيث أن:

55 مليون شخص ممن هم بحاجة إلى المعونة الانسانية مهددين.

حوالي 26 مليون مشرد قسرا (من لاجئين ونازحين داخليا).

يعاني نحو 16 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة إلى حادة.

3.نقص في المواد الغذائية وارتفاع الأسعار:

الاعتماد على استيراد المواد الغذائية الأساسية (65% من القمح و 100% من الأرز)

التهافت على التخزين في المنازل.

تعطيل الإمدادات الغذائية.

انخفاض الصادرات الغذائية من البلدان المنتجة للغذاء.

4.فقدان الأغذية وهدرها:

- خسارة حوالي 60 مليار دولار سنويا بسبب فقدان الأغذية وهدرها قبل وباء كورونا.

-فقدان وهدر الأغذية في سلسلة الإمداد بسبب حضر التجوال.

-يؤدي التخزين المفرط واغلاق قطاعي الفنادق والمطاعم إلى هدر الطعام المخزن لديهم وعند الموردين

5.تفاقم الإجهاد المائي:

-يتأثر قطاع الزراعة بنسبة عالية من عمليات سحب المياه

-زيادة تخصيص الموارد المائية للقطاع الزراعي.

ثالثا: واقع الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل جائحة كوفيد-19

تشهد دول مجلس التعاون الخليجي فجوة تتسع باستمرار بين إنتاجها المحلي من الغذاء واستهلاكها الداخلي، الأمر الذي جعل هذه الدول تعتمد اعتماداً كبيراً في توفير احتياجاتها الأساسية من الغذاء على الأسواق العالمية، حيث تستورد نحو 90% من هذه الاحتياجات، وذلك لسد الفجوة الآخذة في الاتساع بين الإنتاج والاستهلاك.

تطور قيمة وردات دول مجلس التعاون من المواد الغذائية-2010-2020

	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الامارات	المجموع
2010	0.7	2.3	2.1	1.3	16.8	3.6	25.8
2011	0.8	2.5	2.1	1.3	17.9	3.8	27.5
2012	0.8	2.7	2.3	1.4	19.0	4.1	27.2
2013	0.9	3.0	2.4	1.6	20.3	4.4	29.5
2014	1.0	3.4	2.9	1.9	21.7	5.1	33.7
2015	1.1	3.6	3.3	2.1	24.5	5.5	36.3
2016	1.2	3.9	3.1	2.3	27.2	6.1	39.6
2017	1.3	4.2	3.5	2.5	29.0	6.6	42.6
2018	1.4	4.6	3.9	2.8	30.9	7.2	45.9
2019	1.5	4.9	4.3	3.1	33.0	7.8	49.35
2020	1.6	5.3	4.8	3.3	35.2	8.4	53.1

المصدر: حسين ال ابراهيم، الأمن الغذائي في دول الخليج العربية، ورقة مقدمة من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي لمنتدى "دراسات"، العدد الرابع، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، البحرين، 2021.

من الجدول أعلاه يتضح تزايد تكلفة استيراد الغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي من 25.8 مليار دولار في عام 2010 إلى 53.1 مليار دولار عام 2020، وهذه الأرقام مرشحة للارتفاع مع التزايد المستمر لعدد السكان في المنطقة، وبحسب تقرير أصدرته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تحت عنوان، "الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية" سيظل الاعتماد على الاستيراد الغذائي من التحديات المركزية التي سيواجهها العالم العربي حتى بعد عام 2030 (ESCWA، 2017).

في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19، كان من الطبيعي أن تشعر دول مجلس التعاون بالقلق إزاء ندرة وصعوبة الحصول على السلع الغذائية في الأسواق العالمية. فقد حذرت ثلاث منظمات دولية وهي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية في بيان مشترك في أبريل 2020 من مخاطر حدوث أزمة غذائية في العالم في ظل الاضطرابات التي شهدها سوق المنتجات الزراعية بسبب الجائحة.

كما أظهرت الجائحة قلقاً من أن تتحرك بعض الحكومات لتقييد تدفق المواد الغذائية الأساسية لتضمن لشعوبها احتياجاتها في وقت أربكت فيه الجائحة سلاسل الإمداد العالمية بسبب الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الدول لاحتواء الأزمة والحد من وطأتها، والتي انطوت على إجراءات التباعد الجسدي وفرض القيود على تنقل الأفراد والإغلاق الجزئي للطرق والموانئ والمطارات بالإضافة إلى إغلاق المصانع والتجارة والمصارف الأمر الذي كاد أن يؤدي إلى انهيار الاقتصاد العالمي.

وفي ظل تفاعل أزمة هذه الجائحة، قامت بعض الدول بتقييد أو تعليق تصدير المواد الغذائية تماماً، تحسباً لارتفاع الطلب الداخلي عليها وتعرض الاحتياطي الاستراتيجي لديها للنفاد. فقد قامت روسيا في أواخر مارس 2020 – وهي أكبر دولة مصدرة للقمح في العالم – بتقييد صادراتها من منتجات الحبوب لحماية استهلاكها الذاتي. كما اقترحت وزارة الزراعة الروسية تقليل كمية منتجات الحبوب التي تصدرها، ومن ضمنها القمح، إلى سبعة ملايين طن فقط في الفترة بين شهري إبريل ويونيو من العام 2020، وقررت بيع مليون طن من القمح من مخزونها الاحتياطي الخاص في السوق المحلية للحد من ارتفاع الأسعار الداخلية.

كما أوضح التقرير الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تحت عنوان "مرض فيروس كورونا وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟"، أنه ونظراً إلى ضعف ومحدودية الإنتاج الزراعي المحلي والاعتماد بدرجة كبيرة على استيراد الغذاء، فإن دول مجلس التعاون معرضة نسبياً لمخاطر تتراوح بين منخفضة إلى متوسطة على صعيد الإمداد وعلى صعيد الطلب (FAO، 2020).

رغم المحددات الطبيعية والتداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19، فإن دول مجلس التعاون الخليجي أظهرت قدرة كبيرة وفاعلية عالية في التصدي لمشكلة الأمن الغذائي، فوفقا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، الذي طورته وحدة الاستخبارات الاقتصادية، تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة 31 عالمياً. يقدم مؤشر الأمن الغذائي العالمي تحليلا متعمقاً حول كيفية تأثير الركائز الأساسية للأمن الغذائي، وهي توافر الغذاء والقدرة على تحمل التكاليف والجودة والسلامة على مستوى الأمن الغذائي، في 113 دولة على مستوى العالم. وتأتي دول مجلس التعاون الخليجي من بين أعلى المراتب على مستوى العالم بعدما حافظت على مكانتها لعدة سنوات. ويعزي نجاح المنطقة إلى عوامل مثل انخفاض التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية ووجود شبكات سلامة الغذاء من قبل الحكومات. ومع ذلك، يظهر الترتيب تفاوت كبير في الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة، حيث تتصدر قطر القائمة عربياً، وال 13 عالمياً، بعدما كانت في المرتبة الـ22 عام 2018، وجاءت الإمارات في المركز الـ21 عالمياً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، متفوقةً بذلك على إيطاليا وبولندا وإسبانيا وكوريا الجنوبية، حيث حققت 76.6 نقطة في المؤشر العام للتصنيف.

كما احتلت الكويت المركز الـ27 عالمياً، تلتها السعودية في المركز الـ30 عالمياً، فيما جاءت سلطنة عُمان في المركز الـ46 عالمياً، في حين احتلت البحرين المركز الـ50 عالميا، وهذا حسب ما هو مبين في الشكل الموالي:

ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي حسب المؤشر العالمي للأمن الغذائي 2019

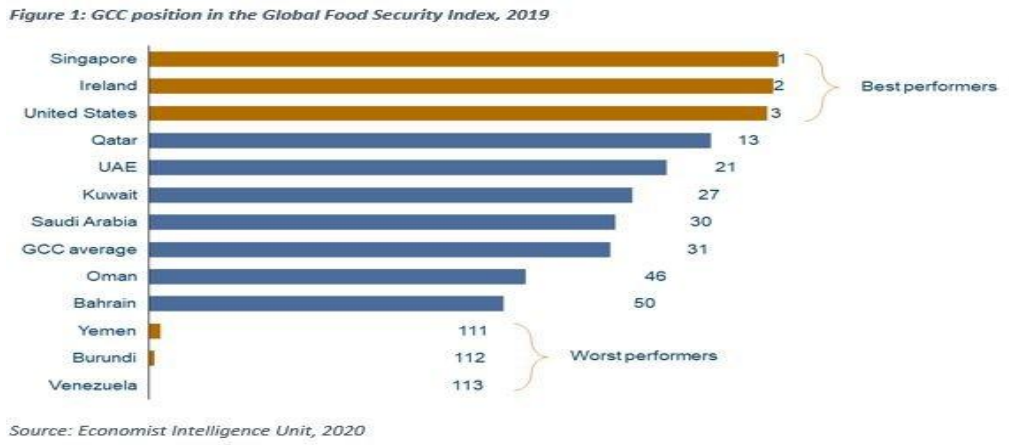

المصدر: حسين ال ابراهيم، الأمن الغذائي في دول الخليج العربية، 2021.

رابعا: دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة أزمة الأمن الغذائي في ظل جائحة كوفيد-19

لجأت دول مجلس التعاون الخليج في إدارتها لأزمة الأمن الغذائي في ظل جائحة كوفيد-19، إلى العديد من الخطط والإجراءات لتأمين مخزون استراتيجي من الأغذية، وخفض المخاطر المرتبطة بالأسواق العالمية وتأمين سلاسل التوريد الخاصة بها للتصدي لأي طارئ قد يعطل حركة التبادل التجاري وبالتالي تعطل تدفق المواد الغذائية الأساسية، **وتمثلت** أهم هذه الإجراءات فيما يلي (نورة الحبسي، 2020):

- **التعاون والتنسيق المشترك:**

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تنسيق الجهود بين دول مجلس التعاون لإيجاد حلول لمشكلة الأمن الغذائي التي قد تنجم عن توقف الواردات بسبب الجائحة وقد اتخذ هذا التنسيق عدة مظاهر؛ من بينها الاجتماع الاستثنائي لوكلاء وزارات التجارة في دول المجلس خلال شهر أفريل 2020 الذي ناقش سبل التعامل مع أزمة كورونا، وسبل التعاون في مجال توفير السلع والخدمات الأساسية في ظل الأزمة، والتدابير المتخذة لتوفير المواد الطبية والغذائية والوقائية، وأطر التعاون لتأمين الواردات ودعم الصادرات ومبادرات تحفيز الاقتصاد ودعم القطاعات المتضررة ووضع آلية عمل للتنسيق في ما يخص تدفق واستقرار السلع.

وركز هذا الاجتماع في المقام الأول على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان تدفق السلع الغذائية والأساسية وتوفير الخدمات الحيوية للمواطنين والمقيمين في دول المجلس بالصورة المطلوبة والمنتظمة، والتعاون في إطار التدابير والجهود التي تتخذها دول المجلس لضمان توفير تلك المتطلبات. وقد أقر الاجتماع بعض الآليات لتحقيق هذه الأهداف من بينها التنسيق من خلال اتحاد غرف التجارة في دول المجلس لتطوير الجهود وصياغة التدابير اللازمة لتأمين الواردات ودعم الصادرات من مختلف الدول الأعضاء، وتطوير قنوات التعاون الخليجي في مجال الاستيراد المتعلق بالسلع الغذائية، عبر وضع آلية عمل مدروسة أو مجموعة متابعة للتنسيق والتشاور في تأمين الواردات لضمان توفير احتياجات دول المجلس.

- **توفير مخزون غذائي استراتيجي:**

سعت دول مجلس التعاون إلى التأكد من وجود مخزون غذائي يكفي لمدة ستة أشهر يشمل الحبوب والأغذية الأساسية والفواكه والخضروات واللحوم ومنتجات الألبان والأسماك، فيما سعت بعض الدول إلى الاحتفاظ دائماً باحتياطيات كبيرة من الغذاء قد تصل في بعض الحالات إلى مخزون عام من القمح يكفي لمدة 12 شهراً.

وقد استثمرت دول المجلس بشكل كبير في البنية التحتية اللازمة لتحقيق هذا الأمر من أجل تعويض الانقطاع المحتمل لإمداد الواردات وتحقيق الاستدامة في مجال الغذاء؛ فالسعودية، على سبيل المثال، تمتلك أكبر مخزون غذائي في الشرق الأوسط حسب ما أكدته وزارة التجارة السعودية، إذ تنتج مخازن الدقيق التابعة للمؤسسة العامة للحبوب كل أنواع المخبوزات بطاقة تخزينية إجمالية تصل إلى أكثر من 3.3 ملايين طن من القمح.

- **الاستثمار الزراعي الخارجي:**

اعتمدت البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على غرار دول أخرى، خاصتا الصين وكوريا الجنوبية، خيارا استراتيجيا لتحقيق الأمن الغذائي، تقضي هذه الاستراتيجية بحيازة أراض صالحة للزراعة في بلدان أجنبية، والمسمات بـ "صفقات الأراضي" (CIRS، 2014)،وذلك بعقد شراكات واتفاقيات مع دول خارجية تتوافر فيها مقومات الزراعة مثل وفرة المياه والأيدي العاملة الرخيصة، وذلك بهدف ضمان توافر المواد الغذائية وتعزيز منظوماتها الغذائية، من خلال ممارسة الزراعة المكثفة على أن يتم إعادة استيراد المنتجات إلى الأسواق المحلية، وتحتل المملكة العربية السعودية الريادة في إقامة هذا النوع من الشراكات.

- **تبني خطط وسياسات الدعم للقطاع الزراعي:**

أظهرت أزمة جائحة فيروس كورونا وما انجر عنها من تداعيات اقتصادية، وتزاحم عالمي على شراء واستيراد المواد الغذائية، حاجة دول الخليج العربي للاعتماد على مواردها في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال الاهتمام بالقطاع الزراعي بتخصيص جملة من حزم الدعم لإنعاشه.

حيث أسهمت حزم الدعم الإقتصادي التي قدمتها حكومات دول مجلس التعاون لقطاع الزراعة نجاحات متعددة في الزراعة وتحقيق بعض الاكتفاء الذاتي لأنواع من المنتجات كالطماطم، والخيار، والبطاطا، في حين تتواصل الخطط لتحقيق تنمية زراعية مستدامة خلال السنوات القادمة، على سبيل المثال، فقد خصصت قطر دعم سنوي بقيمة 70 مليون ريال، وذلك في خطة خماسية، تهدف إلى تشجيع الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي.

كما انتهجت باقي دول المجلس سياسة الدعم الزراعي من خلال تخصيص حزم دعم لقطاع الزراعة، وذلك تماشياً مع الجهود الحكومية للحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وضمان استمرار الأنشطة الزراعية، والمساهمة في استمرار سلاسل الإمداد الغذائية ووفرة المعروض من المنتجات الزراعية.

خامسا: تجربة الإمارات في تحقيق الأمن الغذائي

في الوقت الذي شهدت فيه كثير من دول العالم قلقاً متزايداً من توفير المنتجات الغذائية بسبب تداعيات انتشار وباء كورونا المستجد، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد اتخذت مجموعة من الإجراءات التي عززت الأمن الغذائي

في الدولة خلال الأعوام الماضية. وقد أسهمت هذه الإجراءات بشكل كبير في تعزيز قدرة الدولة في مواجهة التداعيات التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على السلع الغذائية، ومن أبرز هذه الإجراءات ما يلي:

- **إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051:**

أطلقت حكومة دولة الإمارات الغذائي، وذلك ضمن الدورة الثانية من الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات-2018.

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير منظومة وطنية شاملة تقوم على أسس تمكين إنتاج الغذاء المستدام، وتحدد عناصر سلة الغذاء الوطنية، التي تتضمن 18 نوعاً رئيساً، بناء على ثلاثة معايير رئيسة، هي:

- معرفة حجم الاستهلاك المحلي لأهم المنتجات.
- القدرة على الإنتاج والتصنيع.
- الاحتياجات التغذوية.

حيث تتضمن الاستراتيجية، 38 مبادرة رئيسة قصيرة وطويلة المدى، ضمن رؤية عام 2051، وأجندة عمل لعام 2021، وتعمل من خلال خمسة توجهات استراتيجية تركز على(UAE, 2021) :

- تسهيل تجارة الغذاء العالمية.
- تنويع مصادر استيراد الغذاء.
- تحديد خطط توريد بديلة، تشمل من ثلاثة إلى خمسة مصادر لكل صنف غذائي رئيس.

- **إنشاء مجلس الإمارات للأمن الغذائي:**

لقد اعتمد الوزراء تشكيل مجلس الإمارات للأمن الغذائي في عام 2019 لتعزيز منظومة حوكمة ملف الأمن الغذائي بين مختلف الجهات في الدولة، وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

حيث يترأس المجلس وزيرة الدولة للأمن الغذائي، وتتألف عضويته من ممثلين عن وزارة الاقتصاد، ووزارة البيئة والتغير المناخي، ووزارة الطاقة والصناعة، ووزارة الصحة ووقاية المجتمع، ووزارة التربية والتعليم، والهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، إضافة إلى مسؤولين في الجهات الحكومية في مختلف الإمارات.

ولا شك أن إطلاق "الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 "، وتشكيل "مجلس الإمارات للأمن الغذائي" قد شكلا قاعدة رئيسية انطلقت منها الدولة في مواجهة التداعيات التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على قضية الغذاء، وذلك عبر مجموعة من الإجراءات الأخرى من بينها ما يلي:

- **وضع نظم قانونية لتنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية:**

اعتمد دولة الإمارات، القانون الاتحادي رقم /3/ لسنة 2020 بشأن تنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في الدولة، الهادف إلى تنظيم المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية في الدولة في حال حصول أزمات وطوارئ وكوارث، وتحقيق الاستدامة في مجال الغذاء.

حيث تقوم وزارة الاقتصاد باقتراح السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالمخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية بالتنسيق مع الجهة المختصة وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد، والتنسيق مع اللجان الاقتصادية المشتركة للدول

المزودة للسلع حول البرامج المتعلقة بالمخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية، ووضع الخطط والبرامج الخاصة بحجم وكمية مخزون الأمان وما يتعلق بزيادة سعة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في حالة زيادة الطلب على السلع الغذائية على مستوى الدولة.

كما تختص الوزارة حسب ما حدده القانون بإعداد التقارير والدراسات والإحصائيات والتقييم الاقتصادي بشأن السلع الغذائية وتقدير حجم الاستهلاك وتحديد الفائض والعجز، وإعداد قواعد بيانات عن إنتاج وتوفر السلع الغذائية في الدولة وبلدان المنشأ ومتابعتها لدى المزودين، إلى جانب تنسيق وتنفيذ سياسات تأمين وإدامة وسلامة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية، بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، والجهة المختصة، لتحقيق مخزون استراتيجي آمن من السلع الغذائية.

- **تعزيز المخزونات الاحتياطية للسلع الغذائية الأساسية:**

أكدت الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء على نجاح الإجراءات المبادرات التي اتخذتها الإمارات لتعزيز الأمن الغذائي في الدولة ضمن إجراءاتها الاحترازية لمنع تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19."

وأكدت الهيئة في تقرير حديث أن الخطوات التي اتخذها مجلس الإمارات للأمن الغذائي ساهمت في تعزيز المخزون الوطني من الإمدادات الغذائية والصحية. مشدداً على أن صدور قانون المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في دولة الإمارات مؤخرا يعد خطوة ذات بعد استراتيجي لتعزيز منظومة الأمن الغذائي في الدولة تسهم في رفع اكتفاء الدولة من احتياطي السلع الغذائية الرئيسية في مختلف الظروف، بما فيها حالات الأزمات والطوارئ والكوارث (الإمارات-وام، 2020).

وأشار التقرير إلى اعتماد المجلس آلية مراقبة نظم استيراد الغذاء للدولة لمتابعة حركة البضائع والمنتجات الغذائية الرئيسية ضمن مختلف مكونات سلسلة الإمداد والتي تتضمن 3 مراحل رئيسية هي: الحركة اللوجستية على المنافذ الحدودية، وبيانات الميزانية الغذائية العالمية والتي ترصد كميات الأغذية المتوفرة للتداول والتصدير في الأسواق العالمية، وبيانات الرصد المبكر للإنتاج الزراعي باستخدام تقارير نظام مراقبة معلومات الأسواق الزراعية.

واستهدفت حكومة الإمارات في إطار سعيها إلى تعزيز هذه المخزونات أن يكون نصف الغذاء المستهلك في البلاد قد تم إنتاجه محلياً، حيث أنها تنتج حالياً 20% فقط من الأغذية المستهلكة. كما سعت الدولة إلى تنمية قطاع الزراعة من خلال دعم استخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاع، ورفع تنافسية المنتج المحلي وخلق الفرص التجارية، وتشجيع الابتكار واستحداث أنماط زراعية جديدة. تعد الإمارات

- **إطلاق منصة أبحاث الغذاء الإلكترونية:**

أعلن مكتب الأمن الغذائي عن إطلاق منصة «أبحاث الغذاء» الإلكترونية المفتوحة عبر موقعه الإلكتروني الرسمي، والتي تعد الأولى من نوعها في المنطقة.

وترمي المنصة إلى تكوين قاعدة معرفية لجميع البحوث العلمية والتطبيقية التي تنفذ في الدولة في مجال الأمن الغذائي، وذلك بالتزامن مع انطلاق شهر الإمارات للابتكار 2020 الذي ينظم تحت شعار "الإمارات تبتكر للاستعداد للخمسين".

وتتيح منصة «أبحاث الغذاء» تعريف الأفراد ومختلف الجهات بأحدث نتائج جهود البحث والتطوير وتطبيق التقنيات الحديثة في مجال الأمن الغذائي، وكذلك تشجيع الاستثمار في آليات إنتاج الغذاء المستدام لضمان ازدهار الأجيال الحالية والمستقبلية.

وتستهدف المنصة تلبية احتياجات مختلف الجهات ذات الصلة بملف الأمن الغذائي من خلال توفير البيانات والمعلومات عن كافة مكونات الأمن الغذائي، ومنها الأنظمة الغذائية المستدامة لكامل سلسلة القيمة، كما تؤدي دوراً مهماً في تنظيم عملية البحث والتطوير ومواءمتها مع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

وتتضمن منصة أبحاث الغذاء الإلكترونية بيانات بحوث الأمن الغذائي، ومعلومات المستثمرين الرئيسين في قطاعي الأغذية والزراعة، وأجندة بحوث الأمن الغذائي في دولة الإمارات، وآليات تسجيل براءات الاختراع.

كما ستعمل المنصة على توعية شركات القطاع الخاص المحلية بأهمية تسجيل براءات الاختراعات لأحدث التقنيات والابتكارات التي تم التوصل إليها.(Alroeya, 2020)

شكل يوضح مكونات منصة أبحاث الغذاء الإلكترونية

Source : UAE Government Media Office.

وبحسب الشكل السابق، تتضمن المنصة ثمان مجالات بحثية في مجال الأمن الغذائي، انطلاقاً من المزارع القائمة على إنترنت الأشياء التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة في الزراعة، والتقنيات الحديثة ضمن سلاسل التوريد الزراعية، والروبوتات والمعدات التي تشمل استخدام الروبوتات والطائرات من دون طيار في الزراعة ومكافحة الحشائش.

كما تشمل المنصة مجال الحد من النفايات الزراعية، ومجال المواد ذات أصل حيوي لتعزيز تطوير المواد القائمة على النبات لتحل محل المواد البلاستيكية والصناعية، ومجال الأغذية البديلة الصحية والمستدامة بيئياً، وكذلك مجال الزراعة المبتكرة القائمة على تطبيق التقنيات الزراعية، وأخيراً مجال التكنولوجيا الحيوية الزراعية التي تشمل

مجموعة من الأدوات التقنية التي تستخدم لتغيير خواص الكائنات الحية النباتية والحيوانية لزيادة وتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني وتطوير كائنات دقيقة لاستخدامها في الزراعة.

- **إنشاء شبكة أمن غذائي خليجي:**

في أبريل/نيسان 2020، اقترحت دولة الكويت إنشاء شبكة أمن غذائي إقليمية خاصة بدول المجلس الست لضمان تأمين الإمدادات الغذائية الكافية، وتلبية الاحتياجات الغذائية وسد نقص الغذاء الأساسي في أوقات الأزمات. وقالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية في بيان صحفي عقب اجتماع وزراء دول المجلس عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، إن الوزراء يعملون على التأسيس لرؤية موحدة للأمن الغذائي لدول المجلس لدراستها واعتمادها قريبا. ودعت الكويت إلى وضع ترتيبات خاصة في مراكز مراقبة الحدود والجمارك لضمان الحركة السلسة للإمدادات الغذائية والأدوية الأساسية بين دول مجلس التعاون الخليجي. علاوة على ذلك، أشارت الوزارة الكويتية إلى أن وزراء دول مجلس التعاون الخليجي ناقشوا أيضًا التداعيات الاقتصادية المتوقعة لفيروس كورونا، وأكدت على أن الكويت ستواصل تنسيق الجهود وتبادل المعلومات مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في هذا الوقت الدقيق للمساعدة في تأمين الاحتياجات الغذائية (الأناضول، 2020).

سادسا: تجربة المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن الغذائي

بحكم أن السعودية بلد صحراوي، ومواردها المائية محدودة، فهي تستعمل إما مياه البحر الأحمر والخليج العربي، أو المياه الجوفية. ويقدر الحجم السنوي للأمطار بـ166 مليار متر مكعب في السنة. ومحاولة منها من أجل الحفظ على المياه شيدت المملكة 521 سداً سطحيا، ونظرا لهذه المقومات الطبيعية الصعبة، سارعت الحكومة إلى وضع خطط واستراتيجيات لكسر حاجز تحقيق الأمن الغذائي وذلك عن طريق الاستثمار في الأنشطة الزراعية في دول أخرى لها المقومات المطلوبة في مجال الأنشطة الزراعية على أن تستورد منها احتياجاتها من المواد الأساسية، كالحبوب وعلى رأسها القمح، مع مراعاة جودة الحبوب، بحيث أن الأراضي الزراعية في الدول الموردة مثل أوكرانيا وأستراليا والاتحاد الأوروبي والأميركيتين، تكون مملوكة لمستثمرين سعوديين، وهذا المستثمر السعودي يزرع المحصول المطلوب ويرسله للمملكة بمواصفات وكميات تحددها مؤسسة الحبوب. بمعنى آخر، أن المورد هو الحكومة السعودية والمصدر القطاع الخاص السعودي. هذه الاستراتيجية ذكية، وعالية الأهمية، كانت على رأس أهداف تأمين الإمدادات الغذائية وضمان عدم شحها في الأسواق أو انقطاعها لأي سبب كان بيئياً أو سياسياً. لذلك تنوعت الدول المختارة في أكثر من قارة، ودخل القطاع الخاص بقوة في هذه الصناعة، وتستقبل الموانئ السعودية في جدة وينبع والدمام وجازان شحنات من أستراليا وأوروبا وأميركا وغيرها خلال جدول زمن معد (الهزاني، 2021).

خاتمة:

في الوقت الذي شكلت فيه جائحة COVID 19تحديا حقيقيا واختبارا لقدرت الدول على مواجهة الأزمات، انتقل الحديث إلى الأمن الغذائي، حيث يواجه العالم تحديات عديدة تشمل ندرة الموارد الطبيعية وتنامي الطلب على الغذاء، وقد زادت المشكلة حدتا جراء هذا الوباء، وما أنجر عنه من اضطرابات في منظومة التجارة الدولية وسلاسل الإمدادات

الغذائية جراء الإغلاق العام، وتعليق الرحلات الجوية، وتقليص حركة التجارة العالمية، بالإضافة إلى نقص في الأيدي العاملة.

إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة، حققت نجاحات في إدارة هذه الأزمة بشكل احترافي، باتخاذ إجراءات مستعجلة، مكنتها من احتواء تداعيات الأزمة الناجمة عن الجائحة، خاصة في مجال استدامة الأمن الغذائي من خلال بناء مخزون استراتيجي وتنويع وارداتها الغذائية أو من خلال الاستثمار الزراعي في الخارج.

التوصيات:

1. السعي من أجل تحقيق تكامل عربي في جميع المجالات من أجل التغلب على الأزمات ومواجهة التحديات العالمية على غرار COVID19.
2. ضرورة وضع خطط استراتيجية لمواجهة الأزمات الطارئة وذلك باستحداث مركز أو جهاز تتبع الأزمات.
3. ضرورة تطوير وتهيئة بنى تحتية تحسبا لإستيعاب وصد الأزمات.
4. تعميم التكنولوجيا في شتى مجالات الحياة اليومية للفرد.

قائمة المراجع:

1) الإسكوا. (2020). فيروس كورونا: التخفيف من آثار الوباء على الفقروانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية.. روما: الأمم المتحدة.

2) الإسكوا. (2020). التحديات الناشئة في المنطقة العربية في ظل أزمة فيروس كورونا 19. روما: الأمم المتحدة.

3) البنك الدولي. (12 05، 2022). https://data.albankaldawli.org/. تاريخ الاسترداد 12 05، 2022، من تعدادالسكان، الإجمالي - Algeria.

4) أمل عبد العزيز الهزاني. (6 يونيو، 2021). الأمن الغذائي السعودي والإستثمار في الخارج. 15561. جريدة الشرق الأوسط.

5) 5-مركز الدراسات الدولية والاقليمية CIRS. (2014). استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في ألاراضي الزراعية بالخارج. قطر: كلية الشؤن الدولية بجامعة جورجتاون بقطر.

6) نورة الحبسي. (2020). جائحة "كوفيد-19" وإشكالية الأمن الغذائي في دول مجلس التعاول لدول الخليج العربي. تريندز.

7) وكالة الأناضول. (28 04، 2020). الأمن الغذائي الخليجي في ظل أزمة كورونا(تحليل). تاريخ الاسترداد 13 05، 2022، من https://www.aa.com.tr/.

8) وكالة أنباء الإمارات-وام. (20 04، 2020). "التنافسية والإحصاء": إجراءات حاسمة لتعزيز الأمن الغذائي الإماراتي. تاريخ الاسترداد 18 06، 2022، من https://wam.ae/ar/.

9) حسين ال ابراهيم، الأمن الغذائي في دول الخليج العربية، ورقة مقدمة من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي لمنتدى "دراسات"، العدد الرابع، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، البحرين، 2021.

10) Alroeya. (19 04، 2020). مكتب الأمن الغذائي يطلق منصة «أبحاث الغذاء» الإلكترونية المفتوحة. تاريخ الاسترداد 19 06، 2022، من https://www.alroeya.com/.

11) -ESCWA. (2017). أفاق المنظمة العربية 2030: تعزيزالأمن الغذائي. بيروت: ESCWA.

12) FAO. (1996). declaration on world food security. Rome: FAO.

13) FAO. (2020). مرض فيروس كورونا(كوفيد-19) وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟ روما، إيطاليا: FAO.

14) UAE. (29 09، 2021). الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي2051. تاريخ الاسترداد 18 06، 2022، من https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-

15) Wikipedia. (2022). جائحة فيروس كورونا. تاريخ الاسترداد 13 05، 2022، من https://ar.wikipedia.org/wiki

سردية إيتمولوجية للأمن الغذائي
دارسة في المفهوم والمقومات والأبعاد

An Etymological Narrative of Food Security:
A Study in the Concept, Components and Dimensions

ط.د.السعدية نوجدي/جامعة ابن طفيل/المغرب
PhD. Saadia Noujdi/ Ibn Tofail University/ Morocco

ملخص الدراسة:

جدال أن التحولات التي شهدها النصف الأخير من القرن العشرين، أنشأت مصطلحات حديثة وغربية لم تألف الأذن البشرية سماعها من قبل. مصطلحات احتلت دون أدنى شك موقع متقدم في خارطة الأجندة العالمية، التي طرحتها على طاولة العديد من المؤتمرات الإقليمية والوطنية والدولية لتشريح حيثيات قضاياها بمشرط نقاش تفصيلي يمس أصعدة اقتصادية، سياسية، بيئية، اجتماعية تركت في سجلاتها التاريخية أثرها الخالد والفاعل. لكن الأثر الفاعل والخالد لهذه المصطلحات لا معنى له إن لم يتولى مقدمة رأسها ذلك المصطلح الغامض المزلزل لأركان العقل الإنساني، والمثير للجدل الكبير بين الباحثين والمفكرين والاقتصاديين الذين أطلقوا عليه اسم الأمن الغذائي، اسم وافقتهم عليه ذات النحن بعدما أغراها احتدام جدالهم قررت هي أخرى خوضه بغرض إعادة صياغة سردية إيتمولوجية متسقة حول أفضل السبل الممكنة لتعزيز ودعم التفكير المحفز الدافع للآنا نحو إدراك معنى الأمن الغذائي والتعامل معه من منطلقات جديدة، واستعراض مفهومه ودلالته ومعناه من منظورات أكاديمية مختلفة، وإبراز العناصر المفاهيمية المنضوية تحت لوائه خاصة العناصر الكاشفة لروابط البنية المعقدة بينهما وبين النظم المتعددة التي تحرك التغيير في النظم الغذائية. التغيير الذي لن تتحقق صياغته الواعية إلا بطرح أسئلة حارقة تتطلب أجوبة آنية تخرج القارئ من حيرته وقلقه من قبيل: ماهية الأمن الغذائي ودلالته والملابسات المحيطة به؟ ما هي ومقوماته وأبعاده ومستوياته؟

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، سردية ايتمولوجية، المقومات، الأبعاد، المستويات.

Abstract :

It is undeniable that the transformations that occurred in the latter half of the twentieth century produced modern and Western terms that the human ear had not previously heard. Terminology, which undoubtedly occupied an advanced position on the global agenda, which it presented on the table of many regional, national, and international conferences to dissect the merits of its issues with the scalpel of detailed discussion touching on the economic, political, environmental, and social levels, which left in its historical records its immortal and effective impact. The effective and immortal effect of these terms, however, is meaningless unless the premise of its head takes over that mysterious term vibrations for the pillars of the human mind, and the great controversy among researchers, thinkers, and economists who called it the name of food security, a name they agreed to by the same we after being tempted by the strengthening of their controversy. Thus, the researcher decided to participate in order to re-formulate a consistent etymological narrative about the best possible ways to enhance and support the stimulating thinking that motivates the ego towards realizing the meaning of food security and dealing with it from new perspectives, reviewing its concept, significance, and meaning from different academic perspectives, highlighting

the conceptual elements under its banner, particularly the revealing elements. A change that will not be achieved consciously unless the reader is asked hot questions that require immediate answers to get him out of his confusion and anxiety, such as: What is food security, its significance, and the circumstances surrounding it? What are its parts and measurements?

Keywords: Food security, etymological narrative, dimensions, ingredients, levels.

مقدمة:

الأكيد الذي لا شك فيه، أن موضوع الأمن الغذائي لا يقل أهمية عن بقية مواضيع الأمن الأخرى: كالأمن الداخلي، والأمن السياسي، والأمن الاجتماعي، والأمن الفكري والثقافي، والأمن الصحي وغيره. سيما وأن الأمن الغذائي هو أهم مطلب من مطالب البشرية، وضرورة من ضرورات المجتمعات الإنسانية، باعتباره ركيزة أساسية في تشييد الحضارات وبناؤها وتحقيق نهضتها، وقاعدة عظمى في تقدم وتطور الأمم، ودعامة كبرى ترتكز عليها تنمية الإبداع الإنساني وعطاؤه الفني، وهو أيضا مصدر رئيس للحياة، وتوفيره مطلب بشري، وفريضة شرعية لها قداستها في تحقيق الراحة النفسية والهدوء والطمأنينة والعيش الكريم، ولأجل كل ذاك أصبح هدفا يتطلع إليه الأفراد والجماعات، وترنوا إليه كل الدول والحكومات سعيا لتحقيقه على مر الزمان وكر العصور، وحماية صروحها من الاختلال والانهيار. فهذا النوع من الأمن لا يمكن الاستغناء عنه بعدما أمتن الرب به على عباده، وجعله من أجل نعم التحصين ضد الخوف والعدو وغيره، فالرب هو" ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ " (قريش، 4) وهو الذي قال:" وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ وَطُورِ سِينِينَ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ " (التين، 1-4)، ففي هذا البلد الأمين يضرب المثل الشعبي المغاربي" ايلا شبعت الكرش كتقول للراس غني" ،أي،" إذا شبعت البطن، تقول للرأس غني"، وها هي النحن شبعت فقالت لرأس القلم غني ودون صورة جديدة للأمن الغذائي من سرديات الأدبيات التنظيرية للمصطلحات. فلنرى شكل الصورة الإيتمولوجية التي دونها القلم في هذه الورقة العلمية المتواضعة.

الأمن الغذائي: سردية ايتمولوجية في المفهوم والمدلول

الشائع على ألسنة العلماء والمثقفين والمفكرين في الإيتمولوجيا أن قيامة المعرفة لا تقوم لها قائمة إلا بالاشتغال على هوية المصطلحات" فأن تشتغل مصطلحا فهذا يعني أن تنوع من امتداده وفهمه، أن تعممه بدمج أو إخفاء الملامح الاستثنائية، أن تصدره خارج منطقته الأصلية، وأن تتخذه كنموذج (موديل)، باختصار، أن تمنحه، تدريجيا وبواسطة تحولات منظمة شكل ما" (اركون، 1996). وتحت مظلة وجهة نظر هذه المعرفة، يحضر السؤال الثائر: يا ترى ما هو الشكل الذي باستطاعتنا إعطاؤه لكل من الأمن الغذائي والمفاهيم الفرعية المنضوية تحت لوائه؟

يتراءى لنا من خلال تبني هذه المقولة المعرفية، أن مفهوم الأمن الغذائي الذي ظهر إبان أزمة الغذاء العالمية في السبعينات، يعد من المفاهيم المعقدة بتعقد اتساع مجالات الدراسة المتعلقة به، والتي تشمل الزراعة والاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع والفسيولوجيا البشرية، وبتعقد تعدد خطوط العلاقة السببية المتضمنة فيه (آسيا، 2017). فهو ليس معقد وحسب، بل هو غامض ومتشعب مبني على افتراضات متنوعة وذات أبعاد متعددة. ولعل ذلك راجع إلى اختلاف التفسيرات التي تناولته بالدراسة والتحليل، فالأمن الغذائي للطوارئ غير الأمن الغذائي ضد الجوع أو ذلك الناجم عن التوقعات بحدوث أزمة عالمية نتيجة لتزايد الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك (حميدات، والربيعي، 2000، ص.199) توقعات أنجبت تعاريف عدة له: فقد عرفه البعض بأنه قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية

من الغذاء لمواطنيها وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بشكل منتظم سواء في الظروف العادية، أو الظروف الطارئة الناتجة عن عوامل طبيعية أو سياسية، شكل يحرر الدولة من الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء، ويحمي استقلالها وأمنها (أبوشيخة، وآخرون، 1984) وفي ظل حماية هذا التعريف يمكن تقسيم الأمن الغذائي إلى قسمين: أمن غذائي دائم وأمن غذائي طارئ؛ فالأول يدل في معناه على محاولة تقليص الفجوة الغذائية(الطعامية) في اقتصاد معين يتم من خلاله ملاحقة الازدياد الإنتاجي لأغذية معينة للازدياد المتلاحق لاستهلاكها إما بصورة أفقية حسب الازدياد السكاني المتلاحق، أو بصورة رأسية حسب الارتفاع المتلاحق في المستويات التغذوية. أما الثاني فيدل معناه على محاولة تقليص الفجوة الغذائية في اقتصاد معين في مجال تغطية الازدياد الإنتاجي، أو المخزون السلعي لأغذية معينة وليدة العجز الناجم عن انكماش مصادرها أو أنواعها المستوردة لأسباب طارئة (المغازي، وخضر، 1984، ص.42)لكن هذا التقسيم يدعونا إلى عرض المزيد من تعاريف الأمن الغذائي الذي يدل في معناه على أنه قدرة أمة معينة على توفير الغذاء بالكم المطلوب، وبالنوعية المرغوبة لكافة مواطنيها على امتداد الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها شعب هذه الأمة، إما من مصادر محلية، أو عبر توفير عائدات كافية من مواردها الذاتية، واستيراد حاجياتها من المواد الغذائية غير القادرة على إنتاجها دون ضغوط اقتصادية أو سياسية أو خارجية، طوال العام (الصعيدي). ويدل أيضا على أنه فعل مسبق، وعمل هادف لحل معضلات محددة فرضها واقع زراعي وصناعي واجتماعي واقتصادي، في منطقة جغرافية محددة، وبذلك يكون الأمن الغذائي ضمان لتوفير السلع الغذائية في الأسواق المحلية على مدار السنة، وبأسعار مناسبة، وذات قيمة تغذوية تكفل للإنسان بقاؤه حيا، لأداء مهامه الاقتصادية بالشكل الصحيح (الحفار، 1994). والأصح من الصح أن مفهوم الأمن الغذائي الحديث ينطوي على حالة نسبية من مقدرة البلد على تأمين الغذاء لسكانها بمواصفات تحدد الكم والنوع، والتوزيع، والجنس، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا لا يعني بأي حال قدرت البلد على تأمين كل ما يحتاجه السكان من مواد غذائية من الموارد الزراعية الذاتية، ولكن درجة الأمن الغذائي التي يتمتع بها كل بلد تعتمد على استيفاء عدد من الشروط (صبحي، 1993). فما هي يا ترى تلك الشروط؟ وهل تدخل في خانة السهل الممتنع؟

كجواب، إن هذه الشروط المطلوبة ليست سهلة ولا ممتنعة، بل شروط يمكن تحقيقها لو تحلى البلد بشيء من العزيمة والإرادة القوية والبناءة في إنتاج أكبر قدر من المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها السكان كما ونوعا من موارده الذاتية، أو من موارد بلد أو بلدان متحالف معها، وكلما تمكن قطر ما من إنتاج الغذاء الذي يحتاجه من موارده الذاتية كلما تحسن مستوى الأمن الغذائي الذي سيتمتع به، وهذا هو الشرط الأول. اما الشرط الثاني فيتجلى في إنتاج عدد من الموارد الغذائية وفق أسس الميزة النسبية، والجدوى الاقتصادية التي تلبي الطلب على المواد الغذائية داخل البلد وخارجه. في حين يتجلى الشرط الثالث في تمكين السكان من الحصول على الغذاء بالكم والنوع المناسبين للأطفال والرجال والنساء من جميع الطبقات الاجتماعية والاقتصادية، وفي كل الأوقات بحيث يضمن هذا الغذاء حياة مفعمة بالنشاط والصحة والحيوية المقبولة وفق المعايير العالمية المتفق عليها. لكن هذا المتفق عليه لا يمكن أن ينسينا ذكر الشرط الرابع المتمثل في تحقيق أكبر نسبة مئوية من الميزان التجاري الغذائي الوطني وفق أسس تجارية مستقرة وعادلة تضمن مصلحة جميع الأطراف المعنية. ولما كان عدد البلدان القادرة على إنتاج كافة ما تحتاجه من السلع الغذائية

لسكانها قليل أصلا، فإنه كلما كان الميزان التجاري للغذاء في بلد ما أفضل، كلما تحسن وضع الأمن الغذائي لديه. ويتحسن مرورنا ويستقيم بذكر العنصر الخامس والأخير المحصور في ضرورة التركيز على الأمن الغذائي الوقائي المتمثل بتوفير الخزان الاستراتيجي الاحتياطي من المواد الغذائية الأساسية (حميدات، والربيعي، 2000، ص.200). الذي ما هو إلا سلع غذائية محددة ذات ضرورة ماسة في حياة المواطنين، ونمط غذائي سائد يتم فيه الاحتفاظ بكميات منها تحت إشراف الحكومات المباشر، بحيث تكون الزيادة في احتياجات الأسواق الآنية الطبيعية، تستخدم في حالات معينة، كالكوارث الطبيعية، الارتفاع المفاجئ غير الطبيعي في الأسعار، تغيير العرض والطلب العالمي على تلك السلع في حالة عدم إنتاجها محليا (صبحي،1993، ص. 175).

وإنه لمن الأهمية بمكان الإشارة هنا، إلى أن هذا المخزون الاستراتيجي يتحدد كما ونوعا بظروف البلد المعني ذاته، وقدرته الاقتصادية والفنية، فهذا المخزون من حيث معناه العريض يدل على الأمن الغذائي على مستوى القرية أو الأسرة لأكثر السكان فقرا، لتأمين استهلاكهم من الأغذية بالمستوى الحالي على الأقل شرط أن يتحسن ذاك المستوى مع مضي الزمن، ويمكن لأي اضطراب في الأسعار، أو لقرارات الإمداد سواء وقع نتيجة للأحداث الخارجية أو لقرارات لم يسمعوا عنها أبدا، أو لعوامل تؤثر في أحوالهم المحلية أن تدفع هؤلاء الناس إلى شفا هوة الهلاك جوعا، وتلحق بهم أضرارا مادية لا سبيل لعلاجها، أو معاناة قاسية. بهذا المعنى فالأمن الغذائي ما هو إلا استغلال عقلاني لكل العوامل التي من شأنها أن تؤثر في ضمان تحسين الاستهلاك الفردي من الأغذية في البلدان الفقيرة على الوجه الأخص، بحيث تتضمن تلك العوامل التركيز على إنتاج الغذاء، وخلق فرص لتحسين الدخل وكسبه وتوزيعه، بالإضافة إلى القدرة على جلب العملات الأجنبية للدولة، كما تتضمن توفير تسهيلات كافية للتخزين، والموانئ، والنقل، ووضع نظم لتوزيع الأغذية لتلبية الاحتياجات الموسمية والطارئة من الغذاء. وبالمعنى الضيق الأكثر تخصصا، فإن الأمن الغذائي العالمي يعني استقرار أسعار المواد الغذائية على رأسها القمح باعتباره أهم سلعة في سوق الأغذية، وبهذا الاستقرار يمكن لإمدادات القمح أن تتدفق بصورة أكثر سهولة من بلدان الفائض إلى بلدان العجز بأسعار معقولة ونسبية معروفة مسبقا. وهذا التحسن في أحول السوق يمكن أن يقلل من عدم استقرار الأسواق الدولية للأغذية الذي يأتي كنتيجة لعوامل طبيعية، أو لعوامل من صنع الإنسان، والأمن الغذائي بهذا المعنى ينطبق جوهريا على البلدان النامية المستوردة للقمح (الحفار، 1994، ص. 39).

وفي الأخير ننبه إلى أن الأمر إذا ما تعلق بمادة القمح حصرا فإن مفهوم الأمن الغذائي سوف يصبح أكثر تعقيدا خاصة لو علمنا أن نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المادة في انخفاض مستمر وهذا مؤشر خطير يدل على تدهور إنتاجية القطاع الزراعي، وتزايد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، واعتماد تلك البلدان النامية على الخارج في سد خصاصها من هذه المادة الحيوية، الشيء الذي يعمق أثر التبعية للدول المنتجة للقمح (حميدات، والربيعي، 2000، ص. 201،202). وللخروج من ذلك المأزق استلزم تحقيق الأمن الغذائي في الوطن المغاربي والعربي تنمية الزراعة والارتفاع بالقطاع الزراعي وجعله أكثر منعة واستدامة وإنتاجية نظرا لمساهمته في توفير المواد الغذائية على المستوى الوطني وعلى مستوى حصول الأسر المعيشية عليها، ومساهمته أيضا في خفض تكلفة الاستيراد والحد من أثار صدمات السوق والتجارة

العالمين. وباسم السيرة الجادة لذكر الوطن العربي نتساءل عن كيفية تعامل منظمات هذا العالم مع مفهوم الأمن الغذائي وكيف نظرت له؟

الأكيد الذي لا منزع فيه، أن المنظمات العربية تبنت مفهوم الأمن الغذائي في خططها الاستراتيجية والتنموية وفي برامج الحماية الاجتماعية، تبني ترمي من خلاله الى التأكيد على أن الأمن الغذائي يتطلب أن ينتج الوطن العربي الأغذية الأساسية التي تفي بمتطلبات استهلاك السكان، وتوفير مخزون استراتيجي يكفي لسد احتياجات الظروف المؤدية إلى نقص بعض السنوات. ويتطلب منا تأكيد الاستنتاج الذي تشي به التعاريف السابقة والمتمثل في أن توفير الغذاء يمثل الجانب الرئيسي للأمن الغذائي، ولمواجهة الطلب الفعلي على المواد الغذائية يجب زيادة الإنتاج الغذائي المحلي. وأن الحالات العرضية يمكن مواجهتها عن طريق توفير مخزون احتياطي من المواد الغذائية الرئيسية. وأن الأمن الغذائي تعبير نسبي، فكلما كبرت مساحة البلد، وكبرت موارده الإنتاجية، وزادت كفاءة استعمال تلك الموارد في وضع أفضل من ناحية الأمن الغذائي (الخزاعلة، 2001/2000). فهل من تعاريف أخرى أعطيت للأمن الغذائي؟ بالطبع، هناك تعاريف أخرى أعطيت للأمن الغذائي، من بينها التعريف الذي جاءت به المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمتمثل في" توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الدولة العربية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا والميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1996) بينما عرفته الأمانة العامة لإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية بأنه هو" تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبيا في مجال الغذاء حيث يتمكن البلد ومجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها من التلبية أكبر قدر ممكن من الحاجات الغذائية محليا (الأمانة العامة لاتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة العربية، 1980) أما الهلال الخصيب والصليب الأحمر فاعتمدا في تعريفهما للأمن الغذائي على عوامل أساسية، كتوفر الغذاء، وإمكانية الوصول إلى الغذاء، واستخدام الغذاء. ففي ظل هذا هذه العوامل يصح القول بأن الفرد والأسرة أو المجتمع أو المنطقة أو الدولة يتمتعون بالأمن الغذائي عندما يتاح للجميع في أي وقت كان الإمكانية المادية والقدرة الاقتصادية لشراء أو إنتاج أو استهلاك غذاء صحي ومغذي كافي لتيلبية احتياجاتهم، بما يتفق مع أذواقهم ويمكنهم من القيام بأعمالهم بنشاط. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فتوفر الغذاء على المستوى الوطني والإقليمي أو المحلي لا يعني سوى أن الغذاء متوفر شكليا لأنه قد تم إنتاجه وتجهيزه واستيراده أو نقله. فعلى سبيل المثال، يتوفر الغذاء لأنه يمكن أن يكون موجودا في الأسواق، ولأنه ينتج في المزارع أو الحدائق، أو لأنه يأتي من المساعدات الغذائية. هذا هو الطعام الذي يكون مرئيا وفي المنطقة(croix-rouge, 2005) . ومن جهة ثالثة، فتوفر الغذاء يعني يمكن للناس الحصول على الطعام المتوفر. فعادة ما يكون الوصول إلى الغذاء عن طريق مزيج من الإنتاج المحلي، والمخزون، والشراء، والمقايضة، والهدايا، والاقتراض أو المساعدات الغذائية. ويتم ضمان إمكانية الوصول إلى الغذاء عند المجتمعات المحلية والأسر بجميع الأفراد المتألفة منهم ولديهم ما يكفي من الموارد والمال، ونضرب المثل بأن الحصول على الغذاء اللازم لإنتاج نظام غذائي متوازن يعتمد على دخل الأسرة وتوزيعه داخلها، وعلى وأسعار المواد الغذائية، وعلى الحقوق والامتيازات الاجتماعية والمؤسسية والتجارية للأفراد، بما في ذلك التوزيع العام للموارد وأنظمة الحماية والرعاية الاجتماعية. ومن جهة رابعة، فتوفر الغذاء يمكن أن يكون محدودا بسبب انعدام الأمن المادي في حالة

الصراعات، والقدرة على الصمود، ووجود وظائف موسمية في الخارج ناجمة عن إغلاق الحدود واختفاء الحماية الاجتماعية التي كان يتمتع بها ذوي الدخل المنخفض. ومن جهة خامسة وأخيرة، فاستخدام الغذاء يعني طريقة استخدام الناس للطعام والمعتمدة على نوعية تخزين المواد الغذائية والمبادئ الغذائية الأساسية والصحية للأفراد المستهلكين للأطعمة. ولأن هناك بعض الأمراض لا تسمح بامتصاص مثالي للعناصر الغذائية، فإن النمو يتطلب زيادة استهلاك بعض الأطعمة التي غالبا ما تقلل الأمراض، ومعرفة المبادئ الغذائية الأساسية للاستخدام الجيد للغذاء(crois-rouge,2005, P.7). فكل تلك الجهات ربما هي التي دفعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفيةإلى التركيز على أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المتمثل في تحسين الأمن الغذائي حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل، وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف التنمية المستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة (وزارة الفلاحة، 2000). والأكيد المؤكد أن الوقت المناسب حان للتوجه صوب صعيد الوجهة الشرعية الإسلامية، ذاك الصعيد الذي عرف الأمن الغذائي في المفهوم الوضعي على أنه الحالة التي يتحقق عندها الاكتفاء الذاتي من الغذاء محليا، وأنه مدى ما يتوفر لبلد من مخزون معين من المواد الغذائية الأساسية، بحيث يستطيع هذا البلد اللجوء إلى مخزونه حال حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج الغذاء، أو في حال تعذر الحصول على الغذاء المطلوب باستيراده لأسباب سياسية يعانيها البلد المصدر. أما المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي فقد ركز على البعد العقائدي المتمثل في أن الله هو الرزاق ولن يترك مخلوقا يطويه الجوع، وأن الاستغفار والدعاء يجلبان الرزق، وأن التقوى تنميه وتزيده. وبناء عليه، فإن الأمن الغذائي في المفهوم الإسلامي هو ضمان الحد الأدنى من الضرورات الغذائية لجميع أفراد المجتمع في أي فترة زمنية (السربتي، 2000). ففي ظل إسلامية هذا المفهوم المركب والمستحدث ربط الله في كتابه بين الأمن الشخصي والأمن الغذائي من جهة والعبادة من جهة أخرى، وجعل كلا منهما سببا في تحقيق الآخر، فلا أمان لأمة تعاني الجوع والحرمان، كما لا يتحقق الأمن الغذائي والرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والاستقرار لأمة تفتقد إلى طاعة الله، وتعاني من الحروب والاضطرابات الداخلية والفوضى لقوله تعالى: " وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ "(النحل،112)، وقوله في سورة القصص: 57" أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ "(القصص57). ومكن لنا الفهم من خلال سياق الآيتين أن الإيمان كان سببا في جلب الأرزاق وكثرة الخيرات مما زاد من الاطمئنان والسلام والأمان في ذلك الحرم الطاهر. وقد أشار القرآن إلى العلاقة القائمة بين الأمن الشخصي والأمن الغذائي في قوله تعالى" رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ "(البقرة، 126). فهذا القول الذي جمع بين الأمن الشخصي والأمن الغذائي، دليل على تلازمهما الذي نجد حجته الدامغة في جعل الإسلام من كلا الأمنين أحد محاور ثلاثة تحقق السعادة والرخاء للمسلم في دنياه وآخرته. وهذه المحاور هي: الأمن الشخصي، الصحة الجسدية، الأمن الغذائي تبعا للقول النبوي" من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا". وما حاز هذا القلم سوى معنى الأمن الغذائي في المفهوم الفقهي الذي عرفه على أنه ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتاد من الغذاء اللازم لاستهلاك المجتمع الذي لا يمكن الاعتراض عليه، إلا إذا تضمن المستوى المعتاد من الغذاء سلعة محرمة شرعا. وقد يجد الاقتصاد الإسلامي لذلك أنه من الأوفق

القول بان الأمن الغذائي، هو ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن، والمستوى المعتاد يحدد على أساس المستوى الاجتماعي ويرتفع المستوى المعتاد من الغذاء ليصل إلى حد الكماليات. حد أوجب فيه الأمن الغذائي في المجتمع الإسلامي توفير الغذاء لكافة الطبقات مع ضمان الحد الأدنى للفقراء، حيث يتمثل الحد الأدنى في الغذاء والمسكن والملبس الضروري للجميع. (يسري، 1991، ص.2) وما يمكن أن يضمنه القلم ها هنا، أن المستوى المعتاد من الغذاء الحلال، قد يكون مرتفعا، أو منخفضا وذلك تبعا للحالة الاقتصادية، فإذا كان المجتمع الإسلامي يتمتع بحالة من التقدم الاقتصادي، فإن المستوى قد يرتفع إلى حد الكماليات، فلا بأس من هذا طالما تم وضع شرط الحلال لقوله تعالى: 32" قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ "(الأعراف، 32). فالأمن الغذائي في هذه الحال يعني المحافظة على المستوى الغذائي الكمالي الذي اعتاد عليه المجتمع الإسلامي. أما إذا كان هذا المجتمع يعاني من شدة اقتصادية بسبب ظروف الفقر أو التخلف الاقتصادي، فوجب تحديد هل هذا المستوى المعتاد من الغذاء لدى المجتمع يضمن حد الضرورات الغذائية أم لا؟ وفي هذا التحديد يمكن الاستفادة من الفكرة التي أرساها الإمام الشاطبي في التفرقة بين الحاجيات والضرورات. حيث قال: بأن الشريعة وضعت لصالح العباد في العاجل والاجل معا، وترجع تكاليف الشريعة إلى حفظ مقاصدها في الخلق. ومن هذه المقاصد الضروريات والحاجيات، فالضروريات عنده تعني أنه لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد، وتهارج، وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة، والنعيم، والرجوع بالخسران المبين، وعليه فإن تناول المأكولات والمشروبات إلى غير ذلك من الأشياء التي يتوقف عليها بقاء الحياة من الضروريات، ومجموع الضروريات خمس وهي الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال (الشاطبي، 1997). هذا عن الضروريات، أما عن الحاجيات فقد قيل فيها: أن التمتع بالطيبات من مأكل وملبس وغيره، أي مما يكون تركه غير مخل بأحد الأصول السابقة، ولكنه يؤدي إلى الضيق فيدخل في باب الحاجيات، التي تعني أنها أمور مفتقر إليها من أجل التوسعة، ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، ولا يتعرض المكلفين للحرج بفقد هذه الحاجيات (الشاطبي، 1997، ص. 21). ولا نتفادى الحرج الإ بإمكانية التصور المنطقي المتجلي في ألا ينخفض مستوى الأمن الغذائي في المجتمع الإسلامي عن مستوى الضرورات الأساسية من الأقوات، وضمان استمرار تدفقاتها، والذي يمكن أن نطلق عليه اسم المستوى الضروري للأمن الغذائي، هو لا شك مستوى مطلق، ولكن عند الحد الأدنى الذي يضمن لكل فرد عامل ومن يعولهم الأقوات الغذائية التي لا يستغنى عنها، أي حد الكفاف فقط. أما إذا ما أخذت الحاجيات معيارا فإن من الممكن تعريف مستوى الكفاية للأمن الغذائي، بأنه ضمان استمرار تدفق غذائي يرتفع فوق الحد الأدنى الضروري للكفاف، ويقل عن المستوى الكمالي الذي يمكن التخلي عنه بلا أية أضرار للصحة العامة، ويلاحظ أن مستوى الكفاية للأمن الغذائي كمستوى مطلق، قد يتشابه مع المستوى المعياري للأمن الغذائي الذي يعتمد على تحديد سعرات حرارية تلزم لحياة نشطة لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط. ونعتمد نحن على التبصر الفاحص للوارد في هذا التصور المنطقي للتمييز بكل يسر بين مستويين مطلقين للأمن الغذائي في المنظور الإسلامي، أولهما، أطلق عليه المستوى الضروري أو مستوى الكفاف، وثانيهما، أطلق عليه مستوى الكفاية أو المستوى الذي يضمن الحاجيات إضافة إلى الضرورات (الخزاعلة، 2001/2000، ص. 9)، والذي أشار إليه عمر ابن الخطاب في قوله:" أني

حريص ألا أرى حاجة إلا سددتها ما اتسع بعضنا ببعض، فإذا عجز ذلك تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف" (ابن كثير، د ت). وعليه، يمكن القول بأن عدم إمكانية التدني عن مستوى الكفاية بالنسبة للمجتمع ككل في أي فترة زمنية، هي ضرورة شرعية. أما مستوى الكفاية، فهو خير، وينبغي العمل على تحقيقه في الآجل الطويل في جميع الدول الإسلامية التي تعاني آنيا من مشكلة الفقر والتخلف الاقتصادي، مستدلين في ذلك بقوله تعالى:" وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ "(الأعراف، 31). ويلاحظ أن ما يكفي من الغذاء لن يصل في اللغة إلى الكماليات (الخزاعلة، 2001، ص. 10).

إن دغدغة كلمة الكماليات للفكر أنعشت ذات القلم وجددت نشاطها في حثها على الجول بديار الصعيد الغربي التي عرف فيها البنك الدولي للإنشاء والتعمير الأمن الغذائي بأنه" إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح لهذا القطر القدرة التسويقية والتجارية على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات، (مولاي، ومقراني، 2018).وعندما يتمتع البشر كافة في كل تلك الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب اذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. وهذا التعريف مفيد، من حيث أنه يشير إلى نطاق واسع من العوامل التي ينبغي توفرها للشخص لكي يتمتع بالأمن الغذائي. فأولا، ينبغي توفر الأغدية في البلد، من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد أو كليهما. وثانيا، ينبغي أن تتمكن الأسر المعيشية من الحصول على الأغذية، ما يعني ضرورة وصولها فعليا إلى الأسواق وقدرة المستهلكين المالية على تحمل تكاليف شرائها. ثالثا، ينبغي أن يستهلك الأفراد الغذاء بكمية كافية ونوعية مناسبة، وأن يتمتعوا بالصحة الكافية للاستفادة من الطعام. كما ينبغي أن تظل هذه العوامل جميعها مستقرة ومستدامة مع مرور الوقت (آسيا، 2017، ص. 8)، حسبما أشار إليه مؤتمر القمة العالمية للأغذية المنعقد عام 1996. فإذا ما حدث خلل في ذلك تلقي قمة روما مسؤولية ضمان الأمن الغذائي على كاهل الدولة كما جاء في إعلانها الذي قيل فيه:" نحن نؤكد من جديد أن الأمن الغذائي مسؤولية وطنية وأن أية خطط لمواجهة تحديات الأمن الغذائي ينبغي أن تصاغ وطنيا، وتصمم وتمتلك وتدار وتبنى على التشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وسوف نجعل الأمن الغذائي أولوية عليا وسنعكس ذلك في برامجنا وميزانياتنا الوطنية" (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2017)، التي سنعرض فيها" كيفية معالجة التجليات الحرجة لانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، وبناء القدرة على الصمود في الأزمات الممتدة بطريقة تتناسب مع التحديات المحددة لهذه الحالات وتتفادى تفاقم الأسباب الجذرية، وحيثما توجد فرص، تساهم في حلها. ويهدف إطار العمل إلى توجيه عملية وضع السياسات والإجراءات الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمات الممتدة وتنفيذها ورصدها"(لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2017، ص16). وحتى لا نطيل الحديث في هذا الرصد ننتقل إلى تعريف آخر اعتبر فيه الغذاء مفهوما قيما إذا ما استخدم بتفاهم واضح حول معناه وحدوده وكيفية تفاعله مع العوامل السلوكية وغير الغذائية. وينحو المتفاهم عنه إلى عد الأمن الغذائي عملية تنطبق على النطاق الكلي وتقاس نتائجها على نطاق ضيق، وتجعل الناس محور الاهتمام الأساسي لهذا الأمن الذي ليس هدفا بحد ذاته، وإنما يشكل عنصرا أساسيا من عناصر الرفاه البشري. عنصرا يمكن أن يكون مزمنا أو عابرا، ويمكن قياس نتائجه الفعلية لاحقا أو نتائجه المتوقعة مسبقا. هذا، ويتوقف تحقيق التغذية الجيدة

كنتيجة للأمن الغذائي الفردي على مجموعة من العوامل غير التغذوية مثل الظروف الصحية، ونوعية المياه، والأمراض المعدية، والحصول على الرعاية الصحية الأولية، وبالتالي، لا يضمن الأمن الغذائي الأمن التغذوي، لكنه يضمن كوسيلة تحقيق صحة وتغذية جيدتان، وينبغي توجيه التدخلات السياساتية باتجاه الأمن التغذوي، كما يجب استكمال ورصد الأمن الغذائي بمقاييس الجسم البشري (آسيا، 2017، ص. 17).

وأخيرا يجدر بنا أن نعرض في هذا الصعيد التعريف الذي لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال إنه تعريف منظمة الأغذية والزراعة الفاو FAO الذي يفهم منه أن الأمن الغذائي هو" توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد المجتمع اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل بلد، وإتاحتها للمواطنين بالأسعار التي تتناسب ودخولهم وإمكاناتهم المادية. هذا وترى المنظمة أن الأمن الغذائي لا يتحقق إلا عندما يصبح لجميع الأفراد وفي جميع الأوقات القدرة الاقتصادية والاجتماعية للحصول على الغذاء الكافي بكامل عناصره التغذوية للوفاء باحتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشيطة وصحية"(الزنكي، وطه، 2016، ص.22).شرط أن تكون خالية من المواد الضارة، ومقبولة من الناحية الثقافية، وإمكانية الحصول على تلك الأغذية بطرق مستدامة لا تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى"(لجنة الأمن الغذائي العالمي،2017، ص. 8)، التي ننبه ونحن بإزاءها إلى أن الحق في الغذاء الكافي حق معترف به في الصكوك الدولية، ويرد بأقصى درجة من الوضوح في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واستكملت أحكامه من خلال المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال التدريجية للحق في الغذاء (الجمعية العامة، 2008) عندما دعت إلى" أن يكون الحق في غذاء كاف هو الهدف الرئيسي لسياسات الأمن الغذائي، وبرامجه، وتشريعاته؛ وأن مبادئ حقوق الإنسان هي التي توجه الأنشطة المصممة لتحسين الأمن الغذائي؛ إنه يلزم أن تعمل السياسات، والبرامج، والاستراتيجيات، والتشريعات على تعزيز تمكين أصحاب الحقوق ومساءلة من تقع عليهم مسؤولية أداء الواجب، بما يعزز مبادئ الحقوق والالتزامات وليس الإحسان والصدقات"(لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2017، ص.15)، وبما يفرضه على جميع الدول من التزامات لا إزاء الأشخاص الذين يعيشون في أقاليمها الوطنية فحسب، بل وإزاء سكان الدول الأخرى، بحيث تكمل هاته الالتزامات إحداهما الأخرى. فالحق في الغذاء لا يمكن إعماله بالكامل إلا عندما يتم الامتثال للالتزامات الوطنية والدولية، إذ ستظل الجهود الوطنية في أغلب الأحوال محدودة الأثر في مكافحة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي ما لم تسهل البيئة الدولية هذه الجهود الوطنية وتكافئ عليها. وبالتالي فالحق في الغذاء ليس حقا يمكن لأية دولة إعماله بمعزل عن الدول الأخرى، ذلك أن جميع الدول تتحمل مسؤولية مشتركة تقوم دعائمها على القانون الدولي، لكفالة تهيئة البيئة الدولية التي تعمل فيها الدول على نحو يمكنها من احترام هذاالحق وحمايته وإعماله لمنفعة سكانها، وذلك بالتركيز على مجالات وأبعاد عديدة ومتنوعة (الجمعية العامة، 2008، ص ص. 6-7- 10-11). أما تركيز القلم فقد أبرز أن هذه هي أبرز وجوه التعاريف في السردية الايتمولوجية لمفهوم الأمن الغذائي، وهي، كما يمكن أن نرى ونلاحظ، وجوه تدور حول مفهوم التخزين والظرفية والسياسات الجزئية لمفهوم الأمن الغذائي، مع التركيز على توفير القدر المطلوب من الغذاء للأفراد في حدود الدخل المتاح لهم، وضمان المستوى الكفاف من الغذاء للذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخولهم المتاحة سواء على المستوى

الذاتي أو المستوى المحلي أو على مستوى الاستيراد. وبإزاء هذه الوجوه من النظر والملاحظات، قدرت النحن أن تحول الرؤية إلى وجه آخر يظهر فيه للعين أن مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم القديمة في الوجود، والحديثة الأثر في التفكير التنموي، لذا فمن البديهي بعدما صالت وجالت في التعريف به أن تعمل على تحديد المفاهيم المرادفة له والتي تندس تحت لوائه لتتلبس به وتتزيى بزيه مؤكدة على التشابه التوأمي بينهما والروابط الوثيقة التي تجمعها به، اندساس ارتبط فيه مفهوم الأمن الغذائي في دراسات السياسات الاقتصادية، تقليديا بمفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل بشكل تداخلي في ظل الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة المستقلة حديثا لقضية الغذاء خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، اهتمام عرف الاكتفاء الذاتي بكونه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج احتياجاته الغذائية الأساسية محليا دونما حاجة إلى آخرين، وضمان الحد الأدنى منها . لكن الاكتفاء الذاتي الكامل يكون غير ممكن مع الوقت، أي لا يمكن انتاج الاحتياجات الأساسية كلها أو حتى الجزء الأكبر منها محليا. وفي هذه الحال يجب توفيرها إما بإنتاج جزء منها محليا واستيفاء الباقي من خلال توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات الزراعية تستخدم في استيراد تلك الاحتياجات، وطبقا لهذا المفهوم، فإن توفير الأمن الغذائي لا ينطوي بالضرورة على إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية أو حتى الجانب الأعظم منها محليا، بل ينطوي أساسا عل توفير الموارد اللازمة لتوفير تلك الاحتياجات من خلال تصدير منتجات أخرى تتمتع في إنتاجها البلاد بميزة نسبية على البلاد الأخرى، وبهذا المعنى يصبح الأمن الغذائي على اطلاقه أكثر مرونة في استخدام الموارد ويأخذ طابع الاعتماد المتبادل مع الأخرين والتعاون معهم. لكن هذا يجب ألا ينسينا أن احتياجات الغذاء الأساسية يجب تلبى محليا اعتمادا على النفس، الشيء الذي يعني أن الامداد المحلي الكافي لمنع المجاعة في حالة انقطاع مفاجئ للواردات الغذائية، هو الشرط الحاسم الذي لا غنى له عنه لأمن أي شعب من الشعوب، علاوة على ذلك، فما من بلد يستطيع المساومة بنجاح في التجارة الدولية ما دام يسعى يائسا لبيع منتجاته حتى يستورد الغذاء لمنع المجاعة، ودون الاعتماد الغذائي على الذات، وفي هذه الحالة يصبح الاعتماد المتبادل الذي يحظى بالمدح الوفير سوى ستار دخان للسيطرة الغذائية لبلد آخر (السيد ع.، 1998). (السيد، 1998، ص.72، 76، 78).

ولا بد أن نلفت الانتباه في هذا الجو المرن المشبع بالذاتية إلى أنه في السنوات الأخيرة، ونتيجة تزايد القلق العالمي من المخاطر التي يمكن أن تترتب على استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة وبصفة خاصة على أمن الغذاء وسلامته الصحية وسلامة البيئة، ظهرت مفاهيم أخرى انضوت تحت لواء الأمن الغذائي، كمفهوم أمان الغذاء الذي عرفته منظمة الصحة العامية بأنه جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به، وصحيا، وملائما للاستهلاك الأدمي. وهذا يعني أن إنتاج الغذاء يجب أن يشتمل على محتوى غذائي يوفي باحتياجات الجسم وأن يكون آمنا للاستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم. فقضية أمان الغذاء لم تعد تتوقف عند مرحلة الإنتاج الزراعي ولا تقتصر عليها، وإنما تمتد إلى المراحل اللاحقة وحتى لحظة الاستهلاك (السيد، 1998، ص. 81-82) وإلى جانب أمان الغذاء أنضوى مفهوم آخر تحت لواء الأمن الغذائي أطلق عليه اسم الزراعة العضوية أو البديلة أو البيولوجية الذي عرفته وزارة الزراعة الأمريكية بكونه" نظام إنتاجي يتحاشى أو يستعيد إلى حد كبير استخدام المخصبات المركبة صناعيا،

والمبيدات الحشرية ومنظمات النمو وإضافات العلف الحيواني. وتعتمد نظم الزراعة العضوية-إلى أقصى حد ممكن- على الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للمزرعة. وعلى أساليب بيولوجية لمكافحة الآفات والمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها ولتوفير العناصر الغذائية للنبات ولمكافحة الحشرات والآفات الأخرى (السيد، 1998، ص. 90)". وليحقق هذا نظام الغرض المطلوب تم تحديد مبادئ جادة للزراعة العضوية تمكنها من أن تتيح غذاء ذا قيمة غذائية عالية وبكميات وافية، وأن تعمل مع النظم الطبيعية بدل التسيد عليها، أن تحفز وتشجع الدورات البيولوجية داخل النظام المزرعي الحيواني والنباتي، أن تحافظ وتحسن خصوبة التربة على المدى البعيد، أن تستعمل بأقصى حد ممكن الموارد المتجددة في النظم الزراعية ذات التنظيم المحلي، أن تعمل بأقصى حد ممكن من خلال نظام مغلق بالنسبة للمادة العضوية والعناصر الغذائية، أن توفر للثروة الحيوانية كل الظروف الحياتية التي تمكنها من أداء جميع مظاهر سلوكياتها الفطرية، أن تحافظ على التنوع الوراثي للنظام المزرعي ومحيطه مع حماية البيئات النباتية والحياة البرية، أن تتيح للمنتجين الزراعيين عائدا كافيا ورضا من عملهم بما فيه بيئة عمل آمنة، وأن تأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية والبيئية الشمل للنظام المزرعي(السيد، 1998، ص. 93)، وتجعلنا ندرك في السياق ذاته أنه ليس عسيرا تلمس انضواء جديد لمفهوم استدامة أو تواصل التنمية الزراعية كسبيل لتحقيق الأمن الغذائي، وقد تم تعريف هذا المفهوم الميكانيكي الاستاتيكي بأنه التنمية التي تواجه احتياجات الحاضر دون الإجحاف بقدرة الأجيال القادمة على مواجهة احتياجاتهم الخاصة. وتعرف الزراعة المستدامة بانها الإدارة الناجحة لموارد الزراعة للوفاء بالاحتياجات المتغيرة للإنسان مع المحافظة على نوعية البيئة أو تحسينها وصيانة الموارد الطبيعية. ولتحقيق ذلك توجب على الزراعة المتواصلة أن تؤسس على نظم مزرعية تتصف بالقدرة على المحافظة على إنتاجيتها وعلى فائدتها للمجتمع إلى ما نهاية. وإلى جانب ذلك توجب على هذه النظم الزراعية بدورها أن تكون على المدى الطويل منتجة ومربحة وإلا فلن تتواصل اقتصاديا، وأن تكون متواصلة بيئيا وإلا فلن تكون مربحة على المدى الطويل، ولكي تكون الزراعة متواصلة وجب أن تكون أعلى إنتاجية لتفي بالاحتياجات المتنامية، وأن تستمر على درجة عالية من الكفاءة، وأن يحصل الزراع على عائد معقول على استثماراتهم وعملهم. وفي الأخير فكوكب الأرض لا يستطيع تحقيق زارعة متواصلة ويفي بالاحتياجات المتزايدة باستمرار للسكان مالم يستخدم التكنولوجيا الحديثة بما فيها الاستخدام الرشيد (السيد، 1998، ص. 130-131-135). فما الذي يا ترى جعل هذه المفاهيم تسعى إلى الانضواء تحت لواء الأمن الغذائي؟ وما الذي أغراها لتقدم على ذلك السعي؟ هل هو مستوياته أم مقوماته أم أبعاده أم هي أشياء أخرى قد تدخلنا في صمت حيرة أبدي؟

الأمن الغذائي: دراسة في المقومات والأبعاد والمستويات

المعلوم الذي لا نزاع فيها، أن لكل مفهوم من المفاهيم في السرديات العلمية والأدبية للمجتمعات مقومات وأبعاد تثبت وجوده وتزيد من قوة حضوره، حضور بارز القوائم لا يتجرأ واحد منا على إنكاره، إلا أنه يتجرأ وبوقاحة ذات وجاهة منطقية موضوعية على القول بأن مفهوم الأمن الغذائي لا يخرج عن هذه القاعدة، قاعدة لابد للقلم فيها قبل البحث في مقومات هذا الأمن منحها تعريف يختصره في" توفر كميات كافية من الغذاء ذي الجودة المناسبة، تؤمن من خلال الإنتاج المحلي أو من الواردات أو عبر المعونة الغذائية"(آسيا، 2017، ص. 9)، غايتها الأولى والأخيرة تحقيق الأمن

الغذائي. فهذا الأخير كما تعلمون يعد بالنسبة لأي وطن من الأوطان، قضية محورية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة، التي تبدو أنها آمنة، فالغذاء ضرورة حيوية للإنسان. وبالنسبة لأي شعب، متى توافرت له حاجته من الغذاء بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة، أصبحت الحياة ميسورة واستقرت الأمور، واتجه الشعب إلى التشييد والتنمية وبناء الحضارة. ومتى أصبح الأمر غير ذلك، وانشغل الناس بقوتهم اليومي، ساد القلق واهتز الاستقرار، وبرزت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة أكثر حدة. ومن جهة أخرى، فإن تحقيق الأمن الغذائي يستلزم بالضرورة (السيد، 1998، ص. 7)وجود مقوم التوافر Availabiltiy الذي يشمل ضمان توافر السلع الغذائية بنوعية جيدة وكمية كافية من المصادر المحلية والخارجية على المستوى الكلي والمعيشي والمحلي بشرط أن تكون نسبة الإنتاج المحلي أكبر من الواردات، شرط انصب فيه الاهتمام على الكم؛ لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر لجودته؛ لأنه بقدر ما يجب النظر لكمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية وعندما تتحقق هذه الخطوة تبدأ الخطوة الموالية والتي توجه رؤيتها صوب النوعية الغذائية، فنوجه بتوجيهها رؤيتنا صوب مقوم سهولة الوصول Access إلى الإمدادات العالمية المتاحة من الغذاء، الذي ينظر إليه عادة على أنه شاغل حتمي له الأولوية على بقية الأبعاد الأخرى عند تقييمه على صعيد الأسرة المعيشية أو الفرد، وعندما يعتبر أنه يشمل كل إمكان الحصول المادي والأهم من ذلك الاقتصادي على الغذاء (آسيا، 2017، ص. 5) مع مراعاة مسألة القدرة الشرائية ودرجة تكامل الأسواق والسياسات السعرية الحكومية والقدرة على تحمل التكاليف (Jean, 2007) . وأهم من الأهم أن هذا مقوم يتطلب بدوره حضور مقوم الانتفاع Utilization الذي يتضمن توفير المعلومات السكانية بصفة دقيقة لتخطيط الأمن الغذائي، والذي يقصد به عادات الكل الجيدة وخيارات الفراد فيما يتعلق بالأطعمة والعادات السلوكية التي تشمل الإفراط في الاستهلاك ونمط التوزيع داخل الأسرة المعيشية بسبب التقاليد والممارسات الثقافية، فضلا عن العوامل المؤثرة في عملية الأيض، وبجانب ذلك يعكس الانتفاع أيضا النتائج البيولوجية لتوفر الأغذية والحصول عليها (آسيا، 2017، ص. 39). ولتكتمل صورة هذا الانعكاس لا بد من تواجد مقوم أخير نطلق عليه اسم الاستقرار Stability الذي يعني أن تظل أسعار المواد الغذائية معتدلة ومتاحة للجميع (الزنكي، وطه، 2016، ص. 22)، هو جزء لا يتجزأ من المقومات أو الركائز الثلاث الأخرى، بمعنى أن توفر الأغذية والحصول عليها والانتفاع منها ينبغي أن تكون قائمة في سائر الأوقات على مستوى الفرد والأسر المعيشية، وكذلك على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي (آسيا، 2017، ص. 5). وبتعبير آخر، فالاستقرار على المدى الطويل يقود إلى استدامة الأمن الغذائي والتوصل للمقومات الثلاث السابقة عبر مختلف الفترات الزمنية دون التعرض للتقلبات أو الأزمات، وذلك وفق ما يتبع من السياسات والبرامج والتدابير ذات العلاقة (مجاهد، د ت). العلاقة تنحو بنا نحو القول بأن هذه المقومات المذكورة عندما تتعالق مع بعضها وتتشابك يظهر مجال تأثيرها بشكل ملموس على مستويات مختلفة، فتوافر الأغذية أمر أساسي على الصعيدين الوطني والعالمي، وسهولة الوصول إليها والحصول عليها يرتبط بشكل أكبر وأكثر مباشرة بمستوى الأسرة المعيشية، والانتفاع يتعلق بالنوعية وبالجوانب التغذوية للأغذية المتوفرة، وترتبط تمام الارتباط بمستوى الفرد. أما الاستقرار الغذائي، فينظر إليه كمجموعة من التدابير الشاملة التي تكفل استدامة المقومات الثلاثة الأخرى التي ذكرنا. أما ما لم نذكره بعد، فهو أن التجارة اكتسبت أهمية حيوية كعنصر لتوفر الأغذية، وساعدت العديد من البلدان على

التغلب على الظروف البيئية الصعبة التي أعاقت إنتاج الأغذية محليا. وعندما تتوفر الأغذية من خلال الإنتاج المحلي أو من خلال التجارة، يرتبط الأمن الغذائي غالبا بقدرة الأفراد الاقتصادية على الحصول على الأغذية المغذية ، وترتبط مقومات الأمن الغذائي بعلاقة وطيدة مع التنمية المستدامة، فترابط أهداف هذه الأخيرة وتكاملها ينعكس في عملية الربط بين مقومات الأمن الغذائي في جميع أهداف التنمية المستدامة، ربط لا بد من التسليم فيه بأن تحقيق هذا الأمن على نحو شمولي يأخذ بالحسبان مختلف العناصر المتعلقة بكافة أبعاده ويتطلب أكثر من مجرد التركيز على هدف أو هدفين من أهداف التنمية المستدامة، وإنما يتطلب أن تحيط أهداف التنمية بجميع أبعاد الأمن الغذائي لأن طبيعته الشاملة لعدة قطاعات تجعل من الصعب حصره في هدف (آسيا، 2017، ص. 3-5) واحد في مستوى واحد. وأول ما يقفز إلى الذهن بإزاء قضية كهذه هو أن نتساءل: أليس معنى هذا أن للأمن الغذائي مستويات؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي هذه المستويات؟

من الجلي أن السرديات الايتمولوجية تشهد شذراتها على أن للأمن الغذائي مستويات عديدة يمكن اجمالها بشكل مركز في الأمن الغذائي المطلق والأمن الغذائي النسبي؛ فالأول ينحصر معناه في أن إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل (السربتي، 2000، ص.21) من أجل إبقاء الفرد على قيد الحياة أي كفالة الحد الأدنى للسعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط، وفقا لما توحي به المعايير الدولية، ومن ثم القضاء على الجوع في الدولة بشكل رسمي. لكن الذي لا يمكن القضاء عليه أن هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي وجهت له انتقادات كثيرة وسمته باللاواقعية، وعزت ذلك إلى أن الكثير من الدول الإفريقية لم تحققه إلى اليوم والدليل على ذلك أن هناك أكثر من250 مليون شخص في القارة الإفريقية هم جياع من مجموع 925 مليون جائع في العالم سنة 2010. أما الثاني فيرتبط مستواه بقدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كليا وجزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، فمفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهل لتأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين (مولاي، ومقراني، 2018، ص. 14). وتؤهلنا لنستوضح من كل هذا أن مستوى الأمن الغذائي الفعلي لبلد ما يتوقف على عوامل داخلية وخارجية؛ فالعوامل الداخلية ترتبط بظروف البلد المتمثلة في إمكانية الإنتاج الغذائي الداخلية والاستراتيجية المتبعة في ذلك، ثم حجم السكان متطلباتهم الغذائية، وفي الأخير الدخل الحقيقي في المجتمع وطريقة توزيعه بين المواطنين، بما يتضمنه من إمكانية توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء لكل أفراد المجتمع كتف العدالة والإنصاف. أما العوامل الخارجية فترتبط هي الأخرى بتعامل الدولة مع محيطها الخارجي في تأمين الغذاء لمواطنيها وتتمثل في الفائض من الغذاء العالمي المعروض، وفي السوق العالمية للغذاء ومدى توافر المعروض من الغذاء في تلك السوق ودرجة استقرار الأسعار فيها، ثم تتمثل أخيرا في موارد النقد الأجنبي الممكن اكتسابها بالمقدرة الذاتية للبلد عن طريق فائض الصادرات (مولاي، ومقراني، 2018، ص. 14-15). فهل يمكن حصر الأمن الغذائي في هذين المستويين أم أن هناك مستويات أخرى؟

بالطبع، للأمن الغذائي مستويات أخرى غير التي ذكرنا وهي مستويات تختلف فيما بينها، مستويات نستهلها بمستوى الكفاف الذي نتبصر في دهاليزه وفقا للمقررات الصادرة عن المنظمة الفاو، أن مستوى الكفاف من الغذاء

يتوافق مع مفهوم الفقر، والدولة ملزمة بتحقيق الحد الأدنى من الحاجات الغذائية للأفراد لاستمرار حياتهم وتلبية حاجاتهم الضرورية للحياة، فضلا عن الغذاء. ومن الملاحظ أن مستوى الكفاف يتضمن البعد الاستهلاكي لمسألة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد حيا (لرقم، 2006)، أما المستويات الوسطى فتمثل المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل، ويعبر هذا المستوى عن قدرة التخلص من سوء التغذية والذي يتم لكل أفراد المجتمع (عنان، 2010)، فيتم لنا معه التطلع نحو المستوى المرتقب الذي يعبر عن قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها، لحد يسمح لهم بأداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه وبكفاءة عالية، فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي للمسالة، أي طاقات الإنتاج من جهة، ومستوى الدخل الفردي من جهة أخرى. وعليه، يعتمد هذا المستوى المتوقع من الغذاء الكمالي إن صح التعبير على شقي معادلة الأمن الغذائي المتمثلة أولا في عرض الغذاء سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التجارة الخارجية. وثانيا في طلب الغذاء، فتوفير الغذاء لا يكفي وحده لتحقيق الطلب عليه؛ لأن كلما ارتفع الدخل الشخصي المتاح، زاد المستوى المحتمل من الغذاء الذي يمنح للفرد القدرة على المساهمة الفعالة في عملية الإنتاج، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، وبالتالي يتطور البلد ويلتحق بالدول المتقدمة (لرقم، 2006، ص. 36). ونلتحق بها بدورنا لأجل حط الرحال بأرض أبعاد الأمن الغذائي لنخبركم، أن هذا الأمن كمفهوم مركب يتميز بالتعقيد جراء ما يتشابك في وجوده من أبعاد لكل واحدة منها دلالتها التأثيرية ودورها في تدعيم الوفرة الغذائية، فما هذه الأبعاد إلا ركائز لصرح أمن الغذائي إذا وجدت بصورة صحيحة، وخلاف ذلك يتهاون هذا الأمن وينهار صرحه، ونظرا لأهمية هذه الأبعاد التي تشي بها منحنيات خرائطية سرديات الفكر التنموي والاقتصادي قررنا انصاف ذكرى بعضها بمنحها اهتماما كبيرا من خلال تقديم بعض الإيضاحات حول جوانبها المتعددة والمتفاعلة والمتداخلة على النحو التالي:

البعد الديمغرافي: إذا ما تناولنا هذا قضية هذا البعد بالدراسة يتبين لنا تدخل العنصر البشري فيها من خلال ثلاث اقطاب؛ يتجلى أولها في أن التأمين الغذائي أوجده هو لأجل ذاته وبقائه، لذا فقد عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها. اما ثانيها فيتجلى في أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج والتسيير الدالة عن الأمن الغذائي. أما ثالثها فهو أهم الأقطاب على الإطلاق لأن الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية باعتباره المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها. استدعاء بدى واضحا بعدد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم، خاصة في العالم العربي في عقوده الماضية، من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة العربية، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي 3% سنويا عام 2000 (الطرابلسي، 1998). هذا من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية، فإن التزايد الكمي للسكان رافقه تغير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية (الطالبة للعمالة) إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في هذه المناطق، هذا يعني أن تأثير البعد الديمغرافي بالزيادة النوعية أو بالزيادة الكمية له تأثير غير محدود في الأمن الغذائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000).

البعد الاقتصادي: يصنف الأمن الغذائي على أنه مشكلة اقتصادية في المقام الأول؛ مشكلة عرض (المواد المغذية والكافية)، وطلب (تلبية الاحتياجات الغذائية لجميع الناس في جميع الأوقات). وجعل العرض يلبي الطلب بالوسائل

المادية والاجتماعية والاقتصادية. وهو يستند إلى توفير الأغذية، ويتعلق أساسا بصعوبة شراء الموارد الشحيحة وتوزيعها بين سكان العالم (آسيا، 2017، ص. 17). ونتعلق بدورنا بمحتويات السجل السردي المدرس لنصرح أن للبعد الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي تتجسد في الإنتاج الفلاحي كميا ونوعيا وفق ما يستدعيه الوضع الصحي للإنسان، لكن عالم الأرض والزراعة على درجة كبيرة من الارتباط بالكثير من العوالم المؤثرة على مسار حركة الإنتاجية الزراعية الكمية والكيفية. وبجانب ذلك فإن قضية ارتباط علم الأرض والزراعة بعلم البيولوجيا وعلم الحيوان والبيطرة وغيرها من العلوم تستدعي الاعتماد عليهما باعتبارهما علوم تنشط لأجل تطوير الزراعة العضوية التي تعتمد في نظمها إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية(تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للزراعة والأساليب البيولوجية- كمكافحة الآفات- للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى (برامج استراتيجية الأمن الغذائي، 2006)، الشيء الذي يؤدي إلى الحصول على نوعية عالية للمنتوج الزراعي. وعليه، فإن تلك العمليات المتنوعة تحتاج إلى تمويل كبير يعبر عن احتلال عالم الأرض والزراعة المقام الأول في سلم اهتمام الدولة، كما جاءت فكرة التكثيف الغذائي الذي يعني تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما بغرض الحصول على كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي، والمهم في هذه القضية أن تكثيف الإنتاج الفلاحي يدل على تكثيف إنتاجية عنصر العمل وراس المال من عوامل التكثيف الزراعي، أي أن هناك تأثير متبادل بين العناصر الاقتصادية الثلاثة: رأس المال، اليد العاملة أو المورد البشري، والأرض الزراعية بسعتها ونوعية الأرض، فالأمن الغذائي اقتصاديا هو عملية تتداخل فيها عناصر عدة منها الثلاثة الأساسية المذكورة سابقا (برامج استراتيجية الأمن الغذائي، 2006، ص. 10)،بالإضافة إلى عنصر الواردات الذي يشكل عبئا ثقيلا على الدول النامية خاصة نتيجة عجزها عن الوفاء بحاجات الطلب المحلي من مصادرها المحلية مما يدفعها إلى الاستيراد من السواق العالمية (قصوري، 2012). فهذه الواردات تمثل ضغطا شديد على ميزان مدفوعات هذه الدول بجعل معظمها موضوع عجز مستمر، كما أن عملية استيراد السلع الغذائية تمثل سبب رئيس في ارتفاع الأسعار نتيجة تضخم المستورد بسبب رفع أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية الذي يترتب عليه اضطرار الحكومات في الدول النامية إلى دعم أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية (حوشين، 2007)، ويترتب علينا الإشارة هنا إلى أن الدخل الحقيقي أو الدخل المتاح للمستهلك يعد أحد الأركان السياسية للأمن الغذائي، والمفترض أن الدخل اللازم هو ثمرة العمالة وتوظيف أفراد المجتمع وبالتالي فإن الأمن الغذائي يحمل في طياته قضية التنمية الاقتصادية بحيث يوجد ارتباط وثيق بين الغذاء الجيد والصحة ومسيرة التنمية الاقتصادية. وعليه، فمن خلال تلبية المتطلبات الأساسية من الغذاء يتمكن الأفراد باعتبارهم أحد عوامل الإنتاج المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وعلى خلاف ذلك فإن تدهور مستوى معيشتهم ينعكس على وضعهم الصحي مما يؤدي إلى عدم قدرتهم الصحية على الاندماج في الحياة المهنية بشكل سليم. ومن هنا تأتي أهمية إعطاء مكانة للعنصر البشري وتنميته والمحافظة على سلامته؛ لأنها الركيزة الرئيسة لدفع عجلة التنمية (قصوري،2012، ص. 68)، التي تدفعنا إلى ذكر أن هذا البعد الاقتصادي يشمل الجانب الزراعي الذي يبين إلى أي مدى يساهم الإنتاج الزراعي في الناتج الإجمالي للوطن، ويقتضي تحديد السياسة الزراعية المنتهجة من طرف الدولة وهي المساحات المزروعة

والتركيب المحصولي الأمثل للزراعة واستخدام المكنة الزراعية وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك وإتباع أساليب التكثيف الزراعي وكل هذه العوامل لا تؤثر على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي (مصطفى و آخرون، 2007)، ويقتضي من ذات النحن الاعتراف في المقام الأول والأخير بأن الأمن الاقتصادي بهذا الشكل يرتبط في المنظورات النقدية بالبنية الاقتصادية السائدة، فحسب هذا المنظور، كلما زادت حدة الاعتماد المتبادل بين الدول في مسار إنتاجي متقدم، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للتقلبات والاضطرابات، كالتزود بالمواد الطاقوية بالنسبة للدول والمجتمعات المعتمدة بشدة على استيراد مصادر الطاقة الضرورية للإنتاج، ومن نفس المنظور النقدي ما يهدد الأمن الاقتصادي هي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البنية الاقتصادية التي أفرزت الهوة بين الفقراء والأغنياء، ندرة الموارد الاقتصادية؛ الغذائية أو المالية بمثابة الشروط الأساسية لحياة الفرد، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية للفرد، أي، عدم تكبيل حريته بالفقر والجوع والحرمان (بلعيد، 2008) . ومن هنا يتضح لنا باختصار أن البعد الاقتصادي للأمن هو توفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها، فالأمن الاقتصادي يخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة (بن عنتر، 2005) عامة، ورخاء ورفاهية الفرد خاصة، الشيء الذي يعني انعتاقه من الفقر والجوع ليكون مؤمنا اقتصاديا في سياق نظام اقتصادي غير عادل ولا متوازن ما ينعكس على النظام البيئي الذي يشكل هو الآخر بعدا أمنيا أشد حساسية. (علاق، وويفي، 2008، ص.102). فما الذي قيل حول هذا البعد البيئي في ارتباطه بالأمن الغذائي؟

البعد البيئي: أكدت السرديات الأدبية على أهمية هذا البعد في تحقيق سياسة الأمن الغذائي والتغذوي وبروزة خارطتها على أرض الواقع بتقنية عالية، مظهرة أن البيئة الزراعية لأية دولة تشهد تدهورا حادا نظرا لغياب البعد البيئي عن السياسات الزراعية حيث أن عدم إيلاء الأهمية اللازمة للجوانب البيئية تؤدي إلى الأخلال بهذه السياسات الزراعية، ولمواجهة اختلال البيئي وتأثيراته وتحقيق الأمن الغذائي لا بد من اتباع بعض الخطوات، الخطوة الأولى وتتمثل في ادخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الزراعية، أما الخطوة الثانية فتتطلب فرض قيود للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة وتفعيل دور المنظمات في نشر الوعي البيئي، في حين تأتي الخطوة الثالثة والأخيرة لتستوجب تخطيط مجالات التوسع الأفقي والتكثيف الزراعي بما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد (بوعلام، 2020/2019). وطبعا لا يتم تفعيل هذه الخطوات إلا بعمل هذه القطاعات مع بعضها البعض، ويحدد كل قطاع نقطة مركزية أو نقطة بؤرة في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات (بن عنتر، 2005، ص 17) يتم فيها إدراك أن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا، وأكثر من ذلك تعتبر رفاهية الأفراد أكثر أهمية من المصلحة الوطنية والسيادة. وغير بعيد عن هذا الطرح يذهب الباحث Homer Dixon إلى التأكيد على أن الديناميكيات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية تؤدي إلى صراعات عنيفة (حجار، 2002). صراعات قد تدخل القلم في متاهات سياسية فتجعله يتساءل عن ماذا قيل في البعد السياسي للأمن الغذائي؟

البعد السياسي: في هذا البعد تم إلقاء المسؤولية على كاهل الدولة باعتبارها الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراده وفئاته وجماعاته دون استثناء وذلك من خلال اصدار جملة من القرارات المجسدة لإرادتها المسؤولة عن تحقيق هذا الهدف-الأمن الغذائي-الذي أصبح المخرج الوحيد-للدول الفقيرة-من الأزمات التي تعاني منها خاصة النقص الغذائي أو المجاعة، لذا فإن التكامل السببي بين ما تسهم به الدولة من يد عاملة ورأس مال القطاع الزراعي باعتبارهما أبعادا اقتصادية للحصول على إنتاج كبير وعلى الجودة الغذائية. من جهة، ومن جهة أخرى، جملة القرارات والإجراءات الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على الوجه الأخص. ونلفت النظر هنا، أن الدولة تدخل لا يكون باحتكار القطاع الزراعي وروافده كلها بقدر ما يكون تدخلها بإعطاء فرصة للشعب بممارسة هذا النشاط ورعايته بالتخطيط وفتح الأسواق الداخلية والخارجية لترويج السلع والتبادل الدولي. وبالتالي تأمين ما يحتاجه هذا الشعب أو ينقصه هذا من ناحية أولى، أما من ناحية ثانية إعطاء قيمة للأرض، وللعمل فيها وللعامل بها. ويتحقق تدخل الدولة العقلاني المقبول والملائم للأمن الغذائي بإجراء التحولات السياسية الجذرية بتكريس الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصيرية وفي طرق تنفيذها ومتابعتها (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001)كلما استدعى ذلك الوضع السياسي الراهن للبلاد والعلاقات الدولية الخارجية. والأهم في قضية الأمن الغذائي أن يكون للدولة المتبناة لفكرة الأمن الغذائي سياسة شعبية فلاحية(F.P.H, 2007) ، وأن تكون للقلم حرية تبين ما يتضمنه هذا البعد من جوانب سياسية هامة يتراءى لنا فيه بصورة واضحة أن توافر الغذاء المطلوب يؤدي إلى الاستقرار السياسي للبلد والعكس، إذ يعتبر الغذاء سلاحا استراتيجيا في الصراعات الدولية، تستخدمه مجموعة الدول المالك للموارد الغذائية للضغط على الدول النامية المفتقرة لإمكانات إنتاج السلع الغذائية والتأثير على توجيه قراراتها حتى تظل تابعة لها ولا تستطيع امتلاك سيادتها الوطنية، ويظهر ذلك جليا من خلال تحكم الدول المتقدمة في المحاصيل الغذائية الرئيسية كالقمح والذرة، فهي المحدد الرئيسي لكمياتها العالمية وكذلك لأسعارها، فهي تستخدم الدول المحتاجة للغذاء كأداة لتحقيق مصالحها وأغراضها السياسية عبر أنحاء العالم، ولعل في هذا المقام تظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي في محدودية الدول المنتجة والمصدرة الرئيسة للسلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب من وجهة أولى، وتظهر من وجهة ثانية في طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في هذه الدول، وقدرتها على التناور السياسي والاقتصادي، أما من وجهة ثالثة فتظهر في تحكم الشركات المتعددة الجنسيات في إنتاج وتجارة الغذاء في العالم، بحيث تسيطر على تجارة الحبوب في العالم، وفي الأخير تظهر في مسألة الغذاء التي تكتسب طابعا سياسيا يهدد أمن الدول النامية ومن بينها الدول العربية (خالفي، 1999).

البعد الاجتماعي: تناول هذا البعد الآثار الاجتماعية المتولدة عن الأمن الغذائي، إذ يرتبط هذا الأخير بمدى تحقيق الاستقرار للمجتمعات وضمان مستقبل آمن من الاضطرابات والتقلبات سواء على المستوى الاجتماعي أو مستوى كميات السلع الغذائية. ويعتبر الغذاء حق من حقوق الإنسان التي نصت عليها التقارير الواردة من المنظمات العالمية، لذا وجب على المجتمع أن يكفل حق الغذاء لأفراده، فإذا كانت المجتمعات تعاني من عجز في الغذاء نتيجة وجود فجوة بين المعروض من الغذاء والمطلوب منه، فسيؤثر ذلك حتما على سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم الاجتماعية، ويتجلى ذلك في تدهور الوضع الاجتماعي، وهذا له بالغ الأثر على جهود التنمية بمختلف أنواعها(حوشين، 2007، ص. 239) ونجد من

بين الآثار الاجتماعية الخطيرة لمسألة أزمة الغذاء، أن ضعف الإنتاج الزراعي والغذائي يؤذي المزارعين خصوصا؛ لأن عوائدهم المالية تنخفض عن عوائد الشرائح الاجتماعية الأخرى. كما نحد أن تفشي العطالة وما ينتج عنها من آفات أخرى، كما هو الحال في النزوح الريفي بحثا عن قطاعات غير زراعية وتدني أعداد العاملين يؤثر سلبا على هذا القطاع الحيوي (قصوري،2012، ص. 69) وحتى لا تتأثر خطتنا بالحثية هنا، نقر أن هذا البعد يهدف بالأساس إلى تحقيق الأمن والاستقرار والاطمئنان للمجتمع أفرادا ومجموعات، وتنمية الشعور بالانتماء والولاء، ويستلزم في ذات الوقت تأمين الخدامات الأساسية للإنسان، والخدمات المدرسية والثقافة، والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية لمواجهة الظروف الطارئة، ويستلتزم كذلك قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في التغذية، وفي اللغة، وفي الثقافة، وفي الهوية الوطنية والدينية، وفي العادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها (بن عنتر، 2005، ص. 16). وبسيرة الثقافة هل للأمن الغذائي بعد ثقافي؟

البعد الثقافي: من خلال ما جادت به قرائح البحاث تبين للعين الناظرة أن هذا البعد يختلف كليا عن بقية الأبعاد السالفة الذكر، ويتجلى هذا الاختلاف في كونه يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه؛ لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوعية معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي، من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز استراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والتي وجب على الدولة المشاركة فيها. ونعزز نحن بدور هذا البعد بتوضيح مفاده أن علم الإنسان أكد من خلال الدراسات التي قام كل من تايلور، مالينو فيسكي، أنطوان توماس والتي أجريت على شعوب كثيرة، على أن الثقافة دفعت الكثير من الشعوب على اختلاف رؤاها حول الأرض والزراعة فيها وأنواع منتوجاتها، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها وإبداع الوسائل التكنولوجية، فإن ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بحب الأرض وحب العمل الفلاحي والحث عليه واعتبار الفلاح أكثر المواطنين شرفا لأنه يكسب أرضا ويعمل فيها بحرية الشيء الذي يمنحه دافعية قوية للعمل وتحدي كل أنماط الصعوبات الاقتصادية والسياسية للبلاد على السواء، وبالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعا من القداسة التي تمنحه معنى لوجوده. هذا، ويعد عمل الفلاح الذي يعيل عائلته ويوفر لها القوت بشكل مستمر من أرضه على مدار السنة، نوع من مشاركة الشعب في تجسيد الأمن الغذائي (F.P.H ,2007, P. 7) وتأمينه، فقد كشف علماء الانثروبولوجيا والاركيولوجيا أشكالا كثيرة للتأمين الغذائي أوجدها الإنسان منذ القدم كل حسب البيئة والمجتمع الذي يعيش فيه ومعطيات الواقع الجغرافي، فقد عرف الاسكيمو التجمد وسكان الجبال التقديد وسكان التلال التمر، والمهم في هذه القضية أن دلالة الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية هي ممارسة الإنسان منذ الأزل البعيد لهذه السلوكيات. لكن أثر البعد الثقافي على الأمن الغذائي لا يقصد به قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة وكيفيات تناسب وضعه وهذا يدخل في إطار حق الشعب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء والتغذوية(F.A.O, 2004) . وحقكم علينا هنا إعلامكم أن البعد الثقافي للأمن مرادفا في الدلالة لتحقيق الإشباع الذاتي من الحاجات الثقافية. فبعد الثقافة بهذا المعنى، هو قدرته على توفير حاجاتها من الإنتاج والتراكم ومغالبة الندرة والخصاصة والحاجة، ورفع خطر الخوف من العجز وفقدان القيم الثقافية والرمزية التي تجيب عن

مطالب المجتمع والفكر والوجدان والذوق. إن دافعيته في هذه الحال، إيجابية، وتمثل نداء عميقا ينشد التطور والتقدم والإبداع، ولا يدعو إلى الارتكاس. يصدق على البعد الثقافي، بهذا الحسبان، ما يصدق على الأمن الغذائي وباقي الأمونات (نزاري، 2011/2010). ويصدق القلم عندما يستشرف في هذا المستوى من التحليل، خصوصية ذاك الطرح الذي يفيد بأن كل بعد من الأبعاد المذكورة يفرض استراتيجيات إنتاجية وعقلانية في إدارة الموارد المادية من أجل حماية حق جماعي في التنمية والغذاء وإشباع الحاجات، فلا أحد يتهم الدولة بالانكفاء حين ترسم سياساتها على مقتضى استراتيجية الأمن الغذائي، لأن دعوتها إلى الأمن الغذائي والاقتصادي على هذا المستوى مشروعة، ووحدها تحميها من التبعية وفقدان القرار، وتعزز استقلال إرادتها. فليس من باب للتعسف في المقارنة قولا أن أمن الغذاء هو ما يحميها من التبعية، التي ليست الانفتاح على الآخر والانتهال منه والتثاقف، كما أنها ليست في الاقتصاد والغذاء والتعاون مع الآخرين والاستثمار المشترك وتبادل المنافع، وإنما هي الارتهان للآخر والعيش على منتوجه والتوقف عن إنتاج ما يشبع الحاجيات والسقوط في نزعة استهلاك ما لا تنتج، ناهيك عن ذل من يستهلك إنتاجه والانتظام في بنيته. فهناك بون متسع كالبون بين العبد والسيد، بين من يملك ومن لا يملك، وبين من ينتج ومن يستهلك، وبمعنى أخر، بين من يوفر أمن حاجاته وبين المستباح أمنه، بين من يفرض شروطه ومن ينصاع لشروط القوي. وللقضاء على اتساع هذا البون لابد أن يتضمن الأمن الغذائي معنى الدفاع المشهور المقرر بقوة في أحكام اللغة والتداول والاصطلاح ليس فيه مما يجوز الطعن والإنكار بداهة في حال الثقافة، لأن القول بأمن الغذاء بهذا المعنى الدفاعي له ما يبرره في العالم المعاصر بتحولاته وتحديات حقائقه الجديدة. تبرير أوجب أن يتصل الأمن بالمعنى الدفاعي الصرف على نحو ما يكونه أي أمن استراتيجي يدخل في نطاق الأمن القومي (نزاري، 2011، ص. 53) الداخلي والخارجي، الذي وجب العمل على تحقيقه وتأمينه في كل الظروف والأحوال باعتباره هدف استراتيجي ومن أولويات الحكومات مهما كانت أشكال أنظمتها أو درجة تطورها الاقتصادي، فهي مسؤولة عن تعبئة كافة مواردها الاقتصادية وإمكانياتها السياسية وقدراتها العسكرية للمحافظة على كيان الأمة من العدوان الخارجي وضمان استقلالها. (بيرس، 2007، ص.162).

بعد هذا لاستعراض المقتضب لأبعاد الأمن الغذائي يتضح أن كل بعد من أبعاد هذا الأمن في يؤثر في الأخر بصورة تلقائية، ولعل ذلك التأثير راجع إلى كون الأبعاد في تلازم وتلاحم شديد وكأنهم وجوه لعملة واحدة، وبهذا تكون العلاقة بينهم علاقة طردية فالثراء الاقتصادي يؤدي إلى الازدهار السياسي والعكس صحيح، فكلما استقر بعد ما منهم جراء ما أصدرته الدولة من إجراءات استراتيجية للأمن الغذائي، وما قامت بخلقه من أوساط تمكن الشعب من الغذاء والتغذية، وما أنشأته من مسالك كوسيط بين أبناء هذا الشأن، كلما كانت الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية أكثر استقرارا وثباتا وقلت التبعية للدول الأخرى بكل أبعادها ومستوياتها على ضوء هذه الخلفية من التأثيرات المتبادلة والإجراءات المتخذة، التي تبرز الأهمية الكبيرة لهذه العلاقة الطردية بينهما جميعا لدرجة أن عدم تحقيقها يخلق زعزعة وانحلال كل الأبعاد.

وفي خاتمة المطاف، وانطلاقا من هذه السردية الإيتمولوجية لمفهوم الأمن الغذائي القديم والجديد باللفظ فقط ، تبين لنا أن هذا المفهوم ما هو إلا ظاهرة اجتماعية متشعبة ومعقدة بتعقد أبعادها ومقوماتها ومستوياتها وتداخلها مع علوم أكاديمية عديدة زادتها غموضا، زيادة تبقي في الحسبان أن هذه المعالجة السردية ماهي إلا خطوة

من شانها أن تجر خطوات أخرى تولي الأمن الغذائي عناية فائقة وتدرسه مرة ومرات بشكل منطقي أكثر جدية، شكل يتجدد بتجدد المحيط وقواعده المعلوماتية ويمكن من وسم سجلات البحث العربي برزمانة مفاهيمية مرقمنة قد تأتي بذلك التائه العلمي الذي يردد له شعار عندما يتكلم الباحث العربي يرهب العقول وترفع له القبعة لو قال القلم في الميدان البحثي من هو.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) ابن كثير. (د ت). البداية والنهاية (المجلد 7). (تحقيق محمد النجار، المحرر) القاهرة: مطبعة الفجالة الجديدة.

2) أبو شيخة، عيسى ، و آخرون. (1984). مشكلات عالمية معاصرة (الإصدار 1). د م: دار العدوي للطباعة والنشر.

3) أركون، محمد. (1996). تاريخية الفكر العربي الاسلامي (هاشم صالح، مترجم)، بيروت: المركز الثقافي العربي

4) الأمانة العامة لاتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة العربية. (1980). الأمن الغذائي. مؤتمر اتحاد الغرف العربية.

5) بن عنتر، عبد النور. (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

6) بوعلام، زهيرة. (2020). الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الجزائر دراسة تحليلية(1990-2005). رسالة ماجستير، جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت.، الجزائر

7) بيرس، سامية. (2007). الأمن القومي العربي. مجلة شؤون عربية، 7(132)،

8) الجمعية العامة. (21 اكتوبر، 2008). الحق في الغذاء. الدورة 63، 6. الأمم المتحدة.

9) الحفار، نهاية ياسين. (1994). قضايا الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي (الإصدار 1). دمشق: دار المعاجم.

10) حميدات، وليد ، والربيعي، عبد الله. (2000). الأمن الغذائي في الأردن دراسة قياسية خاصة بمحصول القمح (1966-1973). مجلة جامعة الملك سعود

11) حوشين، كمال. (2007). إشكاليات عقار الفلاحين وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. رسالة دكتوراه غير منشورة، 239. كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

12) خالفي، علي. (1999). الزراعة والغذاء في الوطن العربي. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

13) الخزاعلية، رائد محمد مفضي. (2001). الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي حالة تطبيقية الأردن. رسالة ماجستيرجامعة اليرموك، عمان

14) الزنكي، سمير ، وطه، فيصل. (السنة الثالثة والعشرون أبريل-يونيو، 2016). مقومات الأمن الغذائي في دولة الكويت. مجلة علوم وتكنولوجيا، 245

15) السربتي، السيد محمد.(2000). الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر

16) سليم، منصور. (2001). الأمن الغذائي من منظور إسلامي (الإصدار 1). بيروت: دن.

17) السيد، عبد السلام محمد. (فبراير، 1998). الأمن الغذائي للوطن العربي. سلسلة عالم المعرفة، 230

18) الشاطبي، أبي اسحاق. (1997). الموافقات في أصول الشريعة (الإصدار 1، المجلد 2). السعودية: دار ابن عفان.

19) الطرابلسي، عبد القادر. (1998). مشكلة الغذاء في الوطن العربي الواقع والآفاق. 1، 380-381.

20) طلعت، أحمد مسلم. (1990). تحديات الأمن القومي العربي. 90(62)، صفحة 9.

21) عبد الله، عبد العزيز الصعيدي. (بلا تاريخ). أثر التنظيم الجديد للتجارةالدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي. مجلة أفاق اقتصادية، 17(67)، صفحة 72.

22) علاق، جميلة، وويفي، وخيرة. (29-30 أبريل، 2008). مفهوم الأمن الغذائي بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة. الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط

23) عنان، الزهراء. (22-23 نوفمبر، 2010). التكامل العربي الزراعي كاستراتيجية فعالية المن الغذائي. ملتقى الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة عنابة، الجزائر

24) قصوري، ريم. (2012). الأمن الغذائي والتنمية المستدامة(حالة الجزائر). رسالة ماجستير غير منشورة، 68. الجزائر: جامعة ناجي مختار.

25) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2017). الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية. بيروت: الأمم المتحدة الاسكوا.

26) لجنة الأمن الغذائي العالمي. (2017). الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية.

27) لرقم، جميلة. (2006). المن الغذائي في الدول العربية. رسالة دكتوراه غير منشورة، 36. جامعة الجزائر.

28) مصطفى علوي. (2000). ملاحظات حول مفهوم الأمن. الصفحات 125-132.

29) مصطفى، وآخرون. (2007). اقتصاديات الموارد البيئية. القاهرة: الدار الجامعية.

30) المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (1996). حلق عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية.

31) مولاي، كاهنة، ومقراني، حسيبة. (2018). إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر 2019/2000. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزو وزو، الجزائر

32) نزاري، صفية. (2011). الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة دراسة مقارنة لحالات الجزائر-تونس-المغرب. رسالةماجستير ، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر

33) وحيد، علي مجاهد. (د ت). الأمن الغذائي من منظورالإتاحة والقدرة على الحصول على الغذاء. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

34) وزارة الفلاحة. (2000). المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. الجزائر.

35) يسري، عبد الرحمن أحمد. (9-12 تموز، 1991). أسلوب الأمن الغذائي والتنمية في العالم الإسلامي.

المراجع باللغة الأجنبية:

36) évaluer fédération internationale de sociétés de la croix- rouge et croissant-rouge(2005). comment alimentaire la sécurité,. F.A.O. (2004, 11 24). L'acceptattion universelle du droit à l'alimentation. 1-2. Rome.

37) F.P.H. (2007, 8 16). Fondation pour le progrès de l'homme

38) -Jean charles le valee. (2007). Achieving food security throuity through food system resilience, the case of belize, carleton university, canada

الأمن الغذائي وأهم المفاهيم المتعلقة به

Food security and its most important related concepts

د.فريدة بن عياد /جامعة المدية/ الجزائر
Dr. Farida Benayad/University of Medea/Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأمن الغذائي، والذي يعد مصطلح ترتبط به العديد من المفاهيم الأخرى، نظرا لكونه موضوع يحوي في طياته العديد من المتغيرات التي يقوم عليها، لذا كان لابد من دراسة المفاهيم ذات الصلة به، على اعتبار أن الأمن الغذائي يرتبط بكل من أمان الغذاء، الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية والتغذوية، وكذا التركيز على أهم الجهود المبذولة في سبيل تعزيز هذه المفاهيم وفق استراتيجيات من شأنها تحقيق الأمن الغذائي.

وخلصت الدراسة إلى أنه يعد الأمن الغذائي مفهوم واسع ينطوي على العديد من المفاهيم التي من شأنها أن تلعب دور هام في الحكم على مدى تحقيق بلد لأمنه الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، أمان الغذاء، الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية.

Abstract:

The study aims to identify food security, a term to which many other concepts relate, since it is a subject with many of the variables underlying it. Therefore, the concepts related to it have to be studied, considering that food security is linked to both food safety, self-sufficiency and the food and nutrition gap, as well as focusing on the most important efforts made. In order to promote these concepts according to strategies that will achieve food security.

The study concluded that food security was a broad concept with many concepts that would play an important role. In judging the extent to which a country achieves its food security.

Keywords: food security, food safety, self-sufficiency, food gap.

مقدمة:

يعد تحليل مفهوم الأمن الغذائي خاصة في ظل الظروف الراهنة أمرا ملحا، حيث أنه لابد أن يكون الغذاء آمنا خالي من الملوثات وهو ما يعرف بأمان الغذاء والذي له أهمية كبيرة على صحة الإنسان، وكذا على الدول التركيز على إحراز الاكتفاء الذاتي من السلع التي لها ميزة نسبية في إنتاجها، لما له من دور فعال في التعرف على الوضعية الغذائية لأي بلد وعلى تحقيقه لأمنه الغذائي، إذ أصبح واضحا أكثر من أي وقت مضى خطورة الاعتماد على الخارج في تأمين حاجة السكان من الغذاء، على اعتبار أن حرية اتخاذ القرار السياسي ترتبط إلى حد كبير بقدرة البلد على تحقيق أمنه الغذائي والتقليص من حجم التبعية من خلال العمل على الحد من الفجوة الغذائية.

كما يعتبر الأمن الغذائي من المتطلبات التي تسعى جل الدول إلى تحقيقها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لما له من دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تحتل قضية الأمن الغذائي أهمية بالغة، والتي برزت مع زيادة اهتمام الدول بها منذ منتصف السبعينات بعد أزمة الغذاء العالمية، كما كرست كل إمكانياتها لتأمين مستويات مناسبة من الغذاء للمواطن، وفي سبيل ذلك تواصل الدول جهودها لتعزيز مسارات الأمن الغذائي على المستويين القطري والقومي، وهذا في ظل ما يسود العالم من متغيرات تجارية، اقتصادية وسياسية تتطلب التفاعل معها للتمكن من تعظيم آثارها الإيجابية والحد من آثارها السلبية على مسيرة الأمن الغذائي.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح المشكلة التالية: **ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي ضمن إطار الجهود المبذولة لتعزيزه؟**

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة، والتي جاءت لتسلط الضوء على ضرورة تحقيق الأمن الغذائي وأهم المفاهيم المتعلقة به، بالإضافة إلى الهدف الرئيسي نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف نذكرها فيما يلي:

- ✓ بيان مفهوم الأمن الغذائي وأهم مكوناته والخصائص التي يقوم عليها؛
- ✓ التعرف على مختلف المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الأمن الغذائي؛
- ✓ التعرف على أهم الجهود الرامية إلى تعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به سواء أمان الغذاء، الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية أهمية بالغة باعتباره إحدى الضروريات في أي دولة، لذا عملت الدول العربية على تبني استراتيجيات من شأنها تعزيز الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية التي تتمتع بميزة نسبية حسب كل بلد، وكذا الحد من الفجوة الغذائية للتخلص من التبعية الغذائية خاصة في ظل تقلبات الأسعار العالمية.

منهج الدراسة:

لتحقيق هدف البحث، والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي والذي يجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية، فهو منهج أساسي يتماشى وطبيعة الموضوع، حيث تقوم الباحثة بجمع مختلف البيانات والمعلومات وعرضها وتحليلها للتوصل إلى النتائج.

هيكل الدراسة:

للإلمام بعناصر الدراسة والإجابة على الإشكالية، فإن مداخلتنا تتمحور حول ثلاثة عناصر أساسية:

- ✓ أولا-نظرة حول الأمن الغذائي
- ✓ المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي
- ✓ جهود تعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي

أولا-نظرة حول الأمن الغذائي:

مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه يلقى اهتماما كبيرا من قبل المنظمات الدولية والباحثين في هذا المجال فهو مفهوم متطور، إذ يوجد حوالي 400 مؤشر للأمن الغذائي، ويعود سبب ذلك إلى طبيعة المفهوم التي تجمع بين مجالات عديدة، إذ لا يقتصر على مجال العلوم الطبيعية بل يتعدى ذلك إلى مجال البحث في التنمية الاقتصادية، البيئة، الزراعة والصحة... إلخ (Edward & Michael, 2002, p. 129) .

1.تعريف الأمن الغذائي:

عرّف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه" إمكانية حصول كل الناس وفي كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم"(Maxwell, Sadler, Sim, Mutonyi, Egan, & Webster, 2008, p. 7) .

في حين تعرف منظمة الأغذية والزراعة "FAO" الأمن الغذائي بأنه توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية، قوية ونشطة (ACF, 2010, p. 18) ، ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا، هذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة أكثر انسجاما مع التحولات الاقتصادية الحاضرة وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية (العربي، 2009، صفحة 171).

مما سبق يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة البلد على توفير الغذاء لساكنيه في كل الأوقات وبالنوعية والكمية الكافية سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد وأن يحتوي على العناصر الضرورية لحياة صحية وآمنة.

واستنادا إلى التعاريف السابقة يمكن تحديد **أربعة مكونات** للأمن **الغذائي** وهي: توافر الأغذية، الوصول الاقتصادي والمادي إلى الغذاء، استخدام الأغذية والاستقرار على مر الزمن (FAO, 2017, p. 107) .

الشكل 01: مكونات الأمن الغذائي

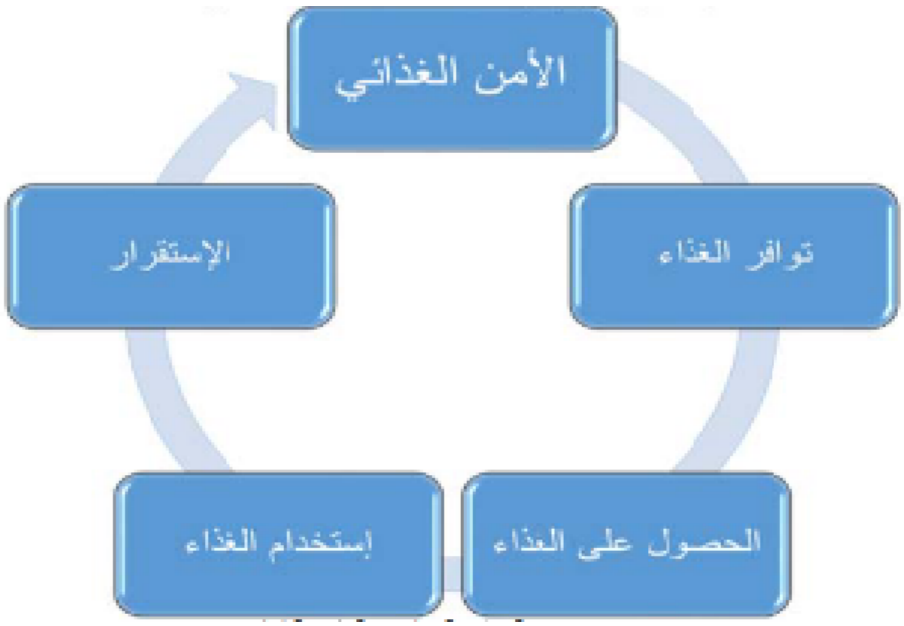

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة

من خلال الشكل نلاحظ أنه ينطوي مفهوم الأمن الغذائي على أربع مكونات رئيسية تم تحديدها من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تتمثل فيما يلي (العربية ا.، 2020، صفحة 2):

- ✓ **توافر الغذاء (Avialability)**: ويعني وجود كمية غذاء تكفي للإنتاج المحلي، مع الاستيراد أو الحصول على المساعدات الغذائية بشكل ثابت.

- ✓ **الحصول على الغذاء (Food Access):** وتتمثل في وجود موارد مختلفة أو دخل يكفي من أجل الحصول على الغذاء؛
- ✓ **استخدام الغذاء (Food Safety):** يجب استخدام الغذاء ومعاملته بالشكل الملائم، من خلال تخزينه بشكل مناسب مع التعرف على الممارسات الخاصة بالتغذية وتطبيقها، والقيام بالخدمات الخاصة بالصحة سواء كانت الصحة البيئية أو الصحة العامة؛
- ✓ **الاستقرار/الثبات (Stability):** يجب أن يتوفر الغذاء في جميع الأوقات، حتى وإن كانت تلك الأوقات خاصة بحالات الطوارئ.

2.خصائص الأمن الغذائي:

تتمثل أهم خصائص الأمن الغذائي في العناصر التالية (ذياب، 2008، صفحة 1285):

- ✓ **الاكتفاء:** وهو القدرة على إنتاج، تخزين واستيراد غذاء كاف لتلبية الحاجيات الغذائية لأفراد المجتمع كله؛
- ✓ **الاستقلال الذاتي:** الذي يقلل الانكشاف لتقلبات السوق العالمية والضغوط السياسية؛
- ✓ **الثبات:** بأن يكون تأثير التباينات الموسمية والدورية وغيرها في الوصول إلى الغذاء في حدها الأدنى؛
- ✓ **الاستمرارية:** بأن يتمتع النسق البيئي بالحماية والتحسن عبر الزمن؛
- ✓ **العدالة:** وتعني في حدها الأدنى أن يحصل كل أفراد المجتمع على الغذاء الكافي.

وبناء على هذا فإن النسق الغذائي الذي لا يتمتع بواحدة أو أكثر من الخصائص المذكورة أعلاه سينجم عنه وضع الإخلال بالأمن الغذائي في الدولة.

3.مستويات الأمن الغذائي:

يمكن تقييم الأمن الغذائي على المستوى الكلي، أي على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الوطني أو على المستوى الجزئي أي للأسر المعيشية والأفراد، على المستوى الجزئي تبرز قضايا التغذية إذ يتم التركيز على بعد الاستفادة بالإضافة إلى التوفر المادي وإمكانية الحصول من حيث القدرة الاقتصادية واستقرار الإمداد، أما على المستوى الكلي فيتم التركيز على أبعاد التوفر، الحصول والاستقرار، مع أخذ بعين الاعتبار قدرة البلدان أو المناطق في الحصول على الإمدادات التي يمكن أن تلبي الاحتياجات التغذوية للسكان.

ضمن كل مستوى يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة واسعة من العوامل بما في ذلك القضايا العامة مثل: حجم السكان، الاقتصاد والبيئة، وقضايا أكثر تحديدا مثل العمل والحصول على خدمات المياه، الصرف الصحي، توفر الخدمات الصحية ونوعيتها، وأثر الأحداث المحلية والعالمية، الصدمات والمخاطر ونوعية الأداء اللوجستي/البنية التحتية وغيرها.

الشكل 02: مستويات الأمن الغذائي

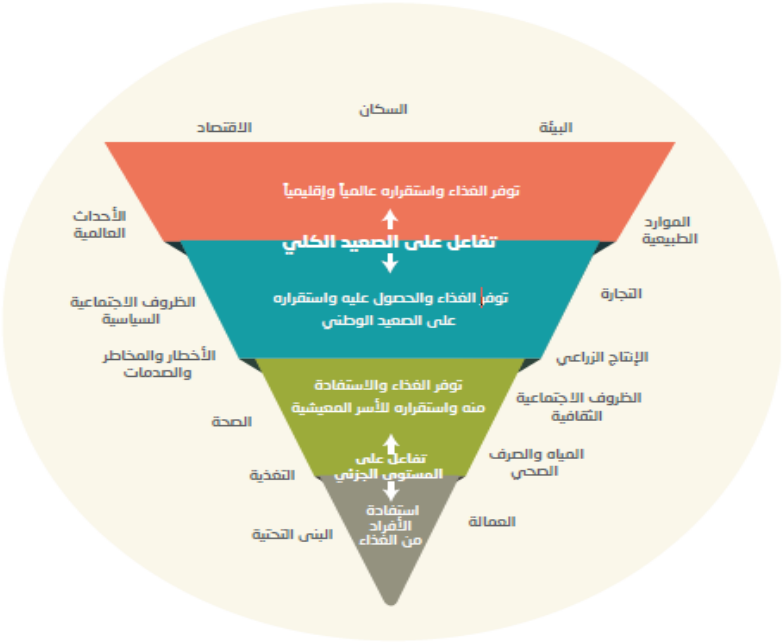

المصدر: (الاسكوا، 2020، صفحة 23)

يمكن للأمن الغذائي أن يتحقق على مستوى معين، مثل المستوى الوطني أو الإقليمي وغير متحقق على مستوى آخر، أي في مجتمعات محلية محددة، أو على المستوى الفردي، كذلك يمكن تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الفردي أو الأسر المعيشية، ولكن لا يعني بالضرورة أنه محقق على المستويين الوطني أو الإقليمي، هذا هو الحال غالبا عندما تؤخذ فترة انعدام الأمن الغذائي وتواتره في الاعتبار (الاسكوا، 2020، صفحة 23).

ثانيا-المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي مفهوم ترتبط به العديد من المفاهيم الأخرى، نظرا لكونه موضوع يحوي في طياته العديد من المتغيرات التي يقوم عليها، لذا كان لابد من دراسة المفاهيم ذات الصلة به.

1. أمان الغذاء:

عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أمنا غذائيا نسبيا بسبب تزايد استخدام الكيماويات أو التعديل الجيني في الزراعة الحديثة، إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، وبدأ الحديث عن ضرورة البحث عن أساليب جديدة لزيادة الإنتاجية تكون أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية.

فما هو أمان الغذاء إذًا؟

إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة– خلال عمليات إنتاج، تصنيع، تخزين، توزيع وإعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمنا، موثوقا به، صحيا وملائما للاستهلاك الإنساني، فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل ابتداءاً من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك النهائي، أما في مجال تسويق السلع الغذائية فإن الاهتمام في المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية، أي أنه كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم

والكيف في السلع الغذائية، وحاليا في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء، وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور الأمراض الحيوانية، النباتية والتعديلات الجينية وما أحدثته من تخوف عالمي (مبروكي، 2007، صفحة 38).

وتشير المنظمة أيضا أنه لم يعد كافيا أن يتاح الغذاء بكمية كافية وأن يشتمل على محتوى غذائي واف باحتياجات الجسم، لكن يجب أيضا أن يكون آمنا للاستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى، التسمم أو التشوهات الفيزيولوجية المختلفة (بيضون، 2001، صفحة 18).

ولإلقاء الضوء على أمان الغذاء توجد مظاهر أكثر شيوعا التي يكون فيها الغذاء غير سليم ويفتقد للأمان تتمثل في النقاط التالية:

1.1.تلوث المواد الغذائية:

بالرغم من الأهمية الشديدة لوفرة الغذاء فإنه ليس بأقل منها أهمية أن يكون الغذاء المتوافر سليما وصالحا كغذاء للإنسان وخاليا من الجراثيم والمواد السامة (أحمد، 1995، صفحة 63)، حيث تشهد مشكلة تلوث المواد الغذائية تطورا خطيرا يعرض سلامة العديد من السكان للأمراض، ويرجع السبب إلى الاستعمال المكثف للمبيدات السامة في مكافحة الآفات، وإلى سوء تعليب المواد الغذائية أو انتهاء صلاحيتها، إذ أنه حسب تقارير منظمة الصحة العالمية أن حوالي مليون شخص على الأقل يتسممون بالمبيدات سنويا في العالم، حيث يقدر عدد الوفيات مباشرة منها بحوالي عشرين ألف وفاة، في حين سجلت حالات تسمم جماعي ناجم عن الطعام الملوث بسبب تعرضه للمبيدات السامة أثناء التخزين والنقل، وتوجد مشكلة أخرى تتمثل في مدى مطابقة السلع الغذائية المعلبة للمعايير الصحية، إذ نجد أن استهلاك الأنواع الغذائية المعلبة في معظم الدول العربية لها آثارا بالغة الخطورة على سلامة الإنسان، بالإضافة إلى ذلك لابد من الإشارة هنا إلى التلوث الغذائي الناتج عن الاستعمال المفرط للمكونات الكيميائية في معالجة التربة، وكذلك تلوث المياه الناتج عن التخلص العشوائي من الفضلات الصناعية الكيميائية.

2.1.سوء التغذية:

ينتج سوء التغذية عن أوجه القصور أو التجاوزات أو الخلل في الطاقة والبروتين وغيرها من العناصر الغذائية، فالغالبية العظمى من الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم النامي يعانون من نقص التغذية (نقص في الطاقة والبروتينات أو الفيتامينات والمعادن)، وهو عكس التغذية المفرطة (فائض في مكونات غذائية معينة، مثل بعض الدهون المشبعة والسكريات المضافة مقرون بمستويات منخفضة من النشاط البدني مما يؤدي عادة إلى السمنة)، فالنقص يتعلق بكمية الغذاء الموجودة إن كانت كافية أو غير كافية لتلبية احتياجات الأفراد لفترة زمنية معينة في منطقة محددة (Bensalah, 1989, p. 18) ، في حين سوء التغذية يتعلق بنوعية الغذاء أكثر من تعلقه بالكمية.

الشكل 03: المسببات الكامنة وراء سوء التغذية

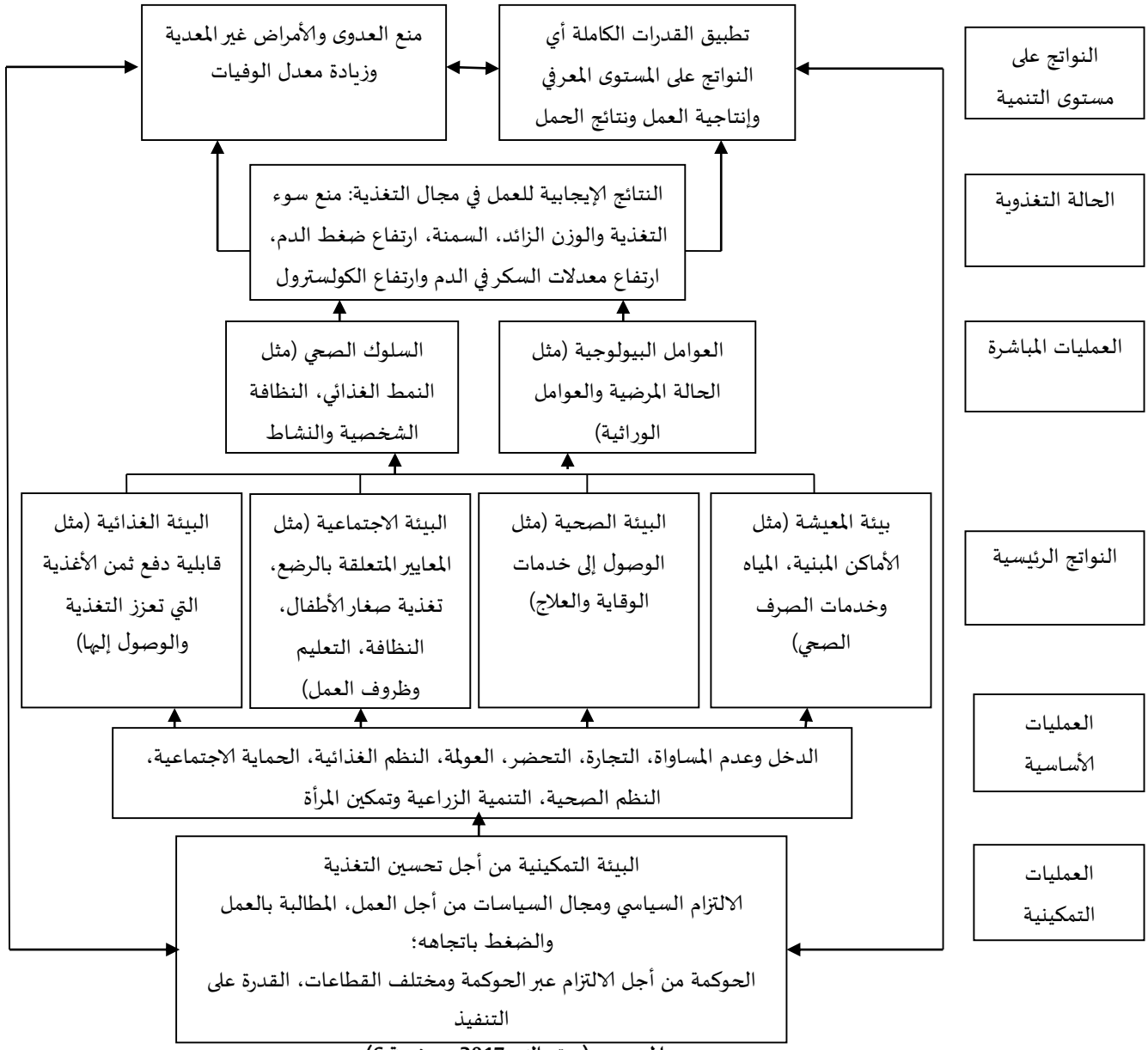

المصدر: (ستيناك، 2017، صفحة 6)

يبين الشكل أن الأسباب الكامنة والرئيسية لسوء التغذية هي أسباب معقدة ومتعددة الأبعاد، وهي تشمل من بين غيرها الفقر، اللامساواة والتمييز، إضافة إلى ذلك لم يتم دمج خدمات التغذية (العلاجية والوقائية على السواء) على نحو كاف في الخدمات الصحية، كما أن نظم الأغذية العصرية والصناعية تواجه تحديات متزايدة من حيث توفير أغذية كافية، آمنة، متنوعة وغنية بالمغذيات، بما يشكل شرطا ضروريا للنظم الغذائية الصحية، وعلى العكس لقد وفرت للسكان بشكل متزايد أغذية مجهزة إلى حد كبير تحتوي على كميات غير كافية من الألياف، والكثير من الملح والسكر وأنواع مضرة من الدهون، العوامل الكامنة وراء سوء عمل النظم الغذائية من بين غيرها: الحصول غير المتساوي على الموارد والتحكم بها، وأنماط إنتاج واستهلاك غير مستدامة تؤدي إلى التدهور البيئي، كما أن الخطوط التوجيهية الضعيفة وعدم تنفيذ السياسات والأنظمة والقوانين الوطنية على نحو كاف سمحت للصناعات إنتاج

وتسويق منتجات غير صحية، في حين يفتقر المستهلكون إلى الوعي للتمييز بين الخيارات الغذائية الصحية وغير الصحية، وفي الوقت ذاته لم تكن البيئة الاقتصادية والزراعية مواتية لمنتجي ومجهزي الأغذية على نطاق صغير ممن ينتجون غذاءا كافيا لأنفسهم وللسوق، وهذا الغياب الأساسي **للأمن الغذائي** يمنع الأشخاص من بناء سبل معيشة مستدامة وقادرة على مواجهة الصدمات، كذلك فإن الموقع غير المتكافئ الذي تشغله المرأة في هذه المشكلة يفاقم التحديات التغذوية المحددة التي تواجهها المرأة بحد ذاتها وعائلتها، وتعتبر منظمة الأغذية والزراعة أنه نادرا ما تصمم السياسات والتدخلات المتصلة بالنظم الغذائية بحيث تكون التغذية هدفها الأساسي، وبالتالي لا تعتبر التغذية شاغلا رئيسيا في سلاسل الإمداد الحالية (ستيناك، 2017، صفحة 7).

- **أنواع سوء التغذية**: يوجد نوعان من سوء التغذية نذكرهما فيما يلي (جورجيفا، 2009، صفحة 40)

– **سوء التغذية الحاد:** طابعه الرئيسي هو الهزال، الذي يحدث نتيجة لفقدان الوزن السريع أو الفشل في اكتساب الوزن خلال فترة قصيرة من الزمن، ويكون الشفاء من الهزال نسبيا بمجرد استعادة التغذية المثلى والرعاية الصحية، إذ ينتج الهزال عن نقص قصير المدى ولكنه عادة ما يكون حرجا في المواد الغذائية الرئيسية (الدهون، الكربوهيدرات والبروتين)، والمغذيات الدقيقة (الفيتامينات والمعادن)، ويرتبط في كثير من الأحيان بالإصابة بالأمراض، وهو ينقسم عادة إلى سوء التغذية الحاد المعتدل وسوء التغذية الحاد الشديد اللذان يشكلان معا سوء التغذية الحاد العام.

– **سوء التغذية المزمن:** طابعه الرئيسي التقزم، وهو عملية تراكمية بطيئة تنجم عن نقص مستمر ولكنه في بعض الأحيان يكاد لا يلحظ في المواد الغذائية الدقيقة والمغذيات متناهية الصغر، فالتقزم هو الفشل في نمو البنية ويحدث نتيجة لنقص التغذية خلال فترة زمنية أطول، ولهذا السبب يشار إليه أيضا على أنه سوء التغذية المزمن، والتقزم ليس مؤشرا جيدا عن فشل النمو في حالات الطوارئ لأنه لا يعكس التغييرات الأخيرة ويتطلب استجابة طويلة المدى.

الشكل 04: تطور الحالات المختلفة لأنواع سوء التغذية في العالم

المصدر: (المتحدة م.، 2021، صفحة 31)

نلاحظ من خلال الشكل أنه قد عانت ولادة واحدة من أصل سبع ولادات حية، أي 20.5 مليون طفل (14.6%) في العالم من الوزن المنخفض عند الولادة في سنة 2015، وإن المواليد الجدد الذين يعانون من الوزن المنخفض عند الولادة هم أكثر عرضة للموت في أول 28 يوما من الحياة، ومن المرجح أن يعاني الناجون منهم من قصور في النمو ومن انخفاض معدل الذكاء وأن يتعرضوا لتزايد خطر المعاناة من الوزن الزائد والسمنة، وتتسم ممارسات الرضاعة الطبيعية المثلى بما في ذلك الرضاعة الطبيعية الخالصة في أشهر السنة الأولى من الحياة بأهمية حاسمة لبقاء الأطفال على قيد الحياة وتعزيز الصحة ونمو العقل والنمو الحركي، وقد تلقى 44% من الرضع الذين تقل أعمارهم عن 6 أشهر في العالم رضاعة طبيعية خالصة في سنة 2019، أي ارتفاع عن نسبة 37% المسجلة في سنة 2012، وسجلت أوسيانيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) أعلى مستويات رضاعة طبيعية خالصة بلغت 61.3%، وتلقى أكثر من طفلين من كل خمسة أطفال تقل أعمارهم عن 6 أشهر في إفريقيا (43.6%) وآسيا (45.3%) رضاعة طبيعية في سنة 2019 مقارنة بطفل واحد فقط من كل ثلاثة أطفال في أمريكا الشمالية (34.7%)، غير أن هذه الممارسة تتباين بشكل كبير بين الأقاليم الفرعية في آسيا وإفريقيا، إذ تسجل ثلاثة أقاليم فرعية من أصل خمسة في آسيا معدل انتشار أعلى من التقدير العالمي، وتسجل آسيا الجنوبية أعلى معدل انتشار حيث يتلقى 57.2% من الرضع رضاعة طبيعية خالصة مقارنة بنسبة 22% فقط في آسيا الشرقية، وكذلك في إفريقيا يبلغ معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة في إفريقيا الشرقية 60.7% ضعف ما هو مسجل تقريبا في إفريقيا الجنوبية 33.5% والغربية 32.3%، وبالرغم من التقدم المحرز في الكثير من الأقاليم شهد إقليمان بصورة خاصة تدهورا مقلقا في معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة مع تسجيل انخفاض في هذا المعدل من 29.7% إلى 25.9% في البحر الكاريبي ومن 28.5% إلى 22% في آسيا الشرقية بين سنتي 2012 و2019.

أما بخصوص التقزم والوزن الزائد للأطفال فقد عانى 149.2 مليون (22%) طفل دون الخامسة من العمر من التقزم (الذي يعرف بأنه قصر القامة بالنسبة إلى سن الفرد)، فقد تراجع معدل انتشار التقزم من 33.1% في سنة 2000 إلى 26.2% في سنة 2012 ومن ثم إلى 22% في سنة 2020. ففي سنة 2020 كان حوالي ثلاثة أرباع الأطفال الذين يعانون من التقزم في العالم يعيشون في إقليمين فقط وهما آسيا الوسطى والجنوبية (37%)، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (37%) وأحرزت آسيا الشرقية وجنوب شرق آسيا أكبر مستوى تقدم خلال العقدين الأخيرين، إذ تراجع معدل انتشار التقزم بمقدار النصف تقريبا من 26.1% في سنة 2000 إلى 13.4% في سنة 2020، في حين كان التقدم المحرز في مجال التقزم أبطأ في إفريقيا، حيث تراجع معدل الانتشار من 41.5% في سنة 2000 إلى 30.7% في سنة 2020 (تراجع بنسبة 26% فقط بالأرقام النسبية).

في حين عانى الأطفال حوالي 45.4 ملايين طفل دون الخامسة من العمر (6.7%) من الهزال في سنة 2020، وكان ربعهم يعيش في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأكثر من نصفهم في آسيا الجنوبية التي تعد الإقليم الفرعي الذي يشهد أعلى معدل انتشار للهزال أكثر من 14%.

وينطوي الوزن الزائد لدى الأطفال على آثار فورية تطال صحة الأطفال ويزيد من خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية المتصلة بالنمط الغذائي في مرحلة لاحقة من الحياة، في سنة 2020 عانى 5.7% (38.9 ملايين) من الأطفال دون الخامسة من العمر من الوزن الزائد، ولم يحدث تغيير يذكر على المستوى العالمي خلال عقدين من الزمن 5.7% في سنة 2020 مقابل 5.4% في سنة 2000، كما أن معدل انتشاره في إفريقيا مماثل لمعدل الانتشار العالمي 5.3% في سنة 2020، ولكن ثم اختلافات في المستويات الإقليمية الفرعية التي تبلغ 13% و12.1% في إفريقيا الشمالية والجنوبية على التوالي، ولقد حصلت زيادات ملحوظة في مستوياته بين سنتي 2000 و2020 لاسيما في إقليمين هما آسيا الشرقية وجنوب شرق آسيا وأستراليا، حيث ارتفعت من 5.2% إلى 7.7% على التوالي.

أما بشأن فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب فقد كانت حوالي إمرأة واحدة من أصل ثلاث نساء (29.9%) في سن الإنجاب في العالم لا تزال تعاني من فقر الدم، ولم يحرز أي تقدم في هذا المجال منذ سنة 2012، وتوجد تباينات كبيرة في الأقاليم حيث أن معدل الانتشار في إفريقيا أعلى بمقدار ثلاثة أضعاف منه في أمريكا الشمالية وأوروبا، ومعدل الانتشار مرتفع بصورة خاصة في إفريقيا الغربية، حيث يبلغ 51.8% علما أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل منذ سنة 2012 (52.9%).

وتعد السمنة لدى البالغين عامل خطر متصلا بالنمط الغذائي بالنسبة إلى الإصابة بالكثير من الأمراض غير المعدية، ويتواصل ارتفاع معدل السمنة لدى البالغين، حيث انتقل معدل انتشارها العالمي من 11.8% في سنة 2012 إلى 13.1% في سنة 2016، وسجلت كل من أمريكا الشمالية، آسيا الغربية، أستراليا ونيوزيلندا أعلى المستويات التي بلغت 35.5% و29.8% و29.3% على التوالي منذ سنة 2016، وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي واوسيانيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا تتجاوز المستويات أيضا نسبة 20% (المتحدة م.، 2021، صفحة 30.31.33).

وفي تقرير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) أن 60% من سكان الدول النامية، أي أكثر من مليار شخص يعانون من الجوع والذي يؤدي إلى وفاة 35 مليون شخص سنويا، ويشير التقرير إلى أن كل أربعة وعشرين ساعة يموت أكثر من

مائة ألف شخص بسبب المجاعة والأمراض الناجمة عن سوء التغذية، وقد جرت العادة على استعمال كلمة سوء التغذية ليقصد به نقص التغذية، إلا أن النقص النوعي للفيتامينات أو العناصر والمواد الغذائية الأخرى يشكل النمط السائد لأمراض سوء التغذية، إذ إن لفظ الجوع النوعي يمثل التعبير المناسب جدا لسوء التغذية، فالجوع قبل أن يكون شعورا عضويا مميزا إنما هو حال افتقار فيزيولوجي لابد من إشباعه (بن عياد، 2019، صفحة 14).

2.الاكتفاء الذاتي الغذائي:

طرحت فكرة الاكتفاء الذاتي كسبيل لمعالجة النقص الحاصل في العرض وتوفير الإنتاج الغذائي محليا. فالاكتفاء الذاتي الغذائي يعبر عن درجة إمكانية بلد ما على إشباع حاجيات مواطنيه الغذائية من إنتاجه الوطني الخاص به، فهو عبارة عن نسبة كمية الإنتاج إلى كمية الاستهلاك كنسبة مئوية، إذ يعتبر مقياس يعتمد في حسابه على الكميات دون القيم وبذلك لا يتأثر بالأسعار وتقلباتها، وعليه فنسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي تعطي انطباعا أكثر واقعية عن حالة الغذاءعلى المستوى الوطني، فهي تعكس قدرة الإنتاج على مواجهة متطلبات الاستهلاك (مضحي و آخرون، 2012، صفحة 132).

فمفهوم "الاكتفاء الذاتي الكامل" هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، ومن ثم فهو يعني "الأمن الغذائي الذاتي" دون ما حاجة إلى الآخرين (السيد عبد السلام، 1998، صفحة 72)، إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها (غربي، 2010، صفحة 51):

- **طابع الإيديولوجية لهذا المفهوم**: حيث يعتبر مفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل مفهوما عاما وغير واضح، إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد؛
- **نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي**: والتي تتجلى في الغموض الذي يسود الإجابة عن حقيقة الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى؟

وفي هذا الصدد لابد من ربط مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات؛

- **عدم إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا**: إذ أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا وطنيا نبيلا، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات؛
- **مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم**: إذ يتعلق هذا التحفظ بمدى العقلانية بالنسبة إلى القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ أن الموارد الزراعية محدودة، قطاع الزراعة هش لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية، مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد، كما أنه في ظل العولمة وما رافقها من تحرير التبادل التجاري في إطار منظمة التجارة العالمية فإن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى التكلفة الأفضل بغض النظر عن ما إذا كان الإنتاج محلي أو أجنبي، وكذا تعدد أذواق المستهلكين مع تحسن المستوى المعيشي يجعل من الصعب أن تنتج كل المنتجات محليا.

ورغم ذلك فإن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خيارا استراتيجيا يجب على الدولة عدم التنازل عنه مهما كلف من ثمن، ومن الأمثلة على ذلك سياسة زراعة القمح في المملكة العربية السعودية وتحقيقها للاكتفاء الذاتي على الرغم من قدرتها على الحصول عليه من الخارج وبأسعار أقل.

لكن لا يمكن اعتبار الاكتفاء الذاتي على أنه مقاطعة للعالم الخارجي تجاريا، لأن تلبية الحاجيات الغذائية لأفراد المجتمع بصفة كاملة غير ممكنة حتى في الدول المتقدمة التي تتميز بفائض غذائي (فاقة براحو، 2003، صفحة 4).

تقيس درجة الاكتفاء الذاتي نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من خارج الوطن، لذلك تحسب بالعلاقة التالية (حمدان، 1990، صفحة 16):

درجة الاكتفاء الذاتي =(الإنتاج المحلي / المتاح للاستهلاك) *100

وبهذا فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي 100% نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي، ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك.

فمفهوم الاكتفاء الذاتي مفهوم أضيق من مفهوم الأمن الغذائي، حيث يسعى الأول إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي ومحاولة التخلي عن الاستيراد، بينما يسعى الثاني إلى قدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لمواطنيها عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد، وبالتالي لا يعتبر الاكتفاء الذاتي ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان، فهو مفهوم سياسي أكثر منه مفهوم اقتصادي (جابه، 2007، صفحة 56).

الشكل رقم 05: معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي سنة 2020 (%)

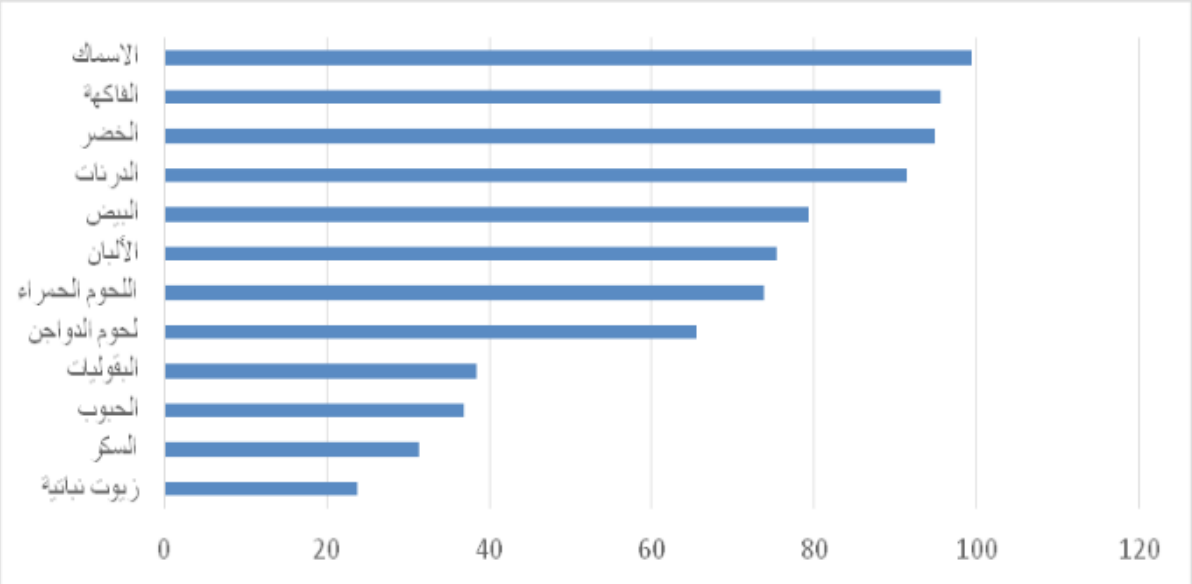

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي2020، الخرطوم، 2020، ص32

من خلال الشكل يتبين أنه تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي في سنة 2020 في حدودها القصوى (99.3%) و(91.4%) لسلع الفاكهة، الخضر، الأسماك والدرنات، وفي حدودها المتوسطة بين (65.5%) و(79.4%) لسلع البيض، الألبان، اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن، وتراوحت المعدلات في حدودها الدنيا بين (23.8%) و(36.8%) لسلع الحبوب، السكر، البقوليات والزيوت النباتية.

3.الفجوة الغذائية:

تعزى الفجوة الغذائية إلى قصور الطاقة الوطنية لإنتاج الغذاء على سد احتياجات الاستهلاك الغذائي للسكان، وقد تطورت واتسعت بسبب تدني معدلات نمو الإنتاج وتزايد معدلات الاستهلاك، وإزاء هذه الحالة لجأت البلدان العربية إلى استيراد معظم السلع الغذائية الأساسية لسد الفجوة من إنتاج الغذاء واستهلاكه (قظام، 1984، صفحة 177). حيث تعتبر الفجوة الغذائية في العالم أكثر اتساعا فيما يتعلق بالسلع الأساسية، مثل الحبوب، السكر، الزيوت والدهون، إذ تعد الفجوة المكمل لمعدل الاكتفاء الذاتي.

فهي تعبر عن مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه من الغذاء، وبالتالي فهي تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا، بل يلجا إلى إشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج. ويمكن التعبير عنها وفق العلاقة التالية (بن يزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2018، صفحة 19):

الفجوة الغذائية = الاستهلاك الغذائي – الإنتاج الغذائي المحلي:

فالفجوة الغذائية في واقع الأمر عبارة عن فجوتين (**فجوة ظاهرية**) وهي تعبر عن مدى الكفاية الكمية لسلعة غذائية معينة أو لسلع الغذاء عموما لمقابلة احتياجات سكان البلد (مضحي و آخرون، 2012، صفحة 132)، و(**فجوة حقيقية**) هي عبارة عن الفرق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما من الغذاء بمختلف أنواعه وبين المعايير العلمية الموصى بها والموضوعة من قبل المنظمات الدولية (كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة)، إذ أن هذه المعايير حددت (الكمية اللازمة) بالكيلوغرامات أو الغرامات من الغذاء، كما حددت (النوعية اللازمة) بما يوفره الغذاء من سعرات حرارية، بروتينات، دهون وغيرها، فالفرق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما (كما ونوعا) وبين ما حددته المعايير العالمية هو مؤشر لوضع الفجوة الغذائية(Alberto & Siamualla, 1981, p. 8) ، كما أن للفجوة الغذائية تفسيرات متباينة، وعلى الرغم من تداخلها يمكن تصنيفها إلى المجموعات التالية (خليل و مداحي، 2013، صفحة 5):

- ✓ **مجموعة العوامل الفنية المرتبطة باختلال التوازن بين موارد الغذاء والنمو السكاني وعجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة لفارق الفجوة:** هذا المدخل يعطي وزن أكبر للنمو الديموغرافي كسبب رئيسي للمشكلة الغذائية، إن من أكثر الأسباب ترددا عند مناقشة المشكلة الغذائية هو ما يتعلق باختلال التوازن بين الموارد الغذائية وحجم السكان، إلى جانب العوامل المناخية غير الملائمة، التي تحول دون التوسع في إنتاج كثير من المحاصيل؛
- ✓ **مجموعة العوامل المرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي:** وذلك من خلال تحديد مدى قدرة الدولة على توليد النقد الأجنبي، وتحديد أثر التغيرات الدولية في تلك القدرة وكذا مدى توافر الغذاء في السوق العالمي ودرجة استقرار الأسعار، إلى جانب التركيز على التأثير السلبي لتدخل الشركات متعددة الجنسيات في الزراعة في البلدان النامية ودرجة الارتباط بالاقتصاد العالمي وأثره على الطبقة الفقيرة؛
- ✓ **إن زيادة الإنتاج الزراعي لا تمثل حلا في حد ذاته:** وحسب هذا الاتجاه فان المشكلة ترجع إلى حالات الفقر وما يلازمها من ضعف في الحافز على الإنتاج وضعف القوة الشرائية اللازمة للحصول على الغذاء.

أما بخصوص مساهمة المجموعات السلعية الرئيسة في الفجوة الغذائية العربية فالشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل 06: نسبة مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في الفجوة الغذائية العربية سنة 2019

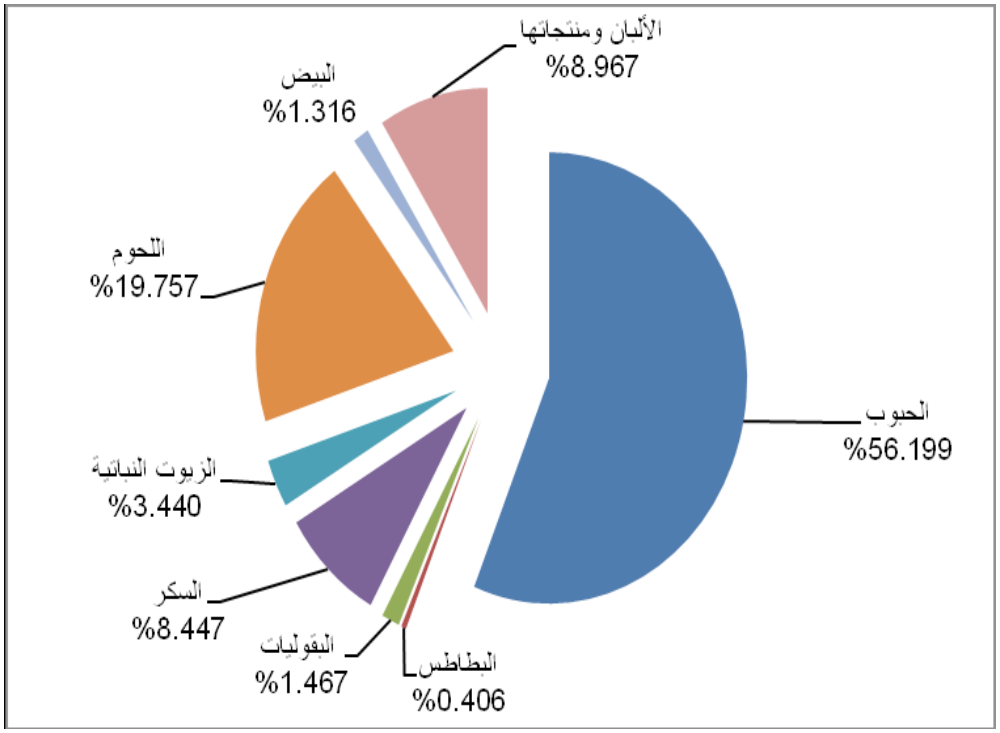

المصدر: العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي2019 ، الخرطوم، 2019، ص31

يتبن من خلال الشكل أن الحبوب تساهم بأكبر نسبة في الفجوة الغذائية والتي تقدر ب 56.199%، تليها اللحوم بنسبة 19.757%، وكل من الألبان ومنتجاتها والسكر ب 8.967% و8.447% على التوالي، في حين أقل نسبة مساهمة بالنسبة للمجموعات السلعية الرئيسية في الفجوة الغذائية تعود إلى البطاطس ب 0.406% في سنة 2019.

تمتلك الدول العربية إمكانات هائلة للتوسع الرأسي والأفقي في إنتاج السلع الغذائية، وخاصة السلع التي تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها في الوطن العربي، وتساهم بالنصيب الأكبر في قيمة الفجوة الغذائية، وتتمثل هذه السلع في مجموعة محاصيل الحبوب، البذور الزيتية إذ أن الإنتاجية الهكتارية منهما تعتبر متدنية مقارنة بمعدلات إنتاجيتها سواء على المستوى العالمي أو مستوى نتائج البحوث والمشاريع الرائدة في العديد من الدول العربية، وبذلك تتيح إمكانات كبيرة للتوسع الرأسي عن طريق تحسين معدلات إنتاجية تلك المحاصيل، والتوسع الأفقي عن طريق الاستثمار في زيادة مساحاتها المزروعة لزيادة حجم إنتاجها ومن ثم المساهمة في سد فجواتها الكمية (الزراعية ا.، 2020، صفحة 38).

4.الفجوة التغذوية:

تهتم الفجوة التغذوية بمستوى الغذاء كما ونوعا لذا فإن قياسها يكون بمحددات كمية ونوعية، فالكمية تتمثل في الكم المستهلك من مختلف الأغذية مقاسا بالغرام في اليوم للفرد وبالكيلوغرام في السنة، وبهذا فهو يعبر عن الكمية المستهلكة من الغذاء بمقدار ما توفره من سعرات حرارية في اليوم، أما النوعية فتتمثل في الأهمية النسبية لكل مجموعة غذائية من حيث مدى مساهمتها في إمداد الفرد بالسعرات الحرارية والبروتين، إذ يعتبر متوسط حصة الفرد من البروتين النباتي والحيواني من أهم مقاييس المستوى الغذائي (ذياب، 2008، صفحة 1285).

كما أنها تتعلق بالإنسان كشخص ونوعية وقيمة الغذاء الذي يتناوله، وعلى هذا الأساس فإن الفجوة التغذوية تتمثل في نقص التغذية وهو الحصول على الاحتياجات التغذوية بنسب غير كافية أي حصول الشخص على سعرات حرارية أقل من المعدل، كما قد يعني سوءا في التغذية والتي تشير إلى حصول الشخص على مواد غذائية ذات قيمة تغذوية منخفضة كما هو الحال بالنسبة إلى المواد النشوية، أو أن البروتينات التي يتحصل عليها هي في معظمها من أصناف غذائية غير حيوانية كالبقول الجافة، أو كليهما معا (غربي، 2010، صفحة 56).

وعليه فإن مشكلة الغذاء في بلد ما في المفهومين المشار إليهما هي وجود فجوة غذائية وفجوة تغذوية، لذا يصبح لزاما على الدولة أن تعمل على تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك من جهة ومعالجة أوجه الخلل في نمط الغذاء السائد من جهة أخرى من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

ثالثا-جهود تعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي:

تولي الدول العربية اهتمام خاص بقضية الأمن الغذائي والتغذية لما لها من تأثيرات اقتصادية، اجتماعية وسياسية، حيث تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتنسيق مع الدول العربية بإعداد وتنفيذ مختلف برامجها في إطار خططها السنوية.

1.الجهود على المستويات القطرية:

تشهد المنطقة العربية جهودا مستمرة اشتملت على إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات، البرامج والمشروعات القطرية للأمن الغذائي متضمنة تعزيز استدامة وحوكمة الأمن الغذائي، وسوف نذكر أهم الجهود في بعض الدول العربية.

ففي **الجزائر** تولي الدولة الاهتمام اللازم بالقطاع الزراعي كسبيل لتحقيق أمن غذائي مستدام من كل الجوانب لسد الفجوة الغذائية وتعزيز التنمية الفلاحية، بالعمل على إدخال التوازن الهيكلي للصادرات، والتخلص من التبعية للخارج في مجال استيراد المنتجات الاستهلاكية، وتحقيق الأمن الغذائي، وتتضاعف الجهود لتوفير كل ما تحتاجه التنمية الفلاحية من موارد مالية، مادية وبشرية للوصول إلى الأهداف المرجوة، ولأجل تحفيز الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية عملت الدولة على وضع إستراتيجيات تنموية جديدة لفتح أبواب تنموية ناجحة، هذا إلى جانب المجهودات التي بذلتها الدولة والرامية إلى تفعيل دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد سياسات وبرامج حكومية خاصة بالتجديد الزراعي والريفي والصحة.

وفي **الإمارات** يتم في إطار النظام الوطني للزراعة المستدامة العمل على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في الدولة للمحاصيل الزراعية المستهدفة بمعدل سنوي يبلغ (5%)، وتحسين المردود الاقتصادي للمزرعة بواقع (10%) سنويا، وزيادة القوى العاملة في المجال بمعدل (5%) سنويا، ترشيد كمية المياه المستخدمة في وحدة الإنتاج بواقع (15%) سنويا، وقد أطلقت الإمارات الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي التي تهدف إلى تطوير منظومة وطنية شاملة تقوم على أسس تمكين إنتاج الغذاء المستدام وتحدد سلة الغذاء الوطنية.

وفي سلطنة **عمان** يأتي في مقدمة محاور تحقيق الأمن الغذائي وضمان استدامته الجهود المبذولة لزيادة إنتاج الغذاء الزراعي، الحيواني والسمكي المحلي، بجانب تعزيز وتأمين جهات استيراد احتياجات السلطنة من المواد الغذائية،

بحيث تتنوع المصادر ولا يتم الاعتماد على مصدر واحد، هذا إلى جانب بناء المخازن للتحوط للحالات الطارئة والاستثمار في بيئات آمنة.

وفي **المغرب** تعمل الدولة ضمن المخططات الفلاحية الأخيرة (مخطط المغرب الأخضر 2008 والجيل الأخضر 2020) على ضمان استقرار الأمن الغذائي واضعة بعين الاعتبار النمو السكاني المستمر والاحتياجات المستقبلية ضمن السياسات الفلاحية، بالإضافة إلى استحضار القدرة الشرائية للأسر وتفادي أخطار التوترات الاجتماعية وغلاء المعيشة، كما تعمل على تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية لتوفير الغذاء عن طريق زيادة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية وضمان الحصول عليها، إذ أن الأسواق الخارجية تعتبر مصادر غير آمنة وغير متاحة في كل الأوقات. واشتملت برامج وأنشطة ضمان استقرار الأمن الغذائي في المغرب التصدي لتحديات التغيرات المناخية، وتوالي سنوات الجفاف، وتدهور التربة، والأزمات الوبائية الدولية الحيوانية والبشرية المتكررة، وبخاصة وباء كورونا 19 – وانعكاساته على حركة التجارة العالمية وعرقلة نقل البضائع، وفي هذا الصدد عملت المغرب على تطوير وتوسيع بنيات التخزين الإستراتيجي بهدف تأمين احتياجات المواطنين المغاربة وأيضاً قطعانهم لمدد زمنية طويلة عوضاً عن القدرة الحالية التي لا تتجاوز أشهراً معدودة.

2.الجهود المبذولة على المستوى القومي:

أطلقت المنظمة العربية للتنمية الزراعية البرنامج المستدام للأمن الغذائي العربي التي تتمثل مكوناته في ثمانية محاور هي (الزراعية ا.، 2020، صفحة 37):

- ✓ مكون التوسع في استغلال الموارد الأرضية الصالحة للزراعة في المناطق المطرية؛
- ✓ مكون الارتقاء بمعدلات نمو الإنتاجية في الزراعات القائمة؛
- ✓ مكون التوسع في الزراعات المروية من خلال تطوير نظم الري الحقلي؛
- ✓ مكون المشروعات الاستثمارية الزراعية الغذائية والتصنيعية؛
- ✓ مكون تقليل الفاقد والهدر من الغذاء؛
- ✓ مكون التوجه نحو أنماط الاستهلاك الغذائي المستدام؛
- ✓ مكون الحد من مخاطر جائحة كوفيد - 19 على الزراعة والغذاء؛
- ✓ مكون تخفيف مخاطر التغيرات المناخية على الزراعة والأمن الغذائي.

وتشمل أهداف البرنامج في إطار تلك المكونات تحقيق استدامة الأمن الغذائي من خلال:

- ➢ التوسع في القطاع المطري في الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في الدول العربية؛
- ➢ تعظيم العائد من وحدتي الأرض والمياه في كلٍ من القطاع المروي والمطري القائمين، وأيضاً تعظيم العائد من الوحدة الحيوانية؛
- ➢ زيادة الرقعة الزراعية المروية من خلال تعظيم ترشيد استخدامات المياه في الزراعات المروية القائمة؛
- ➢ خفض العجز في المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية، سواء كلياً أو جزئياً، وبصفة مبرمجة مرحلياً، ووفق نسبة كمية مستهدفة؛
- ➢ ضخ المزيد من الاستثمارات للقطاع الزراعي، وبخاصة القطاع المطري في مجالات البنية التحتية والزراعية؛

- التوطين الزراعي والحد من الهجرة الداخلية إلى الحضر؛
- توفير فرص عمل زراعية وغير زراعية في الريف، وبخاصة للشباب من الجنسين؛
- تحسين ظروف المعيشة ومستويات الرفاهية العامة، وبخاصة في المجتمعات الريفية وللعاملين في القطاع الزراعي؛
- تطوير وتحسين سلاسل الإمداد الغذائي، وتعزيز التكامل والترابط بين حلقاتها في الدول العربية وخارجها، سواء داخل الأقطار أو فيما بينها.

خاتمة:

من خلال دراستنا للأمن الغذائي وأهم المفاهيم المتعلقة به خلصت الدراسة إلى أن الأمن الغذائي يعتبر مفهوم شامل يحوي في طياته على العديد من المفاهيم التي تتعلق به نظرا لأهميته، حيث تسعى كل الدول إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال تبني استراتيجيات من شأنها التقليص من الفجوة الغذائية، وبالتالي ضمان تحقيق أمن غذائي مستدام. ولقد تم التوصل في الأخير لمجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ ارتباط مفهوم الأمن الغذائي بالعديد من المفاهيم الأخرى، حيث يرتبط بكل من أمان الغذاء، الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية والفجوة التغذوية؛
- ✓ يعد أمان الغذاء شرط أساسي لضمان حياة صحية وخالية من الأمراض؛
- ✓ يكتسي موضوع الأمن الغذائي أهمية خاصة في العالم والوطن العربي، نظرا لقدرته على ضمان حياة صحية وآمنة؛
- ✓ إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع التي تتمتع بها كل دولة بميزة نسبية في إنتاجها؛
- ✓ عمدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى العديد من المجهودات سواء على المستوى القطري والقومي في سبيل تعزيز مسارات الأمن الغذائي في مختلف الدول العربية، وذلك بتبني إستراتيجيات واضحة المعالم حسب إمكانيات كل دولة.

التوصيات:

- ✓ العمل على تحسين جودة وسلامة الغذاء المنتج والمصنع محليا، وذلك للحفاظ على صحة المستهلك؛
- ✓ توجيه المناخ الدولي والسياسات المعتمدة محليا للحد من الفقر والجوع؛
- ✓ العمل على الحد من التلوث الغذائي لضمان أمان الغذاء، وبالتالي الحد من نقص التغذية والتقليص من نسب التقزم والهزال الناتج عن سوء التغذية؛
- ✓ ضرورة تبني إستراتيجية من شأنها الحد من الفجوة الغذائية لضمان تحقيق الأمن الغذائي في أي دولة؛
- ✓ العمل على إرساء مبادئ من شأنها تعزيز الأمن الغذائي من خلال تبني برامج تنموية تعمل على الرفع من الإنتاج.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) اتحاد المصارف العربية. (2020). الأمن الغذائي في الوطن العربي. بيروت: الأمانة العامة -إدارة الأبحاث والدراسات.

2) بيضون، أحمد أمين. (2001). الأمن الغذائي في العالم العرب. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

3) الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). (2020). رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية. بيروت: الأمم المتحدة.

4) مبروكي، الطاهر. (2007). دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. مجلة الباحث (5).

5) المنظمة العربية للتمنية الزراعية. (2020). أوضاع الأمن الغذائي العربي2020. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

6) ستيناك، أوناما. (2017). إنهاء كافة أشكال سوء التغذية وعدم إهمال أحد بحلول عام 2030. روما: اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة.

7) بن يزة ,ي .(2018) .جوان .(محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية .العلوم الإنسانية والاجماعية (38).

8) جابه ,أ .(2007) .الأمن الغذائي والتنمية .مجلة التواصل .(20)

9) براحو فاقة، سهيلة. (2003). مساهمة شعبة إنتاج الحليب في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر1: بن يوسف بن خدة.

10) صندوق النقد العربي. (2009). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

11) خليل، عبد القادر خليل، ومداحي، محمد. (2013). دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية. الملتقى الوطني الخامس حول "الأمن الغذائي في الجزائر بين الماضي والحاضر والمستقبل. بوزريعة: المدرسة العليا للأساتذة.

12) مضحي، عبد الله علي، وآخرون. (2012). الاكتفاء الذاتي والعجز الغذاي لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الأقطار العربية للمدة 2005-2015. مجلة العلوم الزراعية العراقية .

13) أحمد، عبد الوهاب عبد الجواد. (1995). تلوث المواد الغذائية. القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع.

14) علي، فرحان ذياب. (2008). الأمن الغذائي الذاتي في العراق متى يتحقق الأسباب والمشاكل والحلول. مجلة جامعة بابل ، 15 (4)، صفحة 1285.

15) بن عياد، فريدة. (2019). حدود وإمكانية تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المدية: جامعة يحي فارس.

16) غربي، فوزية. (2010). الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي -حالة الجزائر-. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

17) جورجيفا، كريستينا. (2009). رسالة من المفوضية الأوروبية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي ووثيقة عمل موظفي المفوضية الأوروبية حول المساعدات الغذائية الإنسانية. بلجيكا: المفوضية الأوروبية للتعاون الدولي والمساعدات الإنسانية والاستجابة للأزمات.

18) عبد السلام، محمد السيد. (1998). الأمن الغذائي للوطن العربي. الكويت: عالم المعرفة (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

19) حمدان، محمد رفيق أمين. (1990). الأمن الغذائي -نظرية وتطبيق-. عمان: وائل للنشر.

20) محمد, ك .(2010) .الامن الغذائي في الوطن العربي .الجزائر :الدار الجامعية.

21) قظام، محمود. (1984). الأمن الغذائي. المجلة الثقافية (4).

22) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2021). حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. روما: منظمة الأغذية والزراعة لأمم المتحدة.

23) بن يزة، يوسف. (جوان، 2018). محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (38)

المراجع باللغة الأجنبية:

24) ACF. (2010). Food Security and Livelihood Assessments A Practical Guide For Field Workers. Uganda: ACF International.

25) Alberto, v., & Siamualla, A. (1981). Food Security For Developing Countries. Colorado: West View Press Inc.

26) Bensalah, A. (1989). La Sécurité Alimentaire Mondial. France: Libraire Générale De Droit et De Jurisprudence.

27) Edward, A. P., & Michael, R. (2002). Human Security and the environment. British: Edward Elgar Publishing.

28) FAO. (2017). The State of Food Security And Nutrition In The World 2017. Rome: Building Resiliences For Peace and Food Security .

29) Maxwell, D., Sadler, K., Sim, A., Mutonyi, M., Egan, R., & Webster, M. (2008). Emergency Food Security interventions. London: Overseas Development Institute.

الاجتياح الروسي لأوكرانيا وتأثيره على الأمن الغذائي لدول إفريقيا: دراسة حالة للأمن الغذائي الجزائري في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية الراهنة

The Russian invasion of Ukraine and its impact on the food security of African countries A case study of Algerian food security in light of the current Russian-Ukrainian crisis

د. عمر حسيني/ جامعة الجزائر02 / الجزائر
Dr. Omar Hacini/ University of Algiers 02/ Algeria

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية للكشف عن الاجتياح الروسي لأوكرانيا وتأثيره على الأمن الغذائي لدول إفريقيا دراسة حالة للأمن الغذائي الجزائري في ظل الزمة الروسية الأوكرانية الراهنة "، وهذا من خلال الدراسة التي أجريتها على واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل الاجتياح الروسي لأوكرانيا خلال هذه الفترة في الجزائر والذي يعالج قضايا المعيشة والاقتصاد ووفرة المواد الاستهلاكية والتجارة في الجزائر ومدى التأثير السلبي الذي يتركه هذا الاجتياح على التنمية الاقتصادية وعلى الأفراد اجتماعيا، أما المنهج المتبع في الدراسة فقد تم الاعتماد على "منهج دراسة حالة"

الكلمات المفتاحية: اجتياح، روسيا، أوكرانيا، الأمن الغذائي، أزمة

Abstract :

The current study aimed to reveal the Russian invasion of Ukraine and its impact on the food security of African countries, a case study of Algerian food security in light of the current Russian-Ukrainian crisis, "and this is through the study I conducted on the reality of Algerian food security in light of the Russian invasion of Ukraine during this period in Algeria, which deals with Living issues, the economy, the abundance of consumer items and trade in Algeria and the negative impact of this invasion on economic development and on individuals socially.

KeyWords: invasion, Russia , Ukraine , food security , crisis.

مقدمة:

إن الاهتمام بقضايا الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، يشكل أحد أبرز القضايا التي تحظى باهتمام ودراسة الباحثين والمنظرين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فبعدما ساد التركيز على الاهتمام بالجوانب العسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية لأمن الدولة وكيفية تطويرها وحمايتها، انتقلنا إلى الحديث عن أهمية الإنسان داخل هذه الدول، من خلال الاهتمام بمتطلباته وتحقيق أمنه، والذي جسد في الأمن الإنساني الذي يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم أبعاده. (عمر حسيني، د.ت، دص)

وبذلك تهدف دراستنا للأمن الغذائي إلى إلقاء الضوء على الاجتياح الروسي لأوكرانيا وتأثيره على الأمن الغذائي لدول إفريقيا من خلال اختيار الجزائر كدراسة حالة للأمن الغذائي فيها في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية الراهنة، وذلك بالتطرق إلى قضية الاجتياح الروسي لأوكرانيا وتأثيره على الأمن الغذائي في إفريقيا عامة والجزائر خاصة وماهي أهم الجوانب في الأمن الغذائي التي تأثرت بهذا الاجتياح (حسيني، دت، دص)

ومن هذا المنطلق ظهرت الحاجة إلى ضرورة البحث في الأمن الغذائي الذي يشكل أحد العوامل المؤثرة في المقاربة الكلية للأمن الإنساني وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

من خلال ما تم عرضه في المقدمة فإن مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الآتي هي:

"ماهو التأثير الذي تركه الإجتياح الروسي لأوكرانيا على الأمن الغذائي لدول إفريقيا وعلى للأمن الغذائي الجزائري في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية الراهنة؟

تساؤلات الدراسة:

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالأمن الغذائي بصفته بعدا من أبعاد الأمن الإنساني؟
- فيما تتجلى آليات تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا عموما والجزائر خصوصا في ظل أزمة الاجتياح الروسي لأوكرانيا؟
- ماهي الفواعل المختلفة العاملة على ضمان الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الاجتياح الروسي لأوكرانيا؟
- ماهي التحديات التي تحول دون تحقيق الدول الإفريقية والجزائر بصفة خاصة للأمن الغذائي في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية الراهنة؟

فرضيات الدراسة:

- هناك مقاصد عدة للأمن الغذائي بصفته بعدا من أبعاد الأمن الإنساني.
- تتجلى آليات تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا عموما والجزائر خصوصا في ظل أزمة الاجتياح الروسي لأوكرانيا في عدة أشكال متعددة
- هناك فواعل مختلفة لضمان الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الاجتياح الروسي لأوكراني.
- هناك عدة تحديات تحول دون تحقيق الدول الإفريقية والجزائر بصفة خاصة للأمن الغذائي في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية الراهنة.

أهداف الدراسة: يمكن حصرها فيما يلي:

- التعرف على أهم النتائج التي تركتها الحرب الروسية الاكرانية على الأمن الغذائي في الجزائر
- معرفة نوعية الظروف الاجتماعية التي تركتها تلك الحرب على المجتمع الجزائري.

أهمية الدراسة:

1.الأهمية النظرية:

- المساهمة في إثراء أحد مجالات الدراسات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في مجال الأمن الغذائي، وذلك من خلال تبيان أهم الظروف التي نرى أنها تحول دون تحقيق الأمن الغذائي خاصة في الدول النامية ومنطقة إفريقيا والجزائر خصوصا في ظل ازمة الاجتياح الروسي لأوكرانيا.

2. الأهمية العملية:

- لفت انتباه المختصين في مجال علم الاقتصاد والعلوم السياسية والعلوم العسكرية وعلم الاجتماع، وكل العاملين في هذا القطاع إلى خطورة الاجتياح الروسي لأوكرانيا على الأمن الغذائي في إفريقيا عموما والجزائر خصوصا من جانب الخوف من انتشار الفقر والجوع فيهما نتيجة لتلك الأزمة.

تحديد مصطلحات الدراسة:

1. اجتياح (Invasion):

- " اِجْتِيَاحَ). اِجْتِيَاحُ العَدُوِّ لِحُدُودِ البِلاَدِ: دُخُولُهَا غَصْباً وَقَهْرًا، اكْتِسَاحُهَا. "وَقَفَ الشَّعْبُ صَامِداً ضِدَّ اجْتِيَاحِ قُوَّاتِ الغَزْوِ". (https://www.arabdict.com/ar.2022.p01)

2. روسيا: (Russia):

"روسيا (بالروسية: Россия)، المعروفة رسمياً باسم الاتحاد الروسي[1] أو روسيا الاتحادية[20] (بالروسية: Российская Федерация) هي دولة تقع في شمال أوراسيا ذات حكم جمهوري بنظام شبه رئاسي تضمُّ 85 كيانًا اتحاديًا اثنان منهم محدودا الاعتراف دوليًّا (جمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول الفيدرالية). لروسيا حدود مشتركة مع كل من النرويج وفنلندا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا (عن طريق كالينينغرادسكايا أوبلاست) وروسيا البيضاء وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وكازاخستان وجمهورية الصين الشعبية ومنغوليا وكوريا الشمالية. كما أن لديها حدودًا بحريَّة مع اليابان في بحر أوخوتسك والولايات المتحدة عن طريق مضيق بيرينغ. روسيا هي أكبر بلد في العالم من حيث المساحة، حيث تغطي نسبة 1/8 من مساحة الأرض المأهولة بالسكان في العالم بمساحة تبلغ 17، 075، 400 كيلومتر مربع (6,592,800 ميل مربع)، كما أنها تاسع أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم بأكثر من 143 مليون نسمة. تمتدُّ روسيا عبر كامل شمال آسيا و40% من أوروبا، كما تغطي تسع مناطق زمنية وتضم طائفة واسعة من البيئات والتضاريس وتمتلك أكبر احتياطي في العالم من الموارد المعدنية والطاقة[24] ولديها أكبر احتياطيات العالم من الغابات والبحيرات، التي تحتوي ما يقرب من ربع المياه العذبة في العالم. " (https://ar.wikipedia.org/wiki/.2022.p01)

3.أوكرانيا (Ukraine):

" أوكرانيا (وتلفظ غالبا أُكرايينا؛ Україна بالأوكرانية وتلفظ [[ukrɑˈjinɑ]]) هي دولة تقع في شرق أوروبا. تحدها روسيا من الشرق، بيلاروسيا من الشمال، بولندا وسلوفاكيا والمجر من الغرب، رومانيا ومولدوفا إلى الجنوب الغربي، والبحر الأسود وبحر آزوف إلى الجنوب. أوكرانيا عضو في رابطة الدول المستقلة. كانت بين عامي 1923-1991 إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي باسم جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية. عاصمة الدولة مدينة كييف كما أنها أكبر مدنها...**(https://ar.wikipedia.org/wiki/.2022.p01).**

4 . الأمن الغذائي. (food security):

عرف الأمن الغذائي على أنه " يكون الأمن الغذائي عندما يكون باستطاعة جميع الناس، وفي كل الأوقات الحصول على الغذاء الكافي، الأمن، والمغذي لتلبية احتياجاتهم من اجل التمتع بنمط حياة صحي ونشط" (حداد ريمون، 2000، دص)

5. أزمة. (crisis):

" الأزمة هي نمط معين من المشكلات أو المواقف التي يتعرض لها فرد أو أسرة أو جماعة أو مُجتمع. " **(https://ar.wikipedia.org/wiki/.2022.p01)**

1.حقائق اقتصادية عن أوكرانيا :

1-1- معلومات عامة عن أوكرانيا

1-1-1- الخصائص الجغرافية السياسية:

1- الموقع الجغرافي - أوكرانيا بلد يقع في جنوب شرق أوروبا ضمن السهل الأوروبي الشرقي، وله حدود مع بولندا وسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا ومولدوفا وروسيا وبيلاروس. ولدى أوكرانيا منفذ على البحر الأسود وبحر آزوف. ويشكل نهر دنيبرو الممر المائي الرئيسي للبلد.

2- الإقليم - أوكرانيا هي أكبر الدول التي تقع أراضيها بالكامل داخل أوروبا، وتبلغ مساحتها 628 603 كيلومتراً مربعاً.

3- ويبلغ طول الإقليم من الغرب إلى الشرق 316 1 كيلومتراً؛ ومن الشمال إلى الجنوب 893 كيلومتراً.

4- طول الحدود: يبلغ الطول الكلي للحدود 993 6 كيلومتراً؛ وتمتد الحدود البرية على طول 638 5 كيلومتراً؛ وتمتد الحدود الب حرية على طول 355 1 كيلومترا.

5- المناخ -يكون المناخ داخل السهل الأوروبي الشرقي (95 في المائة من المساحة)، وكذلك جبال الكاربات الأوكرانية المتوسطة الارتفاع وجبال القرم (5 في المائة من المساحة)، قارياً معتدلاً في الغالب، مع وجود آثار للمناخ شبه المداري على الساحل الجنوبي لشبه جزيرة القرم.

1-1-2- أسس نظام الدولة:

1. أوكرانيا جمهورية ديمقراطية برلمانية - رئاسية موحدة ذات نظام سياسي متعدد الأحزاب. والقانون الرئيسي للدولة هو الدستور. وينطوي النظام الأوكراني لسلطة الدولة على مبدأ فصل السلطات إلى ثلاثة فروع مستقلة هي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

2. الترتيبات الإدارية والإقليمية - يتجسد النظام الإداري والإقليمي لأوكرانيا على ثلاثة مستويات. وتشكل جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، والمناطق (24 منطقة)، والمدن ذات المركز الخاص (كييف وسيفاستوبول) المستوى الأول. وتشكل المقاطعات (490 مقاطعة) والمدن (460) من بينها المدن التابعة للأقاليم والمدن الخاضعة لسلطة الجمهورية (189 مدينة) المستوى الثاني (الأساسي). وتشكل المستوطنات الحضرية (885 مستوطنة) والقرى (377 28 قرية) المستوى الثالث (الأولي). وتمثل الأحياء في المدن (111) وحدات إقليمية لا تحظى بهيئات إدارية خاصة بها.

3. السلطة التشريعية - البرلمان الأوكراني (فيرخوفنا رادا) هو السلطة التشريعية الوحيدة. والرئيس مسؤول أمام البرلمان الأوكراني، ويمكن للبرلمان عزل الرئيس.(https://docstore.ohchr.org.2022.P01 /

شكل 01: يوضح خريطة التقسيم الإداري والحدود السياسية لأوكرانيا.

1- تأثير الاجتياح الروسي لأوكرانيا على الأمن الغذائي في إفريقيا والجزائر:

إن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان، وهو على قدم المساواة مع جميع حقوق الإنسان الأخرى مدنية كانت أم سياسية، ولابد ان تكفلها القوانين المحلية والعالمية

إن الحق في الغذاء هو حق مكرس في القانون الدولي، وقد تم الاعتراف بهذا الحق سنة 2008 كعنصر أساسي من عناصر الحل المستدام لأزمة الأمن الغذائي العالمي والتي نجمت عن ارتفاع أسعار الأغذية، وترجع أسباب هذا الاعتراف إلى سببين رئيسيين وهما: (أبو جودة إلياس، 2022، دص)

ويرى الباحث أن الأزمة السياسية المتمثلة في اجتياح اوكرانيا، أثرت نسبيا في الأمن الغذائي في إفريقيا عموما والجزائر بشكل نسبي من خلال السببين الرئيسيين التاليين:

- لقد أثرت الأزمة تأثيرا غير مناسب على أولئك الذين كانوا معرضين لخطر انعدام المن الغذائي بالفعل، وهم عادة الأشخاص الذين ينفقون نسبة كبيرة من دخلهم على الغذاء.

- وجود اعتراف واسع النطاق بأنه عندما يتعلق الأمر بالتصدي لأزمة الغذاء، فإن نهج سير الأمور كالمعتاد لا ينجح ومن اللازم استكمال المناهج التقليدية التي كانت تتناول الأبعاد التقنية لانعدام الأمن الغذائي، من حيث سمته الطارئة وجوانبه الهيكلية على السواء، من خلال الاهتمام ببعد إضافي يركز على تعزيز الحق في الغذاء الكافي وإصلاح الحكومة المحلية للأمن الغذائي بغية التخلص من التبعية الغذائية للدول المحققة للكتفاء الذاتي والأمن الغذائي خاصة في ظل الأزمات والحروب كما هو حاصل الأن بين روسيا واوكرانيا وتأثير هذه الحرب على الأمن الغذائي على إفريقيا خصوصا.

2. تحديات تحقيق الأمن الغذائي لتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا والجزائر:

إن مشكلة تحقيق الغذاء وتأمينه وتوزيعه تعد من أبرز المشاكل التي تواجه دول العالم عموما وإفريقيا والجزائر خصوصا، فبالإضافة إلى هذه المشكلة الرئيسية، تعترض إفريقيا عموما والجزائر خصوصا العديد من التحديات

والمعوقات التي تحول دون قيام الدول في إفريقيا عموما والجزائر خصوصا بمهامها في تحقيق الأمن الغذائي: ((https://web.worldbank.org.2022

ويرى الباحث أن هناك جملة التحديات ترافق أزمة الاجتياح الروسي لأوكرانيا والتي زادت من ازمة تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا والجزائر خصوصا ويمكن أن نلخصها في العناصر التالية:

2-1-التحديات الطبيعية: التي تشمل:

- تهديد التصحر للمناطق الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى انتشار الملوحة في الأراضي المروية الذي يؤدي إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية وبالتالي تراجع الإنتاج الزراعي.
- مشكلة الاحتباس الحراري وتغير المناخ التي أثرت على العديد من المحاصيل الزراعية، وتدهور الانتاج الزراعي في إفريقيا والجزائر خصوصا.
- التأثير السلبي للكوارث الطبيعية كالزلازل على العديد من الأراضي والمناطق الزراعية خاصة في المناطق المعرضة كشمال إفريقيا والجزائر خصوصا.

2-2-التحديات الاجتماعية:

- التوسع الحضري الكبير الذي رافقته الهجرة من الريف إلى المدينة في الجزائر، وتزايد نسبة المستهلكين إلى المنتجين، والزحف المتزايد للأبنية الإسمنتية على الأراضي الزراعية الخصبة في ضواحي المدن.
- تشتت الخيارات الزراعية، جراء حقوق الإرث والتملك التي تحرم القطاع الزراعي من مزايا الإنتاج الكبير ومن مزايا التجميع الزراعي.

2-3-التحديات السياسة والاقتصادية:

- تباين وضعف الاستراتيجيات والسياسات الموجهة إلى تطوير الأمن الغذائي وتعزيزه داخل الدولة، بالإضافة إلى تعثر الجهود التنسيقية الدولية وفشلها في معظم الحالات.
- ارتفاع الأسعار العالمية وتبعاتها على بعض الدول، والذي من شأنه أن يؤدي إلى صعوبة الحصول على السلع الغذائية الأساسية خاصة القمح.
- تأثير الاضطرابات والتوترات السياسية على موضوع الأمن الغذائي في الجزائر، الذي قد تستخدمه بعض الدول كورقة رابحة للضغط على دول اخرى، مثل ما هو حاصل الآن في الحرب الروسية الأوكرانية ومساله تأمين القمح وارتفاع أسعاره بسببها.

4-الحروب وعلاقتها بأزمة الجوع (الحرب الروسية الأوكرانية نموذج من الواقع):

تعتبر الحروب من اكبر الكوارث التي تسبب الأزمات الاقتصادية في العالم وخاصة ازمة الجوع وفي مثالنا هذا سنقدم نموذج الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت آثارها تظهر جلية في تهديد الأمن الغذائي العالمي وإفريقيا والجزائر خصوصا، إذ تمثل ازمة الجوع أحد التهديدات الأساسية لإفريقيا والجزائر في ظل الحرب الروسية الأوكرانية الراهنة وهذا بسبب أن اوكرانيا أحد اهم مصدري القمح والشعير والمواد الزراعية الأولية في العالم ويعتبر الاجتياح الروسي

لأوكرانيا تهديدا مباشر للأمن الغذائي العالمي فبسببه ارتفعت أسعار المواد الغذائية وقلت إنتاجيتها في أوكرانيا، حيث تتجسد هذه المشكلة في أن 800 مليون شخص مهدد بالمجاعة والجوع أغلبهم في إفريقيا.

ويرى الباحث ان هذه الأزمة ان استمرت فقد تترك اثارا وخيمة في ظل ارتفاع الاسعار وندرتها في الأسواق في إفريقيا على الأمن الغذائي في إفريقيا والجزائر.

اقتراحات الدراسة: التي كان أبرزها:

- ✓ ضرورة اعتماد الدول على نفسها وعدم ربط أمنها الغذائي ومصيرها بمصير دول أخرى من خلال انتهاج سياسات زراعية تحقق لها الاكتفاء الذاتي وتخلصها من التبعية في هذا المجال.
- ✓ ضرورة التكفل بتوفير المواد الغذائية لمواطنيها وبأسعار معقولة تحقق لأفرادها الإشباع الغذائي والرفاه المعيشي في ظل واقع غذائي آمن.
- ✓ فصل الاقتصاد عن الحروب، التي باتت تهدد الأمن الغذائي للدول في ظل الصراعات الدولية وذلك من خلال صياغة لوائح أممية دولية تجبر الدول على الالتزام بها حفاظا على الأمن الغذائي العالمي.

خاتمة:

إن موضوع الأمن الغذائي هو مسألة تهم أي دولة من دول العالم، حيث أن الأمن الغذائي لا يقتصر على رصد كمية الغذاء التي يتلقاها الفرد، أو عدد السعرات الحرارية، بل يتعلق أيضا بما تفرضه الظروف الدولية والكوارث والحروب من استقرار الأمن الغذائي العالم وفي ظل لحرب الروسية الأوكرانية بات لأمن الغذائي لكثير من الدول في العالم مهدد وخاصة في إفريقيا والجزائر والذي انجر عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الرئيسة وندرتها من جهة وضعف القدرة الشرائية للمواطنين بصفة خاصة من جهة أخرى، في حين أن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان وجب الحفاظ عليه.

قائمة المراجع:

1) أبو جودة إلياس، (2012)، مفهوم المن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة، مجلة الدفاع الوطني.
2) حداد ريمون،(2000)، العلاقات الدولية،بيروت، دار الحقيقة.
3) عمر حسيني، (دس)، دكتور وباحث في مخبر الأسرة التنمية والوقاية من الانحراف والاجرام، جامعة الجزائر02، الجزائر.

www. AR. Wikipédia .**روسيا**. 2022 .13:40سا

www. AR. Wikipédia.**أوكرانيا** .2022.سا.20:40

www. AR. Wikipédia **أزمة** .2022سا.20:45

https://web.worldbank.org.**تحديات الأمن الغذائي** 202220:452022.سا

https://docstore.ohchr.org**أسس نظام الدولة.** 2022.21.00أ سا

https://www.arabdict.com. **اجتياح** . 2022. 21.10 سا

الأمن الغذائي العالمي بين معوقات التحقيق وسبل التصدي

Global food security between obstacles to investigation and ways to address

ط.د.راوية بوالأنوار/جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1/ الجزائر
PhD. Rawya Boulanoar/University of Mentouri Brothers Constantine 1 /Algeria

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوع الأمن الغذائي العالمي،حيث أصبحت مسألة تحقيق الأمن الغذائي العالمي في صلب الاهتمامات الدولية الأكثر إلحاحا،ما لذلك من ارتباط بفعاليات العولمة ونظام الاقتصاد الدولي،بحيث تزداد أهمية هذا الواقع في ظل جملة من التهديدات والعوائق المختلفة والمتعددة أمام تحقيق الأمن الغذائي العالمي،منها ما يرجع إلى أسباب وتهديدات بيئية بشرية، كالتغيرات المناخية و معدلات الزيادة البشرية، وتهديدات اقتصادية وسياسية كالفقر والتخلف والنزاعات والحروب الداخلية، وهو ما يستدعي معه ضرورة وضع حلول وسبل التصدي لهاته العوائق.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي العالمي، المعوقات، سبل التصدي

Abstract:

This study deals with the issue of global food security, as the issue of achieving global food security has become at the heart of the most urgent international concerns, as this is related to the activities of globalization and the international economic system, so that the importance of this reality increases in light of a number of different and multiple threats and obstacles to achieving security World food, including what is due to human environmental causes and threats, such as climatic changes and rates of human increase, and economic and political threats such as poverty and underdevelopment, and internal conflicts and wars, which calls with it the need to develop solutions and ways to address these obstacles.12

Keywords: global food security, Obstacles, ways to tackle

مقدمة:

تواجه مختلف دول العالم تحديات وتهديدات كثيرة و متنوعة وخاصة في الآونة الأخيرة سواء (اقتصادية، اجتماعية، صحية، سياسية، أمنية،....الخ)،ومن بين هذه التحديات والتهديدات نجد موضوع الأمن الغذائي الذي يعد من بين أهم التحديات التي تواجه دول العالم،فلكي تحقق دولة ما أمنها الغذائي ليس بالأمر السهل لأن رهان تحقيق أمن غذائي هو ضمان إمدادات كافية من الغذاء في ظل فجوة غذائية تخضع للعديد من المؤثرات المختلفة التي تؤدي إلى خلق أزمة عالمية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع الأمن الغذائي في كونه موضوع الساعة على الساحة الدولية ومحور إهتمام جميع الدول عامة والنامية منها خاصة، كما أن قضية الأمن الغذائي للدول تعد من بين الركائز الأساسية لإستراتجية التنمية الشاملة، كما أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن القومي للدول.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد الإختلالات المؤثرة على توازن الأمن الغذائي العالمي من خلال إبراز أهم المعوقات ، بالإضافة طرح أبرز سبل التصدي لهذه المعوقات.

مشكلة الدراسة:

أصبحت وضعية الأمن الغذائي العالمي مؤخرا في صورة غير مستقرة تهددها العديد من العوامل نتيجة الأزمات الدولية المختلفة بالإضافة الى عوامل أخرى، وهو ما يدفعنا لطرح الإشكالية الآتية: ما هي أبرز معوقات الأمن الغذائي العالمي وسبل التصدي لها؟

وللتصدي لهذه الإشكالية نتناولها وفق محورين الأول حول الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي العالمي، والمحور الثاني حول أبرز معوقات تحقيق الأمن الغذائي العالمي وسبل التصدي لها.

أولًا: الإطـــار المفاهيمي للأمـــن الغذائـــي العالمـــي

تعد قضية "الأمن الغذائي" من أهم القضايا التي تشغل دول ومنظمات العالم منذ نصف القرن الماضي مع وجود أكثر من 850 مليون شخص يُعاني الجوع في العالم، وعدم حصول أكثر من ربع سكان العالم (أي أكثر من ملياري شخص) بانتظام على أغذية آمنة كافية، وهذا راجع للعديد من الأسباب، فالأمن الغذائي يمثل حلما منشودا لكل دول العالم. وهو ما يقودنا إلى ضرورة تقديم دلالة مفهومية لمصطلح الأمن الغذائي العالمي.

1.مفهوم الأمـــن الغذائي العالمي:

في هذا الإطار سوف نحاول أن نتعرف على مضمون مصطلح الأمن الغذائي، وأنواعه وفق النقاط التالية:

أ. تعريف الأمن الغذائي:

تعـددت مفاهيم الأمن الغذائي نتيجة لتباين واضعيها ومن بينها نذكر:

يعني مضمون الأمن الغذائي حسب منظمة التغذية والزراعة الدولية (FAO) عام 1996 في المادة 1 بأنـــه:

"توفير الغداء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء بإحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشيطة " (واعر، 2021، صفحة 67) .

يعبر الأمن الغذائي عن" قدرة الدولة على توفير المستوى الغذائي الضروري عن طريق الإنتاج المحلي والإستيراد من الخارج " (ناصر م.، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية، 2010، الصفحات 44-58).

كما عرف الأمن الغذائي بأنه "الحالة التي تستطيع فيها جميع الأسر أن تحصل ماديا وإقتصاديا على ما يكفيها من طعام، وألا يكون هناك ما يهددها بفقدان قدرتها للحصول على هذا الطعام " (البكري ، 2015 ، الصفحات 3-10).

نعني بالأمن الغذائي حسب البنك الدولي للأمن الغذائي(BIRD) بأنه "إمكانية حصول كافة الناس في كل الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم ومجتمعهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء في كل الأوقات، وحتى في أوقات الأزمات وتردي الإنتاج العالمي و ظروف السوق الدولية " (ناصر ع.، 2005، صفحة 10).

منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO): عرفت الأمن الغذائي بأنه" توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء بإحتياجاتهم بصورة مستمرة، من أجل حياة صحية ونشطة ".

اجتمع أطراف المجتمع الدولي الفاعلين في في مؤتمر الغذاء العالمي لسنة 1974 بروما. وحددوا تعريفا للأمن الغذائي بأنه "توفير الإمدادات الغذائية العالمية الكافية في جميع الأوقات من المواد الغذائية الأساسية للحفاظ على التوسع المفرط في استهلاك الغذاء، وتعويض التقلبات في الإنتاج والأسعار.

لجنة الأمم المتحدة للأمن الغذائي العالمي: عرفت هذه اللجنة الأمن الغذائي العالمي بأنه" تمتع جميع الناس في جميع الأوقات بفرص مادية واجتماعية واقتصادية للحصول على أغذية كافية وآمنة ومغذية، تلبي تفضيلاتهم واحتياجاتهم الغذائية، لتحقيق حياة نشطة وصحية".

من خلال التعاريف السابقة، والمقدمة حول الأمن الغذائي يمكننا القول بأن تعريف الأمن الغذائي هو قدرة الدولة على توفير إحتياجات سكانها من الغذاء سواء عن طريق منتوجها المحلي أو عن طريق الأسواق الخارجية وبصورة مستمرة ودائمة بكميات كافية وأسعار معقولة.

2. أنواع الأمن الغذائي

لا بد من التمييز بين مستويين بارزين للأمن الغذائي وهما (الأمن الغذائي المطلق والنسبي)، بالإضافة إلى مستوى أخر (الأمن الغذائي المحتمل) وتفصيلهم فيما يلي:

أ. **الأمن الغذائي المطلق**: ويقصد به هنا إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وهذا المستوى من الأمن الغذائي مرادف لمصطلح الإكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضا بالأمن الذاتي الكامل.

ب. **الأمن الغذائي النسبي**: ونعني به قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، فهو القدرة على توفير احتياجات المجتمع من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام (المخادمي، 2009، صفحة 214).

ج.**الأمن الغذائي المحتمل:** ونعني به قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، والذي يضمن للفرد أن يكون قادرا على القيام بأداء أعماله بأعلى مستوى

ممكن من الكفاءة ويركز هنا هذا المستوى على:

عرض الغذاء سواء من خلال الإنتاج والتخزين والتجارة.

الطلب على الغذاء وكيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي له، أو من خلال شرائه من السوق أو الحصول عليه كمساعدة أو دين.

3. مؤشرات الأمن الغذائي:

يعكس مؤشر الأمن الغذائي العالمي مستوى الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصاديةEIUوضعية الأمن الغذائي في العالم، والذي يتوفر على أربع مؤشرات للأمن الغذائي تساعد على توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتحديد أولوياتها وكذا تقديم صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد ما ،وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

أ-مؤشر توفر الغذاء: يعتبر التوفر بعدا هاما من أبعاد الأمن الغذائي، والذي يعكس إتاحة ما يكفي من الغذاء للأفراد، ولا يشترط بعد التوافر كمية الغذاء فقط بل جودته أيضا وتنوعه،وتتضمن مؤشرات تقييم التوفر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية،نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات،وكذا إمدادات البروتينات ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي.

ب – مؤشر الحصول على الغذاء: الحصول على الغذاء يعني إمكانية وصول الموارد الغذائية بشكل مناسب ومستمر للأفراد للحصول على نظام غذائي مغذي، ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء من خلال (الدخل- أسعار الغذاء- القدرة على تلقي الدعم الاجتماعي)،كما يشمل أيضا إمكانية الحصول على الغذاء بالنظر على مدى توفر البنى التحتية للنقل و الطرقات إضافة إلى معدل نقص التغذية.

ج– مؤشر إستقرار الغذاء: يعبر بعد الاستقرار على إمكانية الحصول على الغذاء باستمرار دون أن يكون هناك مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب أزمة معينة، بمعنى لكي يصل الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي ،فإنه يجب أن يكون لديهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات دون أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة للصدمات الاقتصادية أو المناخية أو الأحداث الموسمية، وعليه فإن مفهوم إستقرار الغذاء يشمل بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء.

د – مؤشر الإستفادة من الغذاء:تتوقف الإستفادة من الغذاء على نوعية الأغذية وكيفية إعدادها وتخزينها...وغيرها،ويضم بعد الإستفادة من الغذاء مجموعتين ،تشمل الأولى المتغيرات التي تحدد القدرة على الانتفاع من الأغذية(توفر التجهيزات المنزلية والحصول على المياه)،أما الثانية فتحدد نتائج الانتفاع من الأغذية التي تظهرها العديد من الأمراض مثل(هشاشة العظام-فقر الدم-عدد النساء-في سن الإنجاب اللاتي يعانين من فقر الدم – القصور الغذائي لدى الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم و الهزال) (عباد، 2017، صفحة 2).

ثانيًا: معوقات الأمن الغذائي العالمي وسبل التصدي لها

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات الإمكانات المادية والاجتماعية الاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية، إلا أن هذا الأمر قد تواجه تحديات أو بمصطلح أخر عقبات وتحديات فما هي هذه المعوقات وما هي سبل التصدي لها؟

1. معوقـــات تحقيق الأمن الغذائي العالمي:

يواجـه الأمـن الغذائي العالمي العديد من التهديدات والمعوقات تختلف فيما بينها حسب طبيعتها نذكر مـن بينها:

أ - **الحروب والأزمات**: يتأثر الأمن الغذائي بالنزاعات والحروب،وهو ما يبرزه النزاع الروسي الاكراني الحالي ومدى الإنعكاسات السلبية التي أفرزها على الأمن الغذائي العالمي عامة ،و الأمن الغذائي العربي خاصة،فقد بات الأمن الغذائي العالمي مهدد بفعل النزاع الروسي الاكراني ،خاصة بعد أن تم تسجيل نقص حاد في إمدادات الحبوب العالمية،بفعل وقف تصدير المنتجات الزراعية من هاذين البلدين،مما سيتسبب حتما في تداعيات على الأمن والسلم الدوليين،بسبب النقص الحاد في السلع الغذائية،والمضاربة في أسعارها مما سيؤدي حتما إلى خلق حالة عدم الاستقرار السياسي ،بسبب اضطرابات الموازنات المالية للدول،وينتهي الى قيام ثورات شعبية بحثا عن العدالة الاجتماعية و العيش بكرامة في جميع أنحاء العالم.

ب - **التهديدات البيئية للأمن الغذائي العالمي**: يتعرض الأمـــن الغذائي العالمي إلى جملة من التهديـــدات الجدية،والناجمة عن التدهور البيئي العالمي ،وهو من بين أكبر معوقات تحقيق الأمن الغذائي العالمي،خاصة ما يقترن بظاهرة التلوث بأشكاله المختلفة،والتوازن الهش في الأنظمة الايكولوجية،والضغط على المـوارد البيئية ومصادر الغذاء، وتنطوي فكرة التهديد البيئي على الاعتقاد بوجود أخطار مباشرة وغير مباشرة، تعيق جهـــود الاستدامة البيئية،فالتهديد البيئي هو اختلال في الظروف المناخية المعتادة،كالحرارة وأنماط الرياح والأمطار التي تميز كل منطقة على الأرض،أي تغيرات في مناخ الأرض بصفة عامة و خلال فترات محدود .

تتصل ظاهـرة التغير المناخي بعملية احتراق الغازات المتولدة عن مختلف النشاطات الطبيعيـــــة والبشرية، والتي تحدث على مســتوى الغلاف الجوي للأرض ،وتؤدي الى ارتفاع في درجات الحرارة،ومن بين هذه الغازات (ثاني أكسيد الكربون- الميثان – الكلور...الخ)، وللتغيرات المناخية تأثير مباشر على حجم الإنتاج الغذائي، خاصة عبر ظاهرة الأعاصير والجفاف والفيضانات والتصحر وانجراف التربة والاحتباس الحراري وكلها عوامل مسؤولة عن زيادة حدة مشكلة الغذاء في العالم.

يشير عالم الأحيـــــاء والبيئة " ادوارد ويلسون" إلى أن الأزمات التي يعانيها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، نجدها في الأصل متصلة بالبيئة، ولا يقتصر ذلك على مشكلة تغير المناخ والتلوث، ولكن أيضا مشاكل نقص الميـــــاه وتناقص الأراضي الصالحة للزراعة، وخطر انتشار الأوبئة (البياتي، 2011، صفحة 88) .

ت -**العوائق الاقتصادية للأمن الغذائي**: يعتبر الفقر والتخلف الاقتصادي من بين أكبر التحديات والعوائق التي تهدد الأمن الغذائي العالمي، وهما يرتبطان ارتباطا وثيقا بانعدام الأمن الغذائي، مما يجعل الدول أكثر ميلا للنزاعات وعدم الاستقرار.

حيث يمثل الفقر أحد أكبر العقبات التي تواجه تحقيق التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض، بحيث أدت زيادة حدته وتبعاته إلى سوء التغذية والجوع فالفقر والجوع حلقتان متشابكتان، فظاهرة الفقر تعتبر من العوائق التي تطيل أمد الجوع وسوء التغذية، من خلال أن الفقر يحد من قدرة الفرد على الإنتاج ويحول دون حصوله على ما يحتاج إليه من الغذاء.

ث-**هـــدر الطعـــام**: يعتبر هدر الطعام من السلوكيات السيئة، فهناك مليارات من الأطعمة الصالحة للأكل يتخلص منها كل عام، ومعظمها في الدول المتقدمة ومع ذلك يموت الناس جوعا في الدول النامية، حيث تشير "الفاو "إلى أن الطعام المهدور عالميا يبلغ حوالي 1.3 مليار طن كل عام.

ج -**خطر الزيادة السريعة في استخدام المواد الأولية الزراعية للوقود الحيوي**: في تكنولوجيا التحويل السائدة حاليا (الجيل الأول)، فإن زيادة استخدام المواد الأولية الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي سيكون خطرا حقيقيا على الأمن الغذائي.

ووفقا لتوقعات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة الأغذية والزراعة، قد يرتفع إنتاج الوقود الحيوي العالمي إلى أقصى مستوياته في المستقبل القريب ،اعتمادا على أمور منها السعر المستقبلي للزيوت الخام وسياسات الدعم في البلدان الرئيسية، وبناءا على ذلك من المتوقع أن يواصل الطلب على المواد الزراعية الأولية(السكر- الذرة- البذور الزيتية) للوقود الحيوي السائل خلال العقد الحيوي وربما بعده،مما يضع ضغطا تصاعديا على أسعار المواد الغذائية (قادري، 2021، صفحة 76).

ح -زيادة أعداد السكان بشكل يفوق معدلات نمو الإنتاج الزراعي، وهو ما يؤدي إلى تغيير في توزيع السكان بسبب الهجرة من الريف المدن. وهو ما يعمل على تراجع الإنتاج الزراعي، حيث تمثل مشكلة النمو السكاني الكبير في الضغط الذي تولده البنية السكانية والتي تؤدي إلى زيـــادة الطلب على الغذاء، كما تؤدي إلى الازدحام في المدن، مما يؤدي إلى اتساعها على حساب الأراضي الزراعية وهذا ما تشهده عدد من الدول النامية التي تعاني من فجوة غذائية، بسبب عدم نمو الإنتاج الزراعي الغذائي في هذه الدول ليواكب التزايد الكمي الحاصل في أعداد السكان (عمراني، 2014، صفحة 55). بحيث تؤثر الزيادة السكانية في الطلب على الغذاء من خلال ثلاث جوانب هي:

- الجانب الكمي: وهو أن زيادة العدد السكاني تزيد في حجم الطلب على الغذاء.

– الجانب النوعي: يتمثل في أثر نوعية السكان من حيث المستوى المعيشي والكفاءة الإنتاجية على طلب الغذاء أي ثقافة الاستهلاك (عدة، 2018، صفحة 7)

خ– الجانب التوزيعي: يتمثل في جانب التوزيع الجغرافي للزيادة السكانية، نتيجة للهجرة الداخلية للسكان من الريف إلى المدن، حيث تكون ظروف العمل أفضل، ومستويات الأجور مرتفعة عما هو عليه في الريف.

د -إفتقار العديد من الدول لوجود الأراضي الزراعية التي تصلح للزراعة.

ذ - قد يعمل تحسن الوضع الاقتصادي في بعض الدول على تغير النمط الغذائي للأفراد، بالإضافة لقلة الأفراد العاملين في المجال الزراعي.

ر -اعتماد العديد من الدول وتركيزها على تطوير القطاع الصناعي وزيادة إنتاجيته، على حساب القطاع الزراعي الذي يتم إهماله.

ز -استخدام الأسمدة الاصطناعية بكميات كبيرة في مجال الزراعة من طرف دول كثيرة في العالم، لكنها ليست الأفضل، حيث أن للأسمدة غير العضوية دور حاسم في الأمن الغذائي في العالم ،ولا يمكن استبدالها بالأسمدة العضوية إن وجدت.

2.سبل التصدي لمعوقات الأمن الغذائي العالمي:

يعاني قرابة مليار شخص حول العالم من الجوع، على الرغم من أنه يتم إنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام الكوكب بأسره، وهذا بسبب بعض العراقيل والمعوقات، مما يستدعي اعتماد إستراتجية دولية قائمة على أسس توجيهية فاعلة تضمن معها تحقيق الأمن الغذائي العالمي على ارض الواقع من بينها نذكـــر:

أ– **سد الفجوة الإنتاجية**: ترجح تقديرات الصندوق العالمي للحياة البرية ،أنه سيتم تحويل حوالي 120 ألف كيلو متر مربعا من الموائل الطبيعية إلى مساحات زراعية في الدول النامية وذلك بحلول عام 2050،حيث أن الأراضي الزراعية في كثير من أجزاء العالم تنتج أقل من 50 ٪ من قدرتها ولا يتم إستغلالها بالشكل الأمثل ،لدى فإن سد الفجوة بين ما يتم إنتاجه وبين ما يمكن إنتاجه يقلل من الحاجة إلى تطهير الأراضي للزراعة مما يسهم في إطعام 850 مليون شخص.

ب– **استخدام السماد بشكل أكفأ**: حيث يتم استخدام الأسمدة الاصطناعية بكميات كبيرة في جميع أنحاء العالم إلا أنها ليست الخيار الأمثل ،فإن تزايد عدد السكان الدين لديهم الرغبة والوسائل لتحسين نظامهم الغذائي سيضمن استمرار زيادة استهلاك الأسمدة، حيث تلعب الأسمدة غير العضوية دورا في الأمن الغذائي في العالم،ولا يمكن استبدالها بالأسمدة العضوية التي لها أولوية الإستخدام في حال توافرها،كما يجب استخدام الأسمدة بكفاءة وفعالية عالية عن طريق مراعاة المبادئ الأساسية لإدارة الأسمدة بما في ذلك(المصدر المناسب- النسب الصحيحة – الوقت والمكان المناسبين) وكيفية تكييفها مع جميع أنظمة المحاصيل،لضمان تحسين الإنتاجية.

ت– **رفع إنتاجية المياه**:تتزايد ندرة المياه في العالم عامة، وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصفة خاصة، بمعدل ينذر بالخطر، كما أن الحصة السنوية للفرد الواحد في انخفاض مستمر ،مما يؤدي إلى تحويل الموارد المهمة، بما في ذلك المياه إلى القطاعات ذات الأولوية، ونتيجة لذلك تفقد الزراعة كميات كبيرة من المياه كل عام على الرغم من أن النمو السكاني السريع يرفع من نسبة الطلب على الغذاء،بالإضافة إلى عوامل أخرى تتحدى إنتاجية الغذاء كانخفاض

كمية ونوعية المياه،وتغير المناخ وما ينتج عنه من آثار مثل قلة هطول الأمطار،وزيادة الجفاف وتقليل مواسم النمو بالإضافة إلى الآفات الحشرية،لدى فلا بد من تحقيق التكامل والتعاون لزيادة كفاءة استخدام المياه، وإدارة الموارد المائية في قطاع الزراعة،وتحديث أنظمة الري وتعديل أنماط المحاصيل من خلال تحسين أنواع المحاصيل التي تتحمل الجفاف وتطوير نظم بيئية أكثر مرونة في مواجهة تغير المناخ.

ث– تقليل هدر الطعام: تقدر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن ثلث إنتاج الغذاء في العالم قد تم فقده أو إهداره وبحيث تطلق الأغذية التي تهدرها الأسر و قطاعات التوزيع والتموين كميات كبيرة من الغازات الدفيئة،وبنفس الوقت هناك حوالي 800 مليون شخص يعانون من الجوع، لدى فإن توفير ربع الطعام المهدور في جميع أنحاء العالم سيسهم في أطعام جميع الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى العمل على إدخال إجراءات مستدامة عند الزراعة، وتقليل خسائر المحاصيل، وتعزيز أرباح المزارعين، والمساعدة على تقليل الخسائر أثناء التخزين والنقل،وتقليل نفايات الطعام من الموزعين والمستهلكين،وزيادة الوعي بشأن الإنتاج والاستهلاك المستدامين للأغذية بين المنتجين وتجار التجزئة والمستهلكين في جميع البلدان.

ج– التقليل من فضلات الطعام: العمل على تقليل النفايات المرسلة إلى مدافن النفايات (مثل مصانع إعادة تدوير الأغذية- تدوير الأغذية – التبرع بالأغذية الزائدة للجمعيات الخيرية المحلية – استخدامها كعلف للحيوانات).

ح- ضرورة التحرك بهمة من طرف حكومات الدول لحماية الحق في الغذاء.

خ-التخطيط الاستراتيجي الإنمائي لاستغلال الموارد الطبيعية الزراعية، والتوسع في الري الحديث، واستصلاح الأراضي المتصحرة.

د-التوسع في الأراضي الزراعية، والعمل على استصلاح الأراضي البور في بلدان مختلفة من العالم، والعمل على وقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

ذ– تبديل أنماط الاستهلاك والحد من هدر الطعام، والتحول إلى أنواع بديلة تتمتع بقيمة غذائية عالية، وتتطلب كميات اقل من المياه والأراضي.

ر– استخدام عبوات غذائية ذات كفاءة بيئية: من خلال تحسين استخدام التغليف، والحرص على استعمال المواد التي لها تأثير بيئي أقل.

خاتمـــة:

مـــن خلال ما سبق ذكره ضمن هذه الورقة البحثية يتبين لنا أن مسالة الأمن الغذائي العالمي، تعتبر قضية جوهرية وذات أهمية قصوى في الوقت الراهن، في ظل اعتباره مطلبا مهما بل من أهم متطلبات المجتمع، كما أن له تأثير مهم على اقتصاد الدولة واستقرارها، وانعدامه يلقي بضلال وأعباء ثقيلة على المجتمع وأمنه، فهو ينطوي على عبئ اجتماعي واقتصادي باهض وعليه توصلنا للنتائج التالية:

1. تمثل حالة الأمن الغذائي في العالم بداية حقبة جديدة في رصد التقدم نحو تحقيق عالم خال من الجوع.
2. يحظى الأمن الغذائي باهتمام معظم دول العالم، ومنها الدول النامية خاصة ذات الدخول المنخفضة، وذلك من أجل ضمان مستوى مرتفع من الأمن الغذائي للأفراد، وبالتالي تجنب أزمات ومجاعات غذائية.
3. يتحقق الأمـــن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس في كـل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية، وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة.
4. هناك العديد من المعوقات والعوامل التي تكبح تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

ومـــن أبرز التوصيـــــات:

- ✓ بدل المزيد من الجهود لتطوير أشكال من الطاقة المتجددة التي لا تعتمد على الكتلة الحيوية الغذائية.
- ✓ تعزيز التشريعات والرصد من التحويل غير المسؤول للغابات والمراعي إلى أرض غير صالحة للزراعة.
- ✓ تشجيع زيادة الاستثمار في البحوث التي تعمل على التقليل من الضغط على الأسعار والأراضي، والحد من الآثار السلبية على الأمن الغذائي.
- ✓ سن التشريعات القانونية التي تسمح باستصلاح الأراضي الزراعية وفق سياسة رقابية شديدة لطريقة استغلال مستدام لهذه الأراضي.
- ✓ إمكانية إنشاء صناديق للتكافل الزراعي، وتطوير البذور لتغطية الأضرار المحتملة الناشئة عن الكوارث الطبيعية.
- ✓ ضرورة إدراج الاستدامة كبعد خامس للأمن الغذائي، مما يؤدي إلى تعزيز الإطار التوعوي بأكثر فهما وشمولية، وتطبيقا على كل المستويات، الدولية والإقليمية والوطنية، وحتى داخل الأسرة الواحدة، ومن خلال الفرد نفسه، كما أن بعد الاستدامة سيعمل على اندماج وبطريقة حيوية مجموعة من المفاهيم مثل (الزراعة المستدامة – الاقتصاد المستدام – الإنتاج الغذائي المستدام – النظام الغذائي المستدام).
- ✓ العمل على حماية جودة الموارد الطبيعية والبحرية.

قائمة المراجـــع:

المراجع باللغة العربية:

1) الأجودي، حيدر. (2021م). الأمن الغذائي ركيزة اساسية لحقوق الانسان. تم الاسترداد من مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية: https://www.mcsr.net/

2) الأزرق، عبدالوهاب أبوبكر محمد. (مارس، 2019م). عجز السياسات الزراعية الليبية في تحقيق الأمن الغذائي الليبي خلال الفترة 1990 – 2015(المعوقات – الأسباب – المقترحات). مجلة الليبية للعلوم الزراعية، 25(3)

3) الأمانة العامة لاتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة العربية. (5 أبريل، 1980م). الأمن الغذائي العربي، مؤتمر اتحاد الغرف العربية. مؤتمر اتحاد الغرف العربية

4) بن ناصر، عيسى. (2014م). مشكلة الغذاء في الجزائر وسياسات علاجها "دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه . الجزائر: جامعة قسنطينة.

5) بن يزة، يوسف. (11 يونيو، 2018م). محددات ومهدات الأمن الغذائي في المنظمة العربية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،28

6) التل، محمد خلف. (12 يناير، 2014م). استراتيجية التكامل الغذائي العربي في الدول العربية. الأردن، الأدرن. تم الاسترداد من المنظومة: http"/www.ju.edu.jo/old_pubication/Cultural68/68/food8.htm.

7) جدو، الغوث ولد الطالب. (2019م). أهم التحديات الأمن الغذائي العربي. المؤتمر العلمي الخامس التنمية العربية بين التحديات الراهنة وافاق التثورة الصناعية الرابعة. بيروت: للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

8) حركاتي، فاتح. (، 2015م). الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر (المجلد 1). الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة.

9) خلالفة ، هاجر. (2012م). الأمن الغذائي بين إشكالية تعديد المضامين وتنامي التهديدات. مجلة دفاتر المتوسط

10) الراوي، منصور. (27 سبتمبر، 1993م). الأمـن الغذائي العـربي مفهـومه وواقعه. مجلة شؤون عربية

11) السريتي، السيد محمد. (2000م). الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية. القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر.

12) سلاطنية، بلقاسم. (11 نوفمبر، 2009م). معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وابعاده . مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

13) شادن، سليم. (9 يونيو، 2020م). ماهي سبل تحقيق الأمن الغذائي. موسوعة أراجيك، تغذية. تم الاسترداد من https://www.arageek.com/l/%d8%b3%d8%a8%d9%88%a7%86-%d8

14) الصادق، عوض بشير. (2009م). تحديات الأمن الغذائي العربية (المجلد 1). بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون : مركز الجزيرة للدراسات.

15) عبد الحكيم، صفاء الدين محمد (2005م). حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا (المجلد 1). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

16) عبد السلام، محمد السيد. (6 مارس، 1998م). الأمن الغذائي للوطن العربي. سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 230، سلسلة عالم المعرفة

17) عبد الغفار، محمود. (2021م). أهمية الأمن الغذائي. تم الاسترداد من مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة: https://www.derasat.org.bh/%D8

18) علوان، عبدالصاحب. (31 مايو، 2021م). ثضايا التكامل الاقتصادي العربي والأمن الغذائي: التطورات والتحديات وآفاق المستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية،267

19) عميش، عائشة. (2014م). واقع الأمن الغذائي: مؤشراته وأعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية- دراسة حالة الجزائر. المؤتمر التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية ،الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، بكلية العلوم الاقتصادية

20) العيسوي، ابراهيم. (2010م). تحديات الدعوة إلى بناء أمن غذائي راسخ. مجلة بحوث اقتصادية عربية، 50

21) غفصي، توفيق. (31 ديسمبر، 2020م). مقـومات الأمـن الغذائي في الجزير وتحديات تحقيقيه. د.م.: دن.

22) قادري، حسين. (17 نوفمبر، 2021م). سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام. مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية

23) الكبيسي، عبد الجبار محسن ذياب. (2012م). تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية. عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع.

24) المعطي، أمال. (18 أبريل، 2022م). مقومات الأمن الغذائي. تم الاسترداد من الموضوع: https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%82

25) مكيد، علي، وبن عياد، فريدة. (23 يونيو، 2017م). وضعية الأمن الغذائي ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة من 2002- 2013. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 17

26) المنظمة العربية لتنمية الزراعية. (1996م). حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي، في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية

27) موسى، علي. (2006م). التعاون الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي. ملتقى الجامعات الأفريقية - التعاون والتداخل . ورقة مقدمة الى الندوة العلمية ،القاهرة

28) ناصر، آية. (23 ديسنبر، 2021م). معوقات تحقيق الأمن الغذائي. تم الاسترداد من : https://mqaall.com/

29) ناصر، مـراد. (5 ديسمبر، 2010م). سياسات تحقيـق الأمـن الغذائي في الدول النامية. مجلة جديد اقتـــصاد

30) ولد عبد الدايم، محمد (3 اكتوبر، 2004م). مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D9%85%D9%81%D

المراجع باللغة الأجنبية :

31) Andrade, Maria (2022M)." The Role of Technology in Achieving Global Food Security". world food prize foundation تم الاسترداد من .https://www.worldfoodprize.org/index.

32) Roberts, T.l (November ,1999M). The role of fertilizer in growing the world's food . Features Business & Policy World Outlook تم الاسترداد من . https://www.topcropmanager.com/the-role-of-fertilizer-in-growing-the-worlds-food-10387.

33) Walker, J.Bulter. (2009M). Food Security in Times of Change: A Policy Brief on Food Security for Northern Canada. YUKON: Arctic Health Research Network.

التغيرات المناخية وانعكاساتها على الأمن الغذائي بالمغرب: حالة سهل الغرب

Climate change and its implications for food security in Morocco : the case of the Gharb Plain

ط.د.محمد فتحي/جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء/ المغرب
PhD. Mohamed Fathi/Hassan II University, Casablanca/Morocco

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على أثر التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية على الأمن الغذائي بسهل الغرب، بحيث يعزى السبب الرئيسي لظاهرة التغيرات المناخية إلى تزايد الأنشطة البشرية الصناعية التي تساهم بنسب كبيرة من الانبعاثات الغازية، في مقدمتها: غاز ثنائي أوكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النتروس... كما تعد التغيرات المناخية إحدى أهم تهديدات الأمن الغذائي على الدول الجنوب أكثر منه على الدول الشمال الغنية، على الرغم من كون أن الأولى لا تساهم بنسبة كبيرة من إجمالي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ويعود ذلك إلى هشاشة اقتصاديات هذه البلدان في مواجهة التغيرات المناخية والضغوط المتعددة التي تضاف إلى قدرات التكيف الضعيفة. من جهة أخرى، لازالت العديد من اقتصادياتها تعتمد بالأساس على قطاعات رهينة بالظروف المناخية، كالزراعة والصيد البحري واستغلال الغابات وباقي الموارد الطبيعية والسياحية مثلما هو عليه الأمر بالنسبة لمنطقة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية، سهل الغرب، الأمن الاجتماعي، الغازات الدفيئة، التنمية الشاملة، الأمن الغذائي

Abstract :

This research paper aims to identify the impact of climate change and its negative effects on food security in the Western Plain, so that the main reason for the phenomenon of climate change is attributed to the increase in human industrial activities that contribute to large proportions of gaseous emissions, foremost of which are: carbon dioxide, methane, nitrous oxide ... Climate change is also one of the most important food security threats to the countries of the South than to the rich countries of the North, despite the fact that the former does not contribute a large percentage of the total greenhouse gas emissions, and this is due to the fragility of the economies of these countries in the face of changes Climate and multiple pressures that add to the weak adaptive capabilities. On the other hand, many of their economies still depend mainly on sectors subject to climatic conditions, such as agriculture, fishing, forest exploitation and the rest of the natural and tourism resources, as is the case for the study area.

KeyWords : climate change , Western Plain , social security , greenhouse gases , comprehensive development , food securit

مقدمة:

تعد ظاهرة التغير المناخي من أخطر الظواهر التي يتعرض لها الكوكب الأرضي، وقد توصلت مختلف الدراسات الحديثة إلى أن التغيرات المناخية لها انعكاسات سلبية على مجموعة من القطاعات نخص بالذكر منها: الصحة، الزراعة وبالتالي التأثير على الأمن الغذائي والحد من تحقيق التنمية المستدامة.

تبقى قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من أبرز القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات خاصة في ظل المتغيرات والمستجدات الإقليمية والعالمية. ولا شك أن الزراعة والغذاء من أكثر القطاعات تأثرا بالتغيرات المناخية.

إذن يشكل التغير المناخي تهديدًا حقيقيا ومضاعفًا خصوصا بالبلدان الأكثر تأثرا به وعلى رأسها المغرب بحكم موقعه الجغرافي حيث يوجد في منطقة انتقالية بين العروض الدنيا ذات الفائض الطاقي والعروض المعتدلة والدنيا ذات الخصاص الطاقي، إذ منذ أوائل تسعينات القرن الماضي تضاعفت أعداد الكوارث المرتبطة بالتغير المناخي بالمنطقة المغاربية، وهذا أدى إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية، الشيء الذي ساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض معدلات الدخل. لذا ستقدم هذه الورقة البحثية بعض الحلول المقترحة وسبل التعامل مع التغيرات المناخية لاسيما بمجال الدراسة.

إن من أبرز ميكانيزمات التغير المناخي توالي الظواهر المناخية المتطرفة التي لها آثار فورية وطويلة الامد خصوصا على المجتمعات الفقيرة، الامر الذي يساهم في زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي التي يمكن أن تكون مضاعفة الإجهاد للهجرة الداخلية والخارجية.

إن توالي الظواهر المناخية مثل الفيضانات وموجات الصقيع والجفاف والحرائق لها انعكاسات سلبية على الأمن الغذائي في كثير من دول العالم، ونذكر في هذا السياق بعض الاثار الناتجة عن التغيرات المناخية:

- ✓ تهديد الأمن الغذائي
- ✓ تراجع نصيب الفرد من الموارد المائية
- ✓ ينبغي للإنتاج الزراعي أن يرتفع بنسبة 60% تقريبا بحلول 2050 من أجل إطعام أكبر عدد من السكان
- ✓ تزايد عدد الوفيات سنويا جراء سوء التغذية والملاريا والإسهال والإجهاد الحراري
- ✓ توالي السنوات الجافة وموجات الحر من شأنه أن يؤدي إلى ندرة المياه ومن تم إلى ظهور المجاعة
- ✓ تزايد المساحات المتضررة من الجفاف وسيتضاعف معدل تواتر نوبات الجفاف الشديدة
- ✓ يساهم التغير المناخي في الرفع من البلدان التي تعاني من المجاعات ومن عدم القدرة على التكيف مع هذا الوضع المناخي الجديد، هذه البلدان التي تتركز أغلبها في القارة الافريقية
- ✓ يؤثر التغير المناخي على الانتاج الغذائي وجودته وإمكانية توفره والوصول إليه؛

- ✓ التأثير القوي للكوارث المتطرفة على إنتاجية المحاصيل الزراعية، الأمر الدي يؤثر على ظروف عيش الساكنة القروية ويدفع بهم إلى الهجرة ويوسع من نطاق عدم المساواة ويعمل على تدمير التنمية الشاملة؛
- ✓ يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديدًا مختلفًا للأمن الغذائي في مختلف بقاع العالم، بحيث يمكن للمياه المالحة أن تغمر الأراضي الزراعية الساحلية، فمن المرجح أيضًا أن تتضرر مجمل المحاصيل الزراعية الموجودة بالمرجات الساحلية، مثلما هو عليه الامر بسهل الغرب.

يعد المغرب من أكثر المناطق عرضة للمخاطر المناخية بحكم موقعه في العروض البيمدارية حيث يوجد في منطقة انتقالية، حيث يشهد تذبذبات في معدلات التساقطات المطرية، وازدياد واضح في تكرار سنوات الجفاف، الأمر الذي سينعكس سلبا على موارده المائية، إضافة إلى تأثير ذلك على الإنتاج الزراعي وبالتالي على توفير الأمن الغذائي من جهة وعلى الاستقرار الاجتماعي من جهة ثانية. (فتحي، 2022)

لذا ستركز دراستنا على التغيرات المناخية وانعكاساتها على الأمن الغذائي بالمغرب لاسيما بسهل الغرب

تحديد منطقة الدراسة:

يرتبط هذا المجال بالمنطقة الواقعة بالقسم الشمالي الغربي للمغرب والمتمثل في سهل الغرب الذي يمتد على مساحة تبلغ 4200 كلم مربع (KILLI et A, 2006)، هذا الأخير الذي ينتمي إلى حوض سبو الشاسع والذي يغطي بدوره مساحة تقدر ب 40000 كلم مربع.(Agence du bassin hydraulique du Sebou, 2008) إذ تحد هذا السهل مجموعة من الكيانات الجغرافية. فمن الواجهة الشمالية: تحده الجبال الريفية ومن الواجهة الجنوبية غابة المعمورة ومن الواجهة الشرقية ممر تازة وجبال الأطلس ومن الواجهة الغربية المحيط الأطلنتي.

الخريطة رقم1: توطين مجال الدراسة

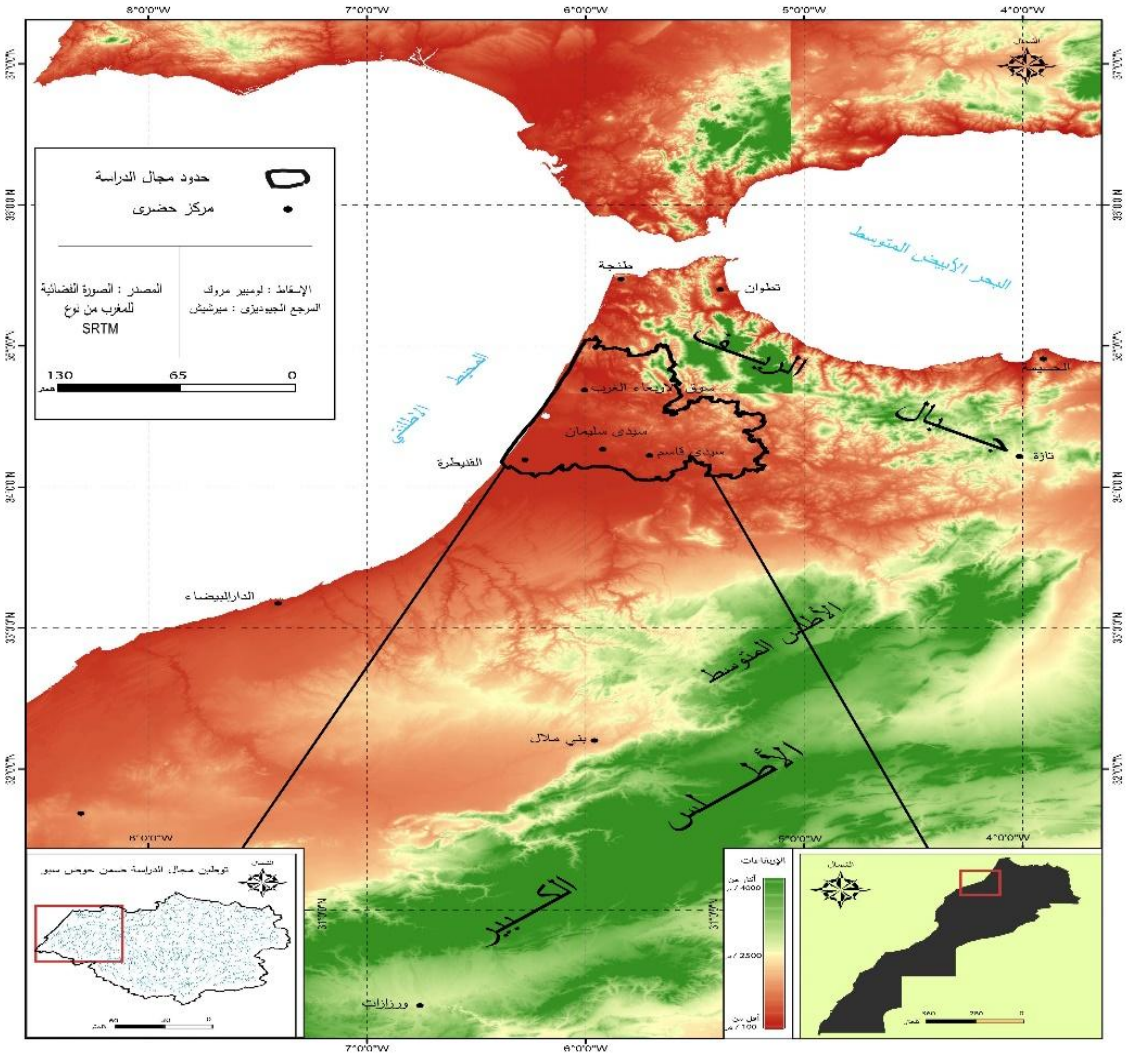

الإشكالية:

يعد سهل الغرب من أكثر المناطق المغربية تأثرا بالتغيرات المناخية، بحيث يشهد تذبذبا في معدلات التساقطات المطرية، ففي بعض السنوات يشهد فيضانات بفعل غزارة التساقطات المطرية بالمقابل يعرف في سنوات أخرى شحا مطريا وتوالي سنوات الجفاف والحر، مما ينعكس بشكل واضح على تراجع الموارد المائية المتاحة فيها من جهة، إضافة إلى تأثير ذلك على الانتاج الزراعي وبالتالي توفر الغذاء والأمن الغذائي من جهة ثانية، ولا شك أن النمو السكاني المتسارع بالمنطقة والذي يعد من أعلى معدلات النمو بالمملكة المغربية ساهم هو بدوره في تفاقم الأزمة المائية والغذائية في هذا المجال، لذا يظهر انعكاس التغيرات المناخية اليوم بشكل كبير على مختلف مناحي الحياة، بحيث تشمل عملية التأثير هذه على الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي من توافر الغذاء، وقدرة الوصول إليه، وقدرة استخدامه واستقراره.

طرح السؤال الاشكالي:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة عن السؤال الاشكالي التالي:

ماهي أهم مميزات التغير المناخي وما مدى تأثيره على الأمن الغذائي بالمغرب؟

وقد حاولنا تجزئة هذا السؤال الاشكالي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي أهم مميزات التغير المناخي بالمغرب؟
- ✓ ما مدى تأثير التغير المناخي على الإنتاج الزراعي وبالتالي على توفير الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي؟
- ✓ هل بالإمكان تحقيق التنمية الشاملة من خلال الارتكاز على توفير الأمن الغذائي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي؟

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة في:

- ✓ التعرف أهم مميزات التغير المناخي بالمغرب؛
- ✓ إبراز تأثير الوضع المناخي الجديد على الأمن الغذائي بسهل الغرب؛
- ✓ المساهمة في إيجاد بعض الحلول للمشكلات المطروحة التي من شأنها المساعدة على تحقيق الأمن الاجتماعي والغذائي بالعالم القروي.

المنهجية:

استندت منهجية إنجاز هذه الورقة البحثية على ثلاث مراحل رئيسية:

- ✓ المرحلة النظرية: تم تخصيصها لجمع المعطيات والوثائق، وتجميع المعطيات غير المتوفرة؛
- ✓ المرحلة التطبيقية: تم خلالها، تنظيم خرجات وزيارات ميدانية، ومعالجة المعطيات المجمعة؛
- ✓ المرحلة التحليلية: خصصت لتحليل وتركيب نتائج الدراسة الخرائطية من أجل اقتراح مجموعة من الحلول لتدبير أفضل للموارد الاولية التي يتوفر عليها السهل من أجل المساهمة في توفير الأمن الغذائي.

ستعمل هذه الورقة البحثية بالمنهج الوصفي التحليلي معتمدينا في ذلك على أدوات الإحصاء الكمي والنوعي، وذلك من أجل التمحيص في البيانات والمعلومات، وكذا من أجل الخروج بمعرفة كافية حول موضوع الدراسة.

النتائج ومناقشتها:

1.أهم مميزات التغير المناخي بالمغرب:

يعتبر التغير المناخي اليوم من أكبر التحديات التي تواجه الأنظمة الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إذ أن الظواهر المناخية المتطرفة (الفيضانات، الجفاف) أضحت تهدد الانتاج الغذائي والاستقرار الاجتماعي، لذا فإن

عملية التكيف مع انعكاسات التغيرات المناخية سيكون مكلفا في المستقبل إذا لم يتم اتخاذ إجراءات جذرية بإمكانها التخفيف من الاثار السلبية للوضع المناخي الجديد.

تبقى مساهمة المملكة المغربية ضئيلة فيما يخص انبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى العالمي، غير أنه يتأثر بشكل سلبي بآثار التغيرات المناخية، يدل على ذلك توالي ظاهرة الجفاف في السنوات الأخيرة، وتواتر بعض الظواهر المناخية المتطرفة بوتيرة متقاربة، نذكر هنا على سبيل المثال الفيضانات الأخيرة التي عرفتها مناطق تارودانت 2019 تطوان 2021، والتي خلفت خسائر بشرية ومادية هامة.

وقد أوضحت مديرية الأرصاد الجوية الوطنية في تقريرها الصادر سنة 2007 على مجموعة من الانعكاسات السلبية للاضطراب المناخي، بحيث تراجعت نسبة المناطق المصنفة ضمن نطاق المناطق الرطبة وشبه الرطبة خلال الخمس والأربعين سنة السابقة بالمقابل تزايدت نسبة المناطق الجافة وشبه الجافة، (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015) ويعزى هذا الأمر إلى ارتفاع المتوسط السنوي لدرجة الحرارة بما يقارب 0,16 درجة مئوية خلال عشر السنوات الماضية، وكذا انخفاض معدل التساقطات المطرية بنسبة 47 في المائة على المستوى الوطني. (Mokssit A, 2016)

كما يعتبر المغرب من بين البلدان المهددة بخطر أمواج تسونامي التي تخلف خسائر بشرية جسيمة وأضرار مادية لا يمكن عدها.(Medina et AU, 2015) ومن جملة التحديات التي تعيشها المنظومة البيئية الوطنية نذكر :

- ✓ هشاشة المناطق الساحلية التي تتميز بضعف الحماية الطبيعية.
- ✓ الخصاص المائي وتدهور الوضع الترابي، وبالتالي الأثر السلبي على الانتاج الفلاحي والأمن الغذائي بالمملكة.
- ✓ التعرية وآثارها على التنوع الحيوي بفعل هجرة مجموعة من الأصناف والأنواع من المناطق الشمالية للمملكة نحو المناطق الجبلية والقطبين. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولبيئي، 2015)

أما على مستوى سهل الغرب فتتجلى مميزات التغير المناخي في:

الزيادة في شدة الظواهر المناخية:

إن استحضار الوضعية المطرية للسهل، تبرز لنا أن أغلب التساقطات المطرية تحدث بشكل قوي خلال الفترة الخريفية الممتدة من شهر أكتوبر إلى دجنبر، بالمقابل تقل خلال الفترة الشتوية ما بين يناير ومارس، (EL jihad m, 2014) الأمر الذي يؤشر على احتمال حدوث فيضانات بهذه الفترات، كما يتضح لنا من الجدول التالي:

الجدول رقم 01: أهم الفيضانات التي شهدها حوض سبو خلال الفترة 1950-2010

سنة الفيضان	المنطقة	الأضرار
1950	صفرو	فيضان ناجم عن السيول والشعاب المحيطة
1963	سهل الغرب	تضرر البنيات التحتية والأراضي الزراعية
1970	سهل الغرب	غمر حوالي 1500 هكتار من الأراضي الزراعية وشلل تام في الحركة الطرقية
1973	سهل الغرب	غمر حوالي 140.000 هكتار من الأراضي الزراعية
1989	فاس، سهل الغرب	تضرر المناطق السكنية
1996	سهل الغرب	غمر الأرضي الزراعية وتضرر البنيات التحتية
2000	تازة	تضرر أحياء الملاح، دوار الشلوح ومجموعة من الأراضي الفلاحية
2001	تمحضيت	تضرر المناطق السكنية وقطع الطريق الوطنية 13
2009 و2010	سهل الغرب	جملة من الأضرار المادية على جل الدواوير الموجودة بسهل الغرب وغمر حوالي 130.000 هكتار من الأراضي الزراعية

المصدر: وكالة الحوض المائي لسبو 2018، بتصرف

إن الأضرار المترتبة عن خطر الفيضانات تدفعنا إلى تفعيل مختلف التوصيات الناجمة عن الاجتماعات واللجان الإقليمية والجهوية الخاصة بتدبير خطر الفيضانات والتحلي بمبدأ الاستدامة لمجابهة هذا النوع من المخاطر المناخية، كما أن هذا الأمر يؤشر على الحاجة الملحة إلى الاعتماد على تضامن جهوي، وطني ودولي وعلى حكامة عالمية من أجل الحفاظ على الأوساط البيئية للأجيال القادمة. وكذلك ينبغي أن تقوم هذه الحكامة على عقلنة استعمال الموارد الطبيعية واستدامتها، سيما في مجال الموارد المائية، وذلك بهدف التصدي لأزمة الماء خصوصا عند توالي سنوات

الجفاف، بحيث أن التحكم في الموارد المائية بهذا المجال يشكل عنصرا حيويا ومحوريا لضمان الإنتاج وتحسين مردودية القطاع الفلاحي وتأمين عملية الأمن الغذائي.

اضطراب الإيقاع المناخي للسهل:

يشكل اضطراب الإيقاع المناخي أحد مميزات الوضع المناخي الجديد، (Karrouk, 2011) حيث يتجلى هذا الاضطراب في تغير الإيقاع الفصلي للعناصر والظواهر المناخية، إذ سجل الوضع المناخي بالمنطقة مجموعة من التغيرات الخاصة بمؤشرات قياس حجم التساقطات المطرية، بحيث عرف نظام التساقطات المطرية بالسهل جملة من التغيرات منذ ستينات القرن الماضي إلى اليوم، وذلك بالاعتماد على المعدلات المسجلة بكل من محطتي القنيطرة وسيدي قاسم، إذ لوحظ ارتفاع مهم للتساقطات المطرية في بداية فصل الخريف (أكتوبر ونونبر) ، بالمقابل أصبحنا نلاحظ تراجع لمعدلات التساقطات المطرية في وسط ونهاية هذا الفصل الخريفي، فهذا الأمر ينطبق على معظم المناطق الشمالية الغربية للمملكة. أما خلال الفترة الممتدة من شهر نونبر إلى أبريل فيلاحظ أن هناك نزعة نحو الانخفاض ب 38 ملم خلال 45 سنة السالفة سيما بالمناطق الشمالية الغربية للبلاد. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015)

إن السيناريوهات المستقبلية تضع المجال السهلي دائما أمام إكراهات التذبذب المناخي، بحيث ستعرف الوضعية المطرية انخفاض في كمياتها في أفق 2045 بما قدره 100 ملم، وفي أفق 2075 ستنخفض بما يقارب 150 ملم، بالمقابل ستعرف درجة الحرارة ارتفاعات نسبية كما يتضح من الجدول التالي: **(EL jihad m p.، 2014)**

الجدول رقم 02: السيناريوهات المستقبلية لدرجة الحرارة والتساقطات المطرية بالمنطقة الشمالية الغربية في أفق 2075

الفترة الزمنية	1961/1990	في أفق 2045		في أفق 2075	
السيناريوهات	A	A1B	B2	A1B	B2
درجة الحرارة ب c°	19.3	21	21	22.4	21.9
التساقطات المطرية بملم	720	623	634	567	489

EL JIHAD M, PEYRUSAUBES D EL BOUZIDI A, 2014, Sécheresses saisonnières et changement Climatique dans le Gharb, p 23

1.أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي بالمغرب: حالة سهل الغرب:

يعتبر المغرب من أكثر المناطق في العالم عرضة للتغيرات المناخية، بحيث يظهر تأثيرها بشكل قوي على القطاع الفلاحي الذي يعد من بين القطاعات الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد المغربي.

تتجلى أهمية القطاع الفلاحي في مساهمته الهامة في الناتج الداخلي الخام الوطني التي تقدر من 13% إلى 20% وفي خلق فرص الشغل لاسيما ساكنة العالم القروي بحيث تشغل الفلاحة ما يقارب 1.5 مليون فلاح مغربي. (وكالة التنمية الفلاحية، 2018)

كما يشكل قطاع الصناعات الغذائية إحدى الركائز الجوهرية للاقتصاد الوطني، بحيث يساهم بقيمة إنتاجية تبلغ 110 مليار درهم. كما يعتبر من أبرز القطاعات الصناعية على الصعيد الوطني وإحدى أهم الركائز الأساسية التي تساهم في إنعاش اقتصاد البلاد 30% من القيمة المضافة و5% من الناتج الداخلي الخام و12% من فرص الشغل القارة. (وكالة التنمية الفلاحية، دليل المستثمر الفلاحي، 2018)

تبلغ المساحة الصالحة للزراعة الموجودة بجهة الرباط سلا القنيطرة حوالي 959.917 هكتار، بحيث ترجع نسبة 38,8% منها إلى إقليم الخميسات و 25,8% لإقليم سيدي قاسم و20,1% لإقليم القنيطرة، بالمقابل يشغل اقليم سيدي سليمان نسبة 8% وأخيرا نسبة 7,2% بولاية الرباط-سلا-الصخيرات-تمارة.

تمثل المساحة المتعلقة بالملك الخاص 70,5% من المساحة الصالحة للزراعة على صعيد الجهة، مقابل 13,6% تعود للملك الجماعي و6,6% لأملاك الدولة، في حين لا تغطي أراضي الحبوس والكيش سوى 0,7% و4,8% هكتار على التوالي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم03: توزيع المساحات الصالحة للزراعة بالهكتار حسب النظام العقاري والعمالة أو الإقليم، 2015-2016

العمالة أو الإقليم	الملك الخاص	الملك الجماعي	الكيش	الحبوس	ملك الدولة	آخر	المجموع
القنيطرة	93510	60606	-	202	22900	12955	193173
سيدي قاسم	139007	25229	45000	4805	16762	17300	248103
سيدي سليمان	32000	29400	-	200	8000	7400	77000

الرباط -سلا الصخيرات-تمارة	62560	1670	680	680	3400	-	68990
الخميسات	349747	10296	360	-	12248	-	372651
المجموع	676824	130201	6247	45680	63310	37655	959917

المصدر: المديريات الإقليمية للفلاحة بالجهة ،2017.

تشكل الزراعة البورية التي تعتمد على التساقطات المطرية أهم نشاط زراعي بالجهة، بحيث تمثل 83,9% من المساحة الصالحة للزراعة، أما فيما يخص الزراعة السقوية فتبلغ 154.665 هكتار من المساحة الفلاحية المستغلة بالجهة. أما على مستوى العمالات والأقاليم، فنجد أن إقليم الخميسات يشمل أكبر مساحة مستغلة. حيث تمثل 44,2% من الأراضي البورية و10,7% من الأراضي السقوية.

الجدول رقم 04: توزيع المساحات الفلاحية المستغلة حسب الاستعمالات بالهكتار حسب العمالة أو الإقليم 2015-2016

العمالة أو الإقليم	الأراضي السقوية	أراضي البور	المجموع
القنيطرة	51602	141571	193173
سيدي قاسم	53120	194983	248103
سيدي سليمان	23722	53278	77000
الرباط سلا الصخيرات-تمارة	9615	59375	68990
الخميسات	16606	356045	372651
المجموع	154665	805252	959917

المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة.2017

إن المساحة المزروعة ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية. بحيث أن التذبذب في كمية التساقطات المطرية يؤثر بشكل كبير على المردودية الزراعية، بحيث لا تتجاوز زراعة الحبوب 443970 هكتار بالجهة، أي ما يمثل حوالي 80,2% من المساحة المزروعة. أما على مستوى العمالات والأقاليم، فيتضح أن أقاليم الخميسات وسيدي قاسم والقنيطرة تتوفر على مساحة صالحة للزراعة جد مهمة وتعتبر زراعة الحبوب أهم الزراعات المناسبة للمناخ السائد بهذه الأقاليم حيث يسود المناخ المتوسطي، إذ تغطي مساحة حوالي 364050 هكتار أي 82,0% من المساحات المزروعة بالحبوب على صعيد الجهة مقابل 18,0% بباقي عمالات وأقاليم الجهة. (منوغرافية جهة الرباط سلا القنيطرة، 2017)

الجدول رقم 05: المساحة (بالهكتار) لأهم المزروعات الفلاحية بالجهة حسب العمالة أو الإقليم، موسم 2015-2016

أنواع المزروعات	الرباط-سلا الصخيرات-تمارة	القنيطرة	سيدي قاسم	سيدي سليمان	الخميسات	المجموع
الحبوب	32480	90899	150421	47440	122730	443970
القطاني	1130	13950	26220	1950	6620	49870
المزروعات الزيتية	-	30109	3811	180	2000	36100
المزروعات الصناعية	-	6844	12610	3858	-	23312
المجموع	33610	141802	193062	53428	131350	553252

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية للمغرب، سنة 2017

إذ، يشغل سهل الغرب مساحة فلاحية من الأراضي الصالحة للزراعة، بحيث يعتبر من أهم المناطق الفلاحية بالمغرب بفعل جودة الأراضي الخصبة والمراعي الشاسعة، إضافة إلى الموارد المائية المهمة، بحيث أضحت المنطقة أكبر دائرة سقوية على الصعيد الوطني. (عرشان أحمو واخرون، 2021)

لكن في السنوات الأخيرة وبفعل التأثيرات المناخية على المجال السهلي، بدأ القطاع الفلاحي يواجه جملة من الاكراهات بسبب توالي سنوات الجفاف والتذبذب في كمية الساقطات المطرية، الامر الذي سيؤثر على المردودية

الزراعية، كما شهدت زراعة الحبوب تراجعا كبيرا، بعد أن كانت من أكثر الزراعات انتشارا في المنطقة خاصة زراعة القمح الدقيق التي كانت في معظم أنحاء السهل والموجهة للاستهلاك الذاتي. وقد تراجعت مساحة الحبوب بشكل كبير على طول الشريط الساحلي لسهل الغرب، بحيث تراجعت ب 3300هكتار بجماعة المناصرة و4000 هكتار بجماعتي بنمنصور وسيدي محمد بنمنصور، حيث التركز الكبير والواسع للخضروات والمغروسات لما لها من ربح وعوائد مالية مهمة للساكنة القروية. (عبد الرحيم قصباوي واخرون، 2021)

كما تراجعت الزراعات السكرية بالمجال السهلي، سيما بعد الاهتمام بالزراعات التسويقية التي تحقق أرباحا ضخمة، وبفعل الصعوبات التي أضحت تعترض الفلاحين بالمجال المدروس نتيجة انخفاض أسعار هذا المنتوج وإغلاق معمل السكر كوسمار الموجود بجماعة بنمنصور لمدة تزيد عن عقد من الزمن، الأمر الذي دفع الفلاحين إلى تغيير طبيعة الإنتاج بالاتجاه إلى الخضروات والفواكه. (قصباوي ، 2021)

إن توالي موجات الجفاف بهذا المجال قد ساهم في تأزم الوضع الاجتماعي خصوصا لدى الفلاحين، كما ساهم إلى حد كبير في تفكيك النسيج الاجتماعي، بسبب الحاجة الملحة للموارد المائية، لأن النمو الاقتصادي الذي يحققه الحوض يرتبط بشكل عميق بما يحققه على مستوى الإنتاجية.

كما أن الانخفاض في كمية التساقطات المطرية يوازيه بشكل مباشر انعكاس سلبي في كمية الموارد المائية وحتى المحاصيل الزراعية، بحيث اننا عندما نكون أمام موجات الجفاف والفيضانات التي تعم الحوض من فترة إلى أخرى، يرافقها مباشرة نقص في كمية المياه وضعف في إنتاجية هذا المجال. الأمر الذي يزيد من الحاجة الى الاستغلال المفرط للمياه الجوفية تحت وطأة هذه الظروف المناخية. (فتحي واخرون، 2017)

المبيان رقم 01: تغير مستوى الفرشة المائية بسهل الغرب ما بين 1980و2014

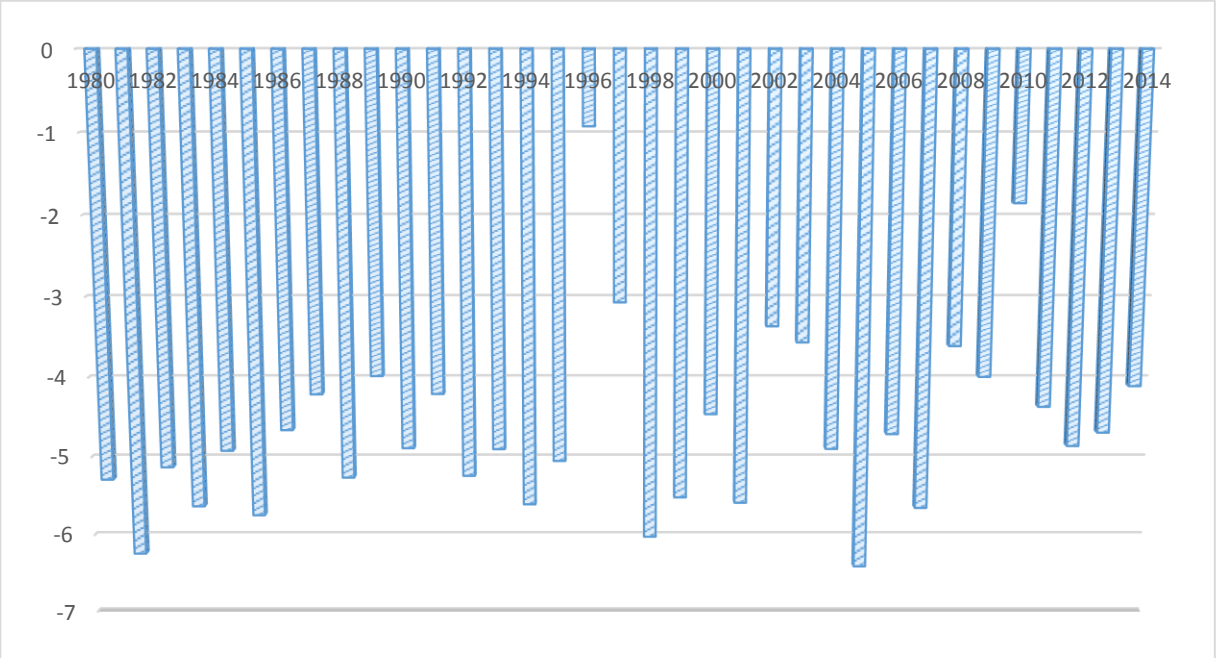

وكالة الحوض المائي سبو فاس 2017

في هذا السياق، ونتيجة التراجع القوي لمعدلات التساقطات المطرية وتوالي سنوات الجفاف وتأثيراتها الواضحة على الأنشطة الفلاحية وعلى الامن الغذائي بالمنطقة، تم تعديل أساليب السقي، بحيث تم الانتقال من الاعتماد على السقي بالجاذبية إلى الارتكاز على السقي الموضعي والأكثر عقلانية وترشيدا.

أضحى السهل يعتمد بشكل كبير على زراعة سقوية عصرية تعمل على تزود المغرب بمنتوجات متنوعة من البواكر، الخضروات والحوامض، فالمساحة الصالحة للزراعة تقدر بحوالي 338000 هكتار، منها 198000 هكتار للزراعة البورية و190000 هكتار للزراعة السقوية، أما الغابات والمراعي فتشكل 168200 هكتار، بالمقابل تبقى نسبة الأراضي غير الصالحة للزراعة تمثل 19800 هكتار.

تعتبر منطقة الغرب خزانا كبيرا للموارد المائية، ومحط مجموعة من السدود والتجهيزات الهيدروفلاحية، التي تساهم في الرقي بشبكة السقي والري، بحيث تساهم أيضا بشكل قوي في نمو وازدهار الفلاحة السقوية، لدرجة أن أصبح المجال السهلي من أكبر الدوائر السقوية، أي بنسبة 16 %من المساحة السقوية للبلاد، (boudeka et au، 2016) بحيث يتوفر سهل الغرب على مساحة تقدر بحوالي 250000 هكتار من الأراضي القابلة للتجهيز بالري الكبير (المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الغرب، 2018)، منها 114000 هكتار مجهزة بالتقنيات الهيدروفلاحية، موزعة على النحو التالي:

- ✓ الري بالجاذبية (94.000 هكتار).
- ✓ الرش (20.000 هكتار) منها 9.550 هكتار تم تحويلها إلى الري بالتنقيط.
- ✓ الغمر (12.000 هكتار).

- ✓ الري بالضغط المنخفض مع الري بالجاذبية على مستوى الحقل (3.000 هكتار).

وقد تم تجهيز الدائرة السقوية الغرب بقطاعات جماعية مستقلة هيدروليكيا والتي تم تحديد المساحة الأمثل بها بحوالي 3.000 هكتار خلال عملية التجهيز وذلك لاعتبارات استهلاك الطاقة الكهربائية.

ونقدم في هذا الإطار بعض أنواع التجهيزات التي يتوفر عليها السهل. (المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الغرب القنيطرة ، 2020)

الخريطة رقم 02: توزيع الأراضي السقوية داخل سهل الغرب بالهكتار

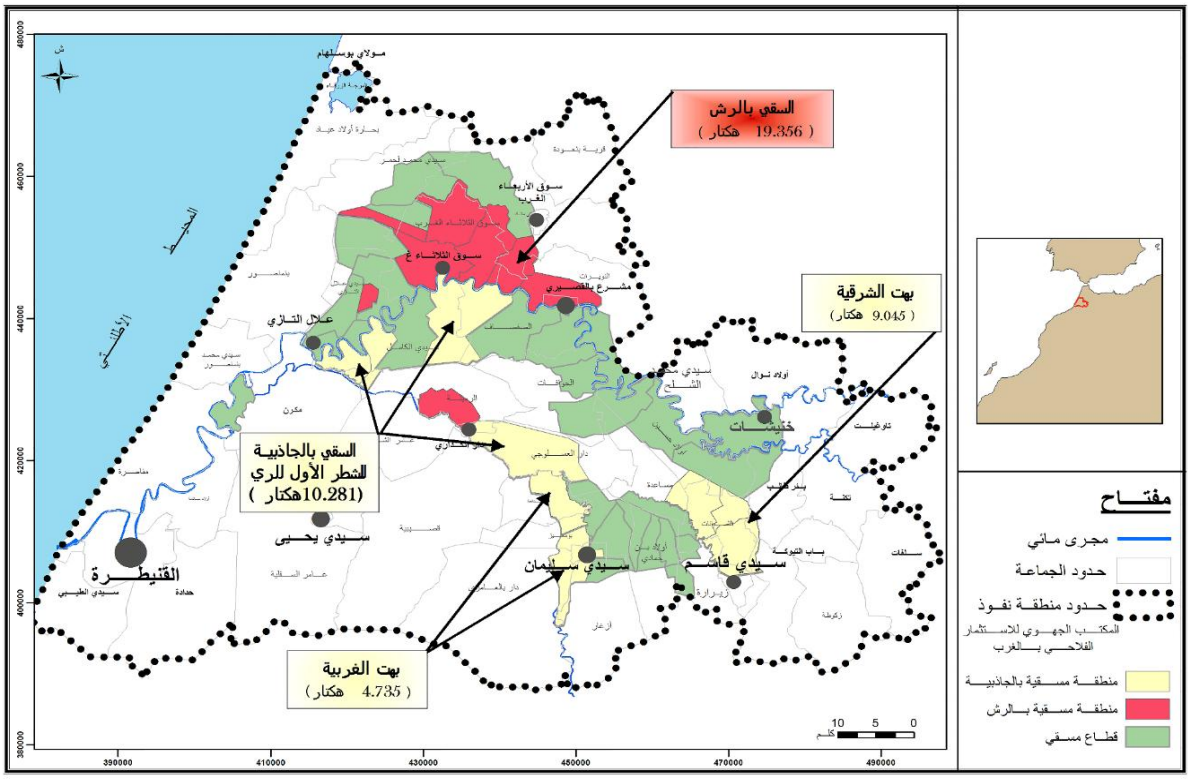

تأسيسا على ما سبق يتضح أن هناك تأثير قوي للمناخ على الموارد المائية السطحية والباطنية، بحيث يعزى تراجع الموارد المائية بهذا المجال إلى مشكل الاستنزاف والضغط السكني، غير توالي السنوات الجافة له الأثر الكبير على هذه الموارد التي يزخر بها السهل، الشيء الذي ينعكس على القطاع الفلاحي من خلال تدهور خصوبة التربة وتراجع إنتاجية المغروسات والحبوب وكذا مختلف الزراعات المعيشية إضافة إلى تراجع إنتاجية قصب السكر. إن تراجع حجم الإنتاج الفلاحي في العقود الاخيرة أثر بشكل قوي على مسألة الامن الغذائي، وبالتالي بروز مشاكل اجتماعية خطيرة كالهجرة وارتفاع عتبة الفقر لدى الساكنة.

استنتاج عام:

ترتبط التغيرات المناخية ارتباطا وثيقا بقضية الأمن الغذائي، حيث أن ازدياد انبعاثات الغازات الدفيئة وعلى رأسها غاز ثاني أوكسيد الكاربون يعمل على زيادة درجة حرارة الارض. وبالتالي حدوث تغيرات في أصول النظام الغذائي الذي تكون من أهم نتائجه اختلالات في إنتاج الغذاء، بالإضافة إلى تزايد الهجرة من الأماكن المتأثرة بالتغيرات المناخية إلى الأماكن التي لم تتأثر بتلك التغيرات.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) محمد فتحي، (2022)، أثر التغيرات المناخية على الأمن الاجتماعي بسهل الغرب، التقرير الاستراتيجي السنوي واقع ومستقبل التغيرات المناخية العالمية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا–برلين.

2) عرشان أحمو وآخرون، (2021)، القطاع الفلاحي وإكراهات التنمية القروية بسهل الغرب، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية المجلد 2 العدد 6.

3) عبد الرحيم قصباوي وآخرون، (2021)، مظاهر التحولات المجالية وانعكاساتها على البيئة بالسواحل المغربية: ساحل الغرب ضمن جهة الرباط سلا القنيطرة نموذجا، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، العدد.

4) مجمد فتحي واخرون، (2017)، الانعكاسات السوسيوإقتصادية للتغيرات المناخية بحوض سبو واستراتيجيات التكيف، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن مسيك.

5) وكالة التنمية الفلاحية، (2018)، دليل المستثمر في القطاع الفلاحي بالمغرب، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

6) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2015)، إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية إحالة ذاتية رقم 2015/ 21، تقرير مجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

7) المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الغرب القنيطرة

8) منوغرافية جهة الرباط سلا القنيطرة، (2017)، المندوبية السامية للتخطيط المديرية الجهوية الرباط-سلا-القنيطرة.

المراجع باللغة الأجنبية:

9) Mokssit A, (2016), présentation générale des phénomènes climatiques extrêmes: Cas du Maroc, Actes de la session plénière solennelle Année 2015, Académie Hassan 2 des Sciences et techniques.

10) Bouderka N, Souid K, Lakhili A, Lahrach A, Ben Abdelhadi M, (2016), évaluation de l'impact de la pollution agricole sur la qualité des eaux souterraines de la nappe du Gharb, european scientific journal April 2016, Edition vol, N°11.

11) Medina F, Omira R, Mhammdi N, (2016), les tsunamis: état des connaissances et risque pour la Maroc, Actes de la session plénière solennelle Année 2015, Académie Hassan 2 des Sciences et techniques.

12) EL jihad m, peyrusaubes d el bouzidi A, (2014), Sécheresses saisonnières et changement Climatique dans le Gharb,Ruralité ,numéro4 année 2014 laboratoire ruralités MSHS université de Poitiers.

13) EL jihad m, peyrusaubes D, (2014), Le Gharb un territoire à l'épreuve du changement climatique, ruralité, numéro 4 année 2014 laboratoire ruralités MSHS université de Poitiers.

14) Karrouk M. S, (2011), changement climatique, évolution et prédiction du climat du Maroc, les changements climatiques: quels défis pour le développement territorial au Maroc? Actes de la table ronde organisée par l'institut national d'aménagement et d'urbanisme le mercredi 08 juillet 2009.

15) Agence du bassin hydraulique du Sebou, établissement d'un scénario tendanciel pour le bassin de Sebou, (2008), rapport du projet ec'eau Sebou Avril 2008.

16) M Kili, B EL Mansouri, A Taky, J Chaoi J, (2006), nouvelle approche d'estimation des prélèvements d'eau d'irrigation à partir des ressources souterraines : cas de la nappe côtière du Gharb, bulletin de l'institut scientifique, rabat, section sciences de la terre, n°28.

البذور العقيمة ومحاولات الشركات المصنعة احتكار الغذاء

Sterile Seeds and Manufacturers' Attempts to Monopolize Food

أ.مصطفى محمد إبراهيم الحواسي/ جامعة غريان/ ليبيا

Mr. Mustafa Mohamed Ibrahim Al-Hawasi/ Gharyan University/ Libya

ملخص الدراسة:

يعد تداعي الأمن الغذائي في دولة ما مؤشراً على انهيارها، فبالإضافة إلى الحروب، والأوبئة، وتغيرات المناخ، هناك عامل آخر ينتشر عالمياً كالوباء، وهو تفشي البذور العقيمة تحاول هذه الدراسة طرح بعض محاولات الدول والمؤسسات للتغلب على هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الدول العربية، البذور المعدلة جينياً.

Abstract :

The deterioration of food security in a country is an indication of its collapse. In addition to wars, epidemics, and climate changes, there is another factor that is spreading globally like an epidemic, which is the spread of sterile seeds. This study attempts to present some of the attempts of countries and institutions to overcome this phenomenon.

Keywords: food security, Arab countries, genetically modified seeds.

مقدمة:

في محاولة للسيطرة على موارد الغداء في العالم، تقوم مجموعة من الشركات، وتحت غطاء تطوير، وتحسين الإنتاج الغذائي بنشر بذور عقيمة لا يمكن للفلاحين الاستفادة منها في الموسم الزراعي التالي، فيضطر لشرائها مرة أخرى من ذات المصدر، وهنا يكون قد سلم أحد مفاتيح أمنه الغذائي للشركات المصنعة للبذور، وبذلك تسيطر هذه الشركات على الغذاء العالمي كماً، وكيفاً، بعد تكون قد ضمنت انقراض البذور الأصيلة التي اعتاشت بها البشرية لآلاف السنين أي مذ تبنى الإنسان تقنية الزراعة لتأمين غذائه، هذه البذور العقيمة "المنهاة" شأنها شأن سائر الأمراض تنتشر في العالم بشكل متسارع كل يوم يستفحل خطرها أكثر ما لم يتنبه لها الفلاحون، ويتوقفوا عن استخدامها، والبحث عن بدائل من شأنها تغطي المساحة الزراعية التي تكفل الأمن الغذائي لكل العالم؛ نستعرض في هذه الورقة البحثية ماهية البذور العقيمة والشركات التي تنتجها وتسوقها ونماذج من دول كانت قبل تغول هذه الشركات تتمتع باكتفاء أمنها الغذائي، وصارت بعدها قاب قوسين من المجاعة، وبعض التوصيات التي من الممكن أن تكون ذات نفع في مواجهة هذا الخطر.

مشكلة البحث:

الغاية من الأمن الغذائي هي التنمية المستدامة التي تحقق " الحالة التي يتمتع كافة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على المنفذ المادي والاجتماعي والاقتصادي على الأغذية الكافية والسليمة والتغذوية التي تلبي حاجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم من أجل حياة نشطة وصحية " (8) الفريق الفني للبحوث (إيكاردا)، تشرين الأول 2018)، وأي عائق يقف حائلاً دون تحقيق هذه الغاية يعد ضمن الكوارث، والحروب، بل قد يكون أسوأ منها خاصة عندما يكون مدعوماً بشركات عالمية كشركات إنتاج البذور.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعريف عن مدى خطورة حبوب البذور المعدلة جينياً، بوصفها من أسلحة الدمار التي لا تقل خطورة عن الكوارث والحروب، ويبين البحث نماذج من دول تأثرت بهذه الشركات المنتجة للبذور.

حرب البذور:

إحدى تعريفات الأمن الغذائي التي صيغت في مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 في العاصمة الإيطالية روما بحضور ممثلين عن رؤساء بعض الدول كانت تتلخص في الأمن الغذائي والتغذوي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة (9) الحلبي، سامي؛ غانم ، نزار؛، 2016). ويبدوا أن هذا التعريف قاصر عن التعريف التقليدي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج حاجاتها الغذائية محلياً، (مؤلفين، 2016) وهذا ما وضع المنظمة العالمية "الفاو" ـ التي اعتمدت هذا التعريف نهجاً لها ـ إلى جانب الشركات المنتجة للبذور في مواجهة مع المزارعين في شتى أنحاء العالم، هذه الشركات لا يقل خطرها عن خطر الحروب، والكوارث. وعادةً ما تكون مصاحبة لها، فهي تنشط، وتخترق اقتصاد الدول التي تعاني من أزمات خاصة ما بعد الحرب. وعلى رأسها خمس شركات هي: مونسانتو Monsanto وبايونير Pioneer في الولايات المتحدة الامريكية، وليماغران Limagrain في فرنسا، وسانجانتان Syngenta في سويسرا، وباير Bayer في ألمانيا، هذه الشركات أشعلت حرب البذور مع المزارعين في مايو 2014 عندما قامت علانية بمصادرة البذور في دول العالم وبخاصة فرنسا ومحاولة السيطرة على إنتاج الغذاء بإنتاج بذور هجينة غير قابلة للاستنبات مرة أخرى، (ziraa2020، 2021) وعلى رأس هذه الشركات شركة مونسانتو Monsanto التي تعد رأس الحربة في الحرب القائمة بين الفلاحين الفقراء والشركات الجشعة ومونسانتو هذه تعدت كونها مختبرات لإنتاج بذور هجينة معدلة وراثياً إلى إمبراطورية اقتصادية تستحوذ على 70% من إنتاج البذور في العالم، وفي بداية تأسيسها عام 1901م كانت عبارة عن مختبر لإنتاج أسلحة دمار من خلال إنتاجها لسلاح "العامل البرتقالي" الذي استخدمته الولايات المتحدة لضرب المحاصيل الزراعية في فيتنام، هذه المادة أدت إلى إصابة 3 ملايين شخص في فيتنام بالتلوث، بالإضافة إلى إضافة 500 ألف طفل بتشوهات خلقية، الأمر الذي أدي إلى رفع قضايا ضدها لينتهي الأمر بتسوية مالية قدمتها الشركة (الجعفري، 2015)، اتجهت بعد ذلك لإنتاج نباتات ببذور معقمة عبر تقنية تقييد الاستخدام الجيني، التي تعرف بالعامية بتقنية الإنهاء . حيث تمنع هذه النباتات من انتشار البذور وتمنع المزارعين من إعادة البذور التي يحصدونها، أي يجب شراء البذور في كل مرة يقوم فيها المزارع بالزراعة، هذا يسمح للشركة بفرض شروط التراخيص الخاصة عبر التكنولوجيا؛ يشتري المزارعون البذور المهجنة منذ أجيال، بدلاً من إعادة زراعة محصولهم، لأن بذور الجيل الثاني المهجنة تكون أقل جودة (مونسانتو المنتجات ولقضايا المرتبطة بها، 2022) ويمكن التفرقة بين نوعين من هذه التقنيات:

" **الاستخدام المقيد للأصناف**، وهي التي تجعل الجيل التالي عقيماً، الجانب الخاص بتقييد استخدام هذه التكنولوجيات له ما يوازيه في المورثات الكلاسيكية .ومثل النشء الناتج عن منتجات تقييد الاستخدام للأصناف، فإن كل من السمكة ثلاثية الكروموزومات العقيمة، الفاكهة ثلاثية الكروموزومات منزوعة البذور مثل البطيخ أو الفاكهة التي تثمر بدون تلقيح تعتبر عقيمة. وفي السلالات الهجين F1 حيث يصبح التكاثر في النباتات والحيوانات الهجين ممكنا،

يحدث فصل كبير ولا يتم الاحتفاظ بالخصائص المفيدة فى الجيل التالي كما هو الحال فى تكنولوجية تقييد استخدام صفة خاصة. وسواء كان التطبيق نابعا من المورثات الكلاسيكية أو الفردية يضطر الفلاحون إلى إعادة شراء سلالة نامية جديدة لهذه الكائنات حتى يتم التغلب على العقم أو الأداء الضعيف للسلالة الهجين.

وتقييد استخدام صفة خاصة، وهي تتطلب الاستخدام الخارجي للمحفزات لتنشيط ظهور صفة ما. يمكن التفرقة بين ثلاثة استراتيجيات لتقييد الاستخدام للأصناف:

الأولى التنشيط المحفز لمورث معطل. والذي ينشأ عنه منتج يمنع الإنبات. ويتم الاحتفاظ بهذا المورث خاملاً بواسطة حاجز نسخ يمنع تطور الجنين الطبيعي. ومع ذلك فإنه يتم معاملة البذور عند بيعها بواسطة محفز كيميائي مما يؤدي إلى ظهور المورث المعطل فى بذرة الجيل الثاني. وبالتالي تصبح بذرة الجيل الثاني صالحة للاستخدام ولكن عقيمة.

الإستراتيجية الثانية تختلف في أن المربي يستخدم كيماويات في كل الأجيال، ولكن يتوقف عن ذلك قبل بيع البذرة وهنا يظهر المورث المعطل في البذرة من تلقاء نفسه وينشأ عنه بذرة عقيمة. ويتم منع هذا الظهور بواسطة استخدام الكيماويات التي تقدم بروتين تعويضي لحماية المورث.

الإستراتيجية الثالثة تركز على المحاصيل التي يتم إعادة إنتاجها نباتيًا مثل الجذور والدرنات ونباتات الزينة وذلك لمنع النمو أثناء فترة التخزين وزيادة فترة الاحتفاظ بها في المخزن وهنا يظهر مورث يمنع النمو من تلقاء نفسه ويمكن منعه باستخدام مادة كيمائية تحفز مورث" آخر. (7) هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، 14 – 18 أكتوبر/تشرين الأول 2002). يرى بعض الباحثين أن «تكنولوجيا التعقيم والإنهاء»، المستخدمة في البذور تمثل أكبر تهديد للبشرية، إذا ما تم استخدامها على نطاق واسع، وهو ما يحدث بالفعل. كما يعرب بعض الخبراء عن قلقهم من انتقال صفات تلك البذور إلى الحقول التي لا تستخدم الهندسة الوراثية، وذلك عن طريق حبوب اللقاح التي يحملها الهواء وينتقل معها العقم، عندها يمكن أن تحدث كوارث زراعية أقلها نقص المحاصيل والإخلال بالأمن الغذائي ومن ثم المجاعة. ويحذر آخرون من أنَّ تناول الطعام المهجّن وراثيّاً يؤثّر في جينات الإنسان ويضعف مناعته، وقد أجريت تجربة على الفئران حيث تم إطعامها أغذية مهجنة وراثيّا، فلوحظ حدوث تغيّر في بنية الحمض النووي الخاص بالفئران وأصبحت الأجيال التالية ضعيفة ومريضة، وهذا ما يحدث مع البشر، وليراجع كل منا التاريخ الصحي لعائلته ليكتشف الفرق. (عز الدين، 2012)

حول هذا الموضوع يقول الكاتب جيري غويديتي: " لم يسبق للإنسان أن اخترع مثل هذه الخطة الماكرة الخطيرة بعيدة الأهداف والكامل للسيطرة على سبل الرزق ومورد الغداء وحتى على حياة جميع المخلوقات على وجه الكرة الأرضية. فبضربة واسعة وقحة من يديه سيكون الإنسان قد كسر وبلا رجعة دورة النبات إلى البذور وهي الدورة التي تدعم كل أشكال الحياة على هذا الكوكب فإذا لم يكن هناك بذور فلن يوجد طعام ما لم تشتر مزيداً من البذور.أن تقنية عصر الإنهاء علم ذكي وعمل تجاري لكنه تجاوز الحدود، تجاوز الخط الدقيق الفاصل بين العبقرية والوقاحة وهي فكرة خطيرة وسيئة يجب حضرها " (شيفا، 2003) وفي رد على الحملة الإعلامية المخططة لشركة مونسانتو تحت شعار " ليبدأ الحصاد " كتبت الحكومات الأفريقية تصريحاً تحت شعار " لندع. الحصاد يستمر! " قالت فيه:

" إننا لا نعتقد أن مثل هذه الشركات أو تقنيات الصبغيات ستساعد مزارعينا في إنتاج الغذاء اللازم في القرن الحادي والعشرين. بل على العكس، فإننا نعتقد أنها ستدمر التنوع والمعرفة المحلية ونظام الزراعة المستدام الذي طوره مزارعونا عبر آلاف السنين، وبهذا فإن هذه الشركات ستهدد قدرتنا على إطعام أنفسنا " (شيفا، 2003)

حرب البذور الزراعية في العراق:

تعد بلاد الرافدين ومنذ الأزل مهد الحضارات الإنسانية لامتلاكها كل مقومات نشوؤها، فقد شهدت على ضفاف أنهارها أولى التجمعات القروية التي شكلت أولى لبنات المجتمع المدني في العراق آنذاك، مما أدى إلى التحول السريع في نمط العيش من الصيد إلى الزراعة، والرعي، لتوفر المناخ المناسب، ووفرة المياه، وتنوع الغطاء النباتي؛ كان الاهتمام الأول والأخير للسكان بالزراعة وبشهادة ملوك بلاد الرافدين بلغ الأمن الغذائي آنذاك شأواً بعيداً يقول الملك الأشوري ادد نراري:

" شيدت بنايات إدارية في بلادي وأقمت وسائل الري فيها وزدت عدد مخازن الحبوب عما كانت عليه في الأيام السابقة

ويقول تجلاتبليزر الأول:

" لقد جعلت المحاريث تعمل في أرجاء بلاد آشور، وبذلك كدست أكداساً من الحبوب أكثر من أسلافي. لقد كونت قطعاناً من الخيول والماشية والحمير من الغنائم التي أخذتها .....من الأراضي التي لسطت سلطتي عليها "

ويمتدح سرجون الثاني نفسه قائلاً:

" لقد فكر أن يفتح الأرض المتروكة ويزرع البساتين، وقرر أن يحصل على الحبوب من المنحدرات الصخرية لم يسبق أن أنتجت خضاراً، لقد تعلق قلبه بأن يجعل أخاديد في الأرض البور التي لم تعرف المحراث في عهود الملوك السابقين، وجعل الناس تغني من الفرح " (النواب، 2019) ، وبالرغم من هذا النعيم وحالة الرخاء التي تعيشها بلاد الرافدين جراء سياستها الاقتصادية إلا أن الحروب التي خاضتها أضعفت من قوة اقتصادها ولكن بنسبة قليلة وذلك نتيجة لاعتمادها على اكتفاءها الذاتي في تأمين الغذاء (النواب، 2019) على عكس عراق اليوم الذي أطاحت باقتصاده الحرب التي أخذت حرب البذور حيزاً كبيراً منها إلى جانب الحرب التقليدية العسكرية؛ والقصة تتلخص في أن العراق كان قبل الحرب المدمرة يتبع سياسة زراعية بتطوير أنواع متعددة من كل أنواع القمح وكان يملك بنك بذور بعضها يعود بتاريخه إلى آلاف السنين (خفيف، 2017) وسنة 2003 وبمجرد الهجوم على العراق كانت أولى الضربات تستهدف بنك البذور (فرج 1.، 2018) وأعقبتها بحملة تدمير وإفساد منظم لمراكز البحوث العلمية وبذلك يسدل الستار على أروع النظم الزراعية التي استمرت لآلاف السنين،ـ وهذا ليس بجديد، يُذكر أن الولايات المتحدة عام 2002م قصفت بنك البذور الوطني في كابول، وأطلقت يد مجموعة من اللصوص للسطو على المكان. (فرج 1.، 2018) ـ وبحسب دراسة حديثة عام 2005 للتعرف على مدى إمكانية زراعة بذور قادرة على إنتاج بذور منتجة بدورها لإدامة استمرار زراعة الحبوب وجد أن هذه الإمكانية توفر 5% فقط من البذور التي تحتاجها الدولة لاستدامة هذا الإنتاج وكان قرار المحتل بريمر رقم (81) الضربة القاصمة التي أصابت أمن العراق الغذائي في مقتل، وكان له الدور الفاعل في تدمير ما تبقى من إنتاج القمح وينص على أنه لا يحق لأية حكومة عراقية منتخبة أو غيرها أن تعدل أو تغير في نظام البذور الذي وضع بعد الغزو عام 2003. ولقد صدر هذا القرار متخذاً اسماً قانونياً مخادعاً هو (براءة الاختراعات والتصميم الصناعي

وسريّة المعلومات والدوائر المتكاملة وتنوع المحاصيل)، وكان من ضمن ما ينص عليه القرار81: يحظر على المزارع العراقي حفظ البذور، ومشاركتها مع غيره ولا إعادة زراعتها، وهو الأمر الذي يرغم المزارعين على الاعتماد على الشركات الأجنبية لمدهم بالبذور المعدلة وراثياً كل عام لزراعتها، لقد حدد هذا القرار مستقبل الزراعة العراقية ورهنها بقرارات الشركات الاحتكارية، مثل مونسانتو وسنجينتا ودو كيميكال وكارجل وغيرها من شركات المنتجات الزراعية الأمريكية العملاقة التي تسعى لفرض سيطرتها على إنتاج الغذاء في العالم من خلال البذور والنباتات المعدلة وراثياً (خفيف، 2017) وفي هذا الشأن حذرت منظمة الأغذية والزراعة على صفحة موقع الأمم المتحدة من أن صناعة إنتاج البذور في العراق قد انهارت ولم يعد في الوسع تلبية احتياجات المزارعين لغرس الأصناف المحسنة، الأمر الذي يمكن أن يشكل تهديداً على وضعية الأمن الغذائي ككل، وفي نفس الموقع قللت من أهمية البذور المستخدمة حالياً من احتياطات المزارعين الخاصة ووصفتها بذات نوعية خاصة منخفضة على الأغلب (6) الأمم المتحدة، 2005) وفي سعي منها للنهوض بالإنتاج الغذائي في العراق وافقت الحكومة العراقية على ركائز العمل الخمسة التي اقترحتها المراجعة في اجتماع عقد بتاريخ 10 أيار 2018 وهذه الركائز هي :

1. تحسين أدوات شبكة الحماية.

2. تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام

3. معالجة العبء المضاعف الناجم عن سوء التغذية.

4. زيادة فرص التوظيف خاصة بين الشباب والنساء.

5. إصلاح سياسات التسويق والتجارة والتسعير.

هذه الركائز من شأنها أن تدعم التنمية المستدامة التي تهدف إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة (8) الفريق الفني للبحوث (إيكاردا)، تشرين الأول 2018)

حرب البذور الزراعية في مصر:

كان لارتباط المصريين بنهر النيل منذ أقدم العصور سبباً في ابتكار الآلات الزراعية القديمة وآلات الري وبقيت شواهد النهضة الزراعية القديمة على مخلدة على جدران معابدهم إلى يومنا هذا وكان الفراعنة أصحاب المدرسة الأولى في وفق أسس هندسية استمر النشاط الزراعي يشكل ركيزة الحضارة والاقتصاد إلى أن توسعت مصر الحديثة في شراء واقتناء البذور العقيمة (ويكيبيديا، 2021)، وبالطبع أصبح الفلاحون مجبرين على شراء البذور المستوردة كل عام. بعد الثورة تزايد الحديث عن إمكانية تحقيق مصر الاكتفاء الذاتي من القمح، ولكن كيف نطمئن إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي إذا كنا مجبرين على استيراد البذور؟ ماذا يمكننا أن نزرع إذا مُنع عنا استيراد البذور؟ سألت بعض المختصين وعرفت أن مصر بدأت هذا الموسم إنتاج أصناف جديدة من البذور، مثل بذور القمح من أصناف مصر(1) و(2)، وسدس (6) و(12) وجيزة (168)، وهذه لم يجربها المزارعون بعد، لكن قيل لهم إنها صالحة للاستنبات مرة أخرى. (عز الدين، 2012) ولابد من الإشارة هنا إلى مصر نجحت في خطوات مهمة في تحقيق أمنها الغذائي رغم كل التحديات، خاصة في نسب الاكتفاء الذاتي من القمح الذي شهد تحسناً ملحوظاً وأشارت الدراسة التي أصدرها المنتدى الاستراتيجي للسياسات

العامة ودراسات التنمية " دراية " على النظر في السياسات التي تنتهجها الدولة وجوانب القوة والضعف فيها وأوصت بنقاط مهمة منها إقامة مجتمعات زراعية صناعية متكاملة في الأراضي الجديدة بهدف رفع نسبة التصنيع الزراعي ورفع دخول الفلاحين. (هشام، 2022)

أهم النتائج:

- ✓ ساهمت الشركات المصنعة للبذور المعقمة " المنهاة" في تدهور الأمن الغذائي في العديد من دول العالم وبخاصة الدول التي تعرضت للاحتلال والحروب.
- ✓ تهافت المزارعين على شراء وزراعة البذور المعقمة "المنهاة" كان بسبب إنتاجاتها الكبيرة في الموسم رغم عدم فعاليتها في الموسم المقبل
- ✓ ساهمت شركات إنتاج البذور المعقمة "المنهاة" في انقراض بعض الأنواع التي توارثها المزارعون منذ آلاف السنين.
- ✓ تسعى بعض الشركات المصنعة للبذور، وعلى رأسها " مونسانتو " للسيطرة على إنتاج الغذاء في العالم، والشواهد كثيرة منها على سبيل المثال تدمير بنوك البذور، ومراكز البحوث العلمية في الدول التي تعرضت للاحتلال والحروب.

التوصيات:

- ✓ ضرورة المساهمة من قِبل المنظمات التي تهتم بالزراعة على التعريف بالبذور المعقمة " المنهاة "، وخطرها على الأمن الغذائي للشعوب.
- ✓ وجوب التعامل مع هذه المنتجات من بذور عقيمة، وغيرها كالتعامل مع الأوبئة والأمراض وسرعة انتشارها والبحث عن كيفية التصدي لها
- ✓ ضرورة المساهمة من قبل المنظمات المهتمة بالزراعة على التشجيع بالقيام بحملات توعية بالأمن الغذائي للمزارعين كالمؤتمرات والندوات.
- ✓ ضرورة الاهتمام بالبذور الأصلية غير المهجنة، ومحاولة تحسين جودتها والعمل على نشرها بين المزارعين ومتابعة إنتاجها ودراسة محاصيلها.
- ✓ 5 دعم مراكز البحوث الزراعية بكافة الإمكانات المادية المتاحة للاهتمام بدراسة البذور غير المهجنة وتطوير الزراعة العضوية.
- ✓ العمل على إقامة البحوث والدراسات في مجال زراعة البذور غير المهجنة بالتعاون مع مختلف المؤسسات التي تعنى بالزراعة وتشارك الخبرات والتجارب الميدانية في هذا المجال.
- ✓ التشجيع على الاستثمارات الزراعية في مجال البذور غير المهجنة "الأصلية" وإتاحة كافة الإمكانات التي تشجع المستثمرين في هذا المجال.
- ✓ الاهتمام ببنوك البذور وتطويرها، كونها أمن قومي لا يجوز المساس به أو التلاعب بمحتوياته.
- ✓ القيام بمشاريع الإكثار للبذور غير المهجنة بكميات تسد حاجة المزارعين.

قائمة المراجع:

1) فاندانا شيفا. (2003). الحصاد المسروق سرقة مصدر الغذاء العالمي (المجلد الأولى). العبيكان للنشر.

2) مجموعة مؤلفين. (2016). بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي (المجلد الأولى). قطر، الضعاين: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

3) سيد الجعفري. (فبراير، 2015). سلاحها البذور مونسانتو ..شركة تنتج البذور. (عبد الله يوسف الكزيايت، المحرر) الفيصل ، الأولى (39)، صفحة 30 .37.

4) أميرة هشام (المحرر). (7 3، 2022). بوابة الأهرام. تاريخ الاسترداد 25 5، 2022، من موقع صحيفة بوابة الأهرام على ويب: https://gate.ahram.org.eg/

5) رويدة فيصل موسى النواب. (أكتوبر ديسمبر، 2019). تاريخ الزراعة في بلاد آشور. حوليات آداب عين شمس ، صفحة 372 . 374.

6) الأمم المتحدة. (8 أغسطس، 2005). أخبار الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 25 5، 2022، من موقع الأمم المتحدة على ويب: https://news.un.org/ar/

7) هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. (14 – 18 أكتوبر/تشرين الأول 2002). الآثار المحتملة لتكنولوجيات تقييد استخدام المورثات على التنوع. هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (صفحة 21). روما: CGRFA-9/02/17 Annex.

8) الفريق الفني للبحوث (إيكاردا). (تشرين الأول 2018). المراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق. تأليف برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (المحرر)، المراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق. (صفحة 8). بغداد: برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة.

9) الحلبي، سامي؛ غانم ، نزار؛. (2016). مراجعة إستراتيجية لأمن الغذاء والتغذية في لبنان. لبنان: الأسكوا.

10) مونسانتو. (23 2، 2022). تاريخ الاسترداد 21 4، 2022، من ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki

11) ziraa2020. (10 يونيو،، 2021). بوابة الزراعة. تاريخ الاسترداد 2022 5، 19، من https://alzira3a.com/.

12) عباس خفيف. (12 6، 2017). الرابطة اللبنانية للإعلام. تاريخ الاسترداد 24 5، 2022، من http://lampress.net/index.html

13) أحمد عز الدين. (17 نوفمبر، 2012). الوطن. تاريخ الاسترداد 24 5، 2022، من موقع صحيفة الوطن الإخبارية: https://www.elwatannews.com/news/details/78026#

14) محمد فرج. (25 شباط، 2018). الميادين. تاريخ الاسترداد 24 5، 2022، من شبكة الميادين الإعلامية: https://www.almayadeen.net/

15) محمد فرج. (25 شباط، 2018). الميادين. تاريخ الاسترداد 24 5، 2022، من https://www.almayadeen.net/

16) ويكيبيديا. (7 ديسمبر، 2021). الزراعة في مصر. تاريخ الاسترداد 25 5، 2022، من موقع ويكيبيديا على مويب: https://ar.wikipedia.org/wiki/

جائحة كورونا وتأثيراتها الاقتصادية: الدروس والعبر

Coronavirus pandemic and its economical influences: lessons and values

د.عزيز سعيدي/ جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء/ المغرب
Dr. Aziz Saidi/ Hassan II University, Casablanca/ Morocco

ملخص الدراسة:

تخلل تاريخ البشرية العديد من الأوبئة كالطاعون الأسود، الحمى النازفة، الكوليرا، وصولا لوباء كورونا كوفيد 19 الذي ظهر أواخر سنة 2019. يسعى هذا المقال إلى رصد كيف تناولت العلوم الاجتماعية بشتى تخصصاتها القانونية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الوباء وطنيا ودوليا وذلك عبر الإجابة على الأسئلة التالية: ما مدى حضور تاريخ الأوبئة ضمن الكتابة التاريخية المغربية؟ ماهي السبل لكتابة تاريخ ساخن لوباء كورونا؟ ماهي الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها من هذه الجائحة؟

الكلمات المفتاحية: الأوبئة، كورونا، كوفيد 19، التاريخ، المجاعات، العلوم الاجتماعية.

Absract :

The human history has known through the time some kinds of epidemic which destroyed so many people of the world population, such as the plague, HIV, up to Coronavirus which is abbreviated form Covid-19 that appeared late in 2019. The latter has been the subject of many plumes and analysis in different specialties, we find the point of view of a legal, economic, social and psychological researcher... , their objective is to stand in the negative impact caused by the pandemic of Coronavirus on national and international active sectors, and so is the human.To what extent is the history of pandemic involved in the Moroccan writings? What are the ways to write an active history about Coronavirus? And what are the the lessons and the values which we can sum up from studying this pandemic?

Keywords: Epidemics, Coronavirus, covid_19, history, famines, social science.

مقدمة:

عرف تاريخ البشرية على مر التاريخ، ظهور مجموعة من الأوبئة التي فتكت بعدد كبير من سكان الأرض؛ كالطاعون الأنطوني، والطاعون الأسود، الحمى النازفة(Cocoliztli)، والكوليرا، والجدري، والتيفوس، والإنفلونزا الإسبانية، والايدز، وصولا إلى وباء كورونا كوفيد 19 أواخر سنة2019 (تعرفه منظمة الصحة العالمية كالآتي: هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس). ويسبب فيروس كورونا المُكتشف مؤخراً مرض كوفيد-19، وهو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2019. وقد تحوّل كوفيد-19 الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم.https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses). هذا الأخير تناولته العديد من الأقلام بالدرس والتحليل كل حسب مجال تخصصه، فنجد وجهة نظر الباحث القانوني، والاقتصادي، والاجتماعي، والنفسي...(يمكن الرجوع لما

أنتجته الصحافة المكتوبة والمسموعة، وكذلك للمراكز البحثية التي تناولت هذه الجائحة بالدرس والتحليل؛ نذكر أمثلة على سبيل النمذجة لا الحصر: التاقي،2020، ص. 93-105)، هدفهم من ذلك؛ الوقوف على الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على مستوى القطاعات الحيوية وطنيا، ودوليا، وكذلك تأثيره على الانسان. فما مدى حضور تاريخ الأوبئة ضمن الكتابة التاريخية المغربية؟ وماهي السبل لكتابة تاريخ ساخن لوباء كورونا؟ وماهي الدروس والعبر التي يمكن أن نستخلصها من دراسة هذه الجائحة؟

نظرة عامة عن كتابة تاريخ الوباء بالمغرب:

قطعت دراسة الأوبئة في أوربا أشواط كبيرة، خاصة على يد رواد مدرسة الحوليات الذين سعوا إلى تسليط الضوء عليها لمعرفة واقع الماضي، ومساهمة منهم لإغناء الساحة الفكرية بهذه المواضيع حتى يتم استخلاص العبر لفهم الحاضر واستشراف المستقبل. لكن بالمقابل فالمتتبع لتاريخ المغرب، يجد قلة الكتابات التي تناولت الموضوع بشكل مباشر، بل تصادفه مجموعة إشارات ومعلومات وإحصائيات متناثرة بين ثنايا النصوص. غير أنه ومنذ بداية تكالب الدول الأوربية على المغرب يلاحظ المهتم بهذا الموضوع بروز كتابات تتضمن مجموعة من الأخبار حول الأوبئة انطلاقا من مراسلات القناصل وما سطره الاخباريون المغاربة والفقهاء من خلال الفتاوي التي ألفت حول ذلك(نذكر كنموذج على ذلك كتاب العربي المشرفي،2014.)، وكذلك كتابات الباحثين الأجانب، والتي تدخل في إطار السعي لمعرفة ساكنة وجغرافية المغرب(http://ribatalkoutoub.com/?p=3205). دون أن ننسى التقارير التي أنجزها أطباء أجانب، بناء على طلب من المجلس الدولي الصحي الدولي لدراسة الأوبئة والأمراض في عين المكان. نذكر كمثال على ذلك تقارير لينارس، وأوليف، ومرتينيز عن كوليرا 1878، وتقريري سولي وأوفيليو عن كوليرا 1895(البزاز، 1992، ص 14) وهنري بول جوزيف رونو الطبيب العسكري الفرنسي. (H.P. Renaud, 1922) فكانت الحصيلة حرمان تاريخ الأوبئة والمجاعات للمغرب القديم والوسيط والحديث من المعالجة النظرية والتطبيقية الكفيلة بإضاءة أماكن العتمة التي ميزت تاريخ المغرب خلال هذه المراحل، وكذلك حرمانه من رصد للانعكاسات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية على البلد والسكان. تعاقب على المغرب عبر مر التاريخ مجموعة من المجاعات والأوبئة بصورة دورية، تشهد على ذلك الإشارات المتناثرة بنصوص الرحلات والتقارير التي دونت آنذاك، ومع تطور الوقت ظهرت دراسات أكاديمية وازنة، نذكر من بينها ثلاث دراسات؛ أولها، الدراسة التي قام بها روزنبرجي والتريكي، والتي سلطت الضوء على تاريخ القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهي دراسة منشورة بمجلة هيسبريس تمودا (.Rosenberger et Triki, 1973, P.p. 5-103). ومواصلة لتأريخ الأوبئة والمجاعات جاءت الدراسة الثانية، وهي أطروحة الدولة التي أعدها الأستاذ محمد الأمين البزاز تحث إشراف جرمان عياش، وقد حملت العنوان التالي: تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي جاءت بعد عمل متقن لنفس الباحث، وقد حمل هذه المرة المجلس الصحي الدولي بالمغرب (1792-1929). ثالثها، ندوة المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب سنة2002، والمنظمة من طرف الجمعية المغربية للبحث التاريخي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، جامعة شعيب الدكالي، والتي تضمنت إحدى وثلاثين مقالا، انضافت إلى المقالات التي تلامس موضوع الأوبئة والمجاعات والتي يقول عنها عبد العزيز بلفايدة:» بلغ عدد المقالات العامة 53، ووصل عدد المقالات أو الدراسات التي تناولت موضوع المجاعات 13، في حين بلغ عدد المقالات المتعلقة بالطاعون 50، وبالطاعون

الأسود 15. أما موضوع الكوليرا فكان حظه من الحصة 43 مقالا كلها كتبة بلغة أجنبية... ويبدو أن موضوع المجاعات والأوبئة قد أثار انتباه الباحثين الأوربيين منذ القرن 19...في حين تعود أولى اهتمامات المغاربة أو العرب إلى القرن20».(بلفايدة،2002، ص.537-551).

ما يميز هذه الدراسات، هي أنها أرخت لمرحلة زمنية انتهت عبر إخضاع الوثائق للدراسة والتحليل. وهو ما يضمن تلك المسافة الزمنية الكافية اللازمة لكتابة التاريخ، وفقا لقواعد وأدوات وآليات اشتغال المؤرخ المتعارف عليها. وهو ما ينتفي في محاولة التأريخ لجائحة كورونا العالمية، حيث دعت الضرورة إلى إشراك المؤرخ ضمن الأنساق الشارحة لهذا الوباء، من أجل موضعته ومساعدته على فهم التحولات والمتغيرات الراهنة، وتوضيح ملابساتها في الزمن الطويل (ليسير، 2012، ص28.) وإن كان ذلك يطرح مسألتين: الأولى تخص الموضوعية والذاتية (Remond, P.25). أما الثانية، فتتعلق بعدم اكتمال الحدث، ولذلك يواجه مؤرخ الزمن الراهن إشكالية تفسير وتحليل هذا الوباء الذي لا يعرف لحد الآن نتيجته ونهايته. (Bedarida, SD. ,P.154- 156-160-)

وباء كورونا مساهمة في كتابة تاريخ ساخن:

معلوم أن المؤرخين لدراسة حدث أو ظاهرة ما، دائما نجدهم يأخذون بعين الاعتبار المسافة الزمنية بين الحدث وكتابة الحدث (تناولت مجموعة من الكتابات النقاشات حول المسافة الزمنية بين الحدث وكتابته وعليه يمكن أن أذكر رأيين؛ الأول، يخص المدرسة الوضعية، حيث أكدت أن مهمة المؤرخ تتمثل في الأول والأخير في دراسة الماضي، وشددت على أنه لكتابة التاريخ كتابة علمية لابد من وجود مسافة زمنية بين المؤرخ وموضوع البحث. وفي هذا الصدد يقول غبريال مونود (Gabriel Monod) في العدد الأول من المجلة التاريخية المنشور سنة 1876 (لا يمكن للمؤرخ أن يهتم بفترة ما إلا حين تصبح هذه الأخيرة ميتة بالكامل، فمجال التاريخ هو الماضي، في حين يعود الحاضر على السياسة).أما الرأي الثاني فيتعلق بمدرسة الحوليات، حيث شددت هذه الأخيرة على ضرورة ربط الماضي بالحاضر وفي هذا الصدد أكد مارك بلوخ أحد رواد هذه المدرسة على رفضه حصر التاريخ في دراسة الماضي بل اعتبر بأن الماضي هو في حد ذاته منصهر في الحاضر وامتداد له، وكمثال على ذلك نجده ألف كتابين وهما: تأملات مؤرخ حول الأخبار الكاذبة للحرب(1921)و الهزيمة الغريبة(1940)، وقد تمكن خلالهما من تأمل الأحداث وقت وقوعها وحللها تحليلا علميا بعيدا عن أي أرشيف أو أية وثيقة. لذلك فأي كتابة حول هذا الموضوع، فهي عبارة عن أفكار ليست نهائية، ولكن هي قابلة للمناقشة والمدارسة في إطار التفاعل بين العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتبعا للمادة المصدرية اللازمة. أول نقطة يمكن تسجيلها من خلال هذه الجائحة، أنها بينت بأن الاقتصاد يعتبر عصب الحياة بالنسبة لجميع الدول، لذلك نجد أنه من الصعب إيجاد أي مجال من مجالات الحياة المعاصرة لا يتدخل فيها علم الاقتصاد، ولا يتناولها بالبحث والتحليل العلمي، كالفلاحة، والصناعة، والتعليم، والصحة. وعليه نجد بأن الدراسات الاقتصادية حسب المفكرين، ظهرت كجواب عن الأسئلة الرامية إلى فهم أساس السلوكيات المادية للإنسان. وهنا يمكن أن نتحدث عن الدراسات الاستباقية، وعن ما يسمى بالتاريخ الاستطلاعي (para History)(ليسير ،2012، ص.9). الذي يعد من بين التخصصات التي أصبحت تحظى بأهمية كبرى في الدراسات الغربية، وبشكل أخص الولايات المتحدة الامريكية، إذ نلحظ وجود المؤرخ في صلب مصادر القرار الاقتصادي والسياسي...

ثاني شيء، يمكن أن نقول بأن هذه الجائحة، رغم فداحتها السلبية فلها مجموعة من الإيجابيات. فأول إيجابية يمكن تسجيلها، أنها زعزعت بعض المفاهيم التي كانت إلى الأمس القريب من الثوابت وهي: قدرة الانسان على التحكم والصمود في وجه الأزمات والأوبئة وعلى محاصرته... غير أن هذا الوباء كشف عن عجز الانسان غير متوقع في محاربته عن طريق اكتشاف الدواء بشكل سريع، في ظل انتمائه لزمن التكنولوجيا الحديثة، لكن واقع الحال بين بأن الإنسانية ظلت ضعيفة رغم ما توصلت إليه من اختراعات علمية. وهكذا بينت هذه الجائحة بأنه العالم لم يصمد، وبأن المخططات، والعلم، والدراسات الراهنة، أصبحت بحاجة إلى نظريات اقتصادية جديدة؛ من شأنها أن تنظر لاقتصاد جديد، له ثوابت وقوائم حديثة يرتكز عليها تفاديا لمجموعة من الارتدادات. غير أن هذا الجسم الجزيئي، خلط كل المخططات، بل وأثبت عجز البشرية في الوقت الراهن، وبأنها أصبحت بحاجة ماسة لنظريات اقتصادية جديدة من شأنها أن تنظر لاقتصاد جديد.

ثالث شيء، أن هذا الفيروس أكد بأن الأهم لدى المنظومة العالمية ليس هو الانسان، ولكن يبقى الأهم هو الاقتصاد. وفي هذا الصدد نتذكر مقولات الاقتصادي روبير مالتوس (Robert Maltus)(اقتصادي بريطاني (1776-1834)، يعتبر من أول الاقتصادين المتشائمين وأحد أعلام المدرسة التقليدية، تأثر الفكر الاقتصادي بنظريته لفترة طويلة، ألف مجموعة من الكتب: الأزمة (1796)، مقالة حول مبدأ السكان(1798)، مبادئ الاقتصاد السياسي(1820)). الذي يعتبر من الاقتصادين المتشائمين من خلال كتابه المعنون ب " بحث حول مبدأ السكان" حيث تناول طريقة نمو السكان، واختلال التوازن بين عدد السكان المتزايد وبين كميات المواد الضرورية لمعيشتهم، لأن زيادة السكان تتم وفق متتالية هندسية، أما المواد الغذائية فتزيد حسب متوالية حسابية. وأهم المواضيع التي عالجها روبير مالتوس، هي ضرورة البحث عن التوازن بين عدد السكان وبين كميات المواد الغذائية، ويتم ذلك من خلال إحداث الحروب، والمجاعات، والتوقف عن النسل، ونشر الأوبئة. وهنا يمكن أن نطرح السؤال التالي: هل فيروس كورونا هو فيروس مفتعل؟ وهل يدخل ذلك في إطار الصراعات بين الدول المتقدمة الساعية للسيطرة على العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، فرنسا، ألمانيا...؟

تبين من خلال تصريحات الدول المتنافسة لإيجاد اللقاح بأنه تنافس لا يجنح إلى منطق الاخلاق، نستشف ذلك من مجموعة من ردود الأفعال كتلك التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (Donald Trump)، حين قلل من شأن نسبة الأموات، حيث قال بأن موت 200000 شخص لا يعني أي شيء البتة. ومعلوم أنه إلى حدود 28 ماي تم تسجيل 5 مليون و807 ألف و149 حالة إصابة (منها 102114 بالولايات المتحدة الأمريكية)، فيما تعافى 2 مليون و510 ألف و338 شخص من المرض، في حين أودى الفيروس بحياة 357 ألف و807 ضحية في العالم 2020(https://arabia.as.com/%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-)، نفس الشيء بالنسبة لفرنسا، التي أدلى مجموعة من أطبائها برغبتهم في إجراء تجارب لقاح بمجموعة من الدول الافريقية، وهذا يبين مدى استمرارية السياسة الاستعمارية غير مباشرة. كذلك نلحظ التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية، والصين، وألمانيا، وفرنسا، من خلال سباقها لإنتاج اللقاح، وهو سباق اقتصادي محض، خصوصا وأننا نعلم قلة الشركات المتحكمة في الصناعية الدوائية في العالم.

القضية الأخرى التي تبين مدى أهمية الاقتصاد كذلك في المنظومة العالمية، هي أن هذه الجائحة عصفت بمعدلات النمو حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. ومرد ذلك إلى تزايد البطالة (فمثلا في أمريكا بلغ عدد العاطلين أزيد من 20 مليون عاطل)، جراء إفلاس العديد من الشركات وتوقف العديد من القطاعات وعلى رأسها قطاع السياحة (بلغت خسائر إيطاليا خلال ثلاثة أشهر 120 مليار أورو، نفس الشيء بالنسبة للمغرب إذ تأثر القطاع السياحي والأنشطة المرتبطة به (النقل الجوي، وكالات الاسفار، الايواء السياحي، المطاعم، الأنشطة الترفيهية والعروض.) وكذلك انخفاض رقم معاملات قطاع الصناعة التقليدية بنسبة 71 في المائة نهاية ماي 2020. للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع للدراسة المعنونة ب" الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا كوفيد 19 والسبل الممكنة لتجاوزها، ص 47-48) ، الطيران، النقل البحري، والصناعات الصغيرة، وتعثر حركة التجارة العالمية، واهتزاز في القطاع المالي، مما دفع بالاقتصاد العالمي إلى تراجع غير مسبوق، إذ تشير الاحصائيات إلى انكماش في الناتج الداخلي والاجمالي العالمي بحوالي 4.4 بالمائة، أي ما يقارب 2.6 مرات الانخفاض الذي سجله الاقتصاد العالمي سنة 2009 على إثر الأزمة المالية(الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا كوفيد 19 والسبل الممكنة لتجاوزها،2020، ص 22). يأتي ذلك كنتيجة حتمية بعد أن قررت الدول غلق الحدود ووقف الرحلات الجوية الدولية، وبالتالي وقف حركية المسافرين والمبادلات التجارية، واغلاق العديد من الشركات، مما دفع بالملايين من البشر إلى خانة الفقر المدقع (ما بين 88 و114 مليون) (جريدة القدس العربي، 27-10-2020). ونجم عنه أيضا تزايد الديون جراء اللجوء إلى الاقتراض، وتوفير السيولة النقدية اللازمة. وهو ما دفع الدول من خلال بنوكها المركزية إلى تخفيض سعر الفائدة، وتوفير النقود اللازمة، لتمكين البنوك من تمويل القطاعات المتعثرة، وإعادة جدولة الديون، سواء بالنسبة للشركات أو الأفراد، وكذلك تأجيل سداد الأقساط السنوية المستحقة بالنسبة للمواطنين. (عملت مجموعة من الدول على وضع تدابير اقتصادية لتجاوز الأزمة التي خلفتها جائحة كورونا نذكر على سبيل المثال لا الحسر:

- ✓ نفذت إيطاليا تعليق الضرائب والرهون العقارية لتخفيف الضغط على الشركات الصغرى وكذلك الأسر ويمكن أن تصل المدة ل 18 شهرا.
- ✓ خفضت الولايات المتحدة الأمريكية أسعار الفائدة إلى ما يقرب من الصفر، كما أطلقت برنامج تحفيز بقيمة 700 مليار دولار لحماية الاقتصاد، وخفضت مساهمات الضمان الاجتماعي.
- ✓ فرضت اسبانيا وقف دفع الضرائب لمدة ستة أشهر على الشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص مع خصم على نسبة الفائدة. كما عملت على تقديم المساعدات المباشرة للقطاعات المتضررة كالنقل والسياحة.
- ✓ عملت ألمانيا على تحديد برنامج مصرفي عام للقروض بدون حد أقصى، كما أن الوكالة الخاصة بالتوظيف الحكومي عملت على تمويل ما يزيد عن 60 في المائة من صافي الخسارة في الأجور بسبب تخفيض ساعات العمل.
- ✓ سار المغرب على نفس النهج، حيث اتخذ مجوعة من التدابير منها إحداث صندوق تدبير جائحة فيروس كورونا تفعيلا لتعليمات الملك محمد السادس يوم 15 مارس، ويخصص للتكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية، سواء فيما يتعلق بتوفير البنيات التحتية الملائمة أو المعدات والوسائل التي يتعين اقتناؤها بشكل مستعجل. كما يعمل هذا الصندوق على دعم الاقتصاد الوطني، من خلال مجموعة من التدابير المقترحة من طرف الحكومة،

لاسيما فيما يخص مواكبة القطاعات الأكثر تأثرا بفعل انتشار فيروس كورونا، كالسياحة، وكذا في مجال الحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة. وقد مكن هذا الصندوق الذي بلغت مجموع المساهمات فيه إلى غاية متم يونيو الماضي 33,3 مليار درهم، من تقديم مساعدة مالية لفائدة ملايين الأسر الحاملة لبطاقة الرميد أو المنخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي. كما يسعى الصندوق إلى غاية نهاية السنة الجارية في تخصيص موارد لمواصلة مواكبة القطاعات التي ستواجه صعوبات حتى بعد رفع الحجر الصحي وذلك على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.)

دروس وعبر جائحة كورونا:

كشفت جائحة كورونا على أنه بات من اللازم اكتشاف نظريات اقتصادية جديدة، من شأنها إعادة التنظير لاقتصاد معقلن، يأخذ بعين الاعتبار أهمية الانسان، ودوره الأساسي في المنظومة الاقتصادية. ثاني شيء، هو أهمية العلم بالمقاربة التشاركية وليس بالمقاربة الأحادية، وهي دعوة من أجل إدراج بعض المناهج الأدبية في المواد العلمية والعكس صحيح، من مثل التاريخ، النقد، والفلسفة، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا. حتى يكون الباحث على وعي بالمستجدات وفتح آفاق للبحث. ثالث شيء، وهي خلاصة مهمة تتجسد في تلك الدعوة التي تذكرنا بدعوة مارك بلوك من خلال كتابه (دفاعا عن التاريخ أو مهنة المؤرخ)، حيث دعا إلى فهم المشكلات التي يشهدها الحاضر. فالمؤرخ لا يعيش مقطوع الصلة بواقعه وحاضره. وعليه فهو مدعو إلى فهم الحاضر على ضوء الماضي. فالتاريخ يساعد على فهم آلية الأشياء والأمور. إنه علم دراسة التحولات، لذا يقترح بلوك الممارسة التأريخية كما أشار إلى ذلك وجيه كوثراني، من خلال حركة ذهاب وإياب دائمة بين الماضي والحاضر. فهذه الحركة المستمرة والدائمة بين الماضي والحاضر، تسمح بإغناء معرفتنا الماضوية، وبإضاءة حاضر ومستقبل واستشراف مجتمعنا الراهن. (كوثراني، 2012، ص.211) عبر الاهتمام، وإعطاء الأهمية للعلوم بشتى حقولها، وليس فقط الارتكاز على المواد العلمية دون المواد الأدبية والإنسانية والاجتماعية. لأن كل هذه العلوم والتخصصات تعمل في نسق واحد، وهو التنظير لعالم اقتصادي، من شأنه أن يوفر العيش الكريم للإنسان، باعتبار أهمية العقل البشري عموما، والعقل المغربي خصوصا، والذي أبان عن فاعليته وتفوقه بين اقرانه من العقول، ويتضح ذلك من خلال تواجد مجموعة من الشخصيات المغربية بمراكز القرار في إيجاد حلول لهذا الوباء(نذكر على سبيل المثال لا الحصر منصف السلاوي، حامل للجنسية الأمريكية، خبير في الصناعة الدوائية ومدير سابق لقسم اللقاحات بشركة جلاسكو سميت كلاين تم تعينه من طرف دونالد ترامب رئيسا للجنة تطوير لقاح ضد فيروس كورونا خلفا لريك برايت المدير السابق لهيئة البحث والتطوير الطبي الحيوي. ولد السلاوي في 27 يوليوز 1959بأكادير، حصل على شهادة الدكتوراه تخصص البيولوجيا الجزئية والمناعة من جامعة ليبرد ببروكسيل، ثم انتقل كأستاذ في جامعة هارفد ن وهو عضو في شركة ميديكس منذ سنة 2017، إلى جانب كونه عضوا مستقلا في مجلس إدارة شركة مودرنا.(https://www.hbku.edu.qa/ar/officials/dr-moncef-slaoui)

لكل ذلك ففي المستقبل القريب، وإن كان هذا يبقى من الأشياء التي لا يجب التكهن به. يمكن الإشارة بأن المقاربة الاقتصادية ستكون مغايرة لما بعد كورونا. أولا، نظرا لحالة العطالة الكبيرة التي يعاني منها الكثير من الأفراد. ثانيا، نظرا لثقل المديونية من خلال اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، والدخول أيضا للصناديق الائتمانية. ستكون النتيجة

مما لا مجال للشك فيه هو استخلاص الديون والمستحقات. الشيء الذي ستكون له عواقب وخيمة، خصوصا ونحن نعلم الحالة التي أصبح يعيشها الناس في ظل هذه الجائحة، والتي عملت على استنزاف الادخارات التي كان الناس قد وفروها منذ زمن طويل. ومن هنا نفهم تلك الدعوات الملحة لرفع الحجر الصحي لإصلاح الأعطاب (بدأ تفعيل الحجر الصحي بالمغرب يوم 23 مارس 2020 بموجب مرسوم قانون 2.20.297، الجريدة الرسمية، عدد 6867، ص.1782). الشيء الذي دفع مجموعة من الدول إلى الرفع التدريجي للحجر، نظرا لأهمية الاقتصاد باعتباره من أهم المرتكزات للعيش والتقدم.

ثالثا، شهد الاقتصاد العالمي انهيارا كبيرا حتى شبهته العديد من الدراسات بأزمة (الكساد الكبير)، الشيء الذي دفع العديد من الدول إلى معاودة النظر في سياساتها الاقتصادية والتنموية القائمة على التبعية للخارج، فجائحة كورونا اقتصاديا عرت سوءات العولمة الاقتصادية. نلحظ ذلك من خلال نقطتين: الأولى، عودة الدولة القطرية، الثانية، تبين بأن من يملك الغذاء والدواء يملك الحياة (يمكن الرجوع للمادة المصدرية الخاصة بالصحافة وكذلك لوسائل التواصل الاجتماعي للوقوف على تلك الهجمات التي نفذها المواطنون في شتى العالم على المحلات التجارية، وكذلك الوقف على عمليات القرنصة التي تعرضت لها بعض الطائرات التي كانت محملة بالكمامات والقفازات....) ومن هنا يرى الخبير الاقتصادي لدى صندوق النقد الدولي أنطوني آنيت من خلال مقاله المعنون ب "استعادة الجانب الأخلاقي للاقتصاد. ينبغي للاقتصاد أن يعود لجذوره" بضرورة العودة إلى تدريس الجانب الأخلاقي في الفكر الاقتصادي، من خلال التوزيع العادل للثروات بين الناس في إطار العدالة الاجتماعية. يقول آنيت في توصيته "وعلينا أن نستعيد الجانب الأخلاقي للفكر الاقتصادي، وأن نركز عملية صنع السياسات مجددا على مفهوم المصلحة العامة، وأن نعاود تدريس الأخلاقيات كجزء من برامج الاقتصاد وإدارة الأعمال، فقد نشأ علم الاقتصاد كفرع جانبي للفلسفة الأخلاقية، ويجب أن يعود إلى جذوره "(محسن الندوي،2020، ص. 6-
https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2020/3/26/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%82%)/8

يبقى هذا الموضوع مغريا للبحث والمتابعة، ويحتاج إلى العديد من المقاربات (المقاربة التعليمية، السياسية، التربوية، الاقتصادية، الثقافية...). وإلى قراءة اقتصادية ضمنية تركيبية معمقة، من شأنها تقديم أجوبة للناس، لكن يجب أن نأخذ فيها مسافة الأمان بيننا وبينها، حتى يمكن للباحث عموما، والمؤرخ خصوصا، أن يدلي بدلوه بشكل علمي رزين، آخذا بعين الاعتبار كل الحقول العلمية، كالاعتماد على الانثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، والتاريخ، وعلم النفس، والسياسة، والاقتصاد، من خلال إجراء دراسات ميدانية والتي تكون كفيلة بإعطاء نظرة شمولية لأثر هذه الجائحة على الاقتصاد وعلى الناس، وسبر وجهات نظرهم؛ من أجل إصلاح ما نتج عنها من آثار سلبية ومن أجل وضع خطط تنموية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر رجال الاقتصاد، والسياسة، باعتبار دورهم في المنظومة الاقتصادية. وفي هذا الصدد قال الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة يوم 9 أكتوبر 2020 :(لقد أبانت هذه الأزمة عن مجموعة من الاختلالات ومظاهر العجز، إضافة إلى تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني والتشغيل. لذا أطلقنا خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد، ومشروعا كبيرا

لتعميم التغطية الاجتماعية، وأكدنا على اعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وإصلاح مؤسسات القطاع العام... ومن شأن هذه المشاريع الكبرى أن تساهم في تجاوز الأزمة، وتوفير الشروط الملائمة لتنزيل النموذج التنموي الذي نتطلع إليه.).

https://www.cg.gov.ma/ar/%D8%AE%D8%B7%D8%A8)

https://www.chambredesrepresentants.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%

D8%

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) بلفايدة، محمد، (2002)، بيبليوغرافيا المجاعات والأوبئة، مقال ضمن ندوة المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي.

2) البزاز، محمد الأمين، (1992)، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرن الثامن عشروالتاسع عشر، منشورات كلية الآداب، الرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 18.

3) التاقي، كوثر، (2020)، المرفق العمومي في زمن كورونا آليات الاستمرارية وإكراهات التنزيل»، المجلة المغربية للرصد القانوني والقضائي، العدد الثاني.93-105

4) كوثراني، وجيه، (2012)، تاريخ التأريخ – اتجاهات-مدارس- مناهج-بيروت، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

5) ليسير، فتحي، (2012)، تاريخ الزمن الراهن عندما يطرق المؤرخ باب الحاضر، تونس، دار محمد علي للنشر.

6) الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا كوفيد 19 والسبل الممكنة لتجاوزها، (2020)، دراسة أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،

7) جريدة القدس العربي، 27-10-2020

8) الجريدة الرسمية، عدد 6867، 1782

المراجع باللغة الأجنبية:

9) Bedarida, Francois, (S.D.), « le temps présent et L'historiographie contemporaine vingtièmesiècle», Revue d'histoire ,69, 156-160-154

10) Remond , Rene, (1995), L'histoire contemporaine, L'histoire et le métierd'histoire en France, 1945-1995, paris.

11) Rosenberger , Bernard et Triki , Hamid, (S.D.) . «Famines et épidémies auMaroc aux XVIe et XVIIe siècles»,*Hespéris-Tamuda*.5-103

12) https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-

13) http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF-19

14) http://ribatalkoutoub.com/?p=3205

15) https://arabia.as.com/%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-

16) https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2020/3/26/%D9%87%D9%84-

17) https://www.cg.gov.ma/ar/%D8%AE%D8%B7%D8%A8

18) https://www.chambredesrepresentants.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7

19) https://www.youm7.com/story/2020/3/19/5-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A8%

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على الأمن الغذائي العالمي

Implications of the Russian- Ukrainian war and its implications for global food security

ط.د.عزيز السلماني العويشي/ جامعة عبد المالك السعدي/المغرب
PhD .Azize Salmani Laouichi/ Abdelmalek Essaadi University/ Morocco

ملخص الدراسة:

في الوقت الذي أصبحت فيه الدول العالمية الكبرى تتباهى بقوتها العلمية والتكنولوجية، وتتغنى بشعارات الديمقراطية والعدالة البيئية والاجتماعية، وكذا بمؤهلاتها العالمية في التسيير، وفي ظل ما يشهده العالم اليوم من أحداث وتوترات وصراعات وحسابات سياسية ضيقة للأطراف الدولية الفاعلة في السياسة الدولية، والتي تهدف إلى بالأساس التخلص من النظام السياسي الحالي، وتعويضه بآخر جديد، والذي لن يكون ممكنا بحكم الواقع الدولي المعاصر، نظاما أحادي القطبية. وأيا كانت النتيجة فالأمر سيان، على اعتبار أن الحرب الروسية الأوكرانية غيرت المعادلة وعرت الواقع العالمي الدولي الهش، وكشفت بالملموس وبما لا يدعو مجالا للشك أن التفوق العسكري لوحده ليس عامل حسم، في غياب عوامل أخرى يمكنها قلب موازين القوة ورسم ملامح المشهد النظام العالمي الجديد، بل وحتى التحكم فيه. والحال هنا قضية الأمن الغذائي كقوة اقتصادية وأحد العوامل الجيوسياسية تتحدد معها نفوذ الدولة. فلقد أظهرت تداعيات أزمة كورونا، وبعدها الحرب بين روسيا وأوكرانيا باعتبارهما من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للقمح، أن الأمن الغذائي لباقي دول العالم خاصة دول الجنوب، في حالة عجز غذائي متنام، وتبعي، محموم، يفتقد لأية استراتيجية رامية إلى تحقيق اكتفاء ذاتي، بالرغم من توفرها على مقومات تحقيق الأمن الغذائي، لتغطية استهلاكها المحلي.

وتأسيسا على ضوء ما سبق فإن هذه الورقة البحثية تسعى للتأكد من صحة الفرض القائل أن قضية الأمن الغذائي بالدرجة الأولى قضية تخضع لمنطق الاعتبارات السياسية والاجتماعية الدولية، كما تهدف إلى مناقشة وتسليط الضوء حول قضية التبعية الغذائية، التي تكمن في استعمال الغذاء كسلاح سياسي حقيقي يستعمل من قبل الدول المصدرة الكبرى ذات الأمن الغذائي القوي، في مواجهة باقي شعوب العالم وبالخصوص الدول السائرة في طريق النمو، وبالتالي الخضوع لسياسة تلك الدول المالكة للثروة الغذائية.

هذا وستنتهي الدراسة بخاتمة سيتم فيها تدوين أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها. مع ذكر لأهم المراجع التي استندنا عليها.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي العالمي، التبعية الغذائية، الاكتفاء الذاتي الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة، استراتيجية المساعدات الغذائية.

Abstract:

At a time when the world's largest nations are boasting about their scientific and technological power democracy and environmental and social justice, as well as their global qualifications in governance and in the light of today's events, tensions, conflicts and narrow political calculations of international actors in international politics, which is primarily aimed at getting rid of the current political system and compensating it for a new one, which will not be possible de facto today's international monopoly. Whatever the outcome, the Russian-Ukrainian war changed the equation and shamed the fragile international reality, revealing in tangible terms that military superiority alone is not a decisive factor, in the absence of other factors that can overturn the power scales and shape the landscape of the new world order, but even control it. The issue of food security as an economic force and a geopolitical factor defines the State's influence. The consequences of the coronavirus crisis, followed by the war between Russia and Ukraine as one of the world's largest producers and exporters of wheat, have shown that food security for the rest of the world, especially the South, is in a state of growing food deficit and, consequently,

feverish, lacking any strategy aimed at achieving self-sufficiency, despite its availability for food security, to cover its domestic consumption.

Based on the foregoing, this paper seeks to ascertain the validity of the assumption that the issue of food security is primarily one of the logic of international political and social considerations. and aims to discuss and highlight the issue of food dependence, which lies in the use of food as a genuine political weapon used by major exporters with strong food security in the face of the rest of the world '

The study will conclude with a conclusion in which the most important findings and recommendations will be recorded. With a mention of the most important references on which we were based.

Keywords: World food security, food dependence, food self-sufficiency, FAO, food assistance strategy.

مقدمة:

إذا كان من الطبيعي، ومن منطلق الواقع الحالي للنظام الدولي، أن ينظر إلى روسيا كقوة لها ثقلها على الصعيد الدولي، على أساس ما تستند إليه من حقائق تتأرجح بين ما هو قانوني وجغرافي / اقتصادي وعسكري، فإنه وعلى الرغم من تلك الحقائق، فإن عناصر القوة هذه، ليست عناصر قوة بالمطلق، ذلك أنه:

على المستوى القانوني: إن كانت روسيا هي واحدة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وما يعنيه ذلك من امتلاكها حق النقض، فإن هذا الحق يقابل حقها في النقض أربع دول تملك الحق ذاته، وهي دول لها مصالحها الخاصة التي تتضارب في العموم مع مصالح روسيا.

على المستوى الجغرافي والاقتصادي: إن كانت روسيا لا تزال تمثل بلدا شاسع المساحة، مع كل ما تملكه هذه الأراضي من موارد معدنية وطبيعية، فإن هذه الأراضي الشاسعة تفتقر في الغالب إلى المناخ الملائم والتربة الصالحة للزراعة، وافتقاد البلاد إلى المنافذ البحرية المفتوحة.

على المستوى العسكري: إن كانت روسيا تملك قوة عسكرية ضخمة وجد متطورة، بالإضافة إلى الترسانة النووية التي تملكها، فإن ديمومة تطوير الترسانة النووية وإدامة قوة قواتها العسكرية، يعتمد في الأغلب على إيراداته من بيع النفط والغاز، وأن هذين الموردين عرضة للصعود والهبوط المستمر، وبالتالي فإن ديمومة هذه التخصيصات المالية ستتعرض لا محالة بالنتيجة إلى زيادة ونقصان مؤثرة في حالة الاقتصاد الروسي ودرجة معافاته.

وإذا ما أضفنا إلى كل هذا البيئة الإقليمية المتوترة للحديقة المجاورة للدب الروسي، ونقصد هنا بالتحديد الدول المنبثقة عن تفكك الاتحاد السوفياتي، وردود الأفعال التي جرت بالنتيجة إلى فرض عقوبات اقتصادية عليها من قبل شركائها الغربيين، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح، والذي قد يثار تبعا للظروف السياسية المحيطة بروسيا في الوقت الراهن، هو: كيف استطاعت روسيا ترجيح الكفة الدولية لمصلحتها لتؤدي دورا بارزا في الساحة الدولية، في محاولة منها لقلب النظام العالمي الحالي، في اتجاه ثنائية قطبية، مستغلة في ذلك ذرائعها ومبرراتها للاجتياح الأوكراني مسببة في ذلك تداعيات وانعكاسات في مختلف المجالات، ويبقى على رأس هذه المجالات، قضية الأمن الغذائي العالمي؟

إن سؤالا من هذا النوع، يحتاج قبل الإجابة عنه إلى معرفة سابقة بأسرار قوة الاقتصاد الروسي، وكذا الدوافع التي جعلت روسيا تجتاح أوكرانيا، ثم معرفة خبايا الانسحاب الروسي المفاجئ من كافة المناطق الأوكرانية المحتلة باستثناء المناطق ذات الطبيعة الحيوية، ليتضح لنا جليا التداعيات والانعكاسات التي خلفتها هذه الحرب ومن قبلها جائحة كورونا على الأمن الغذائي العالمي الذي ينذر بثورة عالمية، إن لم تجلس جل الدول حول طاولة الحوار والمفاوضات، للخروج من هذه الأزمة العالمية الخانقة، التي أتت على الأخضر واليابس، والتي ستؤدي لا محالة إن عاجلا أم آجلا إلى ثورة الجياع، خاصة إن كنا نعلم علم اليقين أن المواطنين في جميع دول العالم عامة، ودول الجنوب خاصة أصبحوا في مواجهة مباشرة مع مصيرهم المحتوم في ظل غياب استراتيجيات واضحة لحكوماتهم، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه والحيلولة دون وقوع أزمات جديدة ومستجدة تشكل دون أدنى شك عبئا وإرثا ثقيلا على الأجيال المقبلة.

الإطار العام لموضوع الدراسة:

إن المتأمل في موضوع دراسة " **تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وانعكاساتها على الأمن الغذائي العالمي** "، يتضح له بما لا يترك مجالا للشك، أن إطاره العام يندرج ضمن أزمة من أزمات القانون الدولي في وضعه الانتقالي، والتي لا تبعث أبدا على التفاؤل في ظل اختلال موازين القوى وصعود – أو عودة – بعض القوى الدولية الكلاسيكية والإقليمية المنازعة لاستفراد الولايات المتحدة الأمريكية بمقاليد الزعامة، و توجيه النظام السياسي الدولي المتناقل، ومحاولتها استفرادها بإعادة تشكيل قواعد القانون الدولي، واستبدال الإطار القانوني والمؤسسي للمجتمع الدولي المعاصر، بإطار آخر جديد يناسب طموحات الزعامة والقيادة لدى مختلف نخبها السياسية والعسكرية.

فالتغيير قادم لا محالة، لكن كل مرحلة إلا ولها تضحياتها ومخرجاتها في ظل المخاض العسير الذي تعيشه، فاليوم أصبح العالم في مواجهة تكاليف المرحلة القادمة، من أزمات متتالية، بدءا بأزمة كورنا، ثم مرورا بأزمة الأمن الطاقي، وأخيرا وليس آخر أزمة الأمن الغذائي العالمي.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة، من راهنيتها المستجدة، كقضية أمن دولي، وإن كانت في الأصل موجودة لكن ليس بالحدة التي هي عليها اليوم، بل إن الأمور بدأت تخرج عن السيطرة، وستصبح من الصعوبة بما كان التحكم فيها، لا سياسيا ولا ديبلوماسيا. فإذا كان الصراع بين القوى الدولية التقليدية والكلاسيكية حول من سيقود العالم، فإن باقي دول العالم وخاصة دول الجنوب، توجد بين مطرقة وسندان تلك الدول، بل وأصبحت غير قادرة على مسايرة إيقاعات ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية، بسبب من جهة القيود التي فرضتها الحرب المفتعلة بين روسيا وأوكرانيا، ومن جهة أخرى بسبب اعتمادها الكلي على سياسة الاستيراد لاعتقادها الخاطئ أن تكاليف الاستيراد أقل من تكلفة الانتاج المحلي إن على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد. فكيف يعقل أن نجد بلدا نفطيا مثل العراق، يعاني من أزمة الغذاء، فاحتياطاته من مادة القمح لا تكفي سوى لمدة شهر أو شهور، في ظل سياسة النفط مقابل الغذاء، وقس على ذلك، فالغالبية العظمى من الدول العربية على الخصوص تعتمد على الاستيراد بالرغم من مالها من مؤهلات طبيعية وجغرافية تجعلها في غنى عن سياسة الاستيراد، بل وتحقق اكتفاءها الذاتي وأمنها الغذائي.

لقد أمست قضية الأمن الغذائي العالمي تشغل حيزا واسعا من الأخبار الدولية، بل واهتمام جل الفاعلين والمهتمين الاقتصاديين، بل وحتى الأكاديميين.... وجل هذه الاهتمامات تصب جلها في سؤال واحد إلى أين يتجه العالم اليوم؟

دواعي اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع " **تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على الأمن الغذائي العالمي** "، **ضمن المحور الرابع: " تداعيات اختلال الأمن الغذائي العالمي، من خلال نماذج "، لأشغال وفعاليات المؤتمر الدولي: " الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب** "، لم ولن يكون اعتباطيا، بل تمليه أسباب موضوعية، وأخرى ذاتية:

الأسباب الموضوعية: فتتمثل في وجود أزمة اقتصادية عالمية خانقة، نتيجة التضخم، وارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية بشكل صاروخي، نتيجة لعوامل سياسية محضة، بات على إثرها الأمن الغذائي العالمي مهددا، وملفا أكثر تعقيدا وتشابكا، بل وأصبحت معه الأوضاع الاجتماعية الداخلية لغالبية الدول في حالة حرجة، قد تنفجر بين عشية وضحاها، نظرا لافتقار حكوماتها، لأية استراتيجيات وقائية، خاصة في ظل اقتصاداتها الهشة. مما يحتم علينا كمتابعين للشأن الدولي العام متابعة ما يحدث من تطورات، وإعطاء تحليلات لما يحصل داخل الكواليس، حتى يتسنى لنا تحديد مخارج هذه الأزمة العالمية ولما لا اعطاء بدائل استراتيجية للتحكم فيها.

الأسباب الذاتية: اهتمامنا المتزايد بالشأن العام الدولي، والعلاقات الدولية، يجعلنا من المتتبعين كأكاديميين لمختلف المستجدات التي تطرأ على الساحة الدولية، وبالتالي تكوين تصورات عامة عن مألات ومستقبل قضية الأمن الغذائي العالمي، ومعرفة الأبعاد الجيواستراتيجية والجيوسياسية للقوى الدولية الفاعلة والمتصارعة التي تقف وراء هذه الأزمة. كما يمكن اعتبار طبيعة هذا الموضوع تعد استكمالا للمواضيع التي تمت مناقشتها في المؤتمرات الأخيرة التي عقدها المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية / المانيا – برلين، وعلى رأسها مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية إستشرافية –.

أهداف الدراسة:

اعتمادا على ما سبق، تهدف الدراسة إلى إلقاء نظرة تحليلية لخلفيات الموقف الروسي من اجتياحه لأوكرانيا، وتداعيات وانعكاسات هذه الحرب على الأمن الغذائي العالمي، مع تسليط الضوء على الأبعاد الاستراتيجية والسياسية لهذا التحرك للدب الروسي، وانعكاساته على الصعيد الخارجي الدولي والإقليمي المرتبط بهذه الأزمة. لا سيما وأن النظرة الروسية لحل المشاكل التي يتخبط فيها النظام العالمي الحالي مغايرة تماما لما تريده بقية الأطراف الدولية.**إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية:**

بناء على ما سبق يمكننا طرح سؤال عريض ومشروع، ألا وهو: **ماهي تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على الأمن الغذائي العالمي؟** وللإجابة عن هذه الإشكالية أقاربها بتساؤلات عدة:

- ✓ كيف استطاعت روسيا تحقيق أمنها الغذائي؟

- ✓ ما حقيقة افتعال الحرب الروسية ضد أوكرانيا، تؤكد وبالملموس رغبة روسيا البوتينية تحجيم التدخلات الغربية والتحكم في الأمن الغذائي للدول؟
- ✓ ما النتائج المترتبة عن هذه الحرب؟
- ✓ ما هي ردود الفعل الدولية والإقليمية حول الأمن الغذائي العالمي؟
- ✓ ما مدى تأثر الأمن الغذائي لبقية الشعوب خاصة العربية منها بأزمة الأمن الغذائي العالمي؟

فرضية الدراسة:

تسعى فرضية الدراسة هاته، إلى التأكد من صحة الفرض القائل أن الحرب الروسية الأوكرانية غيرت المعادلة وعرت الواقع العالمي الدولي الهش، وكشفت بالملموس وبما لا يدعو مجالا للشك أن التفوق العسكري لوحده ليس عامل حسم، في غياب عوامل أخرى يمكنها قلب موازين القوة ورسم ملامح المشهد النظام العالمي الجديد، بل وحتى التحكم فيه. والحال هنا قضية الأمن الغذائي كقوة اقتصادية وأحد العوامل الجيوسياسية تتحدد معها نفوذ الدولة، وسيادتها.

تعريف المفاهيم والمصطلحات:

تتضمن هذه الدراسة جملة من المصطلحات التي ينبغي الوقوف عندها:

منظمة الأغذية والزراعة : تعرف بالإنجليزية "Food and Agriculture Organization "، كما تعرف باسم **فاو** نسبة إلى الاختصار بالإنجليزية FAO، وهي منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع في العالم (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2022).

تقوم الفاو بخدمة الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. تعمل منظمة الأغذية والزراعة منتدى محايدا، حيث تتقابل الأمم كلها على أساس الند للند لمفاوضة الاتفاقيات وسياسات المناقشة. وتعتبر الفاو أيضا مصدرا للمعرفة والمعلومات الدقيقة، وتقوم بمساعدة البلدان النامية والبلدان في مرحلة التطور على تطوير وتحسين ممارسات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، كافلة بذلك التغذية الجيدة والأمن الغذائي للجميع.

تم تأسيس منظمة الأغذية والزراعة في 16 أكتوبر عام 1945 في مدينة كيبك، كندا . في عام 1951 تم نقل المقر الرئيسي للمنظمة من واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة، إلى روما، إيطاليا .حتى الثامن من أغسطس 2013، ويبلغ عدد أعضاء المنظمة 194دولة، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي" منظمة عضو"، وأيضا جزر فارو وتوكيلاو " أعضاء منتسبين" (صندوق النقد العربي، 2009).

الأمن الغذائي: يعبر مصطلح الأمن الغذائي المطلق عن إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ويؤخذ على هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية... (بشار، 2022).

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. (الثنيان، 1990، ص. ص. 19، 42)

وبناء على هذا التعريف، فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني أو البلدان المعنية بميزة نسبية على بلدان أخرى، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين. (سيد، 2009)

ويعتبر المفهوم أعلاه بشقيه مفهوما تقليديا بدائيا، فهو يعتمد على فكرة معالجة الأزمة أي أنه يعتبر سياسة ردود أفعال.

أما مفهوم الفاو :فيعرف الأمن الغذائي على أنه " توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من اجل حياة صحية ونشطة "، وعند هذا الحد نستنتج ضرورة توفر البعد النوعي في الغذاء إلى جانب الكمي مع اشارة الى الاستمرارية، التي تعني الاستدامة وهذا يعني أن القضية ليست ردود أفعال تجاه أزمة. ويحدد في هذا التعريف أربع ركائز للأمن الغذائي، وهي:

- ✓ إمكانية الحصول مادياً واقتصادياً واجتماعياً على الأغذية.
- ✓ توافر الأغذية.
- ✓ جودة المنتجات من الناحيتين الصحية والغذائية.
- ✓ الانتظام في إمكانية الحصول على الأغذية وتوافرها على مدار السنة وجودتها.

ومن منظور استراتيجي، نشير إلى أنه لا بد من نظرة إلى البنية التحتية اللازمة للأمن الغذائي بشكل كلي، فالعملية لا تتوقف عند إنتاج الغذاء فحسب، بل تتعداها إلى إجراء المعالجات الضرورية، ومرونة التعامل مع حجوم الإنتاج عبر عملية التخزين، وايجاد مرونة عالية لعملية التسويق.

ويمر ذلك عبر سيرورة منهجية، إذ تعد الزراعة والثروة الحيوانية ركيزة أساسيَّة في المرحلة الأولى، وهي تتطلب الإنتاج الواسع الذي يضمن الوفرة، مع التحسين الدائم النوعية والكمية، إضافة إلى إيجاد عملية تشابكية بين الزراعة والصناعات الغذائية، مع الإشارة إلى أن فاعلية هذه المرحلة تتناسب عكسيا مع نسبة الإعتماد على الواردات.

أما المرحلة الثانية والمهمة جدا للتعامل مع الانتاج في المرحلة الأولى، إذ لا بد من طاقة تخزين ملائمة مرنة لها قدرة استيعاب، خصوصا المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة والبطاطا والتمور بالنسبة للجزائر التي تحتاج إلى تقنيات تخزين متطورة (المخلاقي، 2008)

وأخيرا مرحلة التوزيع والوصول الى المستهلك عبر التسويق وهي عملية مترابطة بالبعد المكاني وأساليب النقل وطرق عرض السلع.

الاكتفاء الذاتي: الاكتفاء الذاتي الغذائي يعني القدرة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية محليا. كما يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي "بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا " (ولد عبد الدايم، 2010)

إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها:

- ✓ الطابع الأيديولوجي لهذا المفهوم.
- ✓ نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي.
- ✓ إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا.
- ✓ مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم.

فمفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل يعتبر مفهوما عاما وغير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد، كما أنه في بعض الأحيان يحمل شحنة أيديولوجية (عبد السلام، 1998)

ويتعلق التحفظ الثاني بنسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى؟ فلابد من ربط هذا بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات أو المجتمع موضع الدراسة. كما يعتبر التحفظ الثالث أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا نبيلا، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات. وقد يقرر أحد الأقطار المضي في تحقيق هذا الهدف، إلا أن ذلك يكلفه تضحيات اقتصادية واجتماعية باهظة إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطية.

أما التحفظ الأخير فيتعلق بمدى العقلانية في القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ الموارد الزراعية محدودة وقطاع الزراعة هش لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية، مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد. كما أنه في ظل العولمة الاقتصادية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فإن معيار الإختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة الأفضل بغض النظر أو دون تمييز بين إنتاج محلي أو إنتاج خارجي. وهناك اعتبار ثالث يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين لدرجة يصعب معها أن تنتج كلها محليا (الراوي، 1993)

ورغم وجاهة التحفظات حول مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل فإن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خيارا إستراتيجيا يجب على الدول العربية عدم التنازل عنه مهما كلف من ثمن. ونجد على المستوى العالمي أمثلة حية في التضحية الاقتصادية في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأساسية، كما هو الحال في سياسة زراعة الأرز وزراعة القمح في المملكة العربية السعودية (منتدى الفكر العربي، 1986).

وعلى العموم فإن الباحثين الاقتصاديين يعتبرون أنه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري فإن مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل مفهوم طوباوي، بل مرفوض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع

العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى. لذا فإن معظم الدارسين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الغذائي الكامل لخلوه من أي شحنة دلالية أيديولوجية.

- **التبعية الغذائية:** هناك تعريفات عدة تناولت التبعية الغذائية. نتطرق إلى بعض منها وما يلائم الدراسة التي نحن بصددها. فقد عرفها بعضهم على أنها " انقياد الفرد أو الجماعة لسلطة خارجية. وفي مجال الغذاء فإن التبعية الغذائية ما هي إلا انقياد الدول للسوق العالمية الغذائية، وقبول ما تمليه عليها من شروط " (صليبا، 1982 ص. 338)

وعرفها البعض الآخر بأنها " اعتماد الوطن العربي اعتمادا كبيرا على العالم الخارجي، خصوصا العالم الرأسمالي المتقدم للحصول على احتياجاته من السلع الغذائية، وبشكل رئيسي الحبوب والقمح، مقابل ما تخصصه في المنتجات الزراعية وتصديرها. (عبد اللطيف، 2005)

كما عرفت أيضا بأنها " تعني انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي في تأمين الغذاء وتزايد الاعتماد على الخرج لتأمينه " (الفرجاني، 2007)

ووفقا لما سبق فإننا نرى بأنها: " حالة من العجز الغذائي الذي لا يعوض من خلال المصادر الداخلية، مما يجعل البلدان في حالة الطلب عليه من الخارج للوفاء بحاجة السكان من الخارج ".

- **الأمن القومي:** هناك تعريفات عدة تناولت الأمن القومي، فقد عرف بأنه " تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أطراف دول العالم، وتقرير آليات وقواعد العمل المشترك، بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاضطرابات، وتصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين دول ومؤسسات وهيئات النظام الدولي، وما يتطلبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين مختلف الوحدات. (العاني، 1992)

ويعرف أيضا بأنه " قدرة الدولة في الدفاع عن أمنها الغذائي والطاقوي، وحماية منجزاتها، وقيمها من التهديدات الموجهة إليها " (أخميس، 2009، ص.125)

كما عرف أيضا بأنه: " سيادة الدولة / الأمة على أرضها وثرواتها الوطنية، وتوفير حالة من الإطمئنان لأفراد المجتمع أمام التهديد الخارجي والداخلي ". (الشوك، 2010)

ومما سبق فإننا نرى بأنه: " كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار والأمان والرفاهية والحفاظ على سيادة الدول، وعلى الموروثات الثقافية والفكرية والحضارية، والوقوف بوجه أي عدوان داخلي كان أم خارجي، وهو لا يشمل الجانب العسكري التقليدي فقط، وإنما يشمل الجوانب كلها: السياسي والاقتصادي والثقافي أيضا ".

- **التداعيات والإنعكاسات:** وهو في منظورنا الأثر، بمعنى ما تتركه التحديات العالمية من سلبيات تقع على النظام الدولي، والإقليمي، والعربي، وهذه السلبيات والإنعكاسلت تتمحور في عدة أشكال تهدف إلى خلخلة النظام العالمي وبعده الإقليمي العربي، وتوسيع الهوة بين مكوناته، وتسريب ما يوهنه من خلال تلك التداعيات السلبية التي تحدثها التحديات التي تحف به (صالح، 1993، ص.98)

لذا فالأثر أو التداعيات كما نراهما في هذا التوجه: "ما هو إلا النتائج التي تحدثها التحديات والأزمات الناتجة عن أزمة الأمن الغذائي العالمي، وعن التبعية الغذائية كسلاح جيو استراتيجي ودبلوماسي من أجل السيطرة على الإقتصاد العالمي، في ظل الصراع الكلاسيكي القائم بين روسيا وأمريكا من أجل قيادة النظام العالمي الجديد، الذي يعرف إنتقالية كبرى قد تكون الإنتقالية الخامسة.

المنهج المعتمد:

تعتمد الدراسة على المقترب الجيوسياسي والجيواستراتيجي للكشف عن كيفية توظيف روسيا لثرواتها الطبيعية، التي تنعكس على نموها الاقتصادي في فرض نفوذها السياسي في النظام العالمي الجديد، كما تعتمد الدراسة أيضا على نموذج دافيد إيستون في تحليل الظواهر والنظم السياسية (بنموسى، 2014، ص.101، 107) (يعتبر النظام السياسي عند إيستون علبة سوداء تتفاعل بشكل ميكانيكي مع مجموع قوى المجتمع في نظام سيبيرنتيكي أي آلي الدفع)–، ويتعلق الأمر بالمدخلات (بنموسى، 2014، ص.101، 207) (المدخلات تمكن من معرفة الأحداث والظروف التي تحيط بالظاهرة، والمتمثلة في الحرب الروسية الأوكرانية والمتمثلة في المرتكزات الاستراتيجية الروسية في سياستها الخارجية، وكذا الحرب الروسية الأوكرانية، والمخرجات–(بنموسى، 2014) (المخرجات هي ردود الفعل التي تصدر عند تحليل الظاهرة المدروسة. لأن المطالب تستدعي من النظام أجوبة وأعمال، إما لتلبيتها وإما لتلبية بعضها، ومعرفة مآلاتها المستقبلية، أي ما صاحب الحرب من تداعيات وانعكاسات على الأمن الغذائي والاقتصادي العالميين) –، والمتمثلة في تداعيات هذه الحرب على الأمن الغذائي العالمي للدول، وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي. ولغرض جعل الدراسة أكثر صلة بالواقع ونابعة منه، تم ربطها بدراسة المستجدات العالمية التي تطرأ على الساحة الدولية تجاه قضية الأمن الغذائي، مستخدما في ذلك المنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة وتفسيرها بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى الأهداف المتوخاة من هذا البحث.

خطة وتصميم الدراسة:

بالنسبة لتصميم الدراسة، والذي يجب الإلمام به بشكل يفي بتحقيق أهداف الدراسة، ويقود إلى الجواب على عناصر الإشكالية الأساسية، نرى أن نتناوله من خلال محاور أساسية في محاولة منا للإجابة عن مختلف التساؤلات المتفرعة عن الإشكالية الرئيسية، وعليه جاءت هذه المحاور على النحو الآتي:

أولا: المرتكزات الاستراتيجية الروسية في سياستها الداخلية والخارجية.

ثانيا: الأبعاد الجيوستراتيجية والجيوسياسية لاجتياح أوكرانيا من طرف الدب الروسي.

ثالثا: تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا، وانعكاساته على الأمن الغذائي العالمي.

رابعا: أزمة الأمن الغذائي العالمي في دول العالم النامي: قضية اعتبارات سياسية واجتماعية.

خامسا: التبعية الغذائية وسلاح الغذاء في الاستراتيجية الروسية.

سادسا: دبلوماسية الأمن الغذائي الروسي: حرب باردة من نوع جديد.

سابعا: أية استراتيجية للقضاء على أزمة الأمن الغذائي العالمي، أو على الأقل التخفيف من حدتها؟

أولا: المرتكزات الاستراتيجية الروسية في سياستها الداخلية والخارجية.

ترتكز سياسة الأمن القومي الروسي على أساس وثيقتين هما: وثيقة مفهوم الأمن القومي، ووثيقة مفهوم السياسة الخارجية لروسيا، ومن أبرز القضايا التي اهتمت بها هاتان الوثيقتان هي قضية الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي والطاقوي في بعديهما النسبي والمطلق (الأمارة، 2016، ص.30)

وتنطلق الرؤية الروسية لخصائص الأمن الغذائي الحديث منذ سنة 2010، بعد أن وقع الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف في 1 فبراير 2010 قرارا يتعلق بمنهج البلاد في قضية الأمن الغذائي، بهدف ضمان امدادات غذائية يمكن الاعتماد عليها، وتطوير المنشآت الزراعية والمصائد الداخلية والاستجابة السريعة للتهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه استقرار سوق الغذاء والمشاركة بفعالية في التعاون الدولي في مجال الامن الغذائي، (صحيفة الشعب اليومية الصينية، 2010).

ويتضمن المنهج الروسي الذي يهدف لصيانة الأمن الغذائي بالبلاد أن يكون هناك استقرار في الانتاج الغذائي الداخلي من خلال ضمان الاحتياطيات والمخزونات الضرورية، وألا يكون نصيب المنتجات المحلية بالسوق الروسي أقل من 85 في المائة.

كما تضمن المنهج الجديد أيضا مطالبة بالتنبؤ المبكر والرصد والحد من أي تهديدات خارجية كانت أو داخلية تواجه الأمن الغذائي الروسي. خاصة تلك التهديدات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعتبرها روسيا أنها تتبنى استراتيجية الفوضى الخلاقة لزعزعة استقرارها منذ ثمانينيات القرن المنصرم (Dmitry, 2015).

وبما أن التوجهات الاستراتيجية لأي دولة لا تأتي من فراغ، بل انعكاسا لواقعها السياسي والأمني والاقتصادي، فإن هذا هو ترجمة عملية لواقع الحال في مواقف روسيا تجاه الخارج. فقد حددت الاستراتيجية العسكرية الروسية، والمكان الذي تقاتل فيه القوات العسكرية الروسية، والجهة التي تقاتلها، وكيفية مقاتلتها.

كما أكدت هذه الاستراتيجية أن أي خطر يمس المصالح العليا الروسية، أو الأمن الروسي سواء الغذائي، الأمني، الاقتصادي، أو الطاقي سيتم إيقافه وبحزم شديد (Gregor, 2015)

واتساقا مع عنوان الدراسة، فإن الاستراتيجية الروسية على:

- **الصعيد الداخلي**: استندت في طياتها إلى حقبة بوتينية مغايرة، تقوم على استعادة دورها كقوة عالمية، بعد عقد من الفوضى السياسية والاقتصادية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي. وأصبح فلاديمير بوتين الشخصية المهيمنة في روسيا منذ انتخابه سنة 2000. (المري، 2017، ص.22،21)، حيث اعتمد هذا الأخير في السنوات الأخيرة، خاصة فترة أزمة كورنا وما قبلها، على استراتيجية تهدف إلى دعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات

الاقتصادية والسياسية، وتقوية قدراتها الاستراتيجية. إذ أحكم سيطرته على ثروات روسيا من النفط والغاز والقمح، حيث تزامن ذلك مع ارتفاع أسعار هذه المواد في السوق العالمي، مما أدى إلى انتعاش الاقتصاد الروسي، وارتفاع مستوى معيشة الفرد، الأمر الذي زاد من شعبية بوتين داخليا بشكل غير مسبوق، خاصة في في ظل سياسة الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب تجاه السياسات الاقتصادية العالمية التي وصفها البنك الدولي " بالاجراءات الانتقامية "، لما لها من نتائج مستقبلية وخيمة، والتي رجح البنك الدولي من خلالها تراجع النمو العالمي بسببها إلى 2.7 بالمائة، لا سيما في حال اتساع النزعة الحمائية في دول أخرى، وهو الأمر الذي كانت روسيا تعمل على ترتيب بيتها الداخلي بسياسات أمنية خاصة على مستوى الأمن الغذائي والطاقي (World Bank Group, 2016).

- **الصعيد الخارجي:** حددت هذه الاستراتيجية على أساس فهم واقعي للمصالح الوطنية الروسية في الشرق الأوسط، والمتمثلة بالدعوة إلى تعميق التعاون مع هذه الدول، بناء على المصالح المشتركة، والمتمثلة بوقف الاضطرابات ومحاولة ضمان الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها، قبل أن يزعزع استقرار روسيا وجيرانها، مع تأمين احتياجاتهم الغذائية خاصة من مادة القمح الروسي عن طريق الرفع من صادراتها من المنتجات الغذائية (Malashenko, 2013). زد على ذلك أن روسيا ترى أن مصير النظام التجاري والاقتصادي خاصة على مستوى الأمن الغذائي العالمي، مرهون بما ستشهده السنوات القليلة المقبلة فيما يتعلق بالسياسات الحمائية، وما إذا استمرت موجتها في الاتساع أم لا، مع الأخذ في الاعتبار أن السياسات الحمائية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، ليست إلا جزءا يسيرا من المنحى الصاعد للحماية الأمنية الغذائية،التجارية، الطاقية،... وبصفة عامة الاقتصادية، منذ ما يقرب من عقدين، وبالتالي ما ستشهده السنوات المقبلة، هو محصلة للتفاعل بين عدد من المتغيرات الدولية، التي ستؤدي لا محالة إلى حدوث أزمات اقتصادية عالمية جديدة، وتنامي حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العالم في شتى المجالات والميادين. (صلاح، 2017)،

إن الدب الروسي طالما كان يتخذ سياسة الحذر من أمريكا وباقي حلفائها في حلف الناتو، على اعتبار أن الغرب بسياساته الاقتصادية، لم يكن الهدف من ورائها سوى نهج أسلوب " **إفقار الجار Thy Neighbor Beggar** " (Central Bank European, 2009).

وفي هذا الصدد يمكن رصد العديد من الوقائع والأحداث التاريخية الدالة على ذلك، إذ نجد على سبيل المثال لا الحصر أن هناك دولا مثل فينيزويلا، والبرازيل، تقدمتا بشكوى إلى منظمة التجارة العالمية، بخصوص القيود الأمريكية المفروضة على البنزين المستورد، حيث كانت تجبر المستوردين على استيفاء الشروط التي تضعها " الوكالة الأمريكية لحماية البيئة "، وفق " قوانين الهواء النقي " الأمريكية، والتس قال عنها البلدان إنها لا تتوافق مع المادة 11 من الباب الرابع للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " الجات "، وهو ما كان صحيحا بالفعل وأيدته لجنة المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية أنذاك، وقالت " إن اللوائح الأمريكية تمثل انتهاكا للقوانين الدولية، ولا يمكن تبريرها استنادا لقواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة بإجراءات المحافظة على الموارد الطبيعية. (ندوبويسي مارسيلنس نوارو، 2010، ص.15)

وبالتالي يمكن القول أن روسيا لم تكن بمعزل تام عما يجري من أحداث عالمية، مما جعلها أكثر انفتاحا وارتباطا بالاقتصاد العالمي، وفي نفس الوقت أكثر انخراطا في الانعزالية الإيجابية (زروق، 2011، ص.6). بل وأكثر نزوعا نحو حماية إقتصادها، وتحقيق الرفاهية والعيش الكريم لمواطنيها، وذلك بتحقيق أمنها الطاقي والغذائي، بل والتحكم في أسعارهما بعد اجتياحها العسكري لأوكرانيا.

ثانيا: الأبعاد الجيوستراتيجية والجيوسياسية لاجتياح أوكرانيا من طرف الدب الروسي.

لقد تبنت روسيا سياسة تكتيكية ذات منحى تصاعدي تدريجي، تقوم على أساس التدخل المباشر والمواجهة سياسيا وعسكريا، ضد أوكرانيا متخذة في ذلك دريعة الحفاظ على أمنها القومي.

إن المجازفة الروسية لاجتياح أوكرانيا، والدخول طرفا فاعلا ومباشرا في حرب بالوكالة، التي تلعب فيه أوكرانيا دور الكومبارس نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوربيين، لم يأت من فراغ، وإنما أملته أبعاد جيوستراتيجية وجيوسياسية، بناء على رؤية روسية حذرة ومترابطة تقوم على أساس استغلال نقاط الضعف والفوضى (arabic.rt.com، 2015) لدى خصومها الكلاسكيين، لتعزيز وجودها الاستراتيجي في المناطق التي ترى روسيا أنها تعزز ثقلها وتعطيها المنافذ الحيوية التي تفتقدها، وتصحح الواقع الجغرافي والسياسي الذي نشأ بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. فابتدأت بتدخلها المباشر في دعم استقلال الأقاليم الموالية لها في كل من أوسيتيا الجنوبية، وأبخازيا في جورجيا بوابة حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى، مرورا بدعم الانفصاليين في أوكرانيا، وإعلان استقلال القرم بمنطقة البحر الأسود، وصولا إلى تعزيز تواجدها على البحر الأبيض المتوسط من خلال تكثيف وجودها العسكري بميناء طرطوس، فضلا عن القاعدة الجوية في اللاذقية في إطار التعاون مع النظام السوري بدعوى مكافحة الإرهاب (الأمارة، 2016).

وفي 26 دجنبر 2014، شهدت القدرات العسكرية الروسية تطورا ملحوظا، ازداد وضوحا مع تصديق بوتين على وثيقة مراجعة العقيدة العسكرية الروسية، والتي تقوم على أساس توجهات عامة وكبرى لمرحلة جديدة من السياسة الخارجية والدفاعية الروسية، حيث يشير النص الجديد إلى أن تزايد القوة العسكرية لحلف الناتو بالحديقة الخلفية لروسيا يعد أحد الأخطار الرئيسية التي تهدد روسيا الاتحادية (المري، 2017، ص. 21، 22).

إضافة إلى القلق الروسي من التبني المستمر للحلف لما تعتبره روسيا " وظائف على نطاق عالمي "، يتم تنفيذها، وترى روسيا فيه انتهاكا صارخا للقانون الدولي، من جانب آخر فإن اقتراب البنى التحتية العسكرية للدول الأعضاء في الناتو من الحدود الروسية من الأمور المقلقة لموسكو.

وقد ازدادت هذه الرؤية الروسية الجديدة والموجهة نحو الغرب في زاوية إعادة الصراع معه من جديد خاصة عندما يتعلق الأمر بدول الجوار الروسي، والتي اعتبرتها العقيدة العسكرية الروسية أحد أهم مصادر التهديد التي تطال المصالح الروسية وأمنها القومي بصورة مباشرة، والذي اعتبرته هذه العقيدة البوتينية الجديدة من مبررات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، خاصة في حالة انتهاك الحقوق المدنية للأقليات الروسية في دول الكومنولث، أو دخول

تلك الدول في ترتيبات أمنية مع دول أخرى أجنبية. وهو الأمر الذي تأكد بعد إعلان أوكرانيا عن نيتها ورغبتها في الانضمام إلى حلف الناتو.

مما أدى إلى إعلان بداية الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022، حيث بدأت الحملة بعد حشد عسكري طويل، والاعتراف الروسي بجمهورية دونيتسك الشعبية المعلَنة من جانب واحد، وجمهورية لوغانسك الشعبية، أعقبها دخول القوات المسلحة الروسية إلى منطقة دونباس في شرق أوكرانيا في 21 فبراير 2022.

وهي النقطة التي أفاضت الكأس، لتستغل روسيا ورقة أوكرانيا كبعد استراتيجي، الغاية منه ليس الحرب بمفهومها التقليدي، فحسب وإنما خنق الاقتصاد العالمي تدريجيا، الشيء الذي سيسفر عن عدة تداعيات وعلى رأسها أزمة اللاجئين الأوكرانيين، وانعكاسات على الاقتصاد العالمي، وفي مقدمة هذه الانعكاسات " أزمة الأمن الغذائي العالمي.

ثالثا: تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا، وانعكاساته على الأمن الغذائي العالمي.

ما إن دقت طبول الحرب، وأطلقت أولى القذائف، واجتاح الروس أوكرانيا، وحاصرت روسيا جميع موانئ أوكرانيا المطلة على البحر الأسود، وهي الطريقة الرئيسية لتصدير أوكرانيا الغذاء إلى بقية العالم، ولا شيء يتحرك عبر تلك المنافذ، ولا تستطيع روابط السكك الحديدية والطرق المؤدية إلى أوروبا نقل كل الإنتاج في أوكرانيا، هذا هو قطع الإمدادات الحالية، كما يمكن أن تقلل الحرب نفسها من زراعة المحاصيل المستقبلية بنسبة 10% إلى 35%، وفقا للتقديرات، حتى بدأ المجتمع الدولي في مواجهة التداعيات في شكل تحديات مستجدة ومن أبرزها:

- **المشاكل الكلاسيكية المعتادة**، ألا وهي أزمة اللاجئين الفارين أثناء النزاعات المسلحة، بالرغم من كون أن النظام الدولي الحالي لم ينصف منذ انتقالياته الأربعة (بنموسى، 2017)، هذه الفئات من المهاجرين والنازحين واللاجئين أيا كانت تسميتهم، بالرغم من كون أن القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان في شموليتهما وعالميتهما وكونيتهما، يضمنون الملاذ الآمن لهذه الفئات والعيش الكريم إلى حين استقرار الأوضاع، والعودة طواعية إلى أوطانهم. وفي هذا الصدد تحمل روسيا الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها مسؤولية أزمة اللاجئين الأوكرانيين، بسبب سياساتهم غير المدروسة، والدفع بأوكرانيا إلى حرب بالوكالة، والتي أدت إلى زعزعت الأمن والاستقرار بالمنطقة، إذ أكد الرئيس الروسي بوتين بالقول: " أن أزمة اللاجئين الأوكرانيين كانت متوقعة، لقد حذرنا مرارا من قضايا واسعة النطاق قد تظهر في حال استمرار شركائنا الغربيين باتباع سياساتهم الخارجية التي قلت دائما إنها خاطئة، ولا سيما ما يمارسونه حتى الآن في بعض مناطق العالم الإسلامي، وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من سياسات فرض القيم الغربية متغافلين الخصائص التاريخية والدينية والقومية والثقافية لتلك المناطق، وهو ما أدى إلى انتشار الفكر المتطرف المفضي إلى زعزعة قاعدة الثقافة العالمية من خلال تدمير الصروح الأثرية والثقافية، ولكن عندما يقترب مثل هذا الفكر الغربي الشوفيني النزعة من أمننا القومي فالأمور تصبح محسومة سلفا " (arabic.rt.com، 2015).
- **الأزمة الغذائية العالمية:** تسببت الحرب الدائرة حالياً في حدوث أزمة في سلاسل الإمداد التي كانت متضررة بالفعل من الإغلاق العام جراء جائحة كورونا خلال العامين الماضيين، ما أثر في قدرة العالم على إطعام 7.9 مليار شخص، حيث يعد القضاء على الجوع ثاني أهداف التنمية المستدامة السابعة عشر التي حددتها "الأمم المتحدة"، والتي

يجب تحقيقها بحلول عام 2030، إلا أن تحقيق هذا الهدف يزداد صعوبة. إذ أظهرت تقديرات الأمم المتحدة أن عدد يتراوح بين 720 مليونًا و811 مليون شخص في العالم عانوا من الجوع في 2020، بمعدل شخص واحد من بين كل 10 أشخاص (الموقع الإلكتروني العين الإخبارية، 2022).

وتتأثر بعض المناطق أكثر من غيرها، إذ أشار تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2021 إلى أن نحو شخص من بين خمسة أشخاص في أفريقيا (21% من السكان) عانى من الجوع في 2020، أي أكثر من ضعف النسبة في أي منطقة أخرى، ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على سبيل المثال واجه واحد من بين 10 أشخاص الجوع في 2020.

ويؤثر سوء التغذية من ناحية أخرى على نمو الأطفال، ففي عام 2020 عانى نحو 22% من الأطفال تحت سن الخامسة (أكثر من 149 مليون طفل) من التقزم، وتواجد نحو ثلاثة أرباع أولئك الأطفال الذين يعانون من التقزم في منطقتين، وهما وسط وجنوب آسيا (بنسبة 37%)، وأفريقيا جنوب الصحراء (بنسبة 37%).

- **تأثير الحرب على الأمن الغذائي العالمي:** بعد مرور أكثر من 5 أشهر على الغزو الروسي لأوكرانيا، لا تلوح في الأفق نهاية للصراع، الذي هز العالم بأكمله، وتسبب في صدمات تضخمية باتت تأكل دخول أغلب سكان العالم. وبصرف النظر عن المعاناة الهائلة التي سببها العدوان الروسي على أوكرانيا، فإن الحرب لها أيضاً تداعيات كبيرة في جميع أنحاء العالم، وخاصة على الأمن الغذائي العالمي.

إذ من جانبه، حذر رئيس برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، ديفيد بيزلي، مؤخراً من أن الحرب تخلق أزمة غذائية " تتجاوز أي شيء رأيناه منذ الحرب العالمية الثانية "، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وربما نقص حاد لسلع أساسية في العديد من البلدان التي تعتمد على الصادرات من روسيا أو أوكرانيا. واستناداً إلى بيانات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو"، والتي جمعتها شركة"Statista" ، فإن أوكرانيا وروسيا منتجان رئيسيان للقمح والشعير والذرة، حيث يمثلان متوسط حصة (مجمعة) من 27 و23 و15% من الصادرات العالمية بين عامي 2016 و2020 على التوالي. كما تمثل الدولتان نحو 12% من صادرات بذور اللفت عالمياً، و10% من بذور دوّار الشمس. وحتى برنامج الغذاء العالمي نفسه يحصل على 50% من إمدادات الحبوب من منطقة أوكرانيا وروسيا ويواجه الآن زيادات كبيرة في التكلفة في جهوده لمكافحة حالات الطوارئ الغذائية في جميع أنحاء العالم (العربية.نت، 2022).

وقال بيزلي: "الحرب كارثة أتت على رأس كارثة أخرى"، في إشارة إلى التأثير المدمر لوباء " كوفيد- 19 " على معدلات الجوع في العالم.

ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة، قفز عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد من 135 مليوناً إلى 276 مليوناً منذ عام 2019 - وهذا لا يأخذ حتى الصراع في أوكرانيا في الاعتبار. وفي المجموع، يواجه أكثر من 800 مليون شخص شبح الجوع في جميع أنحاء العالم، بينما يتأرجح 44 مليون شخص في 38 دولة من حافة المجاعة، وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي (موقع مودرن دبلوماسي، 2022).

- **وقف الامدادات الزراعية من الأسمدة:** وهي مشكلة أخرى، لأن روسيا هي أكبر مصدر للأسمدة النيتروجينية، وأوقفت الحكومة الروسية الصادرات، وتعد روسيا وبيلاروسيا -وهما الحليفان الوثيقان- منتجين رئيسيين للبوتاس، وهو مكون رئيسي في العديد من الأسمدة، وتؤثر العقوبات على إمدادات البوتاس من كلا البلدين (الجزيرة.نت، 2022). كما ارتفعت التكلفة العالمية للأسمدة بنسبة 230%، مما ينذر بارتفاع أسعار المواد الغذائية في المستقبل، أو انخفاض الغلة من قبل المزارعين الذين يقللون من استخدام الأسمدة.

إن الصدمة الاقتصادية من الحرب الروسية على أوكرانيا ستنتشر على نطاق أوسع وأعمق مع تذبذب الاقتصاد الأوكراني والعقوبات التي تخنق الصادرات الروسية والبيلاروسية (ريك نيومان، 2022).

- **أزمة الشحن والنقل تشل الاقتصاد العالمي:** إذا كانت جائحة "كوفيد-19" قد تسببت في تعقيد الممرات البحرية في العالم، فإن النزعة العسكرية الروسية الآن تسببت في تعقيدات إضافية، فحوالي 11% من القوى العاملة في مجال الشحن البحري العالمي من روسيا، و4% من أوكرانيا.

وقد تتسبب العقوبات والالتزامات المحتملة في زمن الحرب في نقص العمال وتفاقم ازدحام الموانئ في بعض المناطق، وجزء كبير من البحر الأسود محظور على الشحن التجاري، وبالنظر إلى الحصار الروسي لأوكرانيا وإحجام شركات التأمين عن كتابة سياسات للطرق في أي مكان بالقرب من منطقة حرب؛ لا تزال خطوط الشحن تشحن البضائع غير الخاضعة للعقوبات داخل وخارج روسيا للوفاء بالعقود، لكن معظمها يشير إلى أنها ستتوقف عن الشحن بمجرد انتهاء صلاحية العقود، وسيؤدي ذلك إلى الإضرار بروسيا، لكنه سيسبب اضطرابات في أماكن أخرى أيضا (موقع مودرن دبلوماسي، 2022).

ومن الواضح أن نتائج حرب روسيا في أوكرانيا لا يمكن التنبؤ بها، ويمكن أن تنتهي بشكل غير متوقع إذا أطاح شخص ما ببوتين أو حققت أوكرانيا سلسلة من النجاحات في ساحة المعركة التي تبدو بعيدة المنال في الوقت الحالي. وفي يوم من الأيام، قد تتمتع الأسواق بارتفاع هائل مع اقتراب طريق السلام، ولكن حتى ذلك الحين، من المرجح أن تنتشر الأضرار الجانبية في الاقتصاد العالمي مع استمرار القتال. وبهذه الطريقة، فإن حرب بوتين ضد أوكرانيا هي حرب ضد عالمية باردة من نوع جديد تجاه الكثير من دول العالم.

- **خفض توقعات النمو العالمي:** في هذا الصدد تؤكد المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، أن الحرب في أوكرانيا والعقوبات الهائلة على روسيا تسببت في انكماش التجارة العالمية، ورفعت بشدة أسعار الغذاء والطاقة، وستجبر الصندوق على خفض توقعاته للنمو العالمي في الشهور المقبلة.

وبالفعل خفض الصندوق توقعاته الاقتصادية للولايات المتحدة والصين والاقتصاد العالمي إجمالا في يناير/كانون الثاني الماضي، مشيرا إلى مخاطر مرتبطة بجائحة كوفيد-19 وزيادة التضخم واضطرابات الإمدادات وتشديد السياسة النقدية الأميركية.

كما أنه من المتوقع أن يسجل نمو الاقتصاد العالمي 4.4% هذا العام بانخفاض 0.5 نقطة مئوية. وأكدت جورجيفا بالقول " إن العقوبات التي لم يسبق لها مثيل والمفروضة على روسيا بسبب حربها على أوكرانيا تسببت في

انكماش مفاجئ للاقتصاد الروسي، وإن الدولة ستواجه "ركودا عميقا" هذا العام. وأضافت أن تخلف روسيا عن سداد ديونها لم يعد يعتبر "مستبعدا."

وفي مقابلة منفصلة مع شبكة "سي إن بي سي (CNBC) " قالت جورجيفا إن الصندوق ما زال يتوقع أن يظل الاقتصاد العالمي في مسار إيجابي، لكن مدة الحرب ستلعب دورا شديد الأهمية في تحديد النمو ومستقبل التعاون متعدد الأطراف، وأضافت أنها تتوقع أن يكون لتراكم الضغوط على روسيا لإنهاء الحرب الروسية على أوكرانيا تداعيات على الاقتصادات في أنحاء العالم، بما في ذلك الصين.

كما ذكرت أن زيادة التضخم الناتجة عن الحرب تعني أن تشديد السياسة النقدية الراهن في الكثير من البلدان سيكون " أسرع وأكبر" من المتوقع، وأنه ستكون له تداعيات خطيرة أيضا على بلدان أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وبعض بلدان الشرق الأوسط، والكثير من البلدان في أفريقيا كمصر، تونس، ليبيا، الجزائر، والمغرب، بالإضافة إلى دول الجنوب... (عربي بوست.نت، 2022).

- **ارتفاع أسعار الطاقة:** تعد روسيا ثالث أكبر منتج للنفط والغاز الطبيعي في العالم، وتحاول العديد من الدول تقييد أو وقف مشتريات الطاقة الروسية وحرمان موسكو من عائدات الطاقة التي تشتد الحاجة إليها، وفي ظل أفضل السيناريوهات، قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة أسعار البنزين في الولايات المتحدة فوق 5 دولارات للغالون في المتوسط، وكان ارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا، التي تعتمد بشكل أكبر على الطاقة الروسية، أكثر حدة، ولا يزال من الممكن حدوث صدمة طاقة كاملة، مع ارتفاع الأسعار بشكل دراماتيكي، أما بالنسبة لباقي دول العالم خاصة التي تعتمد على سياسة الاستيراد، سيكون من الصعوبة بمكان عليها أن تجاري الارتفاعات المهولة لأسعار الطاقة في العالم، والتي ستنعكس بالضرورة على الأمن الغذائي لهذه الدول، وبالتالي سيكون الأمن الغذائي العالمي يعيش أحلك أيامه في ظل استمرار الأوضاع الحالية، والتي لا تبشر بالخير، لأن هذه الزيادات سوف تنعكس مباشرة على جيوب المواطنين، مما سيؤدي إلى ضرب القدرة الشرائية، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما يساهم في ازدياد التضخم عالميا، الأمر الذي ينذر بكارثة على مستوى الأمن الغذائي العالمي.(DW.COM, 2022)
- **زعزعة استقرار باقي دول العالم:** إذا كانت الدول المتقدمة ستكون قادرة على استيعاب ارتفاع الأسعار وإيجاد حلول بديلة، مثل مصادر جديدة للأغذية المطلوبة، فإن الدول النامية فسوف تعاني أكثر، بسبب عدم توفرها على استراتيجية وطنية لتحقيق أمنها الغذائي، نظرا لكونها أصبحت دول مستوردة تعتمد على سياسة الاستيراد مقابل الغذاء، فلا هي حققت اكتفاء ذاتيا، ولا هي استوردت ما يكفي في مخازنها لمواجهة هذه الكارثة التي قد تطول، إذا لم تستحضر الدول الفاعلة في السياسية العالمية لفكرة الضمير الإنساني ومبدأ الإنسانية، والجلوس على طاولة المفاوضات للخروج من هذه الأزمة التي سوف تأتي على الأخضر واليابس.

وقد لا تمانع روسيا في أن تتسبب وحشيتها في أوكرانيا في حدوث صعوبات في جميع أنحاء العالم، وقال روديغر فون فريتش - الذي قضى عقدا من الزمن سفيرا لألمانيا في بولندا ثم روسيا - لمجلة "دير شبيغل" (Der Spiegel) الألمانية مؤخرا إن "حسابات بوتين هي أنه بعد انهيار إمدادات الحبوب، سوف يفر الأشخاص الجائعون من هذه المناطق ويحاولون الوصول إلى أوروبا، إنه يريد زعزعة استقرار أوروبا بتدفقات جديدة من اللاجئين وتكثيف الضغط

السياسي حتى تتخلى الدول الغربية عن موقفها المتشدد ضد روسيا، هذه هي حربه الهجينة الجديدة " (الجزيرة.نت، 2022).

وسيكون ذلك مماثلا للاستراتيجية التي اتبعتها روسيا بعد دعمها للحكومة السورية في الحرب الأهلية هناك، والتي أدت إلى فرار أكثر من 13 مليون لاجئ إلى أوروبا وأماكن أخرى.

رابعا: أزمة الأمن الغذائي العالمي في دول العالم النامي: قضية اعتبارات سياسية واجتماعية.

في عدد كبير من الدول التي تعاني من مشاكل التغذية، يمكن ملاحظة بأن ثلث سكان البوادي على الأقل، لا يملك أصلا أراضي فلاحية، وهناك ثلث ثان يعيش بصعوبة على مساحة لا تكاد تصل في أحسن حالها إلى الهكتار الواحد (Banque Mondiale, 1974). وبالموازاة مع هذا، ترتفع وتتضخم نسبة البطالة في العالم الثالث / النامي، في البوادي كما في الحواضر. وعلى ما يبدو هذه الملايين من اليد العاملة مرشحة حتما لتجرع كأس المجاعة وسوء التغذية. عوض بحث حكوماتهم عن الأسباب الاقتصادية والسياسية، التي تتسبب في ذلك، وبالتالي اعداد استراتيجيات على المديين القصير والبعيد لتحقيق أمنهم الغذائي(ILD, 1977) . لأنه وببساطة فإن تحقيق الأمن الغذائي لأي دولة كانت ليست بالضرورة مسألة علمية، تكنولوجية، أو حتى مسألة تنظيم. إنها بالضرورة مسألة سياسية، ومن وجهة نظرنا معنوية، لا يمكن بأية حال من الأحوال اعتبارها مسألة صدقة، بل هي مسألة عدالة اجتماعية، على المستوى الداخلي، كما هي على المستوى العالمي .(George, 1989)

إن أي تحليل حول أزمة الأمن الغذائي العالمي، التي يمكن أن تِدي إلى آفة المجاعة بالنسبة لدول القرن الأفريقي، وجب أن يطرح تساؤلات مشروعة حول معرفة، ليس فقط لماذا فقراء العالم هم الأكثر عرضة لثورة الجياع، بل وكذلك من يقرر؟ وعلى أساس ماذا يقرر؟ ومن يقتسم المسؤولية؟ بل لماذا هناك فكرة الأمن والخوف من المستقبل؟ من يقرر الرقم الذي يشكل تجاوزا في النسبة الطبيعية أو العادية لعدد سكان العالم؟ لماذا جائحة كورونا / كوفيد 19؟.... (Susan George, Comment meurt l'autre moitié du monde, 1978)لا شك أن كل هذه الأسئلة وأخرى يتم الجواب عليها انطلاقا من من فكرة مفادها أن الثروات الموجودة، بما فيها المواد الغذائية يجب أن تتوازن مع عدد المستهلكين ...!!

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح حقيقة، أين يوجد موطن عدم التوازن حاليا؟ في الحقيقة تستهلك الدول الغنية، والتي لا تشكل الربع من سكان العالم، ما بين ثلثي وثلاثة أرباع المنتوج العالمي، بما في ذلك المواد الغذائية، وعلى سبيل المثال، تستهلك حيوانات هذه الدول لوحدها ثلث الحبوب المنتجة على المستوى العالمي وهي نسبة تطرح أكثر من علامة استفهام (National Academy of Sciences, 1977). وإذا كانت هناك فوارق صارخة بين الدول الغنية والدول الفقيرة في مجال الاستهلاك، فالواقع أن هذه الفوارق تبدو أفظع في الدول النامية، بين أغنيائها وفقرائها.

إن أزمة الأمن الغذائي العالمي في الوقت الحاضر هي اعتراف بأن هذه الفوارق المتعددة تغذي مشكل المجاعة أو شبح ثورة الجياع، والتي تستدعي استحضار الضمائر الحية لأطراف المجتمع الدولي، من أجل عقد المناظرات والمؤتمرات

الدولية وحضور الحكومات المعنية من أجل العمل على القضاء على هذه الفوارق والأوضاع المأساوية. من أجل تنمية اقتصادية وتحقيق أمنها الغذائي الذي يعتبر أمنا قوميا بالدرجة الأولى. (الركراكي، 1997)

غير أنه وفي حقيقة الأمر، وبالنسبة لدول الشرق الأوسط والدول العربية وسعيها المتوحش في امتلاك الأسلحة، والسباق نحو التسلح عوض القيام بالتنمية الحقيقية المستدامة، وفق نماذج تنموية تضع في أولويتها الأولى تحقيق الأمنين الغذائي والطاقوي، يشرح بما فيه الكفاية أنه كلما ازداد عدد المفتقرين وتجويع الجائعين في أي دولة، إلا وازداد معه القمع، وهذا ما يشرح أيضا كون أن جزء من الاعتمادات الكبيرة المخصصة من صفقات شراء الأسلحة يخصص إلى مشتريات مرتبطة بقمع الثورات الداخلية(Klare, 1979)

خامسا: التبعية الغذائية وسلاح الغذاء في الاستراتيجية الروسية.

لعل فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات الحديثة العهد بالاستقلال من أهم الأسباب التي عمقت مشكل التبعية الغذائية في دول الجنوب. ويمكن رصد هذه التبعية الغذائية على مستوى التبادل اللامتكافئ، وعلى مستوى التبعية النقدية للمؤسسات البنكية العالمية.

وفي هذا الصدد يمكن اعتبار ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات كإحدى القنوات التي تؤطر لهذه التبعية في مجال الغذاء. وتبرز قوة هذه الشركات في مجال الغذاء في حجم المبيعات السنوية للشركات العشر الأكبر في العالم، حيث بلغت 104 مليار دولار في بداية الثمانينات، في حين بلغت القيمة الإجمالية لصادرات دول العالم الثالث من الغذاء 55 مليار دولار في نفس الحقبة (الأتربي، 1985، ص. 108) واليوم وبعد جائحة كورونا وفي خضم الصراع الروسي الأوكراني، في محاولة روسية لإحكام قبضتها على الاقتصاد العالمي بعد إصابته بالشلل، تضاعفت تلك الأرقام وفق متتالية هندسية، أدت إلى تغلغل سياسة تلك الشركات في اقتصادات الدول النامية، وسيطرت على نسبة صادرات السلع خاصة مجال السلع الزراعية والغذائية بنسبة 90 بالمائة، مما أدى إلى تراجع المنتوج الفلاحي بمعظم الدول العربية والإفريقية، بل وحتى الآسيوية منها، الأمر الذي أدى إلى تطوير مضطرد لمستوى التبادل الدولي، حيث أصبحت الدول السالفة الذكر تعتمد بشكل شبه أوتوماتيكي على الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، في اقتناء هذه المواد، خاصة بعد تغلغل الدب الروسي بدوره في السياسة الاقتصادية لدول العالم، خاصة مادتي القمح والذرة، حيث يتم بيعها في البداية بأثمان منخفضة، وبعد أن تتولد وضعية التبعية لها في الاستيراد، يتم الرفع التدريجي للأسعار، والتي تزداد ارتفاعا وفقا لما شهده ويشهده العالم من صراعات اقتصادية متوحشة تؤدي حتما لمضاعفات سياسية اقتصادية.

ولعل خير مثال على ذلك لهذه التبعية الاقتصادية والعجز الغذائي، المثال السوداني، حيث كان يعتقد أن هذا البلد كان سوف يشكل مخزون العالم العربي الغذائي...لو استغلت أراضيه الشاسعة التي تغمرها مياه النيل، بطريقة جيدة، والحالة أن السودان أصبح في فترات متتالية، مهددا بالمجاعة نفسه (الركراكي، 1997).

وإلى جانب التبعية الغذائية، تبرز مسألة خطيرة أخرى، تكمن في استعمال الغذاء كسلاح من قبل الدول المصدرة، في مواجهة الدول النامية، حيث تحولت مسألة الغذاء إلى سلاح سياسي حقيقي تواجه به الشعوب، ويتم

إخضاعها لسياسة الدول المالكة للثروة الغذائية (Bensalah, 1989). ولعل المثال الأعمق هنا هي التداعيات والانعكاسات التي سببتها الحرب المفتعلة – من وجهة نظرنا طبعا – بين روسيا وأوكرانيا، والتي كانت أسبابها الخفية والتي أصبحت معلنة بعد مرور الأيام تتمثل في خنق الاقتصاد العالمي، وخلق أزمة أمن غذائي عالمي ببعديه النسبي والمطلق. كما أنه ومن بين الأمثلة الحية على ذلك، الوضعية الغذائية المأساوية التي يعاني منها شعب العراق بأكمله جراء تبعات الحصار اللاإنساني المضروب عليه من طرف الأمم المتحدة، بل في واقع الحال من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها، بعد غزو العراق للكويت، والمساومات اللاأخلاقية والغير قانونية من وجهة نظر القانون الدولي العام والميثاق الدولي للأمم المتحدة، الممارسة عليه في إطار ما سمي بصفقة النفط مقابل الغذاء، والمتخذة بتوصية رقم 986 لمجلس الأمن (Bessis S, 1981). وبالرغم من مرور 31 سنة من تلك الأحداث لا زال العراق يعاني من ويلات جائحة كورونا، ومن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، حيث أن مخزونه الحالي من القمح يكفيه لمدة شهر حسب تصريحات الحكومة العراقية. وإلى جانب العراق هناك مجموعة من الدول العربية التي تعاني الأمرين في مواجهة أزمة الأمن الغذائي لديها، كلبنان، مصر، الجزائر، تونس، لبيا، المغرب، وقس على ذلك...، فارتفاع أسعار مستويات الطاقة العالمي انعكس مباشرة على الأمن الغذائي العالمي، لهذا لا يمكن الفصل بين الأمن الغذائي والأمن الطاقي لارتباطهما الطبيعي ببعضهما، مما يمكن معه القول أن الصراعات القادمة هي صراعات من جيل جديد، صراعات استراتيجيات، وثقافات وحضارات، من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي بمختلف أبعاده.

واليوم وفي ظل الأزمة العالمية التي أصابت الأمن الغذائي العالمي، يكون النظام الروسي اختار نفسه وقف صادرات بلاده من العديد من أنواع الحبوب، وكذلك الأسمدة بسبب الحرب، أو يقوم بالتصدير لمن يعتبرهم "دولاً صديقة ". وهو ما يزيد من تفاقم الوضع، كما يبين ذلك أن الرئيس بوتين واعي تمام الوعي بأن عدوانه يهدد العالم بالمجاعة. لهذا فقرار إستخدام الغذاء كسلاح هو قرار موسكو -وموسكو وحدها، يهدف إلى إجبار المجتمع الدولي على قبول غزو واحتلال أوكرانيا. لكن الأمن الغذائي والتغذية حق للجميع، ولا ينبغي استخدام الجوع كسلاح، وفق للقوانين والمواثيق والاعلانات القانونية الدولية (بعثة الاتحاد الأوربي بالمغرب، 2022).

سادسا: دبلوماسية الأمن الغذائي الروسي: حرب باردة من نوع جديد.

بات من الواضح أن روسيا غير راضية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، إزاء أهداف روسيا على الصعيد العالمي، وقد أكدت روسيا على تصريح زعيمها بوتين في أكثر من مرة وفي أكثر من محفل رفضه المطلق للقطبية الدولية الواحدة وللانفراد الأمريكي بتقرير مصير العالم. وهو ما يعتبر تحول جدري في سياسة موسكو ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، لكن الواضح أن السياسة الروسية لم تكن بالضرورة أن ترتهن إلى العودة إلى أجواء الحرب الباردة وإلى سباق التسلح، بين موسكو وواشنطن، بل هناك تصورا جديدا مختلفا تقدمه روسيا بنمط جديد لهذه الحرب، بشكل يجعلها حاضرة دوما في التفاعلات الدولية، من خلال السير بخطى ثابتة، ولو بطيئة، لاستعادة بعض مناطق النفوذ التي فقدتها موسكو عقب سقوط الاتحاد السوفياتي (المري، 2017).

لقد أعادت روسيا كما أشرنا في بداية المحور الأول صياغة السياسة الخارجية الروسية بما يخدم أهداف المرحلة المقبلة، ومن ثم أحدثت تغيرات جوهرية في سياستها الداخلية والخارجية، بحيث تخدم مصالحها وتتفق مع الوضع العالمي الجديد، بالاعتماد على عدة دوائر متداخلة تتماشى مع مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي، وفي كل هذه الدوائر كان الهدف الأسمى هو تحقيق الاستراتيجية الأمنية على كافة المستويات والأصعدة وفي مقدمتها الأمن الغذائي واكتفاؤها المحلي من الغذاء، على المدى البعيد وفقا لأهداف موضوعة سلفا بدقة متناهية تتمثل في:

- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، واتباع خطة استراتيجية تقضي إلى استرداد مكانة روسيا التي افتقدتها، وانهاء الانفراد الأمريكي بإحلال التعددية القطبية على نحو يتناسب أكثر واتجاهات العالم الجديد، باستخدام دبلوماسية الغذاء والطاقة بدل التدخل العسكري التقليدي.
- بناء علاقات شراكات وتعاون استراتيجي دبلوماسي مع كل من الصين والهند، وإلى استثمار ميراث الاتحاد السوفياتي المنهار، وما بناه من علاقات اقتصادية في مناطق مثل الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، لمواجهة المد الغربي بقيادة أمريكا وحلفائها من القارة العجوز.
- إقامة نظام إقليمي جديد يشكل بديلا عن الاتحاد السوفياتي تحت مسمى الاتحاد الروسي أو الأوراسي، يقوم على أساس الأمن القومي الروسي بالدرجة الأولى والقائم على إحكام روسيا أو الاتحاد الروسي قبضته على الاقتصاد العالمي والتحكم فيه.
- تعزيز إقامة النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفياتي السابق، وتعزيز العلاقات مع دول كومنولث، الدول المستقلة، والاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة عن طريق دبلوماسية السياسة المحايدة للدول.
- من ناحية أخرى، ترتبط روسيا بمصالح استراتيجية وحقيقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فإن التعامل مع الخلافات بصورة غير مباشرة، وأقرب إلى صيغة الاحتواء والتسوية بما يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومي، أصبحت الطريقة الأكثر فاعلية والأكثر اتباعا من قبل روسيا.
- التشبث بالعقيدة العسكرية القائمة على عقيدة المواجهة والهجوم الاستفزازي في نفس الوقت ضد الغرب، وتبدو فيها الرغبة الروسية على تأكيد المكانة الروسية الجديدة، وما تتطلع إليه موسكو من دور فاعل على الصعيدين الدولي والإقليمي.

سابعا: أية استراتيجية للقضاء على أزمة الأمن الغذائي العالمي، أو على الأقل التخفيف من حدتها؟

الحل لهذه الأزمة الحالية هو بالتالي بسيط: يجب على روسيا توقيف حربها الوحشية الشوفينية على أوكرانيا، والعودة إلى طاولة المفاوضات (بعثة الاتحاد الأوربي بالمغرب، 2022)، وجعل قضية الأمن الغذائي العالمي على رأس القضايا المطروحة على الأجندات الراهنة المعبر عنها بقائمة الاعمال الجديد والقضايا ذات الصبغة الاستعجالية للمجتمع الدولي قبل فوات الأوان (بنموسى، 2017، ص. ص.64،72). فتجنب الأزمة لا يمكن أن يكون إلا من خلال

ممارسة جميع أنواع التأثير الدبلوماسي على روسيا وفقا للشرعية الدولية. وفي هذا الصدد، نذكر بالدور الفعال للدول العربية كلها مجتمعة في هذا الجانب. ويجب على الرئيس بوتين وضع حد لحربه العدوانية ولتدمير وعرقلة إيصال المواد الغذائية الأساسية من أجل تجنب الجوع في العالم.

وهذا يستدعي ما لا يقل عن استجابة موحدة من جانب المجتمع الدولي، الذي تفخر كل دولة عربية بكونها عضواً فيه. وقبل حصول ذلك فالمطلوب على عجل هو:

- تنسيق عالمي لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، مع قيام دول مجموعة السبع وغيرها بدورها. إن مجموعة الدول السبع وغيرها من الدول ذات التفكير المماثل تقف إلى جانب التزامها بدعم البلدان في هذه الأزمة الناتجة عن أي عدوان. وبالتالي يجب أن تعزز الدول من تعاونها لمواجهة هذه الأزمة، من خلال زيادة الدعم لأنشطة برنامج الغذاء العالمي، والآليات الإقليمية والدعم من خلال المساعدة الثنائية والبرامج الوطنية.
- عمل دول العالم بشكل فعال من أجل ضمان التزود بالقمح وباقي المواد الغذائية لشعوبها. وللتصدي لأزمة الغذاء هذه، يجب عقد لقاءات دولية بين العديد من الدول والمنظمات، وخبراء الغذاء والمصدرين والمستوردين على حد سواء من أجل تباحث سبل التوصل لحلول، لكي تظل الأسواق الفلاحية العالمية مفتوحة. مع الاستمرار في تقديم الدعم لأوكرانيا فيما يخص إنتاج وتصدير المواد الغذائية، بهدف التقليل من وقع الأزمة.
- الدعوة إلى ضمان تصدير الحبوب كقضية إنسانية وخلق "ممر إنساني للغذاء" من شأنه أن يسمح بوصول البضائع بسهولة إلى المحتاجين.
- إعادة الدول العربية سواء النامية أو في طريق النمو، إلى اختيار استراتيجيات تطوير المحاصيل الزراعية، وبالتالي الغذائية، الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، عن طريق نهج الزراعات التجارية، وعصرنة سبل ووسائل الإنتاج، والاستفادة من خدمات البحث العلمي وتشجيعه في هذا المجال، من دون إهدار للإمكانات البيئية وتبذير للماء والتربة، وعدم الاستخدام المفرط للمواد الكيماوية...
- لا يمكن لأي دولة أن تكون فعلا مستقلة اقتصاديا، عندما ترتبط بإرادة المستهلكين الأثرياء، في شراء / أو عدم شراء محصولها من المنتجات الغذائية، كما لا يمكنها أن تكون حرة عندما ترتبط بالشركات المتعددة الجنسيات بخصوص تحديد الأسعار والتسويق لمنتوجها الفلاحين او عندما تتعلق بالدول الغنية بخصوص المواد أو المساعدات الغذائية.
- التخلص من النظام الرأسمالي الحالي، الذي يشجع الملكية الخاصة دون أن يأخذ بعين الاعتبار لأية مسؤولية تجاه الذين لا يملكون شيئا. لقد اخفقت الدول ذات الأنظمة الرأسمالية في وضع حد أقصى لتكديس الثروات من طرف فرد، شركة، أو دولة. وعلى النقيض من هذا، فالحد الأدنى – الموت بالجوع – واضح المعالم، وأعين الاقتصاد العالمي، المحكوم بالتنافس والمكسب، لا فائدة من ملايين هؤلاء الجياع. فمن وجهة رأسمالية لا حاجة إلى هؤلاء من أجل الانتاج الغذائي، مادامت الآلات والأسمدة الكيماوية تقوم بنفس الدور. كما أنه ليست هناك حاجة إليهم على مستوى الاستهلاك، مادامت هناك طبقة من المستهلكين الأغنياء، متوفرة على إمكانيات مادية كافية لملء الفراغ

(Ziegler J, Nov 1981). الشيء الذي يضمن مواصلة الربح... ففي نظام غذائي يهدف إلى التقليص من اليد العاملة، لا يشكل الفقراء فيه إلا حاجزا للاقتصاد، وليس تلك الثروة التي يشكلونها داخل نظام غذائي قائم على الاستخدام المكثف لليد العاملة. ويفصل هذا النظام الرأسمالي الحالي العالمي اندثار هؤلاء الناس غير المجدين. تماما كما حصل أثناء جائحة كورونا. وفي الوقت الحاضر، يقوم الموت بالجوع بهذا الدور، ويؤدي إلى هذ الهدف (الركراكي، 1997).

- ولكي تزداد فعالية المنظمات العالمية والحكومات في مجال تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على شبح المجاعة، وجب أن يتلقوا مساعدات معنوية من طرف أولئك الذين هم على علم وإدراك بهذا المشكل. وقد حددت الباحثة George S (الركراكي، 1997)، بضع أهداف رئيسية لمحاولة الخروج من هذه الأزمة العالمية الخانقة نورد منها:

1. محو مديونية دول العالم الثالث، حيث أنه بدون هذه العملية، لا يمكن للدول المهددة بعدم الاستقرار نتيجة لانهيار أمنها الغذائي إن وجد أصلا بسبب المجاعة الاختيار بين الزراعات التجارية، والزراعات الغذائية، وهذا فيما معناه أن الدول الغنية سوف تعوض بنوكها بنفسها، رغم أن هذا الشرط صعب المنال لكنه ضروري وأساسي.
2. تكثيف المساعدات الغذائية، عند الضرورة فقط، حيث أن المساعدات الغذائية الرسمية والمشروطة تقلل من عزم الانتاج المحلي وتحول دون وضع الحكومات لإصلاحات معقولة أو سياسات زراعية حقيقية، لتحقيق الأمن الغذائي.
3. الإصرار على تطبيق الإصلاحات الواردة في إطار اقتراحات النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وهذا لا يعني أنه الحل للقضاء على ما سببته مجتمعة جائحة كوفيد 19، والحرب الروسية الأوكرانية، ولكنه سوف يمكن الحكومات من حسن الاختيار عند وضع برامج منطقية لاقتصادهم.
4. مساعدة المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية التي تشرف على مشاريع مفيدة للفلاحين، والهادفة إلى الرفع من الاكتفاء الذاتي المحلي، حتى تحقق أمنها الغذائي، وتكون المراقبة الشعبية للثروات.
5. تقديم الدعم لمشاريع البحث الزراعي والبيئي الهادفة إلى تطوير الأنظمة المحلية، بعيدا عن حتمية عصرنة وسائل الانتاج.
6. انتقاء التكنولوجيا المتطورة والجديدة، واختيار تلك التي تقدم حلولا ناجعة للمشاكل المحلية، وتحد أو على الأقل تقلص من التبعية.
7. يجب تشجيع كل التدابير الهادفة إلى تطوير الانظمة الغذائية المحلية، والإقليمية، والدولية، رغبة في تحسين الاكتفاء الذاتي، والتقليص من الضغوطات الخارجية والأجنبية.
8. رفض كل ما من شأنه إدماج الأنظمة الغذائية المحلية في إطار أنظمة أوسع وأقوى، مبرمجة من طرف الدول الغنية لخدمة مصالحها القومية والخاصة، ومن أجل ذلك كله يجب احتلال المجالات السياسية بالكفاءات المختصة، وخلق مجلات أخرى للعمل، فأزمة الغذاء لن يقضى عليها إذا لم تعطى الإمكانات للفقراء والضعفاء، وعلى النقيض من ذلك، إذا لم يوضع حد يقلص من قوة الأثرياء.

خاتمة:

إن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على الأمن الغذائي العالمي، ما هي إلا خيط واحد من شبكة علاقات روسية / أمريكية معقدة. وتبقى الخيوط الأكثر تعقيدا هي ملف الجوار الروسي والأزمة مع حلف الشمال الأطلسي الناتو، وصفقات التسليح العسكري مابين روسيا وإيران وملفات الأمن الطاقوي والسلاح النووي والتكنولوجيا.

فما نشاهده اليوم هو الفعل الروسي، ولكن ما زالت ردات أفعال الأطراف الأخرى التي تتعارض وجهات نظرها مع التحركات والأهداف الروسية غير واضحة، باستثناء العقوبات الاقتصادية التي فرضتها على روسيا، والتي لم ولن تكون أبد فعالة، بل على العكس انقلب السحر على الساحر كما يقال وأصبح أميريكا وحلفائها عاجزون أمام سياسة بوتين الباردة في شل الاقتصاد العالمي، وقلب موازين القوى لصالحها باستعمال الأمن الطاقي والأمن الغذائي كسلاحين جديدين بعد السلاح العسكري التقليدي.

إن طموح الدب الروسي اليوم أصبح واضحا، وهو إعادة تشكيل النظام العالمي الجديد بشروط ومقاسات روسية، وفق استراتيجياتها القومية، وبناء على حرب باردة من نوع جديد، وهو الأمر الذي يعني أننا أمام انتقالية جديدة للقانون الدولي، وهي انتقالية تنضاف إلى الإنتقاليات الأربعة التي عرفها النظام العالمي والقانون الدولي الحاليين.

إن النزعة نحو استخدام القوة العسكرية، ومن بعدها الأمن الغذائي والأمن الطاقوي للسيطرة على العالم، باتت أبرز سمة في الصراع الدائر حاليا بأوكرانيا، فلا جهود دبلوماسية ولا استحضار لمبادئ القوانين والأعراف الدولية، ولا تفعيل لمجلس الأمن، ولا تنفيذا لقرارات هيئة الأمم المتحدة، ولا تطبيقا للقوانين والمواثيق والإعلانات الدولية والإقليمية، ولا تحالفات دولية نجحت في تقريب وجهات النظر، أو التنازل عن بعض المطالب من أجل المطلب الأسمى وهو إحلال الأمن والسلم الدوليين، وحفظ كرامة المواطن بصفة عامة، والذي يدفع ثمن هذا الفشل الدبلوماسي الكبير، بسبب هشاشة النظام الدولي الحالي وعدم قدرته على مواجهة مختلف التحديات وتحقيقه للرهانات.

ومما لا يقبل مجالا للشك أن أساس حالة الفوضى واللاسلم واللاأمن الذي يعيشه العالم اليوم، كان ولا يزال كنتيجة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الكلاسيكيين من القارة العجوز من ناحية، وتشتت الموقف العربي، فضلا عن غياب شبه كامل للدبلوماسية الفاعلة والناعمة، والطرائق السلمية لحل النزاعات عبر الجلوس حول طاولة المفاوضات من ناحية أخرى.

لقد أصبح اللجوء إلى القوة العسكرية مسألة كلاسيكية وتقليدية متجاوزة، وإن كانت مطلوبة، فالغاية منها هو الاستعراض والتهديد ليس إلا، ولكن اليوم أصبح مفتاح القوة يبرز في مدى استقلالية اقتصاد الدولة وتحقيقه للأمن الغذائي والأمن الطاقوي، وهما عنصران جديدان أثبتث فعاليتهما في تركيع الدول، وبسط النفوذ، بل أصبحا هما الخيارين المفضلين لدى الأطراف المتصارعة مع غياب الرغبة في مد عمر المفاوضات.

لقد استغلت روسيا " لحظة " من الضعف والتراجع الأمريكي، إن صح التعبير لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وفي المناطق التي تراها روسيا منافذ حيوية واستراتيجية كالقرم وأوكرانيا. والحقيقة لا نعلم ما إذا كان الضعف الأمريكي ضعفا حقيقيا، جاء كنتيجة لتأثر القوات الأمريكية من خوضها حروبا طويلة الأمد خاصة في أفغانستان والعراق، وهذا مايفسر إجلاء الجنود الأمريكيين من غالبية بؤر التوتر، بل وأصبحت ترفض لعب دور الشرطي العالمي

من جديد. أو أن الأمر يتعلق بضعف النفوذ الدبلوماسي خاصة في عهد الرئيسين أوباما وترامب، أو أنها سياسة مقصودة لإغراق العالم في فوضى حقيقية... لاندري خلفياتها الحقيقية. مما أفسح المجال أمام روسيا لتفرض نفسها طرفا في المعادلة، له ثقل على بقية الأطراف المعنية بحل الأزمة الروسية الأوكرانية، التي تبقى مشكلة بدون حل في ظل عدم وجود نهج مشترك حول كيفية حلها. وذلك لوجود عدة أطراف وقوى فاعلة تؤدي دورا بارزا سواء علنا أو في الخفاء.

لقد بدأ هذا الصراع يطول أمده، وكانت له عدة تداعيات انعكست على الحياة العالمية برمتها وفي كل مجالاتها، الأمر الذي أدى إلى تكريس أزمة اللاجئين والنازحين والفارين، -وأيا كانت التسمية - من المناطق التي تعرف نزاعات مسلحة، كما أن استمرار هذه الحرب أدت إلى تعميق أزمة الأمن الغذائي العالمي، وبعدها أزمة الأمن الطاقي، والأمن التجاري...

لامحالة إن استمرت الأوضاع على هذا النحو، فلا شك أن العالم بعد جائحة كوفيد 19، مقبل على آفة المجاعة وثورة الجياع، نتيجة الشلل التام الذي أصبح يهدد الاقتصاد العالمي، جراء الموقف الأمريكي المتدبدب والذي يتأرجح بين الدعم العسكري لأوكرانيا أو الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا وهو أمر نستبعده نظرا للتكلفة الباهضة لحرب عالمية ثالثة جديدة يصعب التكهن بنتائجها نظرا، لما خلفته الحرب العالميتين الأولى والثانية من ويلات، ولأن روسيا بدورها تتحاشى مواجهة أمريكا وحلفائها وتنتهج سياسة الاحتواء والتسوية حفاظا على أمنها القومي ومصالحها، لكنها تنتهج سياسة حرب باردة تستعمل فيهما الغذاء والطاقة من أجل بسط نفوذها، وهذه الرؤية تتفق مع حلفاء روسيا المتمثلين في إيران والصين وبعض الدول العربية.

وفي الختام نود الإجابة عن الإشكالية الكبرى لهذه الدراسة بالقول: أن روسيا قد نجحت حتى اللحظة في معظم أهدافها سواء المعلنة أو الخفية والرامية إلى الاعتراف بمناطق نفوذها الحيوية التي افتقدتها، لتصحح بذلك الواقع الجغرافي والسياسي الذي نشأ في حقبة الاتحاد السوفياتي سابقا. وهو الأمر الذي يعكسه الواقع الحالي اليوم من إعادتها السيطرة على تلك المناطق، بل وتحقيق مكتسبات أمنية، وإحكام قبضتها على ثرواتها من القمح والنفط والغاز، والتحكم في أسعارها دوليا.

وفي الأخير نقول: أن عملية الانتقال السياسي للنظام الدولي الحالي الأحادي القطبية، إلى نظام دولي جديد ذو ثنائية لن يتأتى ويتحقق إلا بالعودة إلى المفاوضات بل ومن خلالها، والأهم من ذلك كله، هو التحرك من أجل إنقاذ الأمن الغذائي العالمي. لكن لا أحد يعلم ما الذي تخفيه الأيام المقبلة، وما إذا كانت هذه التداعيات التي يشهدها العالم اليوم من جراء هذا الصراع بين روسيا وأمريكا ستنتهي عما قريب، وتعود الضمائر الحية لأطراف المجتمع الدولي بكافة شخوصه الدولية، إلى مبادئ القانون الدولي العام واحترام قواعده وأعرافه ومواثيقه وشرعيته الدولية، وجعل مبدأ الإنسانية كمصدر عام للالتزامات الدولية.

قائمة المراجع:

1) أخميس، حنان. (2009). الأمن القومي العربي، تاريخ الاطلاع 2022/07/12: www.google.com

2) الأتربي، محمد صبحي. (نونبر 1985). الملامح الأساسية والاتجاهات العامة للتجارة الدولية في السلع الغذائية "، مجلة المنار

3) الأمارة، لمى مضر. (2016) " الموقف الروسي من الأزمة السورية وانعكاساته الخارجية "، (مركز دراسات الوحدة العربية)، المستقبل العربي، 448

4) بشار، أمين. (2022). الأمن الغذائي...ماذا نعني به؟ ولماذا يعجز العالم عن تحقيقه؟ ضمن مقال منشور بالموقع الإلكتروني سهم نافذة على اقتصاد الجزائر الجديدة، بتاريخ 2022/05/16، تاريخ التصفح 2022/07/12:
https://www.sahm-media.dz/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-

5) بنموسى، جعفر. (2014). " المدخل إلى العلوم السياسية - علم السياسة المعاصر. المغرب: سليكي أخوين.

6) بنموسى، جعفر. (2017). أزمة القانون الدولي في وضع انتقالي -المفاهيم والمصادر–المغرب: سليكي أخوين

7) الثنيان، عبد الله. (1990). الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك. بيروت: دار الفكر المعاصر

8) جاد الله، سيد. (2009). مشكلة الأمن الغذائي في البلاد العربية. القاهرة: جامعة الدول العربية.

9) الراوي، منصور. (1993). الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه. شؤون عربية، 75

10) الركراكي، سعد. (1997). العلاقات الدولية -الميراث والرهان. المغرب: المطبعة والوراقة الوطنية

11) زروقي، جمال الدين. (2011). الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتهما على اقتصادات الدول العربية "، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية

12) الشوك، رباب علي جميل أمين. (2010). التبعية الغذائية والأمن القومي العربي – الأسباب والآثار. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط

13) صالح، أبو العطاء رياض. (1993). ديوان العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة لنيل الدكتوراه، منشورة، دار النهضة العربية، القاهرة

14) صلاح، علي. (2017). الحمائية الجديدة: الأشكال التقليدية للسياسات الاقتصادية المقيدة لحرية التجارة في العالم. (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة). مجلة اتجاهات الأحداث، 21، 8 – 19.

15) صليبا، جميل. (2008). " المعجم الفلسفي "، الجزء الأول. بيروت: دار الكتاب اللبناني

16) صندوق النقد الدولي، " آفاق الاقتصاد العالمي " – التعافي يكسب يكسب قوة لكنه يظل متفاوتا –، التقرير السنوي، أبريل 2014، ص 12، موجود على الرابط التالي:

17) صندوق النقد العربي، إحصاءات التجارة الخارجية، عدد 29، 2009.
https ://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2014/pdf/texta.pdf

18) العاني، صلاح نعمان. (1992). الغذاء والنفط والأمن القومي العربي. مجلة اليرموك، 36

19) عبد السلام، محمد السيد. (1998). الأمن الغذائي للوطن العربي. سلسلة عالم المعرفة، 230

20) عبد اللطيف. حمد. (2005)." الاعتماد على الذات والعمل العربي المشترك ". قبرص: درا الشباب للنشر

21) الفرجاني، إبراهيم الطاهر. (2007)، " علاقة الاتحاد الإفريقي بالوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة "، وأطلع عليه بتاريخ 2022/07/12: www.google.com

22) الأتربي، محمد صبحي. (1985). الملامح الأساسية والاتجاهات العامة للتجارة الدولية في السلع الغذائية. مجلة المنار

23) المخلافي، محمد عبد الخالق. (2008)" الإنتاج الغذائي بين التبعية والاكتفاء الذاتي، جامعة قاريونس، ليبيا،

24) المري، عائشة. (2017). كيف تفكر روسيا؟ "، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، مجلة اتجاهات الأحداث، 21

25) منتدى الفكر العربي، الأمن الغذائي العربي، عمان، 1986.

26) الموقع الإلكتروني ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، " مفهوم منظمة الأغذية والزراعة ":
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9

27) ندوبويسي مارسيلنس نوارو، " العلاقات التجارية كعامل مساهم في التعاون السياسي والاجتماعي والثقافي بين الدول "، رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، ورقة عمل مقدمة للاجتماع الثاني لغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي، المنامة، 27 – 28 أكتوبر 2010، ص 41.

28) وانج إي وي. (2017). ترجمة رشا كمال، وشيماء كمال، " الحزام والطريق " – ماذا ستقدم الصين للعالم؟ القاهرة: المجموعة الدولية للنشر والتوزيع

29) ولد عبد الدايم، محمد. (2004)." مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي "، ضمن مقال منشور بالموقع الإلكتروني الجزيرة.نت، تاريخ التصفح 2022/07/12:
https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A

30) الموقع الإلكتروني الجزيرة. نت، " 4 طرق تدمر بها الحرب الروسية على أوكرانيا الاقتصاد العالمي "، (25 ماي، 2022)، تاريخ التصفح 11 يوليوز، 2022، من الجزيرة. نت:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/5/25/4-%D8%B7%D8%B1%D9%82-%D8%AA%D8%AF%D9%85%D8%B1-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A

31) الموقع الإلكتروني العربية. نت، " تأثير حرب أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي.. بالأرقام! "(14 أبريل، 2022). تم الاسترداد من العربية. نت:
https://ara.tv/mdj9z

32) الموقع الإلكتروني العين الإخبارية، " تداعيات الحرب الأوكرانية.. كيف يتحقق الأمن الغذائي العالمي؟ "،(30 مارس، 2022)، تم الاسترداد من العين الإخبارية:

https://al-ain.com/article/ukrainian-war-global-food-security-achieved

33) الموقع الإلكتروني لبعثة الاتحاد الأوربي بالمغرب"متحدون من أجل الأمن الغذائي العالمي"،– أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم– ، برلين،(24 يونيو، 2022)، تم الاسترداد من الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي بالمغرب:

https://www.eeas.europa.eu/delegations/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

34) الموقع الإلكتروني لصحيفة الشعب اليومية الصينية، " روسيا توافق على وثيقة الامن الغذائي "، (2 فبراير، 2010)، تم الاسترداد من صحيفة الشعب اليومية أونلاين:

http://arabic.people.com.cn/31663/6885389.html

المراجع باللغة الأجنبية:

35) arabic.rt.com, Récupéré sur arabic.rt.com, 04 Septembre 2015 : http://arabic.rt.com/tags/assad

36) Banque Mondiale, Réforme agraire, (1974).

37) Bensalah, Alaoui Ali. (1989). " La sécurité Alimentaire Mondiale ", LGDJ

38) Bessis S,. (1981). L'arme Alimentaire, Paris, F.Maspéro

39) Central Bank European, Assessing Global Trends in Protectionism, Monthly Bulletin, (2009).

40) Dmitry, Gorenburg. (2015). Moscow Conference on International Security 2015, Part 5: International Cooperation in Combating Terrorism ", Retrieved from Russiamil, wordpress.com : https://Russiamil.wordpress.com/2015/06/02/moscow-conference-on-international-security-2015-part-5-International-Cooperation-in-Combating-Terrorism

41) DW.COM, " Une conférence internationale à Berlin pour débattre de la lutte contre la crise alimentaire mondiale ", 24/06/2022, Récupéré sur DW.COM, Le 12/07/2022 : https://p.dw.com/p/4DD0N

42) George, Susan. (1978). " Comment meurt l'autre moitié du monde ". Paris : (Laffont, Éd.)

43) George, Susan. (1989). " Famine et pouvoir dans le monde "

44) Gregor, Doug Mac. (2015). Putin Rebuilds Russias Military While Us Strategy Is All Over Map, Retrieved from Breaking Defense:

http://Breakingdefense.Com/2015/07/Putin-Rebuilds-Russias-Military-While-Us-Strategy-Is-All-Over-Map

45) ILD, Pauvreté et dépossession de la Terre en Asie Rurale. (1977).

46) Klare, Michael T. (1979). Le commerce international de la répression

47) Malashenko A,. October, 2013). " Russia and the Arab Spring . Retrieved from: http://Canergieendowment.org/files/russia_arab_spring2013.pdf

48) Modern Diplomacy, " Food insecurity threatens societies: No country is immune ", 21 May 2022, Récupéré sur Modern Diplomacy: https://moderndiplomacy.eu/2022/05/21/food-insecurity-threatens-societies-no-country-is-immune

49) National Academy of Sciences. (1977). " Etude sur l'alimentation mondiale et nutrition ", Waschington

50) World Bank Group. (January, 2016). " Weak Investment in Uncertain Times ", (W. B. Group, Ed.). Retrieved from openknowledge.worldbank.org: http//:openknowledge.worldbank.org/bitstream/hande/10986/25823/9781464810169.pdf

51) Ziegler J, . (1981).Le scandale de la surconsommation de viande dans les pays riches ", Le Monde Diplomatique.

الأمن الغذائي: المفهوم . الأبعاد . المقومات . التحديات . المعوقات . سبل تحقيقه

Food security :Concept - Dimensions - Ingredients - Challenges - Obstacles - Ways to achieve it"

د. عمر حسين الصديق بوشعالة / جامعة طبرق / ليبيا
Dr. Omar Hussein Al-Siddiq Bushalla / University of Tobruk / Libya

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الورقة موضوع مفهوم الأمن الغذائي الذي يعد أحد أهم الآليات التي تعتمدها الدول للتقليل من حدة التبعية الغذائية وآثارها السلبية على النشاط الاقتصادي. وفي هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تبيان مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده ومقوماته وتحدياته، ومعرفة طرق ووسائل تحقيق الأمن الغذائي للدول، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تحقيق الأمن الغذائي في لا يزال متواضع والفجوة الغذائية في الارتفاع، مما يستدعي تكثيف جهود أكبر لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة وتجسيد مقومات الأمن الغذائي .

الكلمات المفتاحية: الأمن غذائي، فجوة الغذائية، توافر الغذاء، أمان الغذاء، تحديات الأمن الغذائي.

Abstract:

This paper deals with the subject of the concept of food security, which is one of the most important mechanisms adopted by countries to reduce the severity of food dependency and its negative effects on economic activity. In this context, this study aims to identify the definition of the concept of food security and its dimensions, components and challenges, and to know the ways and means of achieving food security for countries. sustainable and embodying the components of food security.

Keywords: food security, food gap, food availability, food safety, food security challenges.

مقدمة:

يسود عالم اليوم أزمات تتعاقب على البشرية منها ما تكون على شكل جائحة مثل كورونا وأخواتها، أو ما تكون على شكل حروب مثل حرب روسيا على أوكرانيا، مما تلقي بظلالها على الجميع مسببة بانتشار المجاعة وانعدام الأمن خصوصا في الدول النامية التي يعتمد اقتصادها على الريع النفطي فقط تاركة العمل بالأمن الغذائي خلف ظهرها، الذي أضحى تحقيقه هاجس الأفراد والمجتمعات قبل الدول والمؤسسات؛ لأنه يحقق الاستقرار والسعادة والحياة الطيبة.

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية تحظى بأهمية بالغة على كافة المستويات العالمية والوطنية، وذلك ليس فقط لأن الغذاء حق لكل إنسان وهو جوهر بقاءه، بل لفشل الجهود المبذولة في تجاوز المشكلة الغذائية التي تعاني منها الكثير من الدول، فكان لا بد من توجيه الاهتمام بالتحديات اليومية التي تواجهها ملايين الأسر في جميع أنحاء العالم وهي تحاول التغلب على الجوع والفقر (عبد الغفار، 2021)

كما يعد مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم الغامضة التي ظهرت على إثر أزمة الغذاء العالمية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، ومنذ ذلك الوقت سعت دول العالم وبدون استثناء وبأساليب مختلفة الى تحقيق هذا الهدف عن طريق خططها التنموية أو الزراعية. ولأن مفهومه مبني على افتراضات متنوعة وأبعاد متعددة، وذلك لاتساع

مدلوله وتشعب معانيه، إلا أنه مصطلح يشير باختصار إلى توفر الغذاء للأفراد دون أي نقص فيه، حالا أو مستقبلا، ودون انقطاعه بتغير الظروف والعوامل، ويتحقق الأمن الغذائي عندما يكون الفرد لا يخشى الجوع أو إنه لا يتعرض له.

وإذا ما سعت أي دولة لتحقيق الأمن الغذائي فيجب عليها أولا تحقيق أبعاده، وكلما اختل بعد من أبعاده قلت نسبة الأمن الغذائي، ويكون التحقيق بعدة سبل تنتهجها الدول والمنظمات، وتختلف هذه السبل حسب الحاجة اليها. (الاجودي، 2021م)

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الورقة في محاوله تقديم تصور نظري وتحليل معلوماته لكل ما أتيح للباحث من معلومات حول الأمن الغذائي، وذلك من خلال البحث والكشف عن دورها وأهميتها في تجاوز المشكلة الغذائية التي تعاني منها الكثير من الدول، كذلك تتّضح أهمية الورقة في معرفة الأمن الغذائي وأبعادها، وكذلك معرفة أهم التحديات التي توجه الأمن الغذائي، وسبل تحقيقه في ظل الأزمات والكوارث.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الورقة في الاتي:

1. تقديم قراءة علمية ونظرة واقعية معتدلة، ودراسة أكاديمية جادة لهذا الموضوع بعيداً عن التطرف والارتجال.
2. معرفة تعريفات ومفهوم الأمن الغذائي.
3. تبيان مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده ومقوماته وتحدياته.
4. معرفة قدرة الأمن الغذائي على التأثير في صنع السياسات العامة للدول.
5. معرفة طرق ووسائل تحقيق الأمن الغذائي للدول.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من انتشار وتطور مفهوم الأمن الغذائي في بلداننا العربية ومنها ليبيا، إلاَّ أن السياسات العامة بوصفها ميدانًا علميًّا، لا تحظى بالاهتمام السّياسيّ ولا الحكوميّ الكافي، لأنها من أهم أدوات وآليات مواجهة مشكلات المجتمع؛ وللإجابة عن هذه الإشكالية انطلقنا من فرضية مفادها: "**أن مجال الأمن الغذائي يعني غياب مفهوم واضح لأهميتها، ودورها في تجاوز المشكلة الغذائية التي تعاني منها الكثير من الدول وغياب المعرفة بالتحديات والمعوقات التي تحكمها**" وبناءً على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الورقة في التساؤلات الاتية:

- ✓ ما المقصود بالأمن الغذائي، وما الأسباب الداعية إلى تعاظم الاهتمام بها، وما المرجعية التي تستند اليها؟
- ✓ ما هي المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي؟
- ✓ وما هي أهم مقومات الأمن الغذائي؟

وللإجابة عن الإشكالية السابقة قمنا بتقسيم الورقة إلى ثلاث مباحث وهي: . المبحث الأول" الإطار المفاهيمي لماهية "الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة بها، والمبحث الثاني: أبعاد الأمن الغذائي ومقوماته، والمبحث الثالث: معوقات الأمن الغذائي والتحديات وسبل تحقيقه، ثم خاتمة، والنتائج، والتوصيات.

المبحث الأول" الإطار المفاهيمي لماهية "الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة بها:

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

إن مصطلح الأمن الغذائي كثر استخدامه منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، وأخذ هذا المصطلح عدة اتجاهات منذ أزمة الغذاء العالمي بين عامي 1973م و1974م والتي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الغذاء وانخفاض كبير في المخزون العالمي من الطعام، وتبع ذلك أزمات سياسية دولية جعلت من الغذاء والنفط أهم سلعتين استراتيجيتين في الاقتصاد العالمي، بالتالي أصبح مفهوم الأمن الغذائي ينصب على نشاطين اقتصاديين هما المخزون الاستراتيجي الغذائي للدولة والاكتفاء الذاتي من الطعام، إلاَّ أن كلا المفهومين لا يعنيان الأمن الغذائي ولكن قد يعنيان الإنتاج الغذائي، والفرق بينهما واضح، فالإنتاج الغذائي داخل في عملية تحقيق الأمن الغذائي بمعني آخر أن الإنتاج الغذائي يشكل مشكلة أو عنصراً من عناصر الأمن الغذائي، (موسى، 2006م) لأن الإنتاج الغذائي هو عملية توظيف للموارد توظيفا مباشرا للإنتاج، بينما الأمن الغذائي المطلق هو حالة استقرار غذائي تتضافر فيها جهود الإنتاج الغذائي لكي يكون الجميع في حالة تسمح لهم بالحصول على غذائهم في الوقت المناسب وبالتالي فإن جهود الأمن الغذائي بالإضافة إلى الإنتاج الغذائي يشمل جانب الإنتاج – القدرة الشرائية للأفراد الذين لا ينتجون الغذاء، كما تدخل أيضا فيها حركة التوزيع لسلعة الغذاء وهي سلسلة تحريك السلع من مكان الإنتاج إلى مكان الاستهلاك وتشمل التسويق. من دعامات الأمن الغذائي، استتباب الأمن العام، وأيضا الأمن لدى المنتج والمستهلك، وكذلك أمن وسائل الإنتاج، ومن دعامات الأمن الغذائي كذلك حركة التجارة العالمية والاتصال بالأسواق العالمية وبصفة عامة هناك محوران أساسيان لمفهوم الأمن الغذائي:

المحور الأول-هو كمية ونوع الغذاء المطلوب توفره لتحقيق الأمن الغذائي، **والمحور الثاني**. هو كيفية الحصول على الغذاء سواء من المصادر المحلية أو الأجنبية وضمان تدفقه من تلك المصادر (سلاطنية، 2009، ص.22، 23)

المطلب الثاني: . تعريف الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي

أولا: . تعريفات الأمن الغذائي:

هناك عدة تعاريف للأمن الغذائي حسب نظرة واضعيها إلى مشكلة الأمن الغذائي ويمكن تلخيص هذه التعاريف كما يلي:

تعريف منظمة التغذية والزراعة (FAO):

عرفت منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) " الأمن الغذائي على أنه " توفر الغذاء لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذٍ يلبي احتياجاتهم وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط". (الكبيسي. 2012م، ص 82)

تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD):أعطت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مفهوما للأمن الغذائي يتمثل في " توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الدولة العربية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا والميزة بالنسبة لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية". (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1996، ص.28)

تعريف البنك الدولي:

عرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير الأمن الغذائي على أنه:" إمكانية حصول كل الناس في كل الأوقات على الغذاء الكافي اللازم لنشاطهم وصحتهم ".(ناصر، 2014، ص.49)

تعريف الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية:

هو: "تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبيا في مجال الغذاء حيث يتمكن البلد ومجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها من التلبية محلياً لأكبر قدر ممكن من الحاجات الغذائية لمجموعة المواطنين وذلك دون الحاجة لطلب المعونة أو الاستيراد من الخارج". (الأمانة العامة لاتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة العربية، 1980، ص.339)

المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي :

عرف الفقهاء الأمن الغذائي على أنه " ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتاد الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن، والمستوى المعتاد يحدد على أساس المستوى الاجتماعي ويرتفع المستوى المعتاد من الغذاء ليصل لحد الكماليات". (حركاتي ، 2015م، ص 37)

فعرفة الدكتور السيد "محمد السريتي" في كتابه الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية بأنه: " قدرة المجتمع على توفير الحاجات الغذائية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام ويتم توفير حاجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات، ويمكن استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الحاجات" (السيرتي، 2000، ص.61)

ثانيا: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي :

لا يزال مفهوم الأمن الغذائي يتداخل إلى حد كبير مع طائفة من المفاهيم التي تقترن به أو تتشابه معه مما زاد من صعوبة الباحثين في إيجاد تعريف موحد وملائم. ولهذا سنحاول أن نبين معنى هذه المصطلحات، إثراء للمحتوى

وتجاوزا لمشكل الاختلاط المفاهيمي واللبس الذي قد يقع فيه القارئ في حالة عدم تحديدنا لمعاني هذه المصطلحات القريبة كلها من مفهوم " الأمن الغذائي".

1: . الفجوة الغذائية: مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه من الغذاء، وبالتالي فهو تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا، بل يلجأ ويسعى إلى إشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج.

الفجوة الغذائية= الاستهلاك الغذائي-الإنتاج الغذائي المحلي:

2: . الاكتفاء الذاتي: هناك التباس بين مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، لذا من الضروري التفرقة بين المفهومين. فالاكتفاء الذاتي هو: "قدرة أي بلد على القيام بالحاجات الغذائية الأساسية لكل السكان، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا. بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية. ويقصد بها قدرة الدولة على الاعتماد الكلي على الإمكانيات الخاصة للبلد في إنتاج كل حاجاته الغذائية داخل البلد.

فالاكتفاء الذاتي مفهوم يمكن قياسه، وذلك بنسبة الإنتاج المحلي إلى الاستهلاك الوطني على الشكل التالي :

الاكتفاء الذاتي= الإنتاج الوطني/ المتاح من الغذاء 100x

لذلك يمكن النظر إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي باعتباره أضيق من مفهوم الأمن الغذائي حيث يسعى الأول على عدم اللجوء إلى العالم الخارجي، ومحاولة التخلي عن الاستيراد، بينما يسعى الثاني إلى قياس قدرة الدولة على توفير الغذاء الملائم لمواطنيها، عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد، وهناك أمثلة لهذه الحالات كالهند، واندونيسيا والسعودية، حيث اكتفت بإنتاجها الوطني، خاصة في ميدان الحبوب في الحالة الأولى، واليابان والنرويج مثلا في الحالة الثانية. وبالتالي لا يعتبر الاكتفاء الذاتي ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان، فهو مفهوم سياسي أكثر منه مفهوم اقتصادي. (عميش، 2014، ص.4)

3: أمان الغذاء: تعرف منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء بأنه "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا، موثوقا به، وصحيا، وملائما للاستهلاك الآدمي". (م.السلام، 1998، ص.83)

ويذكرنا علم التسويق "Marketing" في مجال السلع الغذائية أن الاهتمام في المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض. ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية. وحاليا في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء، وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلاعية وما أحدثاه من تخوف عالمي. (عبد الدايم، 2004)

4: . انعدام الأمن الغذائي: الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذّية لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالنشاط والصحة. قد يأتي نتيجة عدم توفر الأغذية أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع غير الملائم أو استخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسر. ويعتبر انعدام الأمن الغذائي إلى جانب تقهقر أوضاع الصحة والإصحاح وممارسات الرعاية والإطعام غير المناسبة، من الأسباب الأساسية للحالات التغذوية السيئة. وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمنا أو موسميا أو انتقاليا (الراوي، 1993، ص.35، 36)

المبحث الثاني: أبعاد الأمن الغذائي ومقوماته

المطلب الأول: أبعاد الأمن الغذائي:

يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي وهي:

أولا: . توافر الأغذية: يؤدي توافر الغذاء دوراً بارزاً على صعيد ضمان الأمن الغذائي، فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لفئة معينة من السكان سواء عن طريق الإنتاج المحلي، أو الاستيراد أو مساعدة غذائية على أساس ثابت. علما أن هذا البعد ليس كافيا لضمان حصول الأشخاص على الأغذية بشكل مناسب. (بن يزة، 2018، ص.14)

ثانيا: . الاستقرار: يجب أن يتم الحصول على غذاء كاف في جميع الأوقات، فقد تم تحديد نوعين من المؤشرات لقياس التعرض للمخاطر التي تهدد الاستقرار ومداها. وتشمل المؤشرات الأساسية للتعرض للمخاطر، المنطقة المجهزة للري مما يوفر مقياسا لمدى التعرض للصدمات المناخية كالجفاف، وحصة الواردات الغذائية من إجمالي صادرات البضائع ما يبرز كفاية احتياطي النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات الغذائية. وثمة مجموعة ثانية من المؤشرات تظهر المخاطر والصدمات التي تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي مثل: تأرجح أسعار الأغذية والمدخلات، والإنتاج والإمدادات. وتغطي مجموعة المؤشرات عددا من إجراءات الاستقرار بما في ذلك مؤشر عدم الاستقرار السياسي. (Walker, 2009 M)

ثالثا: . استخدام الأغذية: يحتوي استخدام الأغذية على بعدين مختلفين؛ الأول يمكن تسجيله من خلال مؤشرات قياسات الجسم البشري التي تتأثر بنقص التغذية والمتاحة على نطاق واسع للأطفال دون سن الخامسة، وهي تتضمن الهزال والتقزم والنقص في الوزن. وتعتبر قياسات الأطفال دون سن الخامسة دلائل تقريبية فعالة للوضع التغذوي لمجمل السكان. ويتم تسجيل البعد الثاني من خلال عدد من المحددات أو مؤشرات المدخلات التي تعكس نوعية الأغذية والتجهيز إلى جانب شروط الصحة والنظافة ما يحدد كيفية استخدام الأغذية المتاحة بشكل فعال. (مكيد و بن عياد، 2017م)(مكيد، وبن عياد، 2017، ص.3)

رابعا: . الحصول على الأغذية: تستند القدرة على الوصول إلى الأغذية على ركيزتين هما :الوصول الاقتصادي والوصول المادي. ويحدد الوصول الاقتصادي من خلال الدخل المتاح وأسعار الأغذية وتوفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه. أما الوصول المادي فيحدد من خلال توافر البنى الأساسية ونوعيتها بما في ذلك الموانئ والطرقات والسكك الحديدية

والاتصالات ومرافق تخزين الأغذية، وغيرها من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق ومداخيل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دور رئيسي في تحديد نتائج الأمن الغذائي. (التل، 2014م)

المطلب الثاني: . مقومات الامن الغذائي

يتأثر الأمن الغذائي لعدد كبير من الأشخاص عبر البلدان بسبب عدة عوامل، إلى جانب الاختلافات في المعايير الاقتصادية، وتتحكم هذه العوامل بشكل مباشر في نوع وكمية الغذاء المنتج، وبسببها يتأثر جانب الأمن الغذائي في العديد من البلدان، مما يؤدي إلى حدوث العديد من الاضطرابات وأحد هذه الاضطرابات يسمى انعدام الأمن الغذائي، فيما يأتي مقومات الأمن الغذائي والعوامل التي تتحكم فيه:

أولا: . الخصائص الجغرافية والبيئية والمناخية للدولة

يرجح الخبراء أن تغير المناخ يؤدي إلى إضعاف التقدم المستمر في مجال الأمن الغذائي العالمي من خلال اضطرابات الإنتاج التي تؤدي إلى قيود التوافر المحلي وزيادة الأسعار، بالإضافة إلى توقف قنوات النقل وتراجع سلامة الأغذية وأسباب أخرى. كما يمكن أن يؤثر تغير المناخ على توافر الغذاء والوصول إليه واستخدامه واستقراره بمرور الوقت، يمكن أن تؤدي القيود في أي وقت إلى انعدام الأمن الغذائي من خلال أنشطة النظام الغذائي بما في ذلك إنتاج الغذاء ونقله وتخزينه. (Andrade, 2022 M)

ثانيا: . توفر الأراضي الزراعية والمراعي

يعتمد الأمن الغذائي إلى حد كبير على الممارسات الزراعية في بلد ما، ويجب الاهتمام بالممارسات الزراعية بشكل أساسي، لذلك فإن برنامج الزراعة والأمن الغذائي موجود لدعم الإنتاج الزراعي للمزارعين، وهذا هو أحد برامج الأمن الغذائي الموجودة لدعم التحسينات الزراعية من خلال تقديم طرق مبتكرة للإنتاج للمزارعين في جميع أنحاء العالم. نظرًا لأن سوء التغذية هو إحدى المشاكل الرئيسية التي تنتج عن المساواة الاقتصادية بين المجتمعات ويتم العمل على هذا البرنامج في إطار ممارسة الأمن الغذائي العالمي ويهدف إلى تحسين تغذية المتضررين (غفصي، 2020، ص.22،23)

ثالثا: . توافر الموارد البشرية والمصادر المائية

الماء هو مفتاح الأمن الغذائي للمحاصيل والماشية، كما تتطلب الزراعة كميات كبيرة من المياه للري وذات نوعية جيدة لعمليات الإنتاج المختلفة. أكدت الزراعة أيضًا مكانتها كأكبر مستخدم للمياه في العالم. ويستحوذ الري الآن على ما يقرب من 70% من جميع المياه العذبة المخصصة للاستخدام البشري. وهنالك ما يكفي من المياه المتاحة للاحتياجات المستقبلية العالمية، لكن تختفي مناطق زراعية كبيرة نتيجة ندرة الماء والتي تؤثر على مليارات الأشخاص وكثير منهم فقراء ومحرومين، لذا يجب عمل تغييرات كبيرة لضمان الاستخدام أفضل للموارد المائية. (المعطي، 2022م)

رابعا: . توفر الثروة الحيوانية والتكنولوجيا الحديثة

التكنولوجيا مطلوبة في تحقيق الأمن الغذائي في كل دولة ويعتمد على الوضع المادي والبنية التحتية والمناخ والثقافة والعمليات الإنتاجية، تضع الدول النامية استراتيجيات للأمن الغذائي باتباع مسار تتخذه البلدان المتقدمة، من إعداد للأرض وإدارة التربة والمياه والتسويق والتوزيع وإنتاج البذور ومكافحة الآفات. من استراتيجيات الأمن الغذائي في الدول النامية أيضاً تقنيات الري الفعالة ومعالجة قيود المياه، كما تقلل تقنيات التخزين والمعالجة في المحاصيل الجذرية من معدلات التلف ما بعد الحصاد، وتعمل بعض التقنيات على تسريع المهام وبتكاليف أقل. (عبد الحكيم، 2005، ص.107)

المبحث الثالث: . معوقات الأمن الغذائي والتحديات وسبل تحقيقه

المطلب الأول: . معوقات الأمن الغذائي

هناك العديد من المعوقات الخاصة بالأمن الغذائي، والتي من أهمها ما يلي:

- ✓ . افتقار الدولة إلى مصادر المياه أو سوء استغلالها والتركيز على الزراعات المروّية بدلاً من الزراعات البعليّة التي تعتمد على مياه الأمطار.
- ✓ . افتقار الدولة لوجود الأراضي الزراعيّة الصالحة للزراعة، أو اعتماد الزراعات فيها على الظروف المناخيّة المُتذبذبة من عامٍ لآخر. (ناصر، 2021)
- ✓ . ارتفاع أعداد السكان بطريقةٍ تفوق متوسط معدلات نموّ الإنتاج الزراعي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تغيير جوهري في توزيع السكان، خاصة مع هجرة الناس من المناطق الريفية إلى المدن، ممّا يُؤدّي إلى تراجع الإنتاج الزراعيّ.
- ✓ . التصحّر واستنزاف الإنسان للأراضي الزراعيّة والزحف العمرانيّ.
- ✓ . تحسن الوضع الاقتصاديّ في البلاد مما يؤدي إلى تغيّر النمط الغذائي للأفراد وقلّة الأفراد العاملين في المجال الزراعي.
- ✓ . افتقار الدولة للانسجام بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي؛ حيث يتمّ التركيز على تطوير القطاع الصناعيّ وزيادة إنتاجيته على حساب القطاع الزراعيّ الذي يتمّ إهماله ممّا يؤدي إلى قلة الإنتاج، على الرغم أنه من الضروري أن تسبق ثورة خضراء الثورة الصناعية، لأن الثورة الخضراء ستزيد من الإنتاج الزراعيّ ممّا يؤدي بشكلٍ تلقائي إلى تطوير الصناعة وإيجاد الطرق لتصريف هذا الإنتاج. (الأزرق، 2019، ص.31)

المطلب الثاني: . تحديات الأمن الغذائي

إن مشكلة تحقيق الغذاء وتأمينه وتوزيعه تعد من أبرز المشاكل التي تواجه دول العالم، فبالإضافة إلى هذه المشكلة الرئيسة، تتعرض هذه الدول إلى العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون قيام الدولة بمهمتها في تحقيق أمنها الغذائي .ولقد ذهب العديد من الدارسين والمختصين الباحثين في الدراسات الأمنية إلى تقسيم التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي إلى تحديات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أولا: - التحديات المباشرة: تواجه الأمن الغذائي مجموعة من التحديات المباشرة والتي يمكن أن نقسمها إلى :

أ. **التحديات الطبيعية** :والتي تشمل:

- ✓ تهديد التصحر للمناطق الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى انتشار الملوحة في الأراضي المروية الذي يؤدي إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية وبالتالي تراجع الإنتاج الزراعي
- ✓ مشكلة الاحتباس الحراري وتغير المناخ التي أثرت على العديد من المحاصيل الزراعية، وتدهور الإنتاج الزراعي العالمي ومشاكل المياه.
- ✓ التأثير السلبي للكوارث الطبيعية كالزلازل على العديد من الأراضي والمناطق الزراعية خاصة في المناطق المعرضة لذلك كآسيا. (علوان، 2021، ص.10)

ب . التحديات الاجتماعية:

- ✓ . التوسع الحضري الكبير الذي رافقته الهجرة من الريف إلى المدينة، وتزايد نسبة المستهلكين إلى المنتجين، والزحف المتزايد للأبنية الإسمنتية على الأراضي الزراعية الخصبة في ضواحي المدن.
- ✓ . تشتت الحيازات الزراعية خاصة في الدول العربية، جراء حقوق الإرث والتملك التي تحرم القطاع الزراعي من مزايا الإنتاج الكبير ومن مزايا التجميع الزراعي. (العيسوي، 2010، ص. 76)

3. **التحديات السياسية والاقتصادية** : وتتمثل في:

- ✓ تباين وضعف الاستراتيجيات والسياسات الموجهة إلى تطوير الأمن الغذائي وتعزيزه داخل الدولة، بالإضافة إلى تعثر الجهود التنسيقية الدولية وفشلها في معظم الحالات.
- ✓ ارتفاع الأسعار العالمية وتبعاتها على بعض الدول، والذي من شأنه أن يؤدي الى صعوبة الحصول على السلع الغذائية الأساسية.
- ✓ تأثير الاضطرابات والتوترات السياسية على موضوع الأمن الغذائي، الذي قد تستخدمه بعض الدول كورقة رابحة للضغط على دول أخرى.
- ✓ احتكار الدول العظمى لمعظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي والذي تستطيع استخدامه كسلاح لخدمة أغراضها متى ما أرادت، لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة. (جدو، 2019، ص.14،15)

ثانيا: التحديات غير المباشرة: هناك مجموعة من العوامل التي تشكل تهديدا غير مباشر للأمن الغذائي والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ. **الانفجار السكاني:** يذهب العديد من الاقتصاديين إلى اعتبار عامل السكان من أبرز العوامل التي تشكل تهديدا للأمن الغذائي، ففي الحقيقة نجد أن عامل السكان لا يشكل تحديا فعليا للأمن الغذائي في أي دولة، ولكن التحدي الحقيقي

والفعلي هو تسيس مشكل الغذاء، حيث نجد أن بإمكان الدول المتقدمة أن تخفف كثيرا أو بالأحرى نهائيا من مشاكل الغذاء ولكنها تأبى فعل ذلك خدمة لمصالحها ونتيجة حسابات استراتيجية معينة. (خلالفة، 2012، ص.2017)

ب . قصور السياسات الاقتصادية والتبعية الاقتصادية :

يشكل هذين العاملين تجديا للأمن الغذائي لاسيما بالنسبة للدول المتخلفة، حيث لازالت معظم هذه الدول تعاني من ربط اقتصاداتها بالغرب، نتيجة لسياسات استعمارية قديمة والتي فرضت على هذه الدول التخصص وتركيز الإنتاج في مواد غذائية دون أخرى تهدف بالأساس إلى تصديرها إلى هذه الدول المتقدمة، والتي في الحقيقة لا تشكل السلع الغذائية الأساسية لغذاء الفرد. كما أن الشركات المتعددة الجنسيات تلعب دورا مهما في تعميق جسور التبعية الاقتصادية من خلال تحويل أسواق الدول المتخلفة إلى أسواق استهلاكية واسعة32. إذا فهذه الدول تجد نفسها دائما عاجزة عن تحقيق أمنها الغذائي الذي يكون تابعا للدول المتقدمة، وبالتالي في حالة حدوث أي أزمة غذاء ستجد هذه الدول نفسها المتضررة الأولى والأكثر، بالرغم من إمكانية خروجها من هذه الحلقة نتيجة توافرها على موارد وإمكانيات هائلة من شأنها أن تحقق لها أمنها الغذائي، لا بل الأكثر من ذلك وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي

ج . أزمة الجوع:

تمثل أزمة الجوع أحد التهديدات الأساسية للعديد من الدول لاسيما الدول المتخلفة، حيث تتجسد مشكلة الجوع في العالم في وجود 800 مليون نسمة في العالم يعانون من الجوع، و1.02مليار شخص يعانون في الوقت الحالي من نقص التغذية ،33حيث يشكل التزايد السكاني مع الضغط على البيئة، واهذار مواردها علاوة على عدم التوزيع رافدا أساسيا لتفاقم هذه الأزمة في العالم. (بشير، 2009، ص. 6)

المطلب الثالث: . سبل تحقيق الأمن الغذائي

يتطلّب تحقيق الأمن الغذائي العمل على محاور عدة ومجالات متنوّعة، وهو عمليّة مستمرة على الدوام، ويتطلب تضافر جهود كل المعنيين، وأهمها:

أولا: الإفادة من التكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي ونقل المعرفة

يفقد العالم 40% من الأغذية المنتجة بسبب الآفات النباتية، لذا باتت الحاجة ملحة لاستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لنشر المعرفة والوعي بين المزارعين في المناطق النائية، فمن الممكن تقديم المشورة الزراعيّة من خلال الرسائل الصوتية عبر الهاتف المحمول، أو أي وسيلة اتصالٍ أخرى متاحة للمزارعين أينما تواجدوا، بالإضافة لتجاوز بعض العقبات كاختلاف اللغات والجهل في ظل وجود عدد قليل من العاملين في مجال الإرشاد الزراعي حول العالم (شادن، 2020)

ثانيا: . تشجيع الشباب على الاندماج في العمل الزراعي

تعاني المناطق الريفية في البلدان النامية من هجرة اليد العاملة نحو المناطق الحضرية بحثا عن فرص عملٍ أفضل، على الرغم من الحاجة للتوسع في الزراعة لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء، إذ تشير التوقعات بأن الطلب العالمي على الغذاء عام 2050م سينمو بنسبة 60% بالاعتماد على الأرقام المسجلة عام 2005م. ومن المفيد دعم الشباب للعمل في مجال الزراعة حتى يصبحوا جزءًا من نظام إنتاج غذائي مستدام لضمان الأمن الغذائي مع مرور الوقت.(Roberts, 1999M)

ثالثا: وقف انتشار الأنواع الغازية

يتكبد الاقتصاد العالمي خسائر هائلة سنويا بسبب الأنواع الغازية، لقدرتها . على اختلاف أنواعها سواء كانت حيوانات أو حشرات أو أعشاب ضارة . على أن تهيمن على مساحات شاسعة من المراعي، مما يؤدي لتسميم وقتل الماشية، وإتلاف المحاصيل، وقد تجبر المزارعين في نهاية المطاف على هجر أراضيهم. يمكن التحكم بهذه الظاهرة من خلال إدخال الأعداء الطبيعية للأنواع الغازيّة إلى البيئات، حيث تنتشر كبعض أنواع الفطريات أو الحشرات المطوّرة تطوّرًا مشتركًا، فتهاجمها وتحد من انتشارها. (ناصر، 2010، ص.49)

رابعا: . الموازنة ما بين الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الغذائيّة

تمَّ التركيز في الماضي على زراعة المحاصيل الأساسية كالذرة والأرز والقمح للتغلب على المجاعات، في حين تتوجه الجهود اليوم نحو تحقيق عامل التوازن الغذائي للمحاصيل المزروعة والمستهلكة لتجنب مشكلات سوء التغذية، وتكون الطريقة المثلى لإتمام ذلك ببذل جهود حثيثة لتطوير زراعة المحاصيل الأساسية والبستانية (الفواكه والبقوليات والخضروات) بشكلٍ متوازنٍ.

وأيضا، لا بد من تشجيع المزارعين على زراعة أصناف جديدة وتنويع المحاصيل المزروعة، ونشر التوعية حول الآفات غير المألوفة التي قد تتعرض لها المواسم، إضافة لحث القطاع الخاص لإنتاج البذور، وتنمية مهارات المزراعين للعناية بالتربة، طالما أن جودة التربة والبذور تنعكس على جودة المنتجات لاحقا. (حسين، 2012، ص.569، 570)

خاتمة:

إن موضوع الأمن الغذائي هو مسألة تهم أي دولة من دول العالم، حيث أن الأمن الغذائي لا يقتصر على رصد كمية الغذاء التي يتلقاها الفرد، أو عدد السعرات الحرارية، بل يتعلق أيضا بنوعية الغذاء المتوفرة، فالشعوب التي تتوافر لها كميات معينة من الغذاء ويؤمن لها قدر كاف من السعرات الحرارية ليست بالضرورة آمنة غذائيا. كما تجدر الإشارة إلى أن الأمن الغذائي يختلف عن العديد من المفاهيم اللصيقة به كالحق في الغذاء، فالأمن الغذائي يشكل هدفا من أهداف الدولة الأساسية وبعدا من أبعاد الأمن القومي الذي يمكن أن تضعه الحكومة وتعمل على تحقيقه، في حين أن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان.

إن مهمة الأمن الغذائي هي مهمة مركبة تقع مسؤوليتها الأولى على الحكومة التي يتعين عليها تهيئة البيئة المواتية، بالإضافة إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني، التي ينبغي للحكومات أن تتعاون معها تعاونا فعالا من أجل تحقيقه، إلا أنه وللأسف تبقى هذه استنتاجات نظرية لأن الواقع يطرح إشكاليات مغايرة تماما حيث نجد تدهور مستويات تحقيق الأمن الغذائي في معظم الدول ولاسيما الدول العربية التي تعاني شعوبها من انعدام الحد الأدنى لمستويات الأمن الغذائي، وذلك راجع في الحقيقة إلى غياب الإرادة السياسية الجدية في التعامل مع مشكل الغذاء، مع عدم تفعيل الآليات اللازمة لتحقيقه، بالإضافة إلى عدم تقاسم الدولة لمسؤولية توفير الغذاء مع مختلف القطاعات الأخرى ممثلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبذلك فتحقيق الأمن الغذائي منوط بالتفاعل الإيجابي لمختلف الفواعل، لأن تحقيقه في دولة ما من شأنه أن يعزز بعدا من أبعاد الأمن الإنساني الذي يجعل من الإنسان محور اهتمامه.

كما أن تحقيق الأمن الغذائي مرهون بمدى وعي النخب الحاكمة بأهمية هذا الأخير، ومدى تسخيرها للآليات والوسائل الكفيلة بذلك، بالإضافة إلى مدى نجاعة الخطط والاستراتيجيات المعدة لتحقيقه والمحافظة عليه كبعد من أبعاد الأمن الإنساني.

النتائج:

- ✓ أن انعدام الأمن الغذائي في الدول يؤثر على قراراتها السياسية ويعرض سيادتها للخطر، بحيث ترتفع فاتورة وارداتها من الغذاء ما يجعلها مستوردا صافيا للغذاء وتعاني من تبعية اقتصادية وسياسية.
- ✓ دعوة الدول نحو تحقيق التكامل الاقتصادي لتقليص الفجوة الغذائية ومواجهة الزيادة في الطلب على الأغذية.
- ✓ دعم أصحاب المشاريع الاستثمارية في المجال الزراعي، وبذل جهود أكبر لاستقطاب عاملين أكثر نحو هذا القطاع لتشجيع التنمية المستدامة للزراعة خاصة الريفية منها.
- ✓ تشجيع عمليات البحث العلمي المرتبطة بمجال الطاقة الخضراء والتنمية الزراعية المستدامة، فضلا عن أهمية جذب التقنيات الأجنبية من خلال تبني مشاريع مشتركة.
- ✓ الارتفاع المستمر لأسعار الأغذية الأساسية على المستوى العالمي، ينتج عنه سوء التغذية وانتشار المجاعة، بسبب انخفاض القدرة الشرائية لدى الشعوب، مما يؤدي إلى ظهور التوتر متمثلة في الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة برفع الأجور وتحسن ظروف المعيشة، والتي غالبا ما ينجم عنها صراعات دموية.
- ✓ تعاني أغلب الدول من مشكلة غذائية حادة، يكمن جوهرها في قصور معدل نمو الإنتاج الزراعي الغذائي، وخاصة المواد الغذائية الأساسية منها الحبوب، وارتفاع معدل الطلب على الغذاء، وزيادة الاعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات من المواد الغذائية الاستراتيجية.

التوصيات:

- ✓ توجيه اهتمام أكبر للقطاعات الزراعية من خلال زيادة حجم الإنفاق الاستثماري العام الموجه للزراعة والريف.
- ✓ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي والغذائي، وخلق مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الزراعة.
- ✓ تبني سياسية دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي لتشجيع المزارعين على استخدام مدخلات الإنتاج المتطورة، كالبذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والمبيدات والمعدات.
- ✓ ضرورة تبني استراتيجية لتنمية زراعة مستدامة تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى من الاكتفاء الذاتي في إطار التعاون العرب.
- ✓ ضرورة وضع سياسيات إنتاجية، تمويلية تسويقية ناجعة كفيلة بتشجيع الفلاحين على التوسع في انتاج الحبوب.
- ✓ محاولة التأثير في النمط الاستهلاكي للإفراد المبني بصفة أساسية على الحبوب وتنويعه بين المكونات الغذائية الأخرى.
- ✓ ضرورة أنشاء المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية الرئيسة، والحرص على استقرار الأسعار، ومواجهة مخاطر العجز الغذائي ولاسيما السلع الرئيسة، والحرص على تطوير عملية تطوير الحبوب بالطرق العصرية.
- ✓ العمل على نشر الوعي بضرورة إرساء ثقافة القيام بالأعمال الفلاحية للمواطنين، وذلك من خلال تحفيز الفلاحين وتشجيهم بمختلف الوسائل المتاحة لزيادة الإنتاج الفلاحي من أجل ضمان تحسين مستمر في وضعية الأمن الغذائي والرقي.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

34) الأجودي، حيدر. (2021م). الأمن الغذائي ركيزة اساسية لحقوق الانسان. تم الاسترداد من مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية: https://www.mcsr.net/

35) الأزرق، عبدالوهاب أبوبكر محمد. (مارس، 2019م). عجز السياسات الزراعية الليبية في تحقيق الأمن الغذائي الليبي خلال الفترة 1990 – 2015(المعوقات – الأسباب – المقترحات). مجلة الليبية للعلوم الزراعية، 25(3)

36) الأمانة العامة لاتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة العربية. (5 أبريل، 1980م). الأمن الغذائي العربي، مؤتمر اتحاد الغرف العربية. مؤتمر اتحاد الغرف العربية

37) بن ناصر، عيسى. (2014م). مشكلة الغذاء في الجزائر وسياسات علاجها "دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه . الجزائر: جامعة قسنطينة.

38) بن يزة، يوسف. (11 يونيو، 2018م). محددات ومهدات الأمن الغذائي في المنظمة العربية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،28

39) التل، محمد خلف. (12 يناير، 2014م). استراتيجية التكامل الغذائي العربي في الدول العربية. الأردن، الأدرن. تم الاسترداد من المنظومة: http"/www.ju.edu.jo/old_pubication/Cultural68/68/food8.htm.

40) جدو، الغوث ولد الطالب، (2019م). أهم التحديات الأمن الغذائي العربي. المؤتمر العلمي الخامس التنمية العربية بين التحديات الراهنة وافاق التثورة الصناعية الرابعة، بيروت: للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

41) حركاتي، فاتح. (2015م). الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر (المجلد 1). الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة.

42) خلالفة ، هاجر. (2012م). الأمن الغذائي بين إشكالية تعديد المضامين وتنامي التهديدات. مجلة دفاتر المتوسط

43) الراوي، منصور. (27 سبتمبر، 1993م). الأمـن الغذائي العـربي مفهـومه وواقعه. مجلة شؤون عربية

44) السريتي، السيد محمد. (2000م). الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية. القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر.

45) سلاطنية، بلقاسم. (11 نوفمبر، 2009م). معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وابعاده . مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

46) شادن، سليم. (9 يونيو، 2020م). ماهي سبل تحقيق الأمن الغذائي. موسوعة أراجيك، تغذية. تم الاسترداد من https://www.arageek.com/l/%d8%b3%d8%a8%d9%88%a7%86-%d8

47) الصادق، عوض بشير. (2009م). تحديات الأمن الغذائي العربية (المجلد 1). بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون : مركز الجزيرة للدراسات.

48) عبد الحكيم، صفاء الدين محمد. (2005م). حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا (المجلد 1). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

49) عبد السلام، محمد السيد. (6 مارس، 1998م). الأمن الغذائي للوطن العربي. سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 230، سلسلة عالم المعرفة

50) عبد الغفار، محمود. (2021م). أهمية الأمن الغذائي. تم الاسترداد من مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة: https://www.derasat.org.bh/%D8

51) علوان، عبدالصاحب. (31 مايو، 2021م). ثضايا التكامل الاقتصادي العربي والأمن الغذائي: التطورات والتحديات وآفاق المستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية،267

52) عميش، عائشة. (2014م). واقع الأمن الغذائي: مؤشراته وأعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية- دراسة حالة الجزائر. المؤتمر التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية ،الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، بكلية العلوم الاقتصادية

53) العيسوي، ابراهيم. (2010م). تحديات الدعوة إلى بناء أمن غذائي راسخ. مجلة بحوث اقتصادية عربية، 50

54) غفصي، توفيق. (31 ديسمبر، 2020م). مقـومات الأمـن الغذائي في الجزير وتحديات تحقيقيه. د.م.: دن.

55) قادري، حسين. (17 نوفمبر، 2021م). سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام. مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية

56) الكبيسي، عبد الجبار محسن ذياب. (2012م). عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية. عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع.

57) المعطي، أمال. (18 أبريل، 2022م). مقومات الأمن الغذائي. تم الاسترداد من الموضوع: https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%82

58) مكيد، علي، وبن عياد، فريدة. (23 يونيو، 2017م). وضعية الأمن الغذائي ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة من 2002- 2013. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 17

59) المنظمة العربية لتنمية الزراعية. (1996م). حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي، في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية

60) موسى، علي. (2006م). التعاون الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي. ملتقى الجامعات الأفريقية - التعاون والتداخل . ورقة مقدمة الى الندوة العلمية ،القاهرة

61) ناصر، آية. (23 ديسنبر، 2021م). معوقات تحقيق الأمن الغذائي. تم الاسترداد من : https://mqaall.com/

62) ناصر، مراد. (5 ديسمبر، 2010م). سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية. مجلة جديد اقتصاد

63) ولد عبد الدايم، محمد (3 اكتوبر، 2004م). محمد ولد عبدالدائم، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D9%85%D9%81%D

المراجع باللغة الأجنبية:

64) Andrade, Maria. (2022M)." The Role of Technology in Achieving Global Food Security". world food prize foundation تم الاسترداد من .https://www.worldfoodprize.org/index.

65) Roberts, T.l .(November ,1999M). The role of fertilizer in growing the world's food . Features Business & Policy World Outlook تم الاسترداد من . https://www.topcropmanager.com/the-role-of-fertilizer-in-growing-the-worlds-food-10387.

66) Walker, J.Bulter. (2009M). Food Security in Times of Change: A Policy Brief on Food Security for Northern Canada. YUKON: Arctic Health Research Network.

Le droit comme instrument de la sécurité alimentaire mondiale : une réflexion sur le droit international public

Law as an instrument of world food security : A reflection on public international law

Dr. Aziz Razoki / Moulay Ismail University Meknes/ Morocco

Résumé :

Cette contribution propose une réflexion sur le rôle essentiel du droit dans la lutte contre l'insécurité alimentaire et son importance comme un moyen d'encadrer les attitudes des pays et de rendre exécutoires les actions et les stratégies internationales. La complexité du système juridique international nécessite la focalisation sur les dispositions y afférentes au commerce international en l'occurrence l'accord de l'agriculture.

Mots clés : sécurité alimentaire, droit commercial international, accord sur l'agriculture, droit à l'alimentation

Abstract:

The contribution proposes a reflection on the essential role of the law in the fight against food insecurity and its importance as a means of framing the attitudes of countries and making international actions and strategies enforceable. The complexity of the international legal system case those affecting agriculture.

Keywords: Food security, international trade Law, agreement on agriculture, right to food.

Introduction :

La sécurité alimentaire est l'un des plus vieux enjeux du monde. Dans plusieurs régions du globe, l'insécurité alimentaire se présente de manière quasi permanente, et d'autres connaissent une résurgence intermittente de celle-ci, parfois dans ses expressions extrêmes – les crises alimentaires, voire les famines.

A partir du milieu des années 1990, les conditions de la sécurité alimentaire ont été ainsi redéfinies. Selon l'Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), il y aurait sécurité alimentaire « *lorsque toutes les personnes, en tout temps, ont économiquement, socialement et physiquement accès à une alimentation suffisante, sure et nutritive qui satisfait leurs besoins nutritionnels et leurs préférences alimentaires pour leur permettre de mener une vie active et saine* »[1]. Ce même objectif est repris par l'organisation des Nations Unies (**ONU**) à l'issue du Sommet sur les objectifs du millénaire pour le développement tenu en 2010 et sa reconduction lors du Sommet du développement durable tenu en 2015 à New-York.

La notion de la sécurité alimentaire revêt plusieurs aspects, selon ***Ahmed.Mahiou***, elle désigne les mesures et les actions capables de faire face aux problèmes alimentaires sous leurs différents aspects et qui présentent un danger pour la société à savoir : la famine, la sous-alimentation et la malnutrition **(Mahiou,**

[1] Déclaration de Rome sur la sécurité alimentaire mondiale lors du Sommet mondial de l'alimentation tenu du 13 au 17 Novembre 1996

2006, pp.11-12). Dans cette optique, la sécurité alimentaire est conçue comme l'ensemble des éléments quantitatifs nécessaires à la survie de l'homme et l'aspect qualitatif qui porte sur les problèmes de l'innocuité des denrées alimentaires connu sous le nom de la « ***sécurité sanitaire des aliments*** ».

Cependant et depuis, le début de la guerre en Ukraine, le 24 février, la sécurité alimentaire préoccupe à nouveau la communauté internationale. De nombreux indicateurs confirment la gravité de la situation. Selon FAO, l'indice des prix des produits alimentaires a grimpé en flèche et atteint, au mois avril 2022, son plus haut niveau depuis sa création en 1990 en raison de l'inflation concernant les céréales et les huiles végétales[1].

Cette nouvelle crise mondiale, d'ordre politique, va compromettre sans doute, le droit à l'alimentation et s'ajoute aux conséquences sanitaires et socio-économiques de la crise de la Covid-19 qui vont détériorer la situation des groupes les plus vulnérables. La FAO estime que, en 2020, 720 à 811 millions de personnes sont en état d'insécurité alimentaire grave et deux milliards individus qui n'ont pas eu, régulièrement, accès à une alimentation sure, nutritive et suffisante (**FAO, 2021, p.16**).

La question de la sécurité alimentaire n'est pas d'emblée un problème dont les traits sont seulement scientifiques, économiques et sociales. Or, elle existe une autre dimension proprement juridique de la sécurité alimentaire. Comme toute autre discipline, le droit n'échappe pas à cette mise à l'épreuve de l'insécurité alimentaire. La saisine par le droit des problèmes alimentaires s'apprécie à l'aune d'une importante épreuve : celle de la capacité de l'ordre juridique de s'adonner avec les enjeux de la sécurité alimentaire. D'où la fonction sociale du droit qui intervient pour répondre aux exigences de la société dans un univers instable et menaçant (Coppens, P.2012, pp.269-294), il en résulte que le droit est un facteur de sécurisation des individus dans une société de plus en plus conflictuelle **(Gustav, 1938).**

Intérêt du sujet :

La sécurité alimentaire constitue l'un des enjeux de la communauté internationale, elle est la préoccupation essentielle pour les gouvernements comme pour les ménages dans le monde. De ce fait, les menaces liées à l'insécurité alimentaire appellent bien d'autres mesures pour pouvoir assurer aux individus l'accès à la nourriture de la façon la plus durable. Dans cette perspective, toute action favorable à l'accès à un approvisionnement alimentaire bien soit salutaire, doit prendre en compte des mesures concrètes - dont les mesures juridiques-nécessaires à la réalisation du droit de chacun à l'alimentation.

[1] https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/fr/

La problématique :

La croissance économique sans frein et le développement démographique ont ravagé l'écosystème naturel de telle sorte qu'elle plonge l'humanité dans une crise écologique sans précèdent. S'ajoute à cette réalité, les conflits politiques internationaux et l'absence d'une souveraineté alimentaire pour plusieurs pays de répondre aux besoins alimentaires de la population qui ne cessent d'augmenter. La présente contribution s'interroge soit-elle de certaines des fonctions essentielles du droit dans la lutte contre l'insécurité alimentaire. Mais encore faut-il connaitre dans quelle mesure le droit constitue-t-il un instrument de la sécurité alimentaire en l'occurrence le droit de l'Organisation mondiale de commerce et son accord de l'Agriculture.

L'objectif de l'étude :

L'objectif de ce travail est de mettre en évidence le droit à l'alimentation et à la sécurité alimentaire comme un droit humain et en tant que responsabilité publique et sociale de la communauté internationale. Encore l'entrée retenue, de cette contribution, est la capacité de certaines dispositions juridiques internationales notamment les accords de l'agriculture dans la réalisation de la sécurité alimentaire.

Hypothèses :

Pour essayer d'approcher le sujet, nous partons des hypothèses suivantes :

- ✓ Le droit à l'alimentation constitue-t-il un fondement de la sécurité alimentaire ;
- ✓ Les règles de l'OMC et son accord de l'Agriculture sont-elles porteuses d'une culture de la sécurité alimentaire,

La méthode d'analyse :

La déconstruction des axes de ce travail nous oblige d'adopter l'approche juridique dans la mesure où le rôle de droit est d'encadrer l'action de la communauté internationale. En fait, la participation des normes juridiques à la réalisation de la sécurité alimentaire permet de mettre en évidence la fonction instrumentale du droit.

Pour contourner notre sujet, tout en essayant d'affirmer ou d'infirmer nos hypothèses formulées ci-dessus, nous approchons cette analyse à travers deux axes : le premier est consacré au droit à l'alimentation comme un droit fondamental du citoyen du monde **(I).** Tandis que le deuxième axe traitera le droit en tant instrument à la réalisation de la sécurité alimentaire avec un regard particulier le droit de commerce international et son accord de l'agriculture **(II).**

I-Le droit à l'alimentation et la sécurité alimentaire : Quelle synergie ?

Le droit à l'alimentation est un droit humain reconnu par le droit international, il constitue un élément essentiel pour la réalisation de la sécurité alimentaire. Cette dernière relève d'un bien commun et donc d'une responsabilité publique nationale et internationale. C'est par l'approche juridique fondée sur le droit à l'alimentation que la sécurité alimentaire est désormais une obligation juridiquement contraignante **(1)**. Le concept de la sécurité alimentaire permet de mettre en évidence les instruments juridiques nécessaires à la réalisation du droit à l'alimentation **(2)**

1.Le droit à l'alimentation : un fondement pour la sécurité alimentaire :

L'intérêt des Etats pour les questions liées à l'enjeu alimentaire s'est manifesté depuis les années 1940, la communauté internationale a reconnu que la libération des êtres humains du besoin constitue un fondement impératif de la paix et de la sécurité dans le monde **(Bensalah, 1989, p.29)**

La relation entre paix, sécurité et l'autosuffisance alimentaire sera confirmé lors de la création de l'organisation des Nations Unies(ONU) en 1945, qui a fixé ,dans son préambule , comme but la « *réalisation de la coopération internationale en résolvant les problèmes internationaux d'ordre économique, social, intellectuel ou humanitaire, en développant et en encourageant le respect des droits de l'Homme et des libertés fondamentales pour tous, sans distinction de race, de sexe, de langue ou de religion*[1] ».

En plus, la coopération économique et sociale internationale est reconnue comme une valeur vitale à la construction d'une société mondiale solidaire. A cet effet, **Marie Claude Smouts** estime que « *La finalité de cette coopération n'est plus de réguler des rapports internationaux horizontaux et bilatéraux mais de favoriser l'action collective pour la réalisation des buts* communs» **(Smouts, 1998, pp.135-160).** Cette constatation trouve son fondement dans les termes de l'article 55 de la Charte des Nations Unies, qui invite les États parties de s'engager activement à « *la résolution des problèmes internationaux dans les domaines économique social, de la santé publique et autres problèmes connexes*» **(ONU, 1945).**

L'affirmation par les Etats des droits économiques et sociaux, comprenant le droit à l'alimentation, se manifestera ultérieurement dans la Déclaration universelle des droits de l'Homme de 1948, qui prévoit, à son article 25, le droit de toute personne *« à un niveau de vie suffisant pour assurer sa santé, son bien-être et ceux de sa famille, notamment pour l'alimentation, l'habillement, le logement, les soins médicaux ainsi que pour les services sociaux nécessaires*[2] ». Cette disposition sera reprise à l'article 11 du Pacte

[1] Charte des Nations Unies du 26 Juin 1945 En ligne https://www.un.org/fr/about-us/un-charter/full-text consulté le 08 Mai 2022

[2] Déclaration universelles des droits de l'homme adopté par l'assemblée générale des Nations Unies le 10 décembre 1948 dans sa résolution 217 A (III) tenue à Paris

international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels(PIRDESC)[1], qui comprend l'énoncé le plus complet du droit à l'alimentation en droit positif.

Le second paragraphe de l'article 11 dispose que le « *droit fondamental qu'à toute personne d'être à l'abri de la faim* », en insistant sur la coopération internationale comme moyen de protection de ce droit. Depuis lors, le droit à l'alimentation a été reconnu dans de nombreux instruments internationaux et régionaux, possédant ou non une valeur juridique, à vocation universelle ou particulière (**Bensallah. 1989, p.29).**

Ainsi, à l'origine, les problèmes liés à l'alimentation étaient compris sous l'angle des droits humains et non en termes de sécurité ou d'insécurité alimentaire. La consécration du droit à l'alimentation, dans le cadre des actions opérationnelles, n'a pu empêcher la grave crise alimentaire qui a marqué une partie importante du tiers-monde en 1972- 1973, crise largement attribuée à une baisse vertigineuse de la production mondiale de céréales ainsi qu'à une flambée des prix.

A cette occasion, les États se sont entendus alors pour déclencher une réflexion systémique sur les causes des crises alimentaires et sur les moyens d'en faire face **(Ziegler, 2011, p.9).** La Conférence mondiale de l'alimentation, convoquée par l'Assemblée générale des Nations Unies, a été chargée « *de définir les moyens par lesquels la communauté internationale, dans son ensemble, pourrait entreprendre une action spécifique pour résoudre le problème alimentaire mondial dans le cadre plus général du développement et de la coopération économique internationale*[2] ». La réponse de l'organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture a été l'affirmation de la nécessité d'établir un « *système de sécurité alimentaire mondiale qui assure à tout moment des disponibilités alimentaires adéquates à des prix raisonnables* ».

Le concept de sécurité alimentaire a été consacré lors de la Conférence mondiale de l'alimentation tenue à Rome en 1974, qui le définira comme la « *disponibilité à tout moment des approvisionnements mondiaux en denrées alimentaires adéquates [...] pour faire face à une augmentation de la consommation alimentaire [...] et pour répondre aux fluctuations de la production et des prix*[3] ». Cette définition limitait le

[1] Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, adopté par l'assemblée générale des Nations Unies le 16 décembre 1966 dans sa résolution 2200 A(XXI)

[2] Déclaration universelle pour l'élimination définitive de la faim et de la malnutrition, adoptée lors de la Conférence mondiale de l'alimentation, Rome, 16 novembre 1974.L'Assemblée générale des Nations Unies a approuvé ce document dans sa résolution 3348 (XXIX) du 17 décembre 1974. Voir : [En ligne], 1974, [http : //www.unhchr.ch/html/ menu3/b/69.htm] (05/05/20022).

[3] Le préambule de la déclaration universelle pour l'élimination définitive de la faim et de la malnutrition paragraphe g. https://www.ohchr.org/fr/instruments-mechanisms/instruments/universal-declaration-eradication-hunger-and-malnutrition

concept de sécurité alimentaire à la disponibilité, sur les marchés internationaux et nationaux, de la nourriture d'une manière suffisante pour satisfaire les besoins toujours croissants de la population mondiale. Depuis lors, le concept s'est considérablement développé en faveur d'une connaissance plus approfondie des facteurs de nature à influer sur la situation alimentaire des collectivités de même que des individus (**Benbouzid., Delpeuch., Maire., 1995, pp37-50**).

D'une part, plus sont les organisations internationales qui reconnaissent maintenant que l'accès effectif à la nourriture est une condition de la sécurité alimentaire au même titre que sa disponibilité (Daviron.B, 2012, pp.91-109). Ainsi, en 1983, la FAO affirme que « *la sécurité alimentaire consiste à assurer à toute personne, et à tout moment, un accès physique et économique aux denrées alimentaires dont elle a besoin* ». De même, la Banque mondiale estime en 1986 qu'une alimentation sécurisée passe par l'« *accès pour toute personne et à tout moment à une alimentation suffisante pour mener une vie active et en pleine santé* ». En somme, les acteurs dans le domaine reconnaissent que l'accroissement des stocks mondiaux de nourriture ne favorisera guère la sécurité alimentaire si tous les individus ne disposent pas dans les faits des denrées dont ils ont besoin (Rastoin.J.L, Ghersi.G, 2010, p.13). L'accessibilité de la nourriture est « *liée à la dynamique de la production et des échanges, ou le mode de gouvernance au sein du territoire considéré et les rapports entre les différentes institutions où s'opère la circulation des aliments* » (**Fournier. et Touzard. ,2014**). Il faut donc tenir compte de la circulation de la nourriture non seulement sur les marchés internationaux et nationaux, mais aussi sur les marchés régionaux et locaux, jusqu'à ce que chaque individu puisse se nourrir suffisamment et sainement.

La définition la plus récente de la sécurité alimentaire a été adoptée par la FAO en 1996 lors du Sommet mondial de l'alimentation. Ce dernier a eu des résultats bien différents de ceux de la conférence mondiale de 1974 sur le même sujet où il intègre d'autres éléments objectifs et subjectifs (**Mahler., 1997, pp.585-601)**. A cet effet le FAO définit la sécurité alimentaire comme suit : « *La sécurité alimentaire existe lorsque tous les êtres humains ont, à tout moment, un accès physique et économique à une nourriture suffisante, saine et nutritive leur permettant de satisfaire leurs besoins énergétiques et leurs préférences alimentaires pour mener une vie saine et active.*»(**FAO, 1996)**

L'évolution des connaissances scientifiques relatives à la sécurité alimentaire a contribué à la définition du droit à l'alimentation comme un droit économique et social. Grâce à une meilleure compréhension des multiples facteurs dont est tributaire une alimentation sécurisée, les gouvernements et

les institutions internationales accordent une attention particulière à l'exécution et à la réalisation pleine et progressive de ce droit à l'alimentation.

Cette nouvelle conception appelle à la formulation des objectifs bien précis et en établissant les seuils en deçà desquels une population bascule dans une situation de précarité alimentaire. Le concept de sécurité alimentaire fournit aux États un cadre conceptuel à la mise en place de programmes qui permettront la réalisation du droit de chacun à l'alimentation.

Ce droit, faut-il le souligner, est le seul droit lié à la nourriture qui soit qualifié de « fondamental ». Il est par ailleurs susceptible de réalisation immédiate, c'est-à-dire que les États sont tenus d'entreprendre immédiatement tous les efforts requis, au maximum de leurs ressources disponibles, pour assurer la réalisation de ce droit[1]. Toutefois il est bien et bel connu maintenant que le droit à l'alimentation dépasse la satisfaction des besoins physiologiques minimaux.

Dans la perspective onusienne, le droit à l'alimentation s'étend au droit à une nourriture suffisante ,culturellement adaptée et durablement accessible , le comité des droits économiques, sociaux et culturels insiste sur « *la disponibilité de nourriture exempte de substances nocives et acceptable dans une culture déterminée, en quantité suffisante et d'une qualité propre à satisfaire les besoins alimentaires de l'individu ; l'accessibilité ou possibilité d'obtenir cette nourriture d'une manière durable et qui n'entrave pas la jouissance des autres droits de l'homme* »[2].

De même, **M. Jean Ziegler** ,rapporteur spécial de la Commission des droits de l'homme sur le droit à l'alimentation, , écrivait que : « *Le droit à l'alimentation est le droit d'avoir un accès régulier, permanent et libre, soit directement, soit au moyen d'achats monétaires, à une nourriture quantitativement et qualitativement adéquate et suffisante, correspondant aux traditions culturelles du peuple dont est issu le consommateur, et qui assure une vie physique et psychique, individuelle et collective, libre d'angoisse,*

[1] Voir l'observation générale n° 12 du 21° session du comité des droits économiques, sociaux et culturels qui stipule que « Si un État partie fait valoir que des contraintes en matière de ressources le mettent dans l'impossibilité d'assurer l'accès à l'alimentation à ceux qui ne peuvent le faire par eux-mêmes, il doit démontrer qu'aucun effort n'a été épargné pour utiliser toutes les ressources qui sont à sa disposition en vue de remplir, à titre prioritaire, ces obligations minimum. Ceci découle du paragraphe 1 de l'article 2 du Pacte, en vertu duquel chacun des États parties est tenu de faire le nécessaire "au maximum de ses ressources disponibles", comme le Comité l'a précédemment souligné au paragraphe 10 de son Observation générale 3. Il incombe donc à l'État qui affirme ne pas pouvoir s'acquitter de son obligation pour des raisons indépendantes de sa volonté, de prouver que tel est bien le cas et qu'il s'est efforcé, sans succès, d'obtenir un soutien international pour assurer la disponibilité et l'accessibilité de la nourriture nécessaire ».

[2] Ibid

satisfaisante et digne». Cette nouvelle perception correspond substantiellement à la complémentarité entre sécurité alimentaire et la pleine réalisation du droit à l'alimentation.

L'ordre juridique international approche ainsi une réalisation de sécurité alimentaire en consacrant un droit individuel à l'alimentation. Il considère que le droit à l'alimentation est indissociable du droit à la vie et à la dignité humaine ainsi que des droits économiques, politiques et sociaux, le droit à l'alimentation est de l'ordre des droits fondamentaux de la personne. Cependant, le rapport du droit à la sécurité alimentaire n'est pas seulement fondamental ; il est aussi instrumental. Plus technique, la relation instrumentale du droit à la sécurité alimentaire se manifeste dans la nécessaire mise en place des institutions et le déploiement des divers mécanismes normatifs favorisant la disponibilité, l'accessibilité et la consommation sécuritaire de la nourriture.

2.L'instrumentalisation du droit en faveur de la sécurité alimentaire :

Les problèmes posés par la sécurité alimentaire n'ont pas seulement des solutions techniques (**Dufumier, 2017, p.45-52).** En effet, l'encadrement juridique de la production et de l'échange de denrées alimentaires est aussi déterminant dans l'accomplissement ou non de la sécurité alimentaire (**Dutilleul., 2015, pp.237-256, Cuq, 2016, p.10**). Cependant, Comme toute autre discipline, le droit n'échappe pas à la mise à l'épreuve de la sécurité alimentaire. Parmi les principaux défis auxquels s'expose le droit figure celui de la complexité du phénomène alimentaire, de ses manifestations spatio-temporelles diversifiées, de ses éléments quantitatifs et qualitatifs et de ses impacts sanitaires. La saisine du droit est indispensable à la conception du cadre conceptuel favorable à la réalisation de la sécurité alimentaire.

La réalisation effective de la sécurité alimentaire, passe obligatoirement par l'adoption de nombreuses règles juridiques afin d'assurer, à chaque individu, un accès à une alimentation suffisante et culturellement acceptable. Ces mesures relèveront de divers domaines et prendront différentes formes, dont la forme législative. L'article 2 du PIDESC reconnaît par ailleurs l'importance de l'action législative dans la réalisation des droits économiques, sociaux et culturels (**Golay., 2011, p.35**). Celle-ci contribuera, notamment, à définir la portée des droits, à assurer leur financement, à créer un cadre institutionnel au sein duquel les droits seront garantis et mis en œuvre de même qu'à prévenir et à remédier à la violation des droits tant par l'État que par les particuliers (**Thériault et Otis, 2003, pp.537-596**).

Afin de comprendre les règles éparses du régime alimentaire, *François Collart Dutilleul et Jean-Philippe Bugnicourt* ont élaboré un modèle d'analyse substantielle. Ce modèle permet de mettre en évidence le rôle du droit dans la réalisation de la sécurité alimentaire (**Dutilleul.C, Bugnicourt., 2013**). Il

ressort de ce modèle que le droit, qui concrétise et rend exécutoires les décisions politiques, peut favoriser la disponibilité, l'accessibilité et la consommation de la nourriture. En revanche, il est possible que le droit se révèle nuisible à la sécurité alimentaire en servant des intérêts qui lui sont antagonistes ou encore en méconnaissant ses exigences **(Riem, 2019**).

A ce niveau, les États parties au PIDESC reconnaissent la responsabilité qui leur est dévolue pour la mise en œuvre du droit fondamental d'être à l'abri de la faim et du droit à une nourriture suffisante. Aux termes de l'article 2 du PIDESC, les gouvernements « *s'engagent à maximiser leurs ressources disponibles en vue d'assurer progressivement le plein exercice des droits qui y sont reconnus* ». De plus, l'article 11 du PIDESC prévoit « *que les États parties prendront des mesures appropriées pour assurer la réalisation du droit à un niveau de vie suffisant, y compris le droit à une nourriture suffisante* ». A cet effet, les Etats se trouvent, afin de réaliser le droit de chacun d'être à l'abri de la faim, devant **une obligation de résultat et non pas une obligation de moyen**[1] :

Il faut signaler que la sécurité alimentaire intéresse également d'autres champs disciplinaires en entre autre le droit de l'environnement. Celui-ci joue un rôle significatif quant à la disponibilité de la nourriture et quant à son innocuité (Séroussi.R, 2012, PNUD, 2001). La pollution engendrée par l'activité humaine, dont les activités industrielles et l'exploitation excessive des ressources naturelles non renouvelables, le dépérissement de la biodiversité et les changements climatiques ne représentent que certaines des menaces sur la sécurité alimentaire (**Laramée de Tannenberg., 2017, pp-29-34**). L'existence d'un régime environnemental garant de la préservation à long terme des ressources naturelles et des écosystèmes constitue une condition juridique impérative de l'accès pérenne à la nourriture.

Sur un autre registre, la contribution du droit à la lutte contre l'insécurité alimentaire reste plus primordiale. Ainsi, outre l'intérêt que porte l'approche juridique aux aspects fondamentaux du droit à l'alimentation, particulièrement en droit international, plusieurs spécialistes du droit international économique se préoccupent de sécurité alimentaire, notamment des questions concernant la prévisibilité et la stabilité de l'accès aux marchés agricoles, les mesures sanitaires et phytosanitaires, sans oublier les règles encadrant la production et le commerce des aliments.

[1] Nations Unies, Comité des droits économiques, sociaux et culturels, Observation générale n° 3 : La nature des obligations des États parties (article 2, par. 1, du Pacte), 1990. https://www.right-to-education.org/sites/right-to-education.org/files/resource-attachments/Comite_DESC_Observation_Generale_3_1990_FR.pdf

II-la sécurité alimentaire dans le régime juridique commercial international :

Le commerce international est devenu l'un des éléments importants dans la lutte contre l'insécurité alimentaire à l'échelle mondiale. Les enjeux alimentaires sont devenus au centre des préoccupations du régime commercial international(**1**). C'est à travers les dispositions de l'accord de l'Agriculture que la sécurité alimentaire est intégrée dans le droit de l'OMC(**2**).

1.les principes du commerce international au service de la sécurité alimentaire

Plusieurs sont les théoriciens qui ont développé une thèse selon laquelle le commerce international est une composante centrale de la sécurité alimentaire. La circulation des biens et des marchandises permet aux pays, qui s'engagent dans la voie du commerce international, un gain d'échange réciproque. De ce fait, la contribution du commerce international à la sécurité alimentaire concerne trois aspects : **la disponibilité, la stabilité et l'accessibilité** (**Rastion et al, p.312**).

Au premier aspect, Le libre-échange et l'élimination des barrières aux échanges internationaux ont un impact bénéfique sur la sécurité alimentaire en augmentant les disponibilités alimentaires. L'augmentation considérable de l'offre alimentaire, grâce à la libre circulation des marchandises, permet à la population d'accéder à la nourriture tout en comblant l'écart entre le déficit lié à la production nationale et la consommation continuellement croissante.

Au deuxième aspect, la stabilité de l'offre alimentaire constitue un objectif primordial de la sécurité alimentaire mondiale (**Fumey., 1997, p.199**). Cependant, la production des produits alimentaires est influencée, dans plusieurs cas, par les aspects environnementaux tels que les dérèglements climatiques ou les problèmes sanitaires comme les maladies et encore les ravages des animaux. Pour faire face à ces situations, le commerce international pourrait absorber les fluctuations des approvisionnements alimentaires en permettant la circulation des excédents et en compensant le déficit alimentaire notamment pour les pays en développement importateurs (**Charvet, 1987, p.40**).

Néanmoins, le commerce international comme un outil de la sécurité alimentaire (la stabilisation des approvisionnements) se heurte à une autre problématique majeure lorsqu'un pays se contente à la production des produits alimentaires destinés à l'exportation et s'oriente vers l'importation pour combler les déficits alimentaires enregistrés dans la production locale (**FAO, 2002, pp.248-270, Vincent, 2013, p.24**). S'ajoute à ce problème les restrictions imposées par les pays développés exportateurs des produits alimentaires ayant un effet sur la circulation des marchandises sur le marché mondial tels que les droits de douane.

Enfin, au troisième aspect, le commerce international est considéré comme la seule réponse possible au besoin de la sécurité alimentaire. Dès lors, la seule finalité du commerce international serait de multiplier à l'infini la circulation des marchandises sur les marchés mondiaux. De ce fait, le commerce international permettrait à une frange de la population mondiale d'accéder à des denrées alimentaires dont elle a besoin ; la contribution du commerce international à la sécurité alimentaire tient à la disponibilité des denrées alimentaires sur le marché mondial et par conséquent de répondre, par l'importation, à la demande intérieure. A ce niveau, le système commercial international permettrait aux pays produisant moins d'avoir la possibilité d'accéder aux excédents des autres pays sauf en cas où ces pays sont confrontés à des situations critiques tels que les situations de guerre par exemple (**David, 2003, p.177**).

En dehors des aspects discutés ci-dessus, l'ordre juridique international contemporain ignore littéralement la sécurité alimentaire parmi ses principes fondamentaux qui encadrent les échanges économiques internationaux. Néanmoins, les règles de l'OMC intègre quelques principes sur lesquels reposent le régime commercial international, il s'agit du principe de tarification et de réduction réciproque des droits de douane et du principe d'élimination substantielle des obstacles de commerce.

Conformément au premier principe, les pays membres de l'OMC assurent l'accès des produits alimentaires agricoles sur leur marché local et que toute limitation ne peut se faire que par l'intermédiaire des droits de douane (**Adam, 2012, p.91**). En outre, et en vertu du deuxième principe, les parties contractantes sont dans la mesure de mener des négociations tarifaires visant à «*sur une base de réciprocité et d'avantages mutuels, à la réduction substantielle du niveau général des droits de douane et des autres impositions perçues à l'importation et à l'exportation*[1] *».*

On note encore un autre principe cardinal, formant le système commercial multilatéral, celui de la non-discrimination. Ce dernier englobe ***la clause de la nation la plus favorisé***(NPF) et ***le traitement national***. La clause de la nation la plus favorisée requiert qu'un État membre de l'OMC accorde les mêmes avantages sans distinction à tous les États membres de l'OMC. Selon le régime commercial international tel que celui du GATT de 1947, les parties membres de l'OMC acceptent, en vertu de la NPF, « *de s'octroyer les avantages commerciaux et les privilèges supplémentaires qu'ils accordent un Etat à un autre pays contractant seront, immédiatement et sans condition, étendus à toutes les autres parties tierces* » **(Carreau, 2013, p.215).**

[1] Article XXVIII bis, paragraphe 1 de l'accord général sur les tarifs douaniers et le commerce GATT de1947 https://www.wto.org/french/docs_f/legal_f/gatt47.pdf

En tant qu'une clause complémentaire de la NPF, la clause du traitement national a pour but d'interdire la discrimination de traitement à raison de l'origine des produits et l'assimilation quant au régime juridique applicable aux produits importés par rapport aux produits nationaux. Il est interdit aux pays membres, de manière explicite et générale, la mise en place des restrictions quantitatives dans le cadre de la politique du protectionnisme. A cet effet l'article III du GATT D de 1947 dispose que «*Les produits du territoire de toute partie contractante importés sur le territoire de toute autre partie contractante ne seront pas soumis à un traitement moins favorable que le traitement accordé aux produits similaires d'origine nationale*».

Il est important de souligner que la sécurité alimentaire n'est pas au cœur du « *droit commun de l'OMC »,* nous faisons allusion par-là de l'Accord du GATT sur le commerce international des marchandises. En revanche, elle est au centre d'un accord sectoriel, l'Accord sur l'Agriculture, texte spécial qui déroge au général en cas de conflit.

2. la sécurité alimentaire au prisme de l'accord de l'Agriculture:

L'accord de l'Agriculture apporte un changement profond à l'ordre juridique international des échanges commerciaux ; il pose les règles spéciales de la circulation des produits agricoles en tenant compte, explicitement, les enjeux de la sécurité alimentaire. En effet, l'accord de l'Agriculture insiste que « *les engagements des Etats membres de l'OMC doivent être pris d'une manière équitable eu égard aux considérations autres que commercial, y compris la sécurité alimentaire et la nécessité de protéger l'environnement*[1] ».

Parmi les apports de l'accord de l'agriculture, il faut signaler l'homogénéisation des restrictions aux importations pour un accès transparent aux marchés et **l'élimination des obstacles au commerce agricole mondial** au nom de la politique protectionniste. A ce niveau l'accord sur l'Agriculture a réglementé les barrières tarifaires et interdit aux Etats membres le maintien et le recours à des mesures[2] concernant la

[1] Préambule de l'accord de l'agriculture https://www.wto.org/french/docs_f/legal_f/14-ag_01_f.htm#articleI.

[2] Ces mesures concernent : «les restrictions quantitatives à l'importation, les prélèvements variables à l'importation, les prix minimaux à l'importation, les régimes d'importation discrétionnaires, les mesures non tarifaires appliquées par l'intermédiaire d'entreprises commerciales d'Etat, es autolimitations des exportations, - les mesures à la frontière similaires autres que les droits de douane proprement dits, que ces mesures soient ou non appliquées au titre de dérogations aux dispositions du GATT de 1947 dont bénéficient certains pays, mais non les mesures appliquées au titre de dispositions relatives à la balance des paiements ou au titre d'autres dispositions générales ne concernant pas spécifiquement l'agriculture du GATT de 1994 ou des autres Accords commerciaux multilatéraux figurant à l'Annexe 1A de l'Accord sur l'OMC ».

protection du marché national au-delà de l'application stricte « des droits de douane »[1]. **L'accord général sur les tarifs douaniers et le commerce** 1947 ,auquel faire référence l'accord de l'agriculture, prévoit dans son article XI de son premier paragraphe qu' « *aucune partie contractante n'instituera ou ne maintiendra à l'importation d'un produit originaire du territoire d'une autre partie contractante, à l'exportation ou à la vente pour l'exportation d'un produit destiné au territoire d'une autre partie contractante, de prohibitions ou de restrictions autres que des droits de douane, taxes ou autres impositions* ». Cette interdiction vise toutes les formes de mesures aux frontières non tarifaires susceptibles d'entraver la circulation transfrontière des marchandises.

A la suite du programme de tarification, engagé lors des négociations du cycle d'Uruguay, et pour protéger la production agricole nationale et la préservation de la sécurité alimentaire, les pays importateurs se trouvent autoriser à l'application des droits de douanes comme seules barrières aux échanges et par conséquent la limitation des importations des produits étrangers sur leur territoire. Cependant, les Etats membres désirant limiter les importations des produits agricoles peuvent faire recours à un autre instrument juridique qui est la « *consolidation du tarif* » ou les « *les droits de douane dits consolidés »*[2]. De ce fait, chaque liste fixe le tarif maximum pouvant être appliqués aux importations agricoles et qui ne doit pas être dépassé sauf dans le cas de la modification des listes conformément aux dispositions de l'article XXVIII du GATT de 1994.

L'encadrement de commerce agricole international, via l'accord de l'agriculture, ne se limite pas à l'abolition des barrières non tarifaires, ni à la consolidation tarifaire des droits de douane. Il a introduit également une série réformes tarifaires ayant pour objet la réduction des droits de douane permettant l'élargissement de l'accès au marché mondial des produits agricoles. Aux termes de l'article 4 paragraphe1, l'accord prévoit que « *les concessions en matière d'accès aux marchés contenues dans les Listes se rapportent aux consolidations et aux réductions des tarifs, et* ***aux autres engagements en matière d'accès aux marchés*** *qui y sont spécifiés* ».

[1] Article 4.2 de l'Accord sur l'Agriculture qui dispose que « Les Membres ne maintiendront pas de mesures du type de celles qui ont dû être converties en droits de douane proprement dits, ni ne recourront ,ni ne reviendront à de telles mesures, exception faite de ce qui est prévu à l'article 5 et à l'Annexe 5 ». Toute barrière non tarifaire étant ainsi interdite, toute limitation des échanges de produits agricoles, par l'institution de mesures de quotas par exemple, est désormais proscrite avec les exceptions instaurées au nom de la sécurité alimentaire.

[2] Ces tarifs sont incorporés à la liste de concessions tarifaires des Membres de l'OMC, souvent appelées « listes concernant les marchandises » qui font partie intégrante de l'Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce de 1994 (GATT) et de l'Accord sur l'OMC.

Ainsi, le groupe de négociation pour la mise en œuvre de l'article II du GATT de 1994, a adopté une décision selon laquelle les engagements des Etats doivent être établis conformément aux descriptions contenues dans « *les modalités de l'établissement d'engagements contraignants et spécifiques s'inscrivant dans le cadre du programme de réforme* [1]», ces engagements seront ensuite enregistrés dans les listes de concessions tarifaires de chaque Etat membre. Ici, il faut signaler que la réduction des droits de douane laisse une importante marge de manœuvre, aux Etats membres, liée à des considérations alimentaires en l'occurrence sur des produits qui sont nécessaires à la sécurité alimentaire de la population interne (**Parent , 2003, pp.471-517).**

A l'opposé de cette clause, l'article 12 de l'accord de l'Agriculture, qui renvoie à l'article XI de l'accord de GATT de 1947, prévoit l'instauration d'une restriction primant l'objectif de la sécurité alimentaire lorsque cela s'avère nécessaire et par conséquent l'atteinte à la liberté des exportations. L'application de cette disposition restrictive est conditionnée par la temporalité des mesures et par l'existence d'une situation critique due à une pénurie de produits alimentaires essentiels. Cependant, ces prohibitions à l'exportation nécessitent la prise en considération des dispositions de l'article 12 de l'accord de l'agriculture qui instaure deux conditions supplémentaires. Ces restrictions ne doivent pas mettre en péril la sécurité alimentaire des pays importateurs et que le pays instituant la restriction doit informer le comité l'agriculture aussi longtemps à l'avance que cela sera réalisé[2].

Ces conditions additionnelles sont justifiées par le souci de la sécurité alimentaire des pays. A cet effet, toute restriction au commerce international peut entrainer une diminution des produits agricoles sur le marché mondial et par voie de conséquence une augmentation des prix sur les cours d'échange ; en outre l'instauration de cette disposition (article 12 de l'accord de l'agriculture) n'est que **l'application du principe de la solidarité** comme un moyen de la gouvernance du commerce mondial **(Parent, 2004, pp-23-46)**

Un autre mécanisme au service de la sécurité alimentaire est prévu par l'accord de l'Agriculture. Il s'agit de **la fourniture d'aide alimentaire** intérieure à des segments de la population et la formation de stocks publics à des fins de sécurité alimentaire comme traitement différencié accordé par l'OMC au profit

[1] https://www.wto.org/french/tratop_f/agric_f/1993_ur_modalities_w24_f.pdf

[2] Article 12 de l'accord de l'agriculture

des pays surtout les plus pauvres[1]. Il semble que cette latitude, prévue par 'accord de l'Agriculture, s'inscrit dans une approche conciliationniste entre les intérêts du marché et ceux de la sécurité alimentaire.

Parmi les pratiques commerciales, pouvant apporter atteinte à la sécurité alimentaire, sont les subventions à l'exportation des produits agricoles. La soumission de cette pratique au régime commercial international réside dans la nature discriminatoire au profit des producteurs nationaux créant ainsi une concurrence déloyale sur le marché mondial. Considérant la sensibilité de ce phénomène, l'article XVI du GATT a encadré l'application de cet instrument et les obligations imposés aux parties. Il dispose que : « *Si une partie contractante accorde ou maintient une subvention, y compris toute forme de soutien des revenus ou des prix, qui a directement ou indirectement pour effet d'accroître les exportations d'un produit du territoire de ladite partie contractante ou de réduire les importations de ce produit sur son territoire, cette partie contractante fera connaître par écrit aux parties contractantes l'importance et la nature de cette subvention….* » **(Dumont. , 1995**)

Conclusion :

En somme, la sécurité alimentaire comporte plusieurs aspects d'ordre économiques, politiques et juridiques. Placer la sécurité alimentaire au cœur du droit se fonde sur le principe que le droit à la nourriture est un droit fondamental de l'être humain, la sécurité alimentaire tient en fait un double rôle en étant à la fois un apport vital au développement et un résultat. Or, la sécurité alimentaire est complexe avec ses multiples ramifications et ses composantes multisectorielles ; ceci représente un obstacle de taille quand vient le moment de dégager un consensus sur la façon d'en définir les paramètres et de la réaliser.

Si Le droit de l'OMC et les règles y afférentes, ne nie pas la marge de manœuvre des Etats membres en matière de sécurité alimentaire, il leur offre des outils pour la mise en œuvre des politiques nationales, mais ces dernières doivent être adoptées dans le respect des règles du commerce international. Si ces outils s'avèrent conséquents sur le plan de la sécurité alimentaire, ils ne sont pas suffisants au regard des enjeux majeurs du problème alimentaire. Il nous semble que la mise en œuvre du droit de l'OMC et l'accord de l'agriculture nécessite une approche consensuelle de la part de la communauté internationale tout en reconstruisant, dans l'ordre mondial, la sécurité alimentaire et lui donner le statut de bien public global (**Lerin. &Louafi., 2012, P.p272-286**).

[1] Annexe 2 de l'accord de l'agriculture. D'une manière plus générale, tous les accords de l'OMC admettent une application plus souple de leurs dispositions aux PED, et ceci afin de leur permettre de poursuivre leurs programmes de développement économique et de relever progressivement le niveau de vie de leurs populations (voir notamment les articles XVIII : 1 à 3, XXXVI : 1 et 3 du GATT)

Bibliographie :

1) Adam.E. (2012).Droit international de l'agriculture. Sécuriser le commerce des produits agricoles, Paris, Éditons L.G.D.J,

2) Benbouzid D., DELPEUCH .F, MAIRE B Benoist B. (1995). La sécurité alimentaire considérée du point de vue de la santé. in Padilla M. (ed.), Doco-Lesur H. (dir), La sécurité alimentaire à court et à long terme, Editions Economies et Sociétés : Série Développement Agro-Alimentaire, 37-50,

3) Bensalah-A. A .(1989) .La sécurité alimentaire mondiale. Paris, L.G.D.J,

4) Carreau D, et Juillard, P. .(2013), Le droit international économique, Paris Editions Dalloz,

5) Charvet.J.P. (1987). Le désordre alimentaire mondial: surplus et pénuries, le scandale, Paris, Editions Hatier.

6) Collart D .F Bugnicourt J.P.(2013). Dictionnaire juridique de la sécurité alimentaire dans le monde. Bruxelles, Editions Larcier,

7) Collart Dutilleul F. (2015). Lascaux et le droit de la sécurité alimentaire dans le monde. Histoire intellectuelle d'un programme de recherche atypique en droit. In Revue internationale de droit économique, XXIX (2), 2015, 237-256 ;

8) Coppens, P. (2012) .La fonction du droit dans une économie globalisé. In Revue internationale de droit économique, 3 (tXXVI), 269-294

9) Cuq.M .(2016). L'alimentation en droit international, thèse de doctorat, Université Paris Ouest Nanterre La Défense.

10) Daviron, B. (Juillet-Septembre, 2012). Prix internationaux des produits alimentaires : volatilité ou hausse durable ? Implications pour le débat international. In Revue Tiers Monde , 211, 91-109

11) Dufumier .M, .(2017), Sciences et droit à une alimentation correcte et durable, Un droit bafoué : le droit à une alimentation saine, équilibrée et durable, In Encinas de Muñagorri.R, Bensamoun.A , Brosset,E. et Cohendet .M.A (dir.), Sciences et droits de l'homme, Paris : Editions Mare & martin

12) Dumont .T.(1995). L'insertion de la Politique agricole commune dans la nouvelle réglementation mondiale des échanges, Thèse de doctorat de l'Université Paris I Panthéon-Sorbone,

13) FAO, .(2002). Etudes de la FAO sur des aspects sélectionnés des négociations de l'OMC sur l'agriculture, Rome, 248 – 270.

14) FAO .(2021). L'état de la sécurité alimentaire et de la nutrition dans le monde. Rome, Edtions FAO https://www.fao.org/publications/sofi/2020/fr/

15) Fournier.S, et Touzard, J.M .(Mai 2014). La complexité des systèmes alimentaires : Un atout pour la sécurité alimentaire ? In Revue électronique en sciences de l'environnement, Volume 14 n°1 https://doi.org/10.4000/vertigo.14840

16) Fumey, G. (1997) .L'agriculture dans la nouvelle économie mondiale, Paris, Éditions PUF,

17) Golay, C. (2011) .Droit à l'alimentation et accès à la justice, Bruxelles : Editions Bruylant,

18) Gustav,R .(1938) .Le but du droit Bien commun, justice, sécurité. In Annuaire international de philosophie du droit et de sociologie juridique, Tome 3, Paris,

19) https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/fr/

20) https://www.un.org/fr/about-us/un-charter/full-text

21) https://www.un.org/fr/udhrbook/pdf/udhr_booklet_fr_web.pdf

22) https://www.wto.org/french/docs_f/legal_f/gatt47.pdf

23) Laramée de Tannenberg, V. (2017). Le changement climatique. Menace pour la démocratie. Editions Buchet-Chastel,

24) Lerin.F et Louafi. S, .(Septembre-Octobre 2012). La sécurité alimentaire : La construction d'un bien public global ? In OCl Vol 19 n° 5, pp.272-286 doi : 10.1684/ocl.2012.0473

25) Luff.D .(2003).Le droit de l'organisation mondiale de commerce. Analyse critique. Bruxelles, Editions Bruylant/LGDJ,

26) Mahiou, A. (2006). La sécurité alimentaire » In Mahiou.A et Snyder. F. La sécurité alimentaire. Nijhoff, Editions Académie de droit international de la Haye,

27) Mahler, P. (Juillet –septembre 1997). Après le sommet mondial de l'alimentation, quels enjeux pour la FAO. In Revue Tiers Monde , 38 (151), 585-601

28) Nations Unies. (1990).Comité des droits économiques, sociaux et culturels, Observation générale n° 3 : La nature des obligations des États parties. https://www.right-to-education.org/sites/right-to-education.org/files/resource-attachments/Comite_DESC_Observation_Generale_3_1990_FR.pdf

29) PARENT .G. (Septembre 2003). La reconnaissance du caractère spécifique du commerce agricole à travers la prise en compte des considérations liées à la sécurité alimentaire dans l'Accord sur l'agriculture. In Les Cahiers de Droit,. 44(3), 471-517.

30) Parent, G. (2004). L'OMC, l'Accord sur l'agriculture et la sécurité alimentaire. In Snyder, F (dir), sécurité alimentaire internationale et pluralisme juridique mondial, Bruxelles, Editions Bruylant, 23-46

31) PNUD. (2001). Guide de l'environnement et du commerce, Canada, Editions IIDD,

32) Rastoin J.L, & Ghersi G. (2010). Le système alimentaire mondial. Concepts et méthodes, analyses et dynamiques, Paris, Editions Quae

33) Riem, F .(2019). Comment penser un droit pour l'alimentation, Editions Lextenso,

34) Séroussi, R. (2012).droit international de l'environnement, Paris Editions DUNOD

35) Smouts, M.C. (1998). La coopération internationale: De coexistence à la gouvernance mondiale. in (Dir) Smouts M.C, Les nouvelles relations internationales. Pratiques et théories, Paris Editions Presses de sciences Po, pp.135-160

36) Thériault.S et Otis.G. (2003). Le droit et la sécurité alimentaire. In Les Cahiers de droit, 44 (4), pp. 573-596.

37) Vincent. P. .(2013), Institutions économiques internationales. Eléments de droit international économique, Bruxelles, Editions Larcier.

38) Ziegler. J. (2011). Destruction massive. Géopolitique de la faim. ParisMEditions du Seuil

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المؤتمر الدّولي العلمي الافتراضي بعنوان:

الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب

Food Security In a changing World In The light of Disasters, Crises and Wars

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

مساعد مدير النشر: د.حنان طرشان

رقم تسجيل الكتاب

VR .3383-6633 B

جويلية 2022